

اللباب

في شرح الكتاب

تأليف

الشيخ عبد الغنى الغنيمى ، الدمشقى ، الميدانى ، الحنفى
أحد علماء القرن الثالث عشر

على المختصر المشتهر باسم « الكتاب » الذى صنفه الإمام أبو الحسين
أحمد بن محمد ، القدورى ، البغدادى ، الحنفى ، المولود فى عام ٣٣٢
والمتوفى فى عام ٤٢٨ من الهجرة

من حفظ هذا الكتاب فهو أحفظ
أصحابنا ، ومن فهمه فهو أفهم أصحابنا .
أبو على الشاشى

الجزء الأول

المكتبة العلمية
بيروت - لبنان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

التقدمة

الحمد لله القائل في كتابه الكريم : (فلولاً نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم) وحسبك بها آية على منزلة الفقه ومجادة الموقنين لدراسة الصلاة والسلام على رسوله القائل : « من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين » وحسبك به دليلاً حافزاً على تلقى الفقه والمسايرة إلى تحصيل مباحثه ، ولا غرو فإن كل متدين لاغنى به عن معرفة الحلال والحرام حتى يصح دينه وكل متعبد لا بد له من تصحيح عبادته حتى تسلم من الفساد وتحف بالرضوان والقبول عند الله ولا عذر الجاهل في دار الإسلام فمن ثم كان طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة .

وإذا كان الله تعالى يقول في كتابه : (قوا أنفسكم وأهليكم نارا) فإن معناه كما قال حبر الأمة عليهم وفقههم . فإذا كانت ذلك فمن لم يعلم الحلال والحرام فهو على شفا حفرة من النار . وعند الله العافية .

ولما كان كتاب (القدوري) من أجمع الكتب في فقه أبي حنيفة لما يلزم معرفته من الحلال والحرام وبيان خمسة الأحكام ، فيما يلزم من الإسلام . وكان شرحه (الباب) من أوضح الشراح وأسطسها ، وأصحها نقلاً وأدقها ، فقد تلقاها المسلمون على مذهب الإمام أبي حنيفة بالقبول ومنحوها أكبر قسط من العناية والتقدير .

وقد وشحتهما بتقريرات موجزة متفرقة في أخص ما يلزم معرفته بمجانبهما للطالب المبتدئ من بعض ما وقع فيه الخلاف واختلقت فيه الأدلة وتعددت وجهات النظر وكثر فيه القيل والقال أحيانا بين مقلدى المذاهب فاحتاج إلى بعض

البيان عن وجهة نظر المذهب أو غيره ومكاتها من التوفيق إن كانت ، حتى يأنف الطالب هذا النمط من الدراسة ثم يعنى به حق العناية فذلك أحرى أن يجعل المتفقه على بينة من الأمر .

وكل مذاهب الأئمة خير ، ويزيد الناس إيماناً بها أن يتعرفوا أصولها ، وماخذ أحكامها وهذه كلة نحن مضطرون إلى إيجازها على هذا النحو حتى لا يطول منا مجال الاسترسال فيما لا مجال للخوض فيه اليوم .
واقه ولى التوفيق والرعاية .

محمود النواوى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الطَّهَارَةِ

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ ، وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ) .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب الطهارة

الطهارة لغة : النظافة . وشرعاً : النظافة عن النجاسة : حقيقة كانت وهي الحبث ، أو حكومية وهي الحدث . وتنقسم بالاعتبار الثاني إلى الكبرى واسمها الخاص الفصل ، والموجب له الحدث الأكبر ، وإلى الصغرى واسمها الخاص الوضوء ، والموجب له الحدث الأصغر . وبقي نوع آخر — وهو التيمم — فإنه طهارة حكومية يخلفها معاً ويخلف كلا منهما منفرداً عن الآخر .

وقد تمت العبادات على غيرها اهتماماً بها ؛ لأن الجن والإنس لم تخلق إلا لها ، وقدمت الصلاة من بينها ؛ لأنها عمادها ، وقدمت الطهارة عليها لأنها مفتاحها وقدمت طهارة الوضوء لكثرة تكرارها .

قال الله تعالى . (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ) افتتح رحمه الله تعالى كتابه بآية من القرآن على وجه البرهان استنزالا لبركته وتيمناً بتلاوته ، وإلا فذكر الدليل — خصوصاً على وجه التقديم — ليس من عادته

فَقَرَضُ الطَّهَارَةِ : غَسْلُ الْأَعْضَاءِ الثَّلَاثَةِ ، وَمَسْحُ الرَّأْسِ ،
وَالْمِرْفَقَانِ وَالْكَعْبَانِ يَدْخُلَانِ فِي الْغَسْلِ ؛ وَالْمَفْرُوضُ فِي مَسْحِ
الرَّأْسِ مِقْدَارُ النَّاصِيَةِ ؛ لِمَا رَوَى الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ أَنَّ النَّبِيَّ

(فَرَضَ الطَّهَارَةَ غَسْلَ الْأَعْضَاءِ الثَّلَاثَةِ) يَعْنِي الْوَجْهَ وَالْيَدَيْنِ وَالرِّجْلَيْنِ ، وَسَمَّاها
ثَلَاثَةً وَهِيَ حَسْمَةٌ ؛ لِأَنَّ الْيَدَيْنِ وَالرِّجْلَيْنِ جَمْعًا فِي الْحُكْمِ بِمَنْزِلَةِ عَضْوَيْنِ كَمَا فِي الْآيَةِ ،
جَوْهَرَةٌ (وَمَسْحُ الرَّأْسِ) هَذَا النَّصُّ (١) هِدَايَةٌ . وَالْفَرَضُ لَفَةٌ : التَّقْدِيرُ ، وَشَرْطًا :
مَائِثَةٌ لِزُومِهِ بِدَلِيلٍ قَطْعِيٍّ لِأَشْبَهَةِ فِيهِ ، كَأَصْلِ الْغَسْلِ وَالْمَسْحِ فِي أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ ، وَهُوَ
الْفَرَضُ عِلْمًا وَعَمَلًا ، وَيُسَمَّى الْفَرَضُ الْقَطْعِيُّ ، وَمِنْهُ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ : « فَرَضَ الطَّهَارَةَ »
غَسْلَ الْأَعْضَاءِ الثَّلَاثَةِ وَمَسْحَ الرَّأْسِ ، وَكَثِيرًا مَا يُطْلَقُ الْفَرَضُ عَلَى مَا يَفُوتُ الْجَوَازَ
بِفُوتِهِ كَغَسْلٍ وَمَسْحٍ مَقْدَارٍ مُعَيَّنٍ فِيهَا ، وَهُوَ الْفَرَضُ عَمَلًا لَا عِلْمًا وَيُسَمَّى الْفَرَضُ
الْاجْتِهَادِيُّ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ : « وَالْمَفْرُوضُ فِي مَسْحِ الرَّأْسِ مِقْدَارُ النَّاصِيَةِ » ، وَحَدَّ الْوَجْهَ :
مِنْ مَبْدَأِ سَطْحِ الْجَبْهَةِ إِلَى أَسْفَلِ الذَّقَنِ طَوْلًا وَمَا بَيْنَ شَحْمَتَيْ الْأَذْنَيْنِ عَرْضًا
(وَالْمِرْفَقَانِ) ثَنِيَّةٌ مَرْفُوقَةٌ — بِكُسْرِ الْمِيمِ وَفَتْحِ الْقَاءِ ، وَعَكْسُهُ — مُوَصَّلُ الذَّرَاعِ فِي
الْعُضْدِ (وَالْكَعْبَانِ) ثَنِيَّتُهُ كَعْبٌ ، وَالْمُرِيدُ بِهِ هُنَا هُوَ الْعُظْمُ النَّاقِئُ الْمُتَصِلُ بِعَظْمِ
السَّاقِ ، وَهُوَ الصَّحِيحُ ، هِدَايَةٌ (يَدْخُلَانِ فِي الْغَسْلِ) عَلَى سَبِيلِ الْفَرْضِيَّةِ . وَالْغَسْلُ :
إِسَالَةُ الْمَاءِ : وَحَدَّ الْإِسَالَاتُ فِي الْغَسْلِ : أَنَّ يَتَقَاطَرُ الْمَاءُ وَلَوْ قَطْرَةً عِنْدَهُمَا ، وَعِنْدَ
أَبِي يُوسُفَ يَجْزِيهِ إِذَا سَالَ عَلَى الْعَضْوِ وَإِنْ لَمْ يَقَطُرْ ، فَتَحٌ ، وَفِي الْفَيْضِ : أَقْلُهُ
قَطْرَتَانِ فِي الْأَصَحِّ . اهـ ، وَفِي دُخُولِ الْمِرْفَقَيْنِ وَالْكَعْبَيْنِ خِلَافَ زُفَرٍ . وَابْتِهَاجَ
فِي ذَلِكَ وَفِي الْقِرَاءَتَيْنِ فِي « أَرْجُلِكُمْ » قَالَ فِي الْبَحْرِ : لَا طَائِلَ تَحْتَهُ بَعْدَ انْعِقَادِ
الْإِجْمَاعِ عَلَى ذَلِكَ (وَالْمَفْرُوضُ فِي مَسْحِ الرَّأْسِ مِقْدَارُ النَّاصِيَةِ) أَيْ مُقَدِّمُ الرَّأْسِ
(وَهُوَ الرِّيعُ) وَذَلِكَ (لِمَا رَوَى الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ) رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ (أَنَّ النَّبِيَّ

(١) النَّصُّ وَهُوَ الْآيَةُ الْكَرِيمَةُ وَهِيَ تَفِيدُ اقْتِرَاضَ الْغَسْلِ وَالْمَسْحِ لِهَذِهِ الْأَعْضَاءِ
وَإِنْ كَانَ تَحْدِيدُ الْمَسْحِ فِي الرَّأْسِ يَبَيِّنُهُ حَدِيثُ الْمُغِيرَةَ الْآتِي عَلَى مَا سَيَذْكُرُ الْمُصَنِّفُ
وَالشَّارِحُ .

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « أَتَى سُبَّاطَةَ قَوْمٍ قَبَالَ وَتَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى
نَاصِيَّتِهِ وَخَفِيهِ ^(١) » .
وَسَنَّ الطَّهَارَةَ :

صلى الله عليه وسلم أتى سباطة (بالضم : أى كساسة) قوم قبال وتوضأ ومسح على
ناصيته وخفيه (والكتاب يحمل فى حق المقدار ، فالتحقق بياناً به : وفى بعض
الرويات : قدره أصحابنا بثلاث أصابع من أصابع اليد ؛ لأنها أكثر ما هو الأصل
فى آلة المسح هداية . قال فى الفتح : وأما رواية جواز قدر الثلاثة الأصابع —
وإن صححها بعض المشايخ ، نظراً إلى أن الواجب إلصاق اليد ، والأصابع أصلها ؛
ولذا يلزم بقطعها يدية كل اليد ، والثلاث أكثرها ولأكثر حكم الكل ، وهو المذكور
فى الأصل — فيحمل على أنه قول محمد ؛ لما ذكر الكرخى والطحاوى عن أصحابنا
أنه مقدار الناصية ، ورواه الحسن عن أبى حنيفة ويفيد أنها غير المنصور رواية
قول المنصف — يعنى صاحب الهداية — « وفى بعض الروايات ،

(وسنن الطهارة) السنن . جمع سنة ، وهى لغة : الطريقة مرضية كانت أو غير
مرضية (٢) وفى الشريعة : ما واظب عليه النبى صلى الله عليه وسلم مع الترك أحياناً

(١) قال الكمال فى الفتح ؛ إن هذا الحديث بمجموع من حديثين رواهما المغيرة ،
أحدهما ما رواه مسلم عنه أنه صلى الله عليه وسلم توضأ ومسح بनावيته وعلى الخفين .
والآخر رواه ابن ماجه عنه أنه صلى الله عليه وسلم أتى سباطة قوم قبال قائماً .
والقدورى ليس بخطأ ، لأن كلا من الحديثين من رواية المغيرة . ولقائل أن يقول
ولم لا يجوز أن تكون كل منهما واقعة غير الأخرى ، وإن كان الاستدلال صحيحاً
وكان يمكن الافتصار فيه على رواية مسلم فتأمل .

(٢) الدليل على أن لفظ « السنة » يطلق فى اللغة العربية على الطريقة مطلقاً سواء
كانت مرضية أم لم تكن . هو قوله صلوات الله وسلامه عليه . « من سن سنة حسنة
فله أجرها وأجر من عمل بها إلى يوم القيامة » ، ومن سن سنة سيئة فعليه وزرها
ووزر من عمل بها إلى يوم القيامة ،

غَسَلَ الْيَدَيْنِ قَبْلَ إِدْخَالِهَا الْإِنَاءَ إِذَا اسْتَيْقَظَ الْمُتَوَضِّئُ مِنْ نَوْمِهِ ،

فتح واللام في « الطهارة » ، للمهد . أى الطهارة المذكورة ، وتعقيبه الفرض بالسنن يفيد أنه لا واجب للوضوء ، وإلا لقدمه (١) (غسل اليدين) إلى الرسغين ؛ لوقوع الكفاية به في التنظيف ، وقوله (قبل إدخالهما الإناء) قيد اتفاق ، وإلا فيسن غسلهما وإن لم يحتج إلى إدخالهما الإناء ، وكذا قوله (إذا استيقظ المتوضئ من نومه) على ما هو المختار من عدم اختصاص سنة البداءة بالمستيقظ (٢) ، قال العلامة قاسم في تصحيحه : الأصح أنه سنة مطلقانص عليه في شرح الهداية ، وفي الجوهره هذا شرط وقع اتفاقاً ؛ لأنه إذا لم يكن استيقظ وأراد الوضوء السنة غسل اليدين ، وقال نجم الأئمة في الشرح ؛ قال في المحيط والتحفة : وجميع الأئمة البخاريين أنه سنة على الإطلاق . ١٥ . وفي الفتح : وهو الأولى ؛ لأن من حكى وضوءه صلى الله عليه وسلم قدمه ، وإنما يحكى ما كان دأبه وعادته ، لا خصوص وضوئه الذى هو عن نوم ، بل الظاهر أن اطلاعهم على وضوئه عن غير النوم ، نعم مع الاستيقاظ

(١) يريد أن يقول : إن مرتبة للفرض أولى المراتب ، وإن مرتبة الواجب تانى بعقيب مرتبة الفرض ، وإن نظام التأليف يقتضى أن يبدأ المؤلف بأولى المراتب ، ثم بما يليها ، وهكذا وقد بدأ المؤلف فعلاً بالفروض ، ثم انتقل إلى بيان السنن ، فعلينا من هذا الصنيع أنه ليس للوضوء واجبات ، إذ لو كان له واجبات للزم أن يذكرها عقيب الفروض حتى يتم النظام .

(٢) اعلم أنه قد روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إذا استيقظ أحدكم من منامه فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها ثلاثاً » ، فإنه لا يعبرى أين باتت يده ، وظاهر هذا الحديث أن غسل اليدين إنما يكون سنة في حق من تيقظ من النوم ، فأما من يكون يقظان قبل إرادة الوضوء وقد تأكد من نظافة يديه فلا يسن له ذلك ، وكذلك ظاهر الحديث أنه إنما يسن غسل اليدين لمن يكون ماء وضوئه في إناء فهو يريد أن يفترق منه ، فأما من لا يكون مأؤه في إناء كمن يتوضأ من صنبور فلا يسن له ذلك . وقد بين المؤلف رحمه الله أن غسل اليدين سنة على كل حال ؛ أى سواء أكان من يريد الوضوء قد استيقظ من منامه أم لم يكن ، وسواء أكان يتوضأ من إناء أم لم يكن ، وقد اعتذر عن قيد الاستيقاظ وقيد إدخال اليد في الإناء الواردين في الحديث بأنهما اتفاقيان لا يقصد بهما الاحتراز .

وَتَسْمِيَةُ اللَّهِ تَعَالَى فِي ابْتِدَاءِ الْوُضُوءِ وَالسَّوَاكُ ، وَالْمُضْمَضَةُ ،
وَالِاسْتِنْشَاقُ .. وَمَسْحُ الْأُذُنَيْنِ ،

وتوم النجاسة السنة آكد . اه (وتسمية الله تعالى في ابتداء الوضوء) ولفظها المنقول
عن السلف — وقيل عن النبي صلى الله عليه وسلم — « بسم الله العظيم ، والحمد لله
على دين الإسلام ، وقيل : الأفضل « بسم الله الرحمن الرحيم ، بعد التعوذ ، وفي المجتبى
يجمع بينهما ، وفي المحيط : لو قال : لا إله إلا الله ، أو : الحمد لله ، أو : أشهد أن
لا إله إلا الله ، يصير مقبلاً للسنة ، وهو بناء على أن لفظ « يسمى » أعم مما ذكرناه ،
فتح . وفي التصحيح : قال : في الهداية « الأصح أنها مستحبة » ، ويسمى قبل الاستنجاء
وبعده ، هو الصحيح . وقال الزاهدى : والأكثر على أن التسمية وغسل اليدين
سنتان قبله وبعده . اه (والسواك) أى : الاستياك عند المضمضة ، وقيل : قبلها ،
وهو للوضوء عندنا إلا إذا نسيه فيندب للصلاة ، وفي التصحيح : قال في الهداية
والمشكلات : والأصح أنه مستحب اه (والمضمضة) بمياه ثلاثاً (والاستنشاق)
كذلك ، فلو تضمنض ثلاثاً من غرفة واحدة لم يصر آتياً بالسنة . وقال : الصيرفي يكون
آتياً بالسنة ، قال : واختلفوا في الاستنشاق ثلاثاً من غرفة واحدة : قيل : لا يصير
آتياً بالسنة ، بخلاف المضمضة ؛ لأن في الاستنشاق يعود بعض الماء المستعمل إلى
الكف ، وفي المضمضة لا يعود ؛ لأنه يقدر على إمساكه ، كذا في الجوهرة (ومسح
الأذنين) وهوسنة بماء الرأس عندنا هداية : أى لا بماء جديد ، عناية . ومثله في جميع
شروح الهداية والحليه والتاتارخانية وشرح المجمع وشرح الدرر للشيخ إسماعيل ،
ويؤيده تقييد سائر المتون بقولهم « بماء الرأس » ، قال في الفتح : وأما ما روى
أنه صلى الله عليه وسلم « أخذ لأذنيه ماء جديداً ، فيجب حمله على أنه لفناء البلة قبل
الاستيعاب ، توفيقاً بينه وبين ما ذكرنا ، وإذا انعدمت البلة لم يكن بد من الأخذ ،
كما لو انعدمت في بعض عضو واحد . اه . وإذا علت ذلك ظهر لك أن ما مشى عليه
العلائق في الدر والشر نبلالى وصاحب النهر والبحر تبعاً للخلاصة ومثلاً مسكين —
من أنه لو أخذ للأذنين ماء جديداً فهو حسن — مخالف للرواية المشهورة التي مشى

وَتَخْلِيلُ اللَّحْيَةِ وَالْأَصَابِعِ ، وَتَكَرُّارُ الْغَسْلِ إِلَى الثَّلَاثِ .
وَيُسْتَحَبُّ لِلْمُتَوَضِّئِ أَنْ يَتَوَيَّ الطَّهَّارَةَ ،

عليها أصحاب المتون والشروح للموضوعة لنقل المذهب ، وتماثل ذلك في حاشية شيخنا رد المختار رحمه الله تعالى . (وتخليل اللحية) وقيل : هو سنة عند أبي يوسف جازر عند أبي حنيفة ومحمد ؛ لأن السنة لإكمال الفرض في عمله . والداخل ليس بمحل له ، هداية . وفي التصحيح : وتخليل اللحية وهو قول أبي يوسف ورجحه في المبسوط (والأصابع) لأنه لإكمال الفرض في عمله ، وهذا إذا كان الماء واصلاً إلى خلالها بدون التخليل ، وإلا فهو فرض (وتكرار الغسل) المستوعب في الأعضاء المغسولة (إلى الثلاث) مرات (١) ؛ ولو زاد لطمأينة القلب لا بأس به ، قيدت بالمستوعب لأنه لو لم يستوعب في كل مرة لا يكون آتياً بسنة التثليث ، وقيدت الأعضاء المغسولة لأن المسووعة يكره تكرار مسحها .

(ويستحب للمتوضئ) المستحب لغة : هو الشيء المحبوب ، وعرفاً قيل : هو ما فعله النبي ﷺ مرة وتركه أخرى ، والمندوب : ما فعله مرة أو مرتين ، وقيل : هما سواء ، وعليه الأصوليون ، قال في التحرير : وما لم يواظب عليه مندوب ومستحب ، وإن لم يفعله بعدما رغب فيه اهـ . (أن يتوى الطهارة) في ابتدائها .

(١) أخرج البخاري عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال : توضأ رسول الله صلى الله عليه وسلم مرة مرة ، وأخرج البخاري أيضاً أن النبي صلى الله عليه وسلم «توضأ مرتين مرتين» ، وتضافرت الروايات على أنه صلى الله عليه وسلم «توضأ ثلاثاً ثلاثاً» ، ومعنى هذا أنه صلوات الله عليه وسلامه توضأ في بعض الأحيان مرة مرة ، يعني يغسل وجهه ويستوعبه مرة واحدة ، ويغسل يديه ويستوعبهما مرة واحدة ، وهكذا . وأنه توضأ في بعض الأحيان مرتين مرتين . يعني يغسل وجهه مرتين يستوعب غسله في كل مرة منهما ، وهكذا ، وأنه توضأ في أغلب الأحيان ثلاثاً ثلاثاً ، على معنى أنه غسل وجهه ثلاث مرات يستوعب غسله في كل مرة منها ، وهكذا ، وقوله ولو زاد لطمأينة القلب لا بأس به محل نظر لأن الاتباع هو المطلوب .

وَيَسْتَوْعِبُ رَأْسَهُ بِالْمَسْحِ ، وَيُرْتَبِ الْوُضُوءُ ، فَيَبْدَأُ بِمَا بَدَأَ اللَّهُ
تَعَالَى بِذِكْرِهِ وَبِالْتِيَامِ .

وَالْمَعَانِي النَّاقِضَةُ لِلْوُضُوءِ : كُلُّ مَا خَرَجَ مِنَ السَّيْلَيْنِ ، وَالْدَّمُ
وَالْقَيْحُ وَالصَّدِيدُ

(ويستوعب رأسه بالمسح) بمرة واحدة (ويرتب الوضوء فيبدأ بما بدأ الله تعالى
به) ويختم بما ختم به ، قال في التصحيح : قال نجم الأئمة في شرحه : وقد عد الثلاثة
في المحيط والتحفة من جملة السنن ، وهو الأصح ، وقال في الفتح : لاسند للقدوري
في الرواية ولا في الدراية ولا في جعل النية والاستيعاب والترتيب مستحباً غير سنة ،
أما الدراية فنصوص المشايخ متضافرة على السنة ، ولذا خالفه المصنف في الثلاثة
وحكم بسنيتها بقوله « فالتنية في الوضوء سنة » ونحوه في الأخيرين ، وأما الدراية
فسنذكره إن شاء الله تعالى ، وقيل : أراد يستحب فعل هذه السنة للخروج من
الخلاف ؛ فإن الخروج عنه مستحب اهـ . وتماه فيه (و) البداءة (بالميامن)
فضيلة . هداية وجوهرة ، أى مستحب .

(والمعاني) جمع معنى ، وهو الصورة الذهنية من حيث إنه وضع بإزائها
اللفظ ، فإن الصورة الحاصلة في العقل من حيث إنها تقصد باللفظ تسمى معنى ،
كذا في تعريفات السيد (الناقضة للوضوء) أى المخرجة له عن إفادة المقصود به ،
لأن النقص في الأجسام لإبطال تركيبها ، وفي المعاني إخراجها عن إفادة ما هو المقصود
بها (كل ما) أى : شئ (خرج من السيلين) أى : مسلكى البول والغائط ،
أعم من أن يكون معتاداً أولاً ، نجساً أولاً ، إلا ربيع القبل ، لأنه اختلاج لاربع ،
والمراد بالخروج من السيلين مجرد الظهور ، لأن ذلك الموضع ليس بموضع النجاسة ،
فيستدل بالظهور على الانتقال ، بخلاف الخروج في غيرهما فإنه مقيد بالسيلان ،
كما صرح به بقوله (والدم والقَيْح) وهو : دم نضج حتى ابيض وخثر (والصديد)

إِذَا خَرَجَ مِنَ الْبَدَنِ فَتَجَاوَزَ إِلَى مَوْضِعٍ يَلْحَقُهُ حُكْمُ التَّطْهِيرِ^(١) ،
وَالْقِيَءُ إِذَا كَانَ مِلءَ الْفَمِ ،

وهو : قيح ازداد نضجاً حتى رق (إذا خرج من البدن فتجاوز) عن موضعه
(إلى موضع يلحقه حكم التطهير) ، لأنه يزول القشرة تظهر النجاسة في محلها ،
فتكون بادية لا خارجة ، ثم المعتبر هو قوة السيالان ، وهو : أن يكون الخارج
يبحث بتحقيق فيه قوة أن يسيل بنفسه عن المخرج لأن لم يمنع منه مانع ، سواء
وجد السيالان بالفعل أو لم يوجد ، كما إذا مسحه بخمرة كما خرج ، ثم ومم . قيد
بالدم والقيح احترازاً من سقوط لحم من غير سيالان دم كالعرق المديني فإنه لا ينقض
وأما الذي يسيل منه ، إن كان ماء صافياً لا ينقص . قال في الينابيع : الماء الصافي
إذا خرج من النفطة لا ينقض . وإن أدخل أصبعه في أنفه فدميت أصبعه : إن نزل
الدم من قسبة الأنف نقض ، وإلا لم ينقض . ولو عض شيئاً فوجد فيه أثر الدم -
أو استاك فوجد في السواك أثر الدم لا ينقض ما لم يتحقق السيالان . ولو تخلل
بعود فخرج الدم على العود لا ينقض . إلا أن يسيل بعد ذلك بحيث يغلب على
الريق اه . جوهره (والقيء) سواء كان طعاماً أو ماءً أو علقاً أو مرة بخلاف
البلغم فإنه لا ينقض ، خلافاً لأبي يوسف في الصاعد من الجوف ، وأما النازل من
الرأس فغير ناقض اتفاقاً (إذا كان ملء الفم) قال في التصحيح : قال في الينابيع :
وتكلموا في تقدير ملء الفم ، والتصحيح إذا كان لا يقدر على إمساكه . قال الزاهدی :

(١) يستدل الأحناف لمذهبهم في نقض الوضوء بالدم السائل ونحوه بحديث
الوضوء من كل دم سائل .

قال في الفتح رواه الدارقطني من طريق ضعيف ، ورواه ابن عدى في الكامل
عن آخر وقال لا نعرفه إلا من حديث أحمد بن قروخ ، وهو ممن لا يحتج به
ولكنه أيده بأشياء ، منها حديث السيدة فاطمة فراجعها واحتجوا للقيء والرافع
بحديث من قام أو رجع في صلاته فلينصرف ، وليتوضأ ، وليبين على صلاته ما لم
يتكلم . وذكر طرفه صاحب الفتح بما تعيد صحة الاستدلال به ، والله أعلم .

وَالنَّوْمُ مُضْطَجِعًا أَوْ مُتَّكِئًا أَوْ مُسْتَنِدًا إِلَى شَيْءٍ لَوْ أَزِيلَ مِنْهُ لَسَقَطَ ،
وَالغَلْبَةُ عَلَى الْعَقْلِ بِالْإِغْمَاءِ ، وَالْجُنُونُ ، وَالْفَهْقَةُ فِي كُلِّ صَلَاةٍ ذَاتِ
رُكُوعٍ وَسُجُودٍ .

والأصح ما لا يمكنه الإمساك إلا بكلمة اه . ولو قام متفرقا بحيث لو جمع يلا الفم
ف عند أبي يوسف يعتبر اتحاد المجلس ، وعند محمد اتحاد السبب : أي الغثيان ، وهو
الأصح ، لأن الأحكام تضاف إلى أسبابها كما بسطه في الكافي .

ولما ذكر الناقض الحقيقي عقبه بالناقض الحكمي فقال : (والنوم) سواء كان
النائم (مضطجعا) وهو : وضع الجنب على الأرض (أو متكئا) وهو : الاعتماد
على أحد وركبيه (أو مستندا إلى شيء) أي : معتمدا عليه لكنه بحيث (لو أزيل)
ذلك الشيء المستند إليه (لسقط) النائم ، لأن الاسترخاء يبلغ نهايته بهذا النوع
من الاستناد ، غير أن السند يمنع من السقوط ، بخلاف النوم حالة القيام والعود
والركوع والسجود في الصلاة وغيرها وهو الصحيح ، لأن بعض الاستمساك
باق ، إذ لو زال لسقط فلم يتم الاسترخاء ، هداية . وفي الفتح : ويمكن المقعدة
مع غاية الاسترخاء لا يمنع الخروج : إذ قد يكون الدافع قويا خصوصاً في زمننا
لكثرة الأكل فلا يمنعه إلا مسكة اليقظة ١ هـ . (والغلبة على العقل بالإغماء)
وهو : آفة تعثرى العقل وتغلبه (والجنون) وهو : آفة تعثرى العقل وتسلبه ،
وهو مرفوع بالعطف على الغلبة ، ولا يجوز خفضه بالعطف على الإغماء لأنه عكسه
(والفقهة) وهي : شدة الضحك بحيث يكون مسموعا له ولجاره ، سواء
بدت أسنانه أولا ، إذا كانت من بالغ يقظان (في كل صلاة) فريضة أو نافلة ،
لكن (ذات ركوع وسجود (١)) بخلاف صلاة الجنازة وسجدة التلاوة ، فإنه
لا ينتقض وضوءه ، وتبطل صلاته وسجدة ، وكذا الصبي والنائم .

(١) الدليل على انتقاض الوضوء بالفقهة في الصلاة ما رواه أبو معبد
الحزامي قال : بينا رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصلاة إذ أقبل أعمى يريد =

وَفَرَضُ الْغُسْلِ :

الْمُضْمَنَةُ ، وَالْإِسْتِنْشَاقُ ، وَغَسْلُ سَائِرِ الْبَدَنِ .

وَسُنَّةُ الْغُسْلِ : أَنْ يَبْدَأَ الْمُغْتَسِلُ فَيَغْسِلَ يَدَيْهِ وَفَرْجَهُ ،

وَيُزِيلَ النَّجَاسَةَ إِنْ كَانَتْ عَلَى بَدَنِهِ ، ثُمَّ يَتَوَضَّأُ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ

(وفرض الغسل) أراد بالفرض ما يعم العمل . والغسل - بالضم - تمام غسل الجلد كله ، والمصدر الغسل - بالفتح - كما في التهذيب . وقال في السراج يقال : غسل الجمعة ، وغسل الجنابة ، بضم الغين ، وغسل الميت ، وغسل الثوب ، بفتحها ، وضابطه أنك إذا أضفت إلى المفعول فتحت ، وإلى غيره ضمنت اهـ (المضمنة ؛ والاستنشاق ، وغسل سائر البدن) أى : باقيه ، مما يمكن غسله من غير حرج كأذن وسرة وشارب وحاجب وداخل لحية وشعر رأس وخارج فرج ، لا ما فيه حرج كداخل عين وثقب انضم وكذا داخل قلفة ، بل يندب على الأصح ، قاله الكمال .

(وسنة الغسل : أن يبتدىء المغتسل) : أى يريد الاغتسال (فيغسل) أولاً (يديه) إلى الرسغين ، كما تقدم في الوضوء (وفرجه) وإن لم يكن به خبث (ويزيل نجاسة) وفي بعض النسخ (النجاسة) بالتعريف ، والأولى أولى (إن كانت على بدنه) لثلاث تشيع (ثم يتوضأ وضوءه) : أى كوضوئه (للصلاة) فيمسح رأسه

= الصلاة فوق في زية ، فاستضحك القوم ، فقهقوا ، فلما انصرف صلى الله عليه وسلم قال : « من كان منكم قهقه فليعد الوضوء والصلاة ، ولما كان القياس يقتضى ألا تنتقض الطهارة بالقهقهة ، وكان هذا الحديث يترك القياس بمثله اقتصرنا على ما ورد الحديث فيه ، وهو القهقهة في صلاة ذات ركوع وسجود ، لأن كل شيء ورد على خلاف ما يقتضيه القياس يقتصر به على ما ورد فيه ولا يتجاوز .

إِلَّا رِجْلَيْهِ ، ثُمَّ يُفِيضُ الْمَاءَ عَلَى رَأْسِهِ وَسَائِرِ جَسَدِهِ ثَلَاثًا ، ثُمَّ يَتَنَحَّى
عَنْ ذَلِكَ الْمَكَانِ فَيَنْسِلُ رِجْلَيْهِ .

وأذنيه ورقبته (إلا رجليه) فلا يغسلهما ، بل يؤخر غسلهما إلى تمام الغسل ، وهذا إذا كان في مستنقع الماء أما إذا كان على لوح أو قبقاب أو حجر فلا يؤخر غسلهما ، جوهرة ، وفي التصحيح : الأصح أنه إذا لم يكن في مستنقع الماء يقدم غسل رجليه (١) اهـ (ثم يفيض الماء على رأسه وسائر جسده ثلاثاً) مستوعباً في كل مرة ، بادئاً بعد الرأس بشقه الأيمن ثم الأيسر وقيل : يتختم بالرأس . وفي المجتبى والدرر : وهو الصحيح ، لكن نقل في البحر أن الأول هو الأصح وظاهر الرواية والأحاديث ، قال : وبه يضعف تصحيح الدرر (ثم يتنحى عن ذلك المكان (٢)) إذا كان في مستنقع الماء (فيغسل رجليه) من أثر الماء المستعمل وإلا فلا يسن إعادة غسلهما .

(١) اعلم أنه لا خلاف بين علماء الشريعة في أنه يجوز للمغتسل أن يغسل رجليه في الوضوء الذي يندب تقديمه على الغسل ، سواء أكان واقفاً في مستنقع ماء أم لم يكن ، ومستنقع الماء هو المكان الذي يجتمع فيه ماء الغسل . وإنما الخلاف بينهم في الأولى له ، فذهب جماعة إلى أن الأولى أن يقدم غسل رجليه مع الوضوء مطلقاً ، وبه أخذ الشافعي ، وهو ظاهر لإطلاق الكنز والدر وغيرهما ، وهو أيضاً ظاهر حديث رواء البخاري في صفة غسله صلى الله عليه وسلم وفيه « فتوضأ وضوءه للصلاة ، ومنهم من ذهب إلى أن الأولى أن يؤخر غسلهما مطلقاً ، ومنهم من فصل كالمصنف فقال : إن كان المغتسل واقفاً في مكان يجتمع فيه الماء كالطشت يؤخر غسل رجليه وإلا قدمه ، وجزم بهذا صاحبو الهداية والمبسوط والكافي ، أو هذا هو الأوفق ؛ لأن فيه جمعا بين الأدلة المختلفة الظاهر .

(٢) يتنحى عن المكان : أي يبتعد عنه .

وَلَيْسَ عَلَى الْمَرْأَةِ أَنْ تَنْقُضَ ضَفَائِرَهَا فِي الْغُسْلِ إِذَا بَلَغَ الْمَاءُ
أَصُولَ الشَّعْرِ .

وَالْمَعَانِي الْمَوْجِبَةُ لِلْغُسْلِ : إِنْزَالُ الْمَنِيِّ عَلَى وَجْهِ الدَّفْقِ
وَالشَّهْوَةِ ، مِنْ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ ، وَالتَّقَاءُ الْخِتَانَيْنِ

(وليس) بـلازم (على المرأة أن تنقض) : أى تحمل ضفر (ضفائرها في الغسل)
حيث كانت مضفورة ، وإن لم يبلغ الماء داخل الضفائر ، قال في الينابيع : وهو الأصح
ومثله في البدائع ، وفي الهداية : وليس عليها بل ذواتها ، وهو الصحيح ، وفي الجامع
الحسامي : وهو المختار ، وهذا (إذا بلغ الماء أصول الشعر) أى مناته ، قيد بالمرأة
لأن الرجل يلزمه نقض ضفائره ، وإن وصل الماء إلى أصول الشعر ، وبالضفائر
لأن المنقوض يلزم غسل كله ، وبما إذا بلغ الماء أصول الشعر لأنه إذا لم يبلغ
يجب النقض .

(والمعاني الموجبة الغسل إنزال) : أى انفصال (المني) وهو ماء أبيض خائر
ينسكس منه الذكر عند خروجه تشبه رائحته رائحة الطلع رطبا ورائحة البيض
يابساً (على وجه الدفق) : أى الدفع (والشهوة) : أى اللذة عند انفصاله عن
مقره ، وإن لم يخرج من الفرج كذلك ، وشرطه أبو يوسف ، فلو اختلم وانفصل
منه شهوة فلما قارب الظهور شد على ذكره حتى انكسرت شهوته ثم تركه فسال
بغير شهوة : وجب الغسل عندهما ، خلافاً له ، وكذا إذا اغتسل الجماع قبل أن
يبول أو ينام ثم خرج باقى منيه بعد الغسل وجب عليه إعادة الغسل عندهما ،
خلافاً له ، وإن خرج بعد البول أو النوم لا يعيد إجماعاً (من الرجل والمرأة)
حالة النوم واليقظة (والتقاء الختانين) (١) ثنية ختان ، وهو موضع القطع من

(١) لقوله صلى الله عليه وسلم : « إذا التقى الختانان وتوارت الحشفة وجب
الغسل » رواه ابن أبي شيبة بهذا اللفظ ، ولا فصل فيه بين أن ينزل وألا ينزل ،
فكان دليلاً على وجوب الغسل بالتقائهما مطلقاً .

مِنْ غَيْرِ إِنْزَالٍ ، وَالْحَيْضُ وَالنَّفَاسُ .

وَسَنَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْغُسْلَ لِلْجُمُعَةِ وَالْعِيدَيْنِ
وَالْإِحْرَامِ .

وَلَيْسَ فِي الْمَذْيِ وَالْوَدْيِ غُسْلٌ ، وَفِيهِمَا الْوُضُوءُ .

وَالطَّهَارَةُ مِنَ الْأَحْدَاثِ

الذكر والفرج : أى محاذاتهما بغيوبة الحشفة ، قال فى الجوهره : ولو قال بغيوبة الحشفة فى قبل أو دبر ، كما قال فى الكنز : لكان أحسن وأعم ، لأن الإيلاج فى الدبر يوجب الغسل ، وليس ختانان يلتقيان ، ولو كان مقطوع الحشفة يجب الغسل بإيلاج مقدارها من الذكر اه . ولو (من غير إنزال) : لأنه سبب للإنزال وهو متغيب عن البصر فقد يحفى عليه لقلته فيقام مقامه لجمال السبية (والحبض ، والنفاس) : أى الخروج منهما ، فاداما باقين لا يصح الغسل .

(وسن رسول الله صلى الله عليه وسلم الغسل للجمعة والعيدين ، والاحرام) بجمع أو عمرة ، وكذا يوم عرفة الوقوف . قال فى الهداية : وقيل هذه الأربعة مستحبة وقال : ثم هذا الغسل للصلاة عند أبى يوسف ، وهو الصحيح ؛ لزيادة فضيلتها على الوقت واختصاص الطهارة بها ، وفيه خلاف الحسن اه .

(وليس فى المذى) وهو : ماء أبيض رقيق يخرج عند الملاعبة ، وفيه ثلاث لغات : الأولى سكون الذال ، والثانية كسرهما مع التشكيل ، والثالثة الكسر مع التخفيف ، ويعرب فى الثالثة لإعراب المنقوص . مصباح (والودى) وهو : ماء أصفر غليظ يخرج عقيب البول وقد يسبقه ، يخفف ويثقل . مصباح (غسل و) لكن (فيهما الوضوء) كالبول .

(والطهار من الأحداث) أى فيه للعهد : أى الأحداث التى سبق ذكرها من الأصغر والأكبر وكذا الانجاس بالأولى ، فقيد الأحداث اتفاقاً ، وليس للتخصيص ، (٢ - باب - أول)

جَائِزَةٌ بِمَاءِ السَّمَاءِ وَالْأَوْدِيَةِ وَالْعُيُونِ وَالْآبَارِ وَمَاءِ الْبِحَارِ .
وَلَا تَجُوزُ بِمَا اعْتَصَرَ مِنَ الشَّجَرِ وَالشَّمْرِ ، وَلَا بِمَاءِ غَلَبَ عَلَيْهِ غَيْرُهُ
وَأَخْرَجَهُ عَنِ طَبْعِ الْمَاءِ ،

إلا أنه لما ذكر الطهارتين احتاج إلى بيان الآلة التي يحصلان بها (جائزة بماء السماء)
من مطر وتلج وبرد مذايين (والأودية) جميع واد ، وهو : كل منفرج بين جبال
أو آكام يجتمع فيه السيل (والعيون) جمع عين ، وهو لفظ مشترك بين حاسة البصر
والينبوع وغيرهما ، والمراد هنا الينبوع الجاري على وجه الأرض (والآبار) جمع
بئر ، وهو : الينبوع المجتمع تحت الأرض (والبحار) جمع بحر ، قال الصحاح :
البحر خلاف البر ، سمي بحراً لعمقه واتساعه ، والجمع أبجر وبحار وبحور ، وكل
نهر عظيم بحر . اهـ . ولعل المصنف جمعه ليشمل ذلك ، ولكن إذا أطلق البحر
يراد به البحر المالح .

(ولا تجوز) أى لا تصح الطهارة (بما اعتصر) بقصره ما ، على أنها موصولة ،
قال الأكل : هذا المسموع (من الشجر والنثر) وفي تعبيره بالاعتصار إيماء بمفهومه
إلى الجواز بالخارج من غير عصر كالمقطر من شجر العنب ، وعليه جرى في الهداية ،
قال : لأنه خرج بغير علاج ، ذكره في جوامع أبي يوسف . وفي الكتاب إشارة
إليه حيث شرط الاعتصار اهـ . وأراد بالكتاب هذا المختصر ، لكن صرح
في المحيط بعدمه ، وبه جزم قاضيان : وصوبه في الكافي بعد ذكر الأول بقليل ،
وقال الحلبي : إنه الأوجه وفي الشرنبلالية عن البرهان : وهو الأظهر ، واعتمده
القهستاني (ولا بماء) بالمد (غلب عليه غيره) من الجامدات الطاهرة (فأخرجه)
ذلك المخالط (عن طبع الماء) وهو الرقة والسيلان ، أو أحدث له اسماً على حدة ،
ولما قيدت المخالط بالجامد : لأن المخالط إذا كان مائناً فالعبرة في الغلبة : إن كان
موافقاً أو صافه الثلاثة كالماء المستعمل في الأجزاء ، وإن كان مخالفاً فيها كالخل
فيظهور أكثرها ، أو في بعضها فيظهور وصف ، كاللبن يخالف في اللون والطعم ،
فإن ظهر أو أحدهما منع ، وإلا لا . وزدت ، أو أحدث له اسماً على حدة ،

كَالْأَشْرِبَةِ وَالْخَلِّ وَمَاءُ الْوَرْدِ وَمَاءُ الْبَاقِلَاءِ وَالْمَرْقِ وَمَاءُ الزَّرْدَجِ .
وَتَجُوزُ الطَّهَارَةُ بِمَاءٍ خَالِطُهُ شَيْءٌ طَاهِرٌ فَغَيْرُ أَحَدٍ أَوْصَافِهِ
كَمَاءِ الْمَدِّ وَالْمَاءِ الَّذِي يَخْتَلِطُ بِهِ الْأَشْنَانُ وَالصَّابُونَ وَالزَّعْفَرَانُ .

إخراج نبيذ التمر ونحوه فإنه لا تجوز الطهارة به ولو كان رقيقا مع أن المخاط جامد ،
فأحرص على هذا الضابط فإنه يجمع ما تفرق من فروعهم . وقد مثل المصنف
للأصلين اللذين ذكرهما على الترتيب فقال : (كالأشربة) : أى المتخذة من الأشجار
والثمار كشراب الريباس والرمان ، وهو مثال لما اعتصر ، وقوله (والخل) صالح
للأصلين ؛ لأنه إن كان خالصا فهو مما اعتصر من الثمر ، وإن كان مخلوطا فهو مما غلب
عليه غيره بمحدث اسم له على حدة (وماء الباقلاء) تشددا فتقصر وتخفف فتند ،
وهى الفول : أى إذا طبخت بالماء حتى صار بحيث إذا برد نحن (والمرق) لحدوث
اسم له على حدة (وماء الزردج) - بزى معجمة وراء ودال مهملتين وجيم - وهو
ما يخرج من العصفرة المنقوع فيطرح ولا يصنع به . مغرب . قال فى التصحيح :
والصحيح أنه بمنزلة ماء الزعفران ، نص عليه فى الهداية ، وهو اختيار الناطقى
والسرخمى اه .

(وتجوز الطهارة بماء خالطه شيء) جامد (طاهر فغير أحد أوصافه) الثلاثة
ولم يخرج من طبع الماء ، قال فى الدراية : فى قوله ، فغير أحد أوصافه ، إشارة إلى
أنه إذا غير اثنين أو ثلاثة لا يجوز التوضؤ ، وإن كان المغبر طاهرا ، لكن صحت
الرواية بخلافه ، كذا عن الكردى اه . وفى الجوهرة : فإن غير وصفين فعلى
إشارة الشيخ لا يجوز الوضوء ، لكن الصحيح أنه يجوز ، كذا فى المستصفي ، وذلك
(بكاء المد) : أى السيل ، فإنه يختلط بالتراب والأوراق والأشجار ، فإدامه رقة
الماء غالبية تجوز به الطهارة وإن تغيرت أوصافه كلها ، وإن صار الطين غالبا
لا تجوز (والماء الذى يختلط به الأشنان والصابون والزعفران) ما دام باقيا على
رقته وسيلانه ؛ لأن اسم الماء باق فيه ، واختلاط هذه الأشياء لا يمكن الاحتراز

وَكُلُّ مَاءٍ وَقَعَتْ فِيهِ نَجَاسَةٌ لَمْ يَجْزِ الْوُضُوءُ بِهِ ، قَلِيلًا
كَانَ أَوْ كَثِيرًا ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَمَرَ بِحِفْظِ الْمَاءِ
مِنَ النَّجَاسَةِ ؛ فَقَالَ « لَا يَبُولُنَّ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ وَلَا يَغْتَسِلَنَّ
فِيهِ مِنَ الْجَنَابَةِ » . وَقَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : « إِذَا اسْتَيْقَظَ

عنه ، فلو خرج عن طبعه أو حدث له اسم على حدة - كأن صار ماء الصابون أو
الأشنان نحيماً أو صار ماء الزعفران صبغاً - لا تجوز به الطهارة .

(وكل ماء وقع فيه نجاسة لم يجز الوضوء به) لتنجسه (قليلاً كان) الماء (أو
كثيراً) تغيرت أوصافه أولاً ، وهذا في غير الجارى وما في حكمه كالغدير العظيم ؛
بدليل المقابل (لأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بحفظ الماء من النجاسة) بنهيه عن
ضده ؛ لأن الهى عن الشيء أمر بضده فقال : (لا يبولن أحدكم في الماء الدائم)
يعنى الساكن (ولا يغتسلن فيه من الجنابة) وقد استدل القائلون بنجاسة الماء
المستعمل بهذا الحديث حيث قرن الاغتسال بالبول . وأجيب بأن الجنب لما كان
يغلب عليه نجاسة المني عادة جعل كالمتيقن (وقال ﷺ) أيضاً : (إذا استيقظ

(١) مذهب الإمام مالك أن الوضوء يجوز ما لم يتغير لونه أو طعمه أو
ريحه لحديث الماء طهور الخ . قال في الفتح ولا يصح الاستدلال به على الحصر
وبيانه فيه . وقال الشافعى إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل خبثاً كما هو نص الحديث
فلا ينحس إذا كان قلتين والحديث رواه أصحاب السنن الأربعة عن ابن عمر
وأجيب بأن الحديث مضطرب في سنده وفي متنه فروى قلتين وروى قلتين أو
ثلاثة وروى أربعين قلة والاضطراب يوجب الضعف . وكذا معنى القلة لأنه لفظ
مشترك بين الجررة والقربة ورأس الجبل .

استدل الحنفية بحديث الصحيحين : لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ثم يغتسل فيه
وناقشهم الكمال في ذلك الاستدلال فراجعه .

أَحَدُكُمْ مِنْ مَنَامِهِ فَلَا يَغْسِنُ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ حَتَّى يَغْسِلَهَا ثَلَاثًا ؛
فَإِنَّهُ لَا يَذْرَى أَيْنَ بَانَ يَدُهُ .

وَأَمَّا الْمَاءُ الْجَارِي إِذَا وَقَعَتْ فِيهِ نَجَاسَةٌ جَازَ الْوُضُوءُ مِنْهُ ، إِذَا
قَمَّ يَرْلَاهَا أَثَرٌ ؛ لِأَنَّهَا لَا تَسْتَقِرُّ مَعَ جَرِّ بَانِ الْمَاءِ . وَالْعَدِيرُ الْعَظِيمُ
الَّذِي لَا يَتَحَرَّكُ أَحَدُ طَرَفَيْهِ بِتَحْرِيكِ الطَّرَفِ الْآخَرِ

أحدم من منامه فلا يغسن يده في الماء حتى يغسلها ثلاثاً ؛ فإنه لا يدرى أين بان يده (يده) يعني لاقت محلاً طاهراً أو نجساً ، ولولا أن الماء ينجس بملاقاة اليد النجسة لم تظهر للنهي فائدة .

(وأما الماء الجارى) وهو : مالا يتكرر استعماله ، وقيل : ما يذهب بقبته ، هداية . وقيل : ما يعده الناس جارياً ، قيل : هو الأصح فتح ، وفيه : وألحقوا بالجارى حوض الحمام إذا كان الماء ينزل من أعلاه والناس يغتفون منه حتى لو أدخلت القصة أو اليد النجسة فيه لا ينجس اه . (إذا وقعت فيه نجاسة جاز الوضوء منه إذا لم ير لها) : أى للنجاسة (أثر) من طعم أو لون أو ريح (لأنها لا تستقر مع جريان الماء) قال في الجوهرة : وهذا إذا كانت النجاسة مائعة ، أما إذا كانت دابة ميتة : إن كان الماء يجرى عليها أو على أكثرها أو نصفها لا يجوز استعماله ، وإن كان يجرى على أقلها وأكثره يجرى على موضع طاهر وللماء قوة فإنه يجوز استعماله إذ لم يوجد للنجاسة أثر اه . (والعدير) قال في المختار : هو القطعة من الماء يفادها السيل اه . ومثله الحوض (العظيم) : أى الكبير ، وهو (الذى لا يتحرك أحد طرفيه بتحريك الطرف الآخر) وهو قول المراقبين ، وفي ظاهر الرواية : يعتبر فيه أكبر رأى المبتلى ، قال الزاهدى : وأصح حده ، مالا يخلص بعضه إلى بعض في رأى المبتلى واجتهاده ولا يناظر المجتهد فيه ، وهو الأصح عند الكرخى

إِذَا وَقَعَتْ نَجَاسَةٌ فِي أَحَدِ جَانِبَيْهِ جَازَ الْوُضُوءُ مِنْ الْجَانِبِ الْآخَرِ ؛
لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ النِّجَاسَةَ لَا تَصِلُ إِلَيْهِ .
وَمَوْتُ مَا لَبَسَ لَهُ نَفْسٌ سَائِلَةٌ فِي الْمَاءِ

وصاحب الغاية والينابيع وجماعة اه . وفي التصحيح : قال الحاكم في المختصر : قال أبو عصمة : كان محمد بن الحسن يوقت في ذلك بعشر ، ثم رجع إلى قول أبي حنيفة ، وقال ، لا أوقت فيه شيئاً ؛ فظاهر الرواية أولى اه . ومثله في فتح القدير والبحر قاتلاً إنه المذهب ، وبه يعمل ، وإن التقدير بعشر لا يرجع إلى أصل يعتمد عليه ، لكن في الهداية : وبعضهم قدر بالمساحة عشراً في عشر بذراع الكرياس توسعة للأمر على الناس ، وعليه الفتوى اه . ومثله في فتاوى قاضيه خان وفتاوى العتابي ، وفي الجوهرة : وهو اختيار البخاريين ، وفي التصحيح : وبه أخذ أبو سليمان ، يعني الجوزجاني ، قال في النهر ، وأنت خير بأن اعتبار العشر أضبط ، ولا سيما في حق من لا رأى له من العوام ، فلذا أفتى به المتأخرون الأعلام ، اه . قال شيخنا رحمه الله تعالى : ولا يخفى أن المتأخرون الأعلام اه . قال شيخنا رحمه الله تعالى : ولا يخفى أن المتأخرين الذين أفتوا بالعشر كصاحب الهداية وقاضيه خان وغيرهما من أهل الترجيع هم أعلم بالمذهب معنا ؛ فعلينا اتباع ما رجحوه وما صححوه كما لو أفتونا في حياتهم اه . وفي الهداية : والمعتبر في العمق أن يكون بحال لا ينحسر بالاغتراف ، وهو الصحيح اه (إذا وقعت نجاسة في أحد جانبيه جاز الوضوء من الجانب الآخر) الذي لم تقع فيه النجاسة (لأن الظاهر أن النجاسة لا تصل إليه) ، أي الجانب الآخر ؛ لأن أثر التحريك في السراية فوق أثر النجاسة ، قال في التصحيح . وقوله جاز الوضوء من الجانب الآخر إشارة إلى أنه ينجس موضع الوقوع ، وعن أبي يوسف لا ينجس إلا بظهور النجاسة فيه كالماء الجاري وقال الزاهدي : واختلفت الروايات والمشايخ في الوضوء من جانب الوقوع ، والفتوى الجواز من جميع الجهات اه .

(وموت ما ليس له نفس سائلة) أي دم سائل (في الماء) ومثله المائع ، وكذا

لَا يُنَجِّسُهُ ، كَالْبَقَى وَالذُّبَابِ وَالزَّنَائِيرِ وَالْمَقَارِبِ وَمَوْتُ مَا يَعِيشُ
فِي الْمَاءِ فِيهِ لَا يُفْسِدُهُ ، كَالسَّمَكِ وَالضَّفْدَعِ وَالسَّرَّطَانِ .
وَالْمَاءُ الْمُسْتَعْمَلُ لَا يَجُوزُ اسْتِعْمَالُهُ فِي طَهَارَةِ الْأَحْدَاثِ .
وَالْمُسْتَعْمَلُ : كُلُّ مَاءٍ أَزِيلَ بِهِ حَدَثٌ أَوْ اسْتَعْمِلَ فِي الْبَدَنِ عَلَى
وَجْهِ الْقُرْبَةِ .

لومات خارجه وألقى فيه (لا ينجسه) لأن المنجس اختلاط الدم المسفوح
بأجزائه عند الموت ، حتى حل المدكى وطهر لانعدام الدم فيه ، هداية ، وذلك
(كالبقى والذباب والزناير والمقارب) ونحوها (وموت ما) يولدو (يعيش في
الماء فيه) : أى الماء ، وكذا المانع على الأصح ، هداية وجوهرة ، وكذا لومات
خارجه وألقى فيه فى الأصح ، درر (لا يفسده) وذلك (كالسمك ، والضفدع)
المائى ، وقيل : مطلقا ، هداية (والسرطان) ونحوها ، وقيدت ما يعيش فى الماء
بيولد لإخراج مائى المعاش دون المولد كالبط وغيره من الطيور ، فإنها تفسده اتفاقا
(والماء المستعمل لا يجوز استعماله فى طهارة الأحداث) قيد بالأحداث
للإشارة إلى جواز استعماله فى طهارة الانجاس كما هو الصحيح . قال المصنف فى
التقريب : روى محمد عن أبى حنيفة أن الماء المستعمل طاهر ، وهو قوله ، وهو
الصحيح اه . وقال الصدر حسام الدين فى الكبرى : وعليه الفتوى ، وقال فخر
الإسلام فى شرح الجامع : إنه ظاهر الرواية وهو المختار ، وفى الجوهرة : قد اختلف
فى صفته ، فروى الحسن عن أبى حنيفة أنه نجس نجاسة غليظة ، وهذا بعيد جداً ،
وروى أبو يوسف عنه أنه نجس نجاسة خفيفة ، وبه أخذ مشايخ بائخ ؛ وروى محمد
عنه أنه طاهر غير مطهر للأحداث كالحل ، وهو الصحيح ، وبه أخذ مشايخ العراق اه .
(والمستعمل : كل ماء أزيل به حدث) وإن لم يكن بنية القرية (أو استعمال فى
البدن) قيد به لأن غسالة الجمادات كالقدور والثياب لا تكون مستعملة (على
وجه القرية) وإن لم يزل به حدث ، قال فى الهداية : هذا قول أبى يوسف ، وقيل :

وَكُلُّ لِهَابٍ دُبِغَ فَقَدْ طَهَرَ وَجَازَتْ الصَّلَاةُ فِيهِ وَالْوُضُوءُ
مِنْهُ ، إِلَّا جِلْدَ الْخَنَزِيرِ وَالْأَدَمِيِّ .

وَشَعْرُ الْمَيْتَةِ وَعَظْمُهَا وَحَافِرُهَا وَعَصَبُهَا وَقَرْنُهَا طَاهِرٌ .
وَإِذَا وَقَعَتْ فِي الْبَيْتِ نَجَاسَةٌ

هو قول أبي حنيفة أيضا ، وقال محمد : لا يصير مستعملا إلا بإقامة القرية ، لأن الاستعمال بانتقال نجاسة الآثام إليه ، وإنما تزال بالقرب ، وأبو يوسف يقول : إسقاط الفرض مؤثر أيضا ، فيثبت الفساد بالآمرين جميعا اه . وقال أبو نصر الأقطع : وهذا الذي ذكره هو الصحيح من مذهب أبي حنيفة ومحمد ، وفي الهداية : متى يصير مستعملا ؟ الصحيح أنه كما زایل العضو صار مستعملا . لأن سقوط الاستعمال قبل الانفصال للضرورة ، ولا ضرورة بعده اه .

(وكل لهاب) وهو الجلد قبل الدباغة ، فإذا دبغ صار أدبما (دبغ) بما يمنع النتن والفساد ولو دباغة حكيمية كالترتيب والتشميس لحصول المقصود بها (فقد طهر) وما يطهر بالدباغة يطهر بالدكاة ، هداية (و) إذا طهر (جازت الصلاة) مستترا (فيه) وكذا الصلاة عليه (والوضوء منه ، إلا جلد الخنزير) فلا يطهر للنجاسة العينية (و) جلد (الأدمي) للكرامة الإلهية ، والحقوا بهما ما لا يحتمل الدباغة كسفارة صغيرة ، وأفاد كلاءه طهارة جلد الكلب والقط ، وهو المعتمد .

(وشعر الميتة) المجزوز ، وأراد غير الخنزير لنجاسة جميع أجزائه ، ورخص في شعره للخرازين للضرورة ، لأنه لا يقوم غيره مقامه عندهم ، وعن أبي يوسف أنه كرهه لهم أيضاً (وعظمها وقرنها) الخالي عن الدسومة ، وكذا كل ما لا تحل الحياة منها كحافرها وعصها على المشهور (طاهر) وكذا شعر الإنسان وعظمه ، هداية .

(وإذا وقعت في البئر) الصغيرة (نجاسة) مائمه مطلقا ، أو جامدة غليظة ، بخلاف الخفيفة كالبحر والروث فقد جعل القليل منها عفوا للضرورة ، فلا نفسه إلا إذا

نَزَحَتْ ، وَكَانَ نَزْحُ مَا فِيهَا مِنَ الْمَاءِ طَهَارَةً لَهَا ، فَإِنْ مَاتَتْ فِيهَا
فَأَرَةٌ أَوْ عَصْفُورَةٌ أَوْ صَعْوَةٌ أَوْ سُدَانِيَّةٌ أَوْ سَامٌ أَبْرَصٌ نَزَحَ مِنْهَا
مَا بَيْنَ عِشْرِينَ دَلْوًا إِلَى ثَلَاثِينَ دَلْوًا ، بِحَسَبِ كَثَرِ الْحَيَوَانِ وَصُغَرِهِ ،

كثر ، وهو : ما يستكثره الناظر في المروى عن أى حنيفة ، وعليه الاعتماد ،
ولا فرق بين الرطب واليابس والصحيح والمنكسر ، لأن الضرورة تشمل الكل
كما في الهداية (نزح) : أى البثر ، والمراد ماؤها من ذكر المحل وإرادة الحال
(وكان نزح ما فيها من الماء طهارة) : أى مطهراً (لها) بإجماع السلف ؛ ومسائل
الآبار مبنية على اتباع الآثار دون القياس ، هداية . وفي الجوهرة : وفي قوله وطهارة
لها ، إشارة إلى أنه يطهر الوحل والأحجار والدلو والرشاء ، طهارة لها ، إشارة
إلى أنه يطهر الوحل والأحجار والدلو والرشاء ويد النازح . اهـ . وهذا إذا كانت
النجاسة غير حيوان .

وأما حكم الحيوان فذكره بقوله : (فَإِنْ مَاتَتْ فِيهَا) أو خارجها وألقيت فيها
(فَأَرَةٌ أَوْ عَصْفُورَةٌ أَوْ صَعْوَةٌ) كسفرة - عصفورة صغيرة حمراء الرأس . مصباح
(أَوْ سُدَانِيَّةٌ) طويرة طويلة الذنب على قدر قبضة . مغرب (أَوْ سَامٌ) بتشديد
الميم (أَبْرَصٌ) أى الوزع ، والعوام تقول له : أبو بريص ، أو ما قاربها في الجثة
(نزح منها) بعد إخراج الواقع فيها (ما بين عشرين دلوًا إلى ثلاثين دلوًا) العشرين
بطريق الإيجاب ، والثلاثين بطريق الاستحباب . هداية . وفي الجوهرة : وهذا إذا
لم تكن الفأرة هاربة من الهرة ولا مجروحة ، وإلا ينزح جميع الماء وإن خرجت
حية ، لأنها تبول إذا كانت هاربة ، وكذلك الهرة إذا كانت هاربة من الكلب ، أو
مجروحة ، لأن البول هو الدم نجاسة مائة . اهـ . باختصار ، ثم قال : وحكم الفأرين
والثلاث والأربع كالواحدة ؛ والخمس كالهرة إلى التسع ، والعشر كالكلب ، وهذا
عند أبى يوسف ، وقال محمد : الثلاث كالهرة ، والست كالكلب . اهـ . (بحسب
كبر الحيوان وصغره) الكبير والصغير - بضم الأول وإسكان الثانى - للجنة ،
وهو المراد هنا ، وبكسر الأول وفتح الثانى : للسن ، قال في الجوهرة : ومعنى المسألة

وَلِإِنْ مَاتَتْ فِيهَا حَمَامَةٌ أَوْ دَجَاجَةٌ أَوْ سِنُورٌ نُزِحَ مِنْهَا مَا بَيْنَ
أَرْبَعِينَ دَلْوًا إِلَى سِتِّينَ .

وَلِإِنْ مَاتَ فِيهَا كَلْبٌ أَوْ شَاةٌ أَوْ آدَمِيٌّ نُزِحَ جَمِيعُ مَا فِيهَا مِنَ الْمَاءِ
وَإِنْ انْتَفَخَ الْحَيَوَانُ فِيهَا أَوْ تَفَسَّخَ نُزِحَ جَمِيعُ مَا فِيهَا مِنَ الْمَاءِ
صَغَرَ الْحَيَوَانُ أَوْ كَبُرَ .

وَعَدَدُ الدَّلَاءِ يُعْتَبَرُ بِالدَّلْوِ الْوَسْطِيِّ لِأَنَّهُ مُسْتَعْمَلُ الْبَارِ فِي الْبُلْدَانِ ،

إذا كان الواقع كبيراً والبركة كبيرة فالعشر مستحبة ، وإن كانا صغيرين فلا استحباب
دون ذلك ، وإن كان أحدهما صغيراً والآخر كبيراً فخمسة مستحبة وخمس دونها
في الاستحباب اهـ .

(وإن ماتت فيها حمامة أو دجاجة أو سنور) أى هرة (نزح منها) بعد إخراج
الواقع (ما بين أربعين دلواً إلى ستين) دلواً ، وفي الجامع الصغير : أربعون ، أو
خمسون ، وهو الأظهر . هداية ، وفي الجوهرية : وفي السنورين والدجاجتين والحمامتين
ينزح الماء كله اهـ .

(وإن مات فيها كلب أو شاة أو آدمي نزح جميع ما فيها) قيد بموت الكلب لأنه
إذا خرج حياً ولم يصب فيه الماء لا ينجس الماء ، شربلاًلى ، وإذا وصل لعاب
الواقع إلى الماء أخذ حكمه : من نجاسة ، وشك ، وكراهة ، وطهارة .

(وإن انتفخ الحيوان) الواقع (فيها أو تفسخ) ولو خارجها ثم وقع فيها ،
ذكره الوائى ، وكذا إذا تمعط شعره ، جوهرية (نزح جميع ما فيها) من الماء
(صغر الحيوان) الواقع (أو كبر) فلا فرق بينهما لانتشار البلة في أجزاء الماء
هداية .

(وعدد الدلاء يعتبر بالدلو الوسط) وهو (المستعمل الآبار) أى : أكثرها ،
(فى) أكثر (البلدان) لأن الأخبار وردت مطلقة فيحمل على الأعم الأغلب .

فَإِنْ نَزَحَ مِنْهَا بِدَلْوٍ عَظِيمٍ قَدَرُ مَا يَسَعُ عِشْرِينَ دَلْوًا مِنَ الدَّلْوِ
الْوَسْطِ احْتَسِبَ بِهِ .

وَإِنْ كَانَتْ الْبُئْرُ مَعِينًا لَا تُنَزَحُ وَوَجَبَ نَزْحُ مَا فِيهَا مِنَ الْمَاءِ
أَخْرَجُوا مِقْدَارَ مَا كَانَ فِيهَا مِنَ الْمَاءِ . وَقَدْ رَوَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ
رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ أَنَّهُ قَالَ : يُنَزَحُ مِنْهَا مَائَتًا دَلْوًا إِلَى ثَلَاثِمِائَةِ دَلْوٍ .
وَإِذَا وَجِدَ فِي الْبُئْرِ فَأَرَةٌ أَوْ غَيْرُهَا وَلَا يَذْرُونَ

ولكن قال في الهداية : ثم المعتبر في كل بئر دلوها التي يستقى بها منها ، وقيل : دلو
يسع صاعا ١٥ . واختاره غير واحد (فإن نزح منها بدلو عظيم) مرة واحدة
(قدر ما يسع عشرين دلوًا) مثلا (من الدلو الوسط احتسب به) أى : بذلك
القدر وقام مقامه لحصول المقصود مع قلة التقاطر .

(وإن كانت البئر معينا) أى : ينبع الماء من أسفلها بحيث (لا تنزح) أى :
لا يفنى ماؤها ، بل كلما نزح من أعلاها نبع من أسفلها (و) قد (وجب نزح)
جميع (ما فيها) بوجه من الوجوه المارة (أخرجوا مقدار ما كان فيها من الماء)
وقت ابتداء النزح ، ونقله الحلبي عن الكافي ، وطريق معرفته أن يحفر حفيرة بمثل
موضع الماء في البئر ويصب فيها ما ينزح من البئر إلى أن تمتلئ ، وله طرق أخرى ،
وهذا قول أبي يوسف (وقد روى عن محمد بن الحسن رحمه الله تعالى) أنه قال :
ينزح منها مائتان دلو إلى ثلاثمائة (بذلك أقي في آبار بغداد لكثرة ماؤها بمجاورتها
للدجلة ، كذا في السراج ، وفي قوله : مائتا دلو إلى ثلاثمائة ، إشارة إلى أن المائة
الثالثة مندوبة ، ويؤيده ما في المبسوط : وعن محمد في النوادر ينزح ثلاثمائة دلو
أو مائتا دلو . ١٥ . وجعله في العناية رواية عن الإمام ، وهو المختار والإيسر كما
في الاختيار ، وكان المشايخ إنما اختاروا قول محمد لانضباطه كالعشر تيسيرا .
نهر باختصار .

(وإذا وجد في البئر فأره أو غيرها) مما يفسد الماء (ولا يدرون) ولا غلب

مَتَى وَقَعَتْ وَلَمْ تَنْتَفِخْ وَلَمْ تَنْفَسْخْ أَعَادُوا صَلَاةَ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ إِذَا
كَانُوا تَوَضَّعُوا مِنْهَا ، وَغَسَلُوا كُلَّ شَيْءٍ أَصَابَهُ مَآؤُهَا ، وَإِنْ كَانَتْ
انْتَفَخَتْ أَوْ تَفَسَّخَتْ أَعَادُوا صَلَاةَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ وَلَيَالِيهَا فِي قَوْلِ
أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ ، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ رَحِمَهُمَا اللَّهُ :
لَيْسَ عَلَيْهِمْ إِعَادَةُ شَيْءٍ حَتَّى يَتَحَقَّقُوا مَتَى وَقَعَتْ .
وَسُورُ الْآدَمِيِّ وَمَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ طَاهِرٌ ،

على ظنهم ، فهستاني (متى وقعت ولم تنتفخ ولم تنفسخ أعادوا صلاة يوم وليلة إذا
كانوا توضَّعوا منها) عن حدث (وغسلوا) الثياب عن خبث ، وإلا بأن توضَّعوا عن
غير حدث أو غسلوا ثياب صلاتهم عن غير خبث غسلوا الثياب و (كل شيء أصابه
مآؤها) ولا يلزمهم إعادة الصلاة إجماعاً ، جوهره (وإن انتفخت أو تفسخت
أعادوا صلاة ثلاثة أيام وليالها) وذلك (في قول أبي حنيفة رحمه الله) لأن
للوث سبباً ظاهراً ، وهو الوقوع في الماء ؛ فيحال عليه ، إلا أن الانتفاخ دليل
التقادم فيتقدر بالثلاث ، وعدمه دليل قرب العهد فيقدر بيوم وليلة ؛ لأن مادون
ذلك ساعات لا يمكن ضبطها . هداية (وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى :
ليس عليهم إعادة شيء حتى يتحققوا متى وقعت) لأن اليقين لا يزال بالشك ، وصار
كن رأى في ثوبه نجاسة لا يدري متى أصابته هداية ، وفي التصحيح : قال في فتاوى
العتابي : قولهما هو المختار . قلت : ولم يوافق على ذلك ؛ فقد اعتمد قول الإمام
البرهاني والنسفي والموصلي وصدر الشريعة ، ورجع دليله في جميع المصنفات ،
وصرح في البدائع أن قولهما قياس وقوله هو الاستحسان وهو الاحوط
في العبادات اهـ .

(وسور الآدمي) : أي بقية شربه ، يقال : إذا شربت فاستر : أي أبق شيئاً
من الشراب (وما يؤكل لحمه طاهر) ومنه الفرس ، قال في الهداية : وسور الفرس .

وَسُوْرُ الْكَلْبِ وَالْخَنَزِيْرِ وَسِبَاعِ الْبِهَائِمِ نَجِسٌ ، وَسُوْرُ الْهِيْرَةِ
وَالْدَّجَاغَةِ الْمُخَلَّلَةِ وَسِبَاعِ الطَّيْرِ وَمَا يَسْكُنُ فِي الْبُيُوتِ مِثْلُ الْحَيَّةِ
وَالْفَأْرَةِ مَكْرُوهٌ ، وَسُوْرُ الْحِمَارِ وَالْبُغْلِ مَشْكُوكٌ فِيهِمَا ، فَإِنْ
لَمْ يَجِدْ غَيْرَهُمَا تَوَضَّأَ بِهِمَا وَتَيَمَّمَ وَبِأَيِّهِمَا بَدَأَ جَازَ .

طاهر عندهما ؛ لأن لحمه ما كول ، وكذا عنده على الصحيح ؛ لأن الذكراة لإظهار
شرفه اه .

ثم السور الطاهر بمنزلة الماء المطلق (وسور الكلب والخنزير وسباع البهائم)
وهى : كل ذى ناب يصاد به ، ومنه الهرة البرية (نجس) (١) بخلاف الأهلية ،
لعل الطواف كما نص عليه بقوله : (وسور الهرة) أى : الأهلية (والدجاجة المخلاة)
لخالطة منقارها النجاسة ومثله إبل وبقر جلالة (وسباع الطير) وهى : كل ذى
مخالب يصيد به (وما يسكن البيوت مثل الحية والفأرة) طاهر مطهر ، لكنه
(مكروه) استعماله تنزيهاً فى الأصح إن وجد غيره ، وإلا لم يكره أصلاً كما كره
لفقير . در (وسور الحمار والبغل) الذى أمه حمارة (مشكوك فىهما) أى : فى
طهورية سورهما ، لا فى طهارته ، فى الأصح (٢) هداية (فإن لم يجد غيرهما) يتوضأ
به أو يغتسل (توضأ بهما) أو اغتسل (وتيمم ، وبأيهما بدأ جاز) فى الأصح .

(١) اختلاف الأحناف أنفسهم فى أن الكلب نجس العين فلا يطهر بالدباغ
أو غير نجس العين فيطهر بها والأصح عندهم أنه ليس ينجس العين لأنه ينشف به
حراسة واصطباداً راجع الفتح والعناية .

(٢) الأصح أن الشك فى طهوريته أى فى كونه مطهر لغيره مع كونه طاهراً
قال فى الهداية يروى نص محمد رحمه الله على طهارته وسبب الشك تعارض الأدلة فى
إباحته وحرمة فى حديث خبير حين طبخ الصحابة بعض الحمر فامر النبي صلى الله
عليه وسلم منادياً ينادى بأكفاء القدر ورفأها رجس وقد رواه الطحاوى وغيره
يفيد الحرمة وحديث غالب بن أجبر وكان لا يملك إلا الحمر الأهلية . فقال له
النبي صلى الله عليه وسلم كل من سمين مالك يفيد الحل هذا مع اختلاف الصحابة فيه .

بَابُ التَّيْمِمِ

وَمَنْ لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ وَهُوَ مُسَافِرٌ أَوْ خَارِجُ الْمِصْرِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ
الْمِصْرِ نَحْوُ الْمِيلِ أَوْ أَكْثَرُ ، أَوْ كَانَ يَجِدُ الْمَاءَ إِلَّا أَنَّهُ مَرِيضٌ

باب التيمم

هو لغة : القصد ، وشرعا : قصد صعيد مطهر واستعماله بصفة مخصوصة لأقامة
القربة .

ولما بين الطهارة الأصلية عنها بخلفها ، وهو التيمم ، لأن الخلف أبدا يقضو
الأصل ، فقال :

(ومن لم يجد الماء وهو مسافر أو) كان (خارج المصرا) و (بينه وبين المصرا)
الذي فيه الماء (نحو الميل) هو المختار في المقدار ، هداية واختيار . ومثله لو كان في
المصرا وبينه وبين الماء هذا المقدار ، لأن الشرط هو العدم ، فأينما تحقق جاز التيمم
بحر عن الأسرار ، وإنما قال « خارج المصرا » ، لأن المصرا لا يخلو عن الماء ، والميل
في اللغة : منتهى مد البصر ، وقيل للأعلام المبنية في طريق مكة أميال ، لأنها بنيت
كذلك كما في الصحاح ، والمراد هنا أربعة آلاف خطوة المعبر عنها بثلاث فرسخ
(قال بعضهم : أن يكون بحيث لا يسمع الأذان ، وقيل : إن كان الماء أمامه فيلان ،
وإن كان خلفه أو يمينه أو يساره فيل ، وقال زفر : إن كان بحال يصل إلى الماء قبل
خروج الوقت لا يجوز له التيمم ، وإلا فيجوز وإن قرب ، وعن أبي يوسف :
إن كان بحيث إذا ذهب إليه وتوضأ تذهب القافلة وتغيب عن بصره يجوز له التيمم
جوهرة وإنما قال (أو أكثر) لأن المسافة المذكورة إنما تعرف بالحزر
والظن ، فلو كان في ظنه نحو الميل أو أقل لا يجوز ، وإن كان نحو الميل أو أكثر
جاز ، ولو تيقن أنه ميل جاز . جوهرة (أو كان يجد الماء إلا أنه مريض) يضره

فَخَافَ إِنْ اسْتَعْمَلَ الْمَاءَ اشْتَدَّ مَرَضُهُ ، أَوْ خَافَ الْجَنْبُ إِنْ اغْتَسَلَ
بِالْمَاءِ أَنْ يَقْتُلَهُ الْبَرْدُ ، أَوْ يُمْرِضَهُ فَإِنَّهُ يَتِيمَمُ بِالصَّعِيدِ .
وَالْتِيمَمُ ضَرْبَتَانِ : يَمْسَحُ بِإِحْدَاهُمَا وَجْهَهُ ، وَبِالْأُخْرَى يَدَيْهِ
إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ ؛ وَالتَّيْمَمُ مِنَ الْجَنَابَةِ وَالْحَدَثِ سِوَاهِ .
وَيَجُوزُ التَّيْمَمُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ بِكُلِّ مَا كَانَ مِنْ جِنْسِ
الْأَرْضِ كَالْتُّرَابِ وَالرَّمْلِ وَالْحَجَرِ وَالْجِصِّ وَالتُّورَةِ وَالْكُفْلِ
وَالزَّرْنِيخِ .

استعمال الماء (فخاف) بغلبة الظن أو قول حاذق مسلم (إن استعمال الماء اشتد)
أو امتد (مرضه ، أو خاف الجنب إن اغتسل بالماء) البارد (أن يقتله البرد أو
يمرضه ، فإنه يتمم بالصعيد) قال في الجوهرة : هذا إذا كان خارج المصر لإجماعا
ووكذا في المصر أيضا عند أبي حنيفة ، خلافا لهما وقيد بالنسل : لأن المحدث في
المصر إذا خاف من التوضؤ الهلاك من البرد يجوز له التيمم لإجماعا على الصحيح
كذا في المستصفى اهـ . والصعيد : اسم لوجه الأرض ، سمي به لصعوده .
(والتيمم ضربتان) وهما ركناه (يمسح بإحدهما) مستوعبا (وجهه ،
وبالأخرى يديه إلى المرفقين) أى : معهما ، قال في الهداية : ولا بد من الاستيعاب
في ظاهر الرواية لقيامه مقام الوضوء ، ولهذا قالوا : يخلل الأصابع وينزع الخاتم
ليتم المسح . اهـ (والتيمم من الجنابة) والحيض والنفاس (والحديث سواء)
فعلاونية . جوهرة .

(ويجوز التيمم عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله بكل ما كان من جنس الأرض)
غير منطبع ولا مترد (كالتراب) قدمه لأنه يجمع عليه (والرمل والحجر والجص)
بكسر الجيم وفتحها - ما يبنى به ، وهو معرب . صحاح : أى الكلس (والتورة)
بضم النون - حجر الكلس ، ثم غلبت على أخلط تضاف إلى الكلس من زرنينخ
وغيره ، وتستعمل لإزالة الشعر . مصباح (والكحل والزرنينخ) ولا يشترط أن

وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ : لَا يَجُوزُ إِلَّا بِالتُّرَابِ وَالرَّمْلِ خَاصَّةً .
وَالنِّيةُ فَرَضٌ فِي التَّيْمُمِ مُسْتَحَبَّةٌ فِي الْوُضُوءِ .
وَيَنْقُضُ التَّيْمُمَ كُلُّ شَيْءٍ يَنْقُضُ الْوُضُوءَ ، وَيَنْقُضُهُ أَيْضًا
رُؤْيَا الْمَاءِ إِذَا قَدَرَ عَلَى اسْتِعْمَالِهِ .
وَلَا يَجُوزُ التَّيْمُمُ إِلَّا بِصَعِيدٍ طَاهِرٍ .

يكون عليها غبار ، وكذا يجوز بالغبار مع القدرة على الصعيد عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى . هداية (وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى : لا يجوز إلا بالتراب والرمل خاصة) وعنه لا يجوز إلا بالتراب فقط ، وفي الجوهرة : والخلاف مع وجود التراب ، أما إذا عدم فقوله كقولهما .

(والنية فرض في التيمم) لأن التراب ملوث ؛ فلا يكون مطهرًا إلا بالنية (مستحبة في الوضوء) لأن الماء مطهر بنفسه ؛ فلا يحتاج إلى نية التطهير .
(وينقض التيمم كل شيء ينقض الوضوء) لأنه خلف عنه ؛ فأخذ حكمه (وينقضه أيضًا رؤية الماء إذا قدر على استعماله) لأن القدرة هي المراد بالوجود الذي هو غاية لظهورية التراب ، وخائف العدو والسبع والعطش عاجز حكما ، والنائم عند أبي حنيفة قادر تقديرًا ، حتى لو مر النائم المتيمم على الماء بطل تيممه ، والمراد ماء يكفي للوضوء ؛ لأنه لا معتبر بما دونه ابتداء فكذا انتهاء . هداية .

(ولا يجوز التيمم إلا بالصعيد الطاهر) لأن الطيب أريد به الطاهر (١) ، ولأنه آلة التطهير ، فلا بد من طهارته في نفسه كالماء . اهـ . هداية . ولا يستعمل التراب بالاستعمال ؛ فلو تيمم واحد من موضع وتيمم آخر بعده منه جاز .

(١) الطيب في النص الكريم وهو قوله سبحانه فتيمموا صعيدا طيبا المراد به الطاهر بالإجماع فلو تيمم بغبار ثوب نجس لا يجوز إلا إذا وقع عليه ذلك الغبار بعد جفافه فإنه لا يكون نجسا .

وَيُسْتَحَبُّ لِمَنْ لَا يَجِدُ الْمَاءَ وَهُوَ يَرْجُو أَنْ يَجِدَهُ فِي آخِرِ
الْوَقْتِ أَنْ يُؤَخِّرَ الصَّلَاةَ إِلَى آخِرِ الْوَقْتِ فَإِنْ وَجَدَ الْمَاءَ تَوَضَّأَ بِهِ
وَصَلَّى، وَإِلَّا تَيَمَّمَ .

وَيُصَلِّي بِتَيَمُّمِهِ مَا شَاءَ مِنَ الْفَرَائِضِ وَالنَّوَافِلِ .
وَيَجُوزُ التَّيَمُّمُ لِلصَّحِيحِ .

(ويستحب لمن لا يجد الماء وهو يرجو أن يجده في آخر الوقت أن يؤخر
الصلاة إلى آخر الوقت) المستحب على الصحيح (فإن وجد الماء توضأ به) ليقع
الاداء بأكل الطهارتين (وإلا تيمم) ولو لم يؤخر وتيمم وصلى جاز لو بينه وبين
الماء ميل ، وإلا لا ، در . قال الإمام حافظ الدين : هذه المسألة تدل على أن الصلاة
في أرل الوقت عندنا أفضل ، إلا إذا تضمن الأخير فضيلة كتكثير الجماعة اه .

(ويصلى) التيمم (بتيممه ما شاء من القرائض والنوافل) لأنه ظهور حال
عدم الماء فيعمل عمله ما في شرطه (١) .

(ويجوز التيمم للصحيح) قيد به لأن المريض لا يتقيد بحضور الجنازة

(١) أما الإمام الشافعى رحمه الله فيرى وجوب التيمم لكل فرض وعدم
صحة صلاة فرضين بتيمم واحد لأن التيمم طهارة ضرورية وهو يجزئ النوافل
المتعددة بالتيمم الواحد تبعاً للفرض . وعند الحنيفة أنه طهارة مطلقة غير مقيدة
وهو معنى قول الشارح إنه ظهور حال عدم الماء فيعمل عمله ما بقي شرطه وهو
عدم الماء ويستدلون على ذلك بأنه سبحانه شرع التيمم حال عدم الماء
حيث قال فلم تجدوا ماء فتيمموا فتبقى الطهارة ببقائه ويؤيده إطلاقه قوله
صلى الله عليه وسلم التراب طهور والمسلم ولو إلى عشر حجج ما لم - يجد الماء .
وقوله جعلت لى الأرض مسجداً وطهوراً والطهور هو المطهر فتبقى طهوريته إلى
غايته من وجود الماء أو ناقض آخر .

فِي الْمَصْرِ إِذَا حَضَرَتْ جَنَازَةٌ وَالْوَلِيُّ غَيْرُهُ فَخَافَ إِنْ اشْتَغَلَ بِالطَّهَارَةِ أَنْ تَقُوتَهُ الصَّلَاةُ فَإِنَّهُ يَتِيمٌ وَيُصَلِّي وَكَذَلِكَ مَنْ حَضَرَ الْعِيدَ فَخَافَ إِنْ اشْتَغَلَ بِالطَّهَارَةِ أَنْ تَقُوتَهُ صَلَاةُ الْعِيدَيْنِ فَإِنَّهُ يَتِيمٌ وَيُصَلِّي ؛ وَإِنْ خَافَ مِنْ شَهْدِ الْجُمُعَةِ إِنْ اشْتَغَلَ بِالطَّهَارَةِ أَنْ تَقُوتَهُ صَلَاةُ الْجُمُعَةِ لَمْ يَتِيمٌ وَلَكِنَّهُ يَتَوَضَّأُ ، فَإِنْ أَدْرَكَ الْجُمُعَةَ صَلَّاهَا ، وَإِلَّا صَلَّى الظُّهْرَ أَرْبَعًا ، وَكَذَلِكَ إِذَا ضَاقَ الْوَقْتُ فَخَشِيَ إِنْ تَوَضَّأَ فَاتَ الْوَقْتُ لَمْ يَتِيمٌ ، وَلَكِنَّهُ يَتَوَضَّأُ وَيُصَلِّي فَائِثَةً .

وَالْمَسَافِرُ إِذَا نَسِيَ الْمَاءَ فِي رَحْلِهِ فَتَيَّمٌ وَصَلَّى ثُمَّ ذَكَرَ الْمَاءَ فِي الْوَقْتِ

(فِي الْمَصْرِ) قِيدَ بِهِ لِأَنَّ الْعُلُوتَ يَنْلَبُ فِيهَا عَدَمُ الْمَاءِ ؛ فَلَا يَتَمَيِّدُ بِحُضُورِ الْجَنَازَةِ (إِذَا حَضَرَتْ جَنَازَةٌ وَالْوَلِيُّ غَيْرُهُ) قِيدَ بِهِ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ الْوَلِيُّ لَا يَجُوزُ لَهُ عَلَى الصَّحِيحِ ؛ لِأَنَّهُ لَهُ حَقُّ الْإِعَادَةِ فَلَا فَوَاتَ فِي حَقِّهِ كَمَا فِي الْهُدَايَةِ (خُفَ إِنْ اشْتَغَلَ بِالطَّهَارَةِ) بِالْمَاءِ (أَنْ تَقُوتَهُ الصَّلَاةُ فَإِنَّهُ يَتِيمٌ وَيُصَلِّي) ؛ لِأَنَّهُ لَا تَقْضَى (وَكَذَلِكَ مَنْ حَضَرَ) صَلَاةَ (الْعِيدِ) خُفَ إِنْ اشْتَغَلَ بِالطَّهَارَةِ أَنْ تَقُوتَهُ صَلَاةُ الْعِيدِ فَإِنَّهُ يَتِيمٌ وَيُصَلِّي ؛ لِأَنَّهُ لَا تَقْضَى أَيْضًا (وَإِنْ خَافَ مِنْ شَهْدِ الْجُمُعَةِ إِنْ اشْتَغَلَ بِالطَّهَارَةِ) بِالْمَاءِ (أَنْ تَقُوتَهُ صَلَاةُ الْجُمُعَةِ لَمْ يَتِيمٌ) ؛ لِأَنَّهُ لَهَا خَافَ (وَلَكِنَّهُ يَتَوَضَّأُ فَإِنْ أَدْرَكَ الْجُمُعَةَ صَلَّاهَا وَإِلَّا) : أَيْ لَمْ يَدْرَكَ الْجُمُعَةَ (صَلَّى الظُّهْرَ أَرْبَعًا) قِيدَ بِهِ لِإِزَالَةِ الشُّبْهِةِ حَيْثُ كَانَتِ الْجُمُعَةُ خَلْفًا عَنِ الظُّهْرِ عِنْدَنَا ، فَرُبَّمَا تَرَدَّدَتِ الشُّبْهُةُ عَلَى السَّامِعِ أَنَّهُ يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ (وَكَذَلِكَ إِذَا ضَاقَ الْوَقْتُ فَخَشِيَ إِنْ تَوَضَّأَ فَاتَ الْوَقْتُ لَمْ يَتِيمٌ) ؛ لِأَنَّهُ يَقْضَى (وَلَكِنَّهُ يَتَوَضَّأُ وَيُصَلِّي) إِنْ فَاتَ الْوَقْتُ (فَائِثَةٌ) أَيْ : قَضَاءٌ .

(وَالْمَسَافِرُ إِذَا نَسِيَ الْمَاءَ فِي رَحْلِهِ فَتَيَّمٌ وَصَلَّى ثُمَّ ذَكَرَ الْمَاءَ) بَعْدَ ذَلِكَ (فِي الْوَقْتِ)

لَمْ يُعِدِ الصَّلَاةَ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ رَحِمَهُمَا اللَّهُ . وَقَالَ
أَبُو يُوسُفَ : يُعِيدُهَا .

وَلَيْسَ عَلَى الْمُتَيَّمِّ إِذَا لَمْ يَغْلِبْ عَلَى ظَنِّهِ أَنْ يَقْرِبَهُ مَاءٌ أَنْ
يَطْلُبَ الْمَاءَ ، فَإِنْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ أَنْ هُنَاكَ مَاءٌ لَمْ يَجْزْ لَهُ أَنْ يَتَيَّمَّ
حَتَّى يَطْلُبَهُ ، وَإِنْ كَانَ مَعَ رَفِيقِهِ مَاءٌ طَلَبَهُ مِنْهُ قَبْلَ أَنْ يَتَيَّمَّ ،
فَإِنْ مَنَعَهُ مِنْهُ تَيَّمَّ وَصَلَّى .

أو بعده ، جوهره (لم يعد صلاته عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله) ؛ لأنه لا قدرة
بدون العلم ، وهى المراد بالوجود ، هداية (وقال أبو يوسف : يعيدها) ؛ لأن
رحل المسافر معدن الماء عادة فيفترض الطلب عليه ، والخلاف فيما إذا وضعه
بنفسه أو غيره بأمره ، وإلا فلا إعادة اتفاقاً ، قيد الذكر بما بعد الصلاة حيث قال
ثم ذكر الماء ، ؛ لأنه إذا ذكر وهو في الصلاة يقطع ويعيد إجماعاً ، وقيد
بالنسيان احترازاً عما إذا شك أو ظن أن مائه فى فصلى بالتيمم ثم وجده فإنه يعيد
إجماعاً ، وقيد بقوله « فى رحله » ، لأنه لو كان على ظهره أو معلقاً فى عنقه
أو موضوعاً بين يديه فنسيه وتيمم لا يجوز إجماعاً ؛ لأنه نسي ما لا ينسى فلا يعتبر
نسيانه ، وكذا لو كان فى مؤخر الدابة وهو سائقها أو فى مقدمها وهو قائدها
أو راكبها لا يجوز إجماعاً ، جوهره .

(وليس) بلازم (على المتيمم إذا لم يغلب على ظنه أن يقربه ماء أن يطلب
الماء) قال فى الجوهره : هذا فى الفلوات أما فى العمران فيجب الطلب ؛ لأن العادة
عدم الماء فى الفلوات ، وهذا القول يتضمن ما إذا شك وما إذا لم يشك ، لكن
يفترقان ؛ فيما إذا شك يستحب له الطلب مقدار الفلوة ، ومقدارها ما بين ثلاثمائة
ذراع إلى أربعمائة ، وإن لم يشك يتيمم اهـ . (فإن غاب على ظنه أن هناك ماء)
بأماره أو إخبار عدل (لم يجز له أن يتيمم حتى يطلبه) مقدار الفلوة ، ولا يبلغ

بَابُ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَيْنِ

الْمَسْحُ عَلَى الْخُفَيْنِ جَائِزٌ بِالسَّنَةِ

ميلاً ؛ كيلاً ينقطع عن رفقته ، هداية ، ولو بعث من يطلبه كفاه عن الطلب بنفسه ، وإن تيمم من غير طلب وصلى ثم طلبه فلم يجده وجب عليه الإعادة عندهما ، خلافاً لأبي يوسف ، جوهره (وإن كان مع رفيقه ماء طلبه منه قبل أن يتيمم) لعدم المنع غالباً (فإن منعه تيمم وصلى) لتحقيق العجز ، ولو تيمم قبل الطلب أجزأه عند أبي حنيفة ؛ لأنه لا يلزمه الطلب من ملك الغير ، وقالوا : لا يجزئه ؛ لأن الماء مبذول عادة ، واختاره في الهداية . ولو أبي أن يعطيه إلا بشمن المثل وعنده ثمنه لا يجزئه التيمم ؛ لتحقيق القدرة ، ولا يلزمه تحمل الذنب الفاحش ؛ لأن الضرر مسقط ، هداية .

باب المسح على الخفين

عقبه للتيمم لأن كلا منهما مسح ، ولأن كلا منهما بدل عن الغسل ، وقدم التيمم لأنه بدل عن الكل ، وهذا بدل عن البعض .

(المسح على الخفين جائز بالسنة) والأخبار فيه مستفيضة (١) - حق قبل : إن من لم يره كان . مبتدعاً . ولكن من رآه ثم لم يمسح أخذاً بالعزيمة كان مأجوراً ، هداية ، وفي قوله « بالسنة » إشارة إلى رد القول بأن ثبوته بالكتاب على قراءة الخفض ،

(١) قال بعضهم إن المسح على الخفين ثابت بالقرآن على قراءة الجر فقرأه النصب تحمل على الغسل حال تجرد الرجل وقراءة الجر تحمل على المسح حال استتار الرجل بالخف وهذا باطل لأن المسح على الخف لا يكون مسحاً على الرجل لا حقيقة ولا حكماً وإنما هو ثابت بالسنة القولية والعملية فالعملية حديث المغيرة السابق وغيره والقولية حديث مسلم يمسح المقيم يوماً وليلة والمسافر ثلاثة أيام بلياليها . والأخبار في المسح على الخفين مستفيضة قال أبو حنيفة ما قلت بالمسح حتى جاءني فيه مثل ضوء النهار وعنه أخاف الكفر على من لم ير المسح على الخفين لأن الأخبار =

مِنْ كُلِّ حَدَثٍ مُوجِبٍ لِلْوُضُوءِ إِذَا لَبَسَ الْخُفَّيْنِ عَلَى طَهَارَةٍ كَامِلَةٍ
ثُمَّ أَخَذَتْ .

فَإِنْ كَانَ مُقِيمًا مَسَحَ يَوْمًا وَلَيْلَةً ، وَإِنْ كَانَ مُسَافِرًا مَسَحَ
ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيهَا ، وَابْتَدَأُوهَا عَقِيبَ الْحَدَثِ .
وَالْمَسْحُ عَلَى الْخُفَّيْنِ عَلَى ظَاهِرِهِمَا خُطُوطًا بِالأَصَابِعِ ، يَبْدَأُ
مِنْ رُءُوسِ أَصَابِعِ الرَّجُلِ إِلَى السَّاقِ .

(من كل حدث موجب للوضوء) احترازاً عما وجبه الغسل ، لأن الرخصة للخرج
فيما يتكرر ، ولا حرج في الجنباة ونحوها (إذا لبس الخفين على طهارة كاملة ثم
أحدث) : أى بعد إكمال الطهارة ، وإن لم تكن كاملة عند اللبس - كأن غسل
رجليه ولبس خفيه ثم أكل الطهارة بعده بحيث لم يحدث إلا بعد إكمال الطهارة -
جازه المسح .

فَإِنْ كَانَ مُقِيمًا مَسَحَ يَوْمًا وَلَيْلَةً ، وَإِنْ كَانَ مُسَافِرًا مَسَحَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيهَا
ابْتَدَأُوهَا عَقِيبَ الْحَدَثِ (لأن الخف مانع من رؤية الحدث ؛ فاعتبر المدة من وقت
المنع .

(والمسح على الخفين) محله (على ظاهرهما) ، فلا يجوز على باطن الخف
وعقبه وساقه ، لأنه معدول عن القياس ، فيراعى فيه جمع ماورد به الشرع ، هداية ،
والسنة أن يكون المسح (خطوطاً بالأصابع) فلو مسح براحته جاز ، و (يبدأ)
بالمسح (من رؤوس أصابع الرجل إلى) مبدأ (الساق) ولو عكس جاز .

== فيه في حيز التوازن . وقال أبو يوسف خبر المسح يجوز نسخ الكتاب به لشهرته .
وقال أحمد ليس في قلبى من المسح شيء فيه أربعون حديثاً عن أصحاب رسول الله
ﷺ ما رفعوا وما وقفوا وروى ابن المنذر في آخرين عن الحسن قال : حدثني
سبعون رجلاً من أصحاب رسول الله ﷺ أنه عليه السلام مسح على الخفين وقد
أطال صاحب الفتح وصاحب العناية في ذلك فارجع إليهما

وَفَرَضُ ذَلِكَ مِقْدَارُ ثَلَاثِ أَصَابِعَ مِنْ أَصْفَرِ أَصَابِعِ الْيَدِ .
وَلَا يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَى خُفٍّ فِيهِ خَرَقٌ كَبِيرٌ يَبِينُ مِنْهُ مِقْدَارُ
ثَلَاثِ أَصَابِعَ مِنْ أَصَابِعِ الرَّجْلِ ، وَإِنْ كَانَ أَقَلَّ مِنْ ذَلِكَ جَازَ .
وَلَا يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَى الْخَفَيْنِ لِمَنْ وَجِبَ عَلَيْهِ الْفُسْلُ .
وَيَنْقُضُ الْمَسْحُ مَا يَنْقُضُ الْوُضُوءُ ، وَيَنْقُضُهُ

(وفرض ذلك) المسح (مقدار ثلاث أصابع من أصفر أصابع اليد) طولا
وعرضا ، وقال الكرخي : من أصابع الرجل ، والاول أصح اعتبارا لآلة المسح ،
هداية .

(ولا يجوز المسح على خف فيه خرق كبير) بموحدة أو مثلثة — وهو
(ما بين منه مقدار ثلاث أصابع من) أصفر (أصابع الرجل) وهذا لو الخرق
على غير أصابعه وعقبه ، فلو على الأصابع اعتبر نفسها ، ولو كبارا ، ولو على العقب
اعتبر بدو أكثره ؛ ولو لم ير القدر المانع عند المشي لصلابته لم يمنع ، وإن كثر ،
كما لو انفتحت الظهارة دون البطانة ، در (وإن كان) الخرق (أقل من ذلك) "قدر
المذكور (جاز) المسح عليها ، لأن الاخفاف لا تخلو عن قليل الخرق عادة ،
فيلحقهم الحرج في النزع ، وتخلو عن الكثير فلا حرج ، هداية .

ولا يجوز المسح على الخفين لمن وجب عليه الفسل (والمنفى لا يلزم تصويره ،
فلا اشتغال به اشتغال بما لا يلزم تحصيله (١) .

(وينقض المسح) على الخفين (ما ينقض الوضوء) ؛ لأنه بعضه (وينقضه)

(١) المنفى هو المسح على الخفين للجنب وما دام غير جائز فلا داعي للبحث عنه
وروى الترمذي والنسائي وقال حديث حسن صحيح عن صفوان بن عسال قال :
كان رسول الله ﷺ يأمرنا إذا كنا سفرا ألا ننزع أخفافنا ثلاثة أيام ولياليها إلا
من جنابة . ولكن من غائط وبول ونوم .

أَيْضًا نَزَعَ الْخُفَّ ، وَمَضَى الْمُدَّةَ ، فَإِذَا مَضَتْ الْمُدَّةُ نَزَعَ خُفَّهُ
وَعَسَلَ رِجْلَيْهِ وَصَلَّى ، وَلَبَسَ عَلَيْهِ إِعَادَةَ بَيْتَةِ الْوُضُوءِ .

وَمَنْ ابْتَدَأَ الْمَسْحَ وَهُوَ مُقِيمٌ فَسَافَرَ قَبْلَ تِمَامِ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ
مَسَحَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيهَا ، وَمَنْ ابْتَدَأَ الْمَسْحَ وَهُوَ مُسَافِرٌ ثُمَّ أَقَامَ ،
فَإِنْ كَانَ مَسَحَ يَوْمًا وَلَيْلَةً أَوْ أَكْثَرَ لَزِمَهُ نَزْعُ خُفِّهِ وَعَسَلُ رِجْلَيْهِ
وَإِنْ كَانَ مَسَحَ أَقَلَّ مِنْ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ تَمَّمَ مَسْحَ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ .
وَمَنْ لَبَسَ الْجُرْمُوقَ فَوْقَ الْخُفِّ مَسَحَ عَلَيْهِ .

أيضا نزع الخف (لمرأية الحدث إلى القدم حيث زال المانع ، وكذا نزع أحدهما
لنعذر الجمع بين العسل والمسح في وظيفة واحدة ، (و) بتقضيه أيضا (مضى المدة)
المأقولة له (فإذا مضت المدة نزع خفيه وغسل رجليه) فقط (وصلى ، وليس عليه
بقية الوضوء ، وكذا إذا نزع قبل المدة ، لأنه عند النزع ومضى المدة يسرى الحدث
السابق إلى القدمين ، فصار كأنه لم يغسلهما ، وحكم النزع يثبت بخروج القدم إلى
الساق ، لأنه معتبر به في حق المسح ، وكذا بأكثر القدم ، هو الصحيح ، هداية .

(ومن ابتدأ المسح وهو مقيم فسافر قبل إتمام يوم وليلة مسح ثلاثة أيام .
ولياليتها) ، لأنه حكم متعلق بالوقت فيعتبر فيه آخره ، بخلاف ما إذا استكمل المدة
ثم سافر لأن الحدث قد سرى إلى القدم ، والخف ليس بدافع ، هداية (ومن
ابتدأ المسح وهو مسافر ثم أقام) بأن دخل مصره أو نوى الإقامة في غيره (إن
كان) استكمل مدة الإقامة بأن كان (مسح يوما وليلة أو أكثر لزمه نزع خفيه
وغسل رجليه) ، لأن رخصة السفر لا تبقى بدونه (وإن كان) لم يستكمل مدة
الإقامة بأن كان (مسح أقل من يوم وليلة تمم مسح يوم ، وليلة) لأنها مدة
الإقامة وهو مقيم .

(ومن لبس الجرموق) وهو ما يلبس فوق الخف ، والجمع الجراميق ، مثل
حصنور وعصافير ، مصباح ، وينال له : الموق (فرق الخف مسح عليه) بشرط

وَلَا يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَى الْجَوْرَيْنِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ إِلَّا أَنْ يَكُونَا مُجَلَّدَيْنِ أَوْ مُنْمَلَيْنِ . وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ : يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَى الْجَوْرَيْنِ إِذَا كَانَا تُخَيْنَيْنِ لَا يَشْفَانِ الْمَاءُ ^(١) .

لبسه على طهارة ، وكونه لو افرد جاز المسح عليه ، بخلاف ما إذا لبسه بعد ما أحدث ، أو كان من كرباس أو فيه خرق مانع فلا يصح .

(ولا يجوز المسح على الجورين) رقيقين كانا أو ثخينين (عند أبي حنيفة) رضى الله عنه (إلا أن يكونا مجلدين) أى جعل الجلد على ما يستر القدم منهما إلى الكعب (أو منملين) أى جعل الجلد على ما يلى الأرض منهما خاصة ، كالتل للرجل (أو منملين) أى جعل الجلد على ما يلى الأرض منهما خاصة ، كالتل للرجل (وقال أبو يوسف ومحمد) رحمهما الله (يجوز المسح على الجورين) سواء كانا مجلدين أو منملين أولاً (إذا كانا ثخينين) بحيث يستمك على الرجل مر غير شد ، و (لا يشفان الماء) إذا مسح عليهما : أى لا يجذبان ، وينفذانه إلى القدمين ، وهو تأكيد للثخانة . قال فى التصحيح : وعنه أنه يرجع إلى قولهما ، وعليه التمرى ، هداية اه .

وحاصله - كما فى شرح الجامع لقاضى خان - ونصه : ولو مسح على الجورين فإن كانا ثخينين منملين جاز بالاتفاق ، وإن لم يكونا ثخينين منملين لا يجوز بالاتفاق ، وإن كانا ثخينين غير منملين لا يجوز فى قول الامام خلافا لصاحبيه ، وروى أن الامام رجع إلى قولهما فى المرض الذى مات فيه اه .

(١) كثيراً ما تلجئ الضرورة إلى فعل الرخصة ويظهر الحاجة الى بحثها لخصها عند الضرورة الملجئة والمرضى والرد الشديد ضروره قد تدعو إلى المسح على الجورين وروى الزمذى عن المغيرة أنه ^{عليه السلام} توساً ومسح على الجورين والمنملين والعطف بالمغارة وتخصيص الجواز بوجود التل قصر للدليل وتخصيص بلا تخصص هذه وجهة نظر الصحابين وقد رجع الامام إلى قولهما فعلاً وقولاً فمسح على جوريه وقال فعلت ما كنت أمتنع الناس عنه فاستدل به الاحناف على رجوعه إلى قولهما .

وَلَا يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَى الْعِمَامَةِ وَالْقَلَنْسُوءِ^(١)
وَالْبُرْنُوعِ وَالْقَفَازِينَ .

وَيَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَى الْجَبَائِرِ وَإِنْ شَدَّهَا عَلَى غَيْرِ وَضُوءٍ ، فَإِنْ
سَقَطَتْ عَنْ غَيْرِ بُرءٍ لَمْ يَبْطُلِ الْمَسْحُ ، وَإِنْ سَقَطَتْ عَنْ بُرءٍ بَطُلَ
الْمَسْحُ .

(ولا يجوز المسح على العمامة والقننسوة) بفتح القاف وضم السين - وهي في الأصل ما يجعله الأعاصم على رءوسهم لكبر من الكوفية ، ثم أطلق على ما تدار عليه العمامة (والبرقع) ما يجعله المرأة على وجهها (والقفازين) ثنية قماز - كعكاز - ما يجعل على اليدين له أزرار تزر على الذراعين يلبسان من شدة البرد ويتخذ الصياد من جلد أرأبد يغطي به الكف والأصابع اتقاء مخالب الصقر ، وذلك لأن المسح على الخف ثبت بخلاف القياس فلا يلحق به غيره .

(ويجوز المسح على الجبائر) جمع جبيرة ، وهي : عيدان تلف بخرق أو ورق وتربط على العضو المنكسر (وإن شدها على غير وضوء) أو جنباً ، لأن في اشتراط الطهارة في تلك الحال حرجاً وهو مدفوع ، ولأن غسل ما تحتهما قد سقط وانتقل إليها بخلاف الخف (فإن سقطت عن غير برء لم يبطل المسح) ، لأن العذر قائم والمسح عليها كالغسل لما تحتهما مادام العذر باقياً (وإن سقطت عن برء بطل المسح) لذوال العذر ، وإن كان في الصلاة استقبل ، لأنه قدر على الأصل قبل حصول المتصود بالبدل ، هداية .

(١) يروى عن الأوزاعي وأهل الظاهر والشافعي في أحد قوليه جواز ذلك لما صرح أن رسول الله ﷺ مسح على عمامته وخفيه وعن النبي ﷺ أنه بعث سرية فأمرهم أن يمسحوا على المشاوذ وهي العمامة والتساخين وهي الخفاف ومقتضى هذا لتقل الجوار وفيه يسر على الأمة وقول الحنفية إنه ثبت على خلاف القياس يمكن أن يعارض بأن هذا أيضاً ثبت كذلك .

بَابُ الْحَيْضِ

أَقْلُ الْحَيْضِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ وَلَيَالِيهَا ، وَمَا نَقَصَ عَنْ ذَلِكَ فَلَيْسَ بِحَيْضٍ وَهُوَ اسْتِحْضَاةٌ . وَأَكْثَرُ الْحَيْضِ عَشْرَةُ أَيَّامٍ وَلَيَالِيهَا ، وَمَا زَادَ عَلَى ذَلِكَ فَهُوَ اسْتِحْضَاةٌ . وَمَا تَرَاهُ الْمَرْأَةُ مِنَ الْحُمْرَةِ وَالْعُفْرَةِ وَالْكَدْرَةِ فِي أَيَّامِ الْحَيْضِ فَهُوَ حَيْضٌ حَتَّى تَرَى الْبَيَاضَ الْخَالِصَ .

بَابُ الْحَيْضِ

لما ذكر الأحداث التي يكثر وقوعها عقبها بذكر ما يقل ، وعنون بالحيض لكثرة وأصالة ، وإلا فهو ثلاثة : حيض ، ونفاس ، واستحاضة .

فالحيض لغة ؛ السيلان ، وشرعا : دم من رحم امرأة سليمة عن داء .

(أقل الحيض ثلاثة أيام ولياليها) الثلاث ؛ بالإضافة لبيان العدد المقدر بالساعات الفلكية لا للاختصاص ؛ فلا يلزم كونها ليالي تلك الأيام ، فلو رآته في أول النهار تكمل كل يوم بالليلة المستقبلية (وما نقص عن ذلك فليس بحيض ، و) إنما (هو استحاضة) لقوله صلى الله عليه وسلم : « أقل الحيض للجارية البكر والثيب ثلاثة أيام ولياليها ، وأكثره عشرة أيام (١) » ، وعن أبي يوسف يومان وأكثر الثالث ، لإقامة الأكثر مقام الكل ، قلنا : هذا نقص عن تقدير الشرع ، هداية (وأكثره عشرة أيام و) عشر لياليها ، وما زاد على ذلك فهو استحاضة (؛ لأن تقدير الشرع يمنع إلحاق غيره به (وما تراه المرأة من الحمرة) والسواد ، إجماعا (والصفرة والكدر) والتربة ، على الأصح (في أيام الحيض فهو حيض حتى ترى البياض الخالص)

(١) ذكر في الفتح هذا الحديث وغيره بروايات عدة وحكم عليها بالضعف ولكنه قال إن تعدد طرق الضعيف يرفعه إلى مرتبة الحسن وروى هذا المعنى عن بعض الصحابة ثم قال إن المقدرات الشرعية لا تدرك بالرأى فالحديث في حكم المرفوع ونافذ غير الاحناف في اعتبار أكثره خمسة عشر فراجع

وَالْحَيْضُ يُسْقِطُ عَنِ الْحَائِضِ الصَّلَاةَ ، وَيُحَرِّمُ عَلَيْهَا الصَّوْمَ ،
وَتَقْضَى الصَّوْمَ ، وَلَا تَقْضَى الصَّلَاةَ ، وَلَا تَدْخُلُ الْمَسْجِدَ ، وَلَا تَطُوفُ
بِالْبَيْتِ ، وَلَا يَأْتِيهَا زَوْجُهَا .

وَلَا يَجُوزُ لِحَائِضٍ وَلَا جُنْبٍ قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ . وَلَا يَجُوزُ لِمُحَدِّثٍ
مَسُّ الْمُصْحَفِ إِلَّا أَنْ يَأْخُذَهُ بِغُلَافِهِ .

قيل : هو شئ . يشبه الخط يخرج عند انتهاء الحيض . وقيل : هو الفطن
الذي تختبر به المرأة نفسها إذا خرج أبيض فقد طهرت جوهره .
(والحيض يسقط عن الحائض الصلاة) لأن في قضاها حرجا لنضاغها
(ويحرم عليها الصوم) لأنه ينافيه ، ولا يسقطه ؛ لعدم الحرج في قضاها ، ولذا قال :
(وتقضى) أى الحائض والنفساء (الصوم ولا تقضى الصلاة ، ولا تدخل) الحائض ،
وكذا النفساء والجنب (المسجد ، ولا تطوف بالبيت ، ولا يأتيها زوجها) لحرمة
ذلك كله (١) .

(ولا يجوز لحائض) ولا نفساء (ولا جنب قراءة القرآن) وهو بإطلاقه يعم
الآية وما دونها ، وقال الطحاوى : يجوز لهم ما دون الآية ، والاول أصح ، قالوا :
إلا أن لا يقصد بما دون الآية القراءة ، مثل أن تقول : الحمد لله ، يريد الشكر
أو بسم الله ، عند الأكل أو غيره ، فإنه لا بأس به ؛ لأنهما لا يمنعان من ذكر
الله ، جوهره (و) كذا (لا يجوز) لهم ولا (لمحدث مس المصحف) ولا حمله
(إلا أن يأخذه بغلافه) المتجاف كالجراب والخريطة ، بخلاف المتصل به كالجلد

(١) روى الشيخان عن عائشة أنها سألت من بال الحائض تقضى الصوم
ولا تقضى الصلاة فقالت كذا ومن ذلك ورواه أن رسول الله ص قال : وجهوا
هذه البيوت عن المسجد فإنى لا أحل المسجد لحائض ولا جنب وإن حرمة أوطه
فى القرآن الكريم .

وإذا انقطع دم الحيض لأقل من عشرة أيام لم يجز وطؤها حتى تنقسل ، أو يمضي عليها وقت صلاة كامل ، فإن انقطع دمها لعشرة أيام جاز وطؤها قبل النسل .

والطهر إذا تخلل بين الدمين في مدة الحيض فهو كالدم

الجاري .

المشرد ، هو الصحيح ، وكذا لا يجوز له وضع الأصابع على الورق المكوب فيه ؛ لأنه تبع له ، وكذا مس شيء مكتوب فيه شيء من القرآن من لوح أو درهم أو غير ذلك ، إذا كان آية نامة ، إلا بصرفته ، وأما كتب التفسير فلا يجوز له مس موضع القرآن منها ، وله أن يمس غيره ، بخلاف المصحف ؛ لأن جميع ذلك تبع له ، والكل من الجوهرية .

(وإذا انقطع دم الحيض لأقل من عشرة أيام (ولو لتام عاداتها (لم يجز) أي لم يحل (وطوها حتى تنقسل) أو تقيم بشرطه ، وإن لم تصل به الأصح ، جوهرية (أو يمضي عليها وقت صلاة كامل) بأن تجدد من الوقت زماناً يسع الغسل ولبس الثياب والتحريم وخرج الوقت ولم تصل ؛ لأن الصلاة صارت ديناً في ذاتها ؛ فظهرت حكماً ، ولو انقطع الدم لدون عاداتها فوق الثلاث لم يقربها حتى تمضي عاداتها وإن اغتسلت ؛ لأن العود في العادة غالب ، فكان الاحتياط في الاجتناب ، هداية (فإن انقطع دمها لعشرة أيام جاز وطوها قبل الغسل) ؛ لأن الحيض لا مزيده على العشرة إلا أنه لا يستحب قبل الغسل ؛ للنهي في القراءة بالتشديد هداية .

(والطهر إذا تخلل بين الدمين في مدة الحيض فهو كالدم الجاري) المتوالى ، وهذا لأحدى الروايات عن أبي حنيفة ، ووجه استيعاب الدم مدة الحيض ليس بشرط بالإجماع ؛ فيمتدأ به وآخره كالنصاب في الزكاة ، وعن أبي يوسف - وهو رواية عن أبي حنيفة ، وقيل : هو آخر أقواله - أن الطهر إذا كان أقل من خمسة عشر يوماً

وَأَقَلُّ الطَّهْرِ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا وَلَا غَايَةَ لِأَكْثَرِهِ .
 وَدَمُ الْإِسْتِحَاضَةِ هُوَ مَا تَرَاهُ الْمَرْأَةُ أَقَلُّ مِنْ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ
 أَوْ أَكْثَرَ مِنْ عَشْرَةِ أَيَّامٍ ؛ فَحُكْمُهُ حُكْمُ الرَّعَافِ الدَّائِمِ :
 لَا يَمْنَعُ الصَّوْمَ ، وَلَا الصَّلَاةَ ، وَلَا الْوُطْءَ ،
 وَإِذَا زَادَ الدَّمُ عَلَى عَشْرَةِ أَيَّامٍ وَالْمَرْأَةُ عَادَةً مَعْرُوفَةً رُدَّتْ إِلَى
 أَيَّامِ عَادَتِهَا ، وَمَا زَادَ عَلَى ذَلِكَ فَهُوَ اسْتِحَاضَةٌ ،

لا ينفصل وهو كله كالدم المتوالي ؛ لأنه طهر فاسد ؛ فيكون بمنزلة الدم والآخر بهذا
 القول أكبر هداية . قال في السراج : وكثير من المأخزين أفتوا به ، لأنه أسهل
 على المفتي والمستفتي ، وفي الفتح : وهو الأولى .

(وأقل الطهر) الفاصل بين الحيضتين أو النفاس والحيض (خمسة عشر يوماً)
 وخمس عشرة ليلة ، وأما الفاصل بين النفاسين فهو نصف حول ؛ فلو كان أقل من
 ذلك كانا توأمين ، والنفاس من الأول فقط (ولا غاية لأكثره) وإن استغرق
 العمر . قهستاني .

(ودم الاستحاضة) و (هو ما تراه المرأة أقل من ثلاثة أيام أو أكثر من
 عشرة أيام) في الحيض ، أو أكثر من أربعين في النفاس ، وكذا ما زاد على العادة
 وجاوز أكثرهما كما يأتي بعده ، وما تراه صغير وحامل وآيسة نخالفاً لعادتها قبل
 الإياس (لحكمة حكم الرعاف) الدائم (لا يمنع الصوم ولا الصلاة ولا الوطء)
 لحديث : « توضىء وصلى وإن قطر الدم على الحصى » ، وإذا عرف حكم الصلاة
 عرف حكم الصوم والوطء بالأولى ؛ لأن الصلاة أحوج إلى الطهارة .

(وإذا زاد الدم على عشرة أيام وللبرأة عادة معروفة ردت إلى عاداتها)
 المعروفة (وما زاد على ذلك فهو استحاضة) فتقضى ما تركت من الصلاة بعد العادة .
 قيد بالزيادة على العشرة لأنه إذا لم يتجاوز العشرة يكون المرقى كله حيضاً وتفتقل

وَلِإِنْ ابْتَدَأَتْ مَعَ الْبُلُوغِ مُسْتَحَاضَةً فَحَيْضُهَا عَشْرَةُ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ ، وَالْبَاقِي اسْتِحَاضَةٌ .

وَالْمُسْتَحَاضَةُ ، وَمَنْ بِهِ مَسَلَسُ الْبَوْلِ ، وَالرُّعَافُ الدَّائِمُ ، وَالْجَرْحُ الَّذِي لَا يَزْنَأُ - يَتَوَضَّئُونَ لَوْقَتِ كُلِّ صَلَاةٍ ؛ فَيُصَلُّونَ بِذَلِكَ الْوُضُوءِ فِي الْوَقْتِ مَا شَاءُوا مِنْ الْفَرَائِضِ وَالنَّوَافِلِ ،

العادة إليه (وإن ابتدأت) المرأة (مع البلوغ مستحاضة) واستر بها الدم (لحيضها عشرة أيام من كل شهر) من أول ما رأت (والبقى) : أى عشرون يوماً (استحاضة) وهكذا دأبها : عشرة حيض ، وعشرون استحاضة ، وأربعون نفاس ، حتى تظهر أو تموت ، قال السرخسي في المبسوط : المبتدأة حيضها من أول ما رأت عشرة ، وطهرها عشرون ، إلى أن تموت أو تظهر . اهـ . ومثله في عامة المعتمرات ، ونقل العلامة نوح افندي الاهاق عليه ؛ فأنقله الشرنبلالي في شرح مختصره خلاف الصحيح ، فنبه ، وإن كانت الممتدة الدم معتادة ردت لعادتها حيضا وطهراً ؛ إلا إذا كانت عادتھا في الطهر ستة أشهر فأكثر فتزد إلى ستة أشهر إلا ساعة ؛ فرقاً بين الطهر والحبل ، وإن نسبت عادتھا فهي المحيرة ، والكلام عليها مستوفى في المطولات ، وقد استوفينا الكلام عليها في رسالتنا في الدماء المسماة بالمطالب المستطابة في الحيض والنفاس والاستحاضة ، فمن رام استيفاء الكلام وشفاء الآوام فعليه بها فإنها وافية المرام .

(والمستحاضة ومن) بمعناها كمن (به سلس البول والرعاف الدائم والجرح الذى لا يرقأ) دمه : أى لا يسكن ، واستطلاق البطن ، وانفلات الريح ، ودمع العين إذا كان يخرج عن علة ، وكذا كل ما يخرج عن علة ، ولو من أذن أو ثدى أو سرة (يتوضئون لوقت كل صلاة) مفروضة ، حتى لو توضأ المعذور لصلاة العيد له أن يصل الظهر به عندهما ، وهو الصحيح هداية . (فيصلون بذلك الوضوء في الوقت ما شاءوا من الفرائض) والواجبات أداء وقضاء (والنوافل ،

فَإِذَا خَرَجَ الْوَقْتُ بَطَلَ وَضُوهُهُمْ ، وَكَانَ عَلَيْهِمْ اسْتِثْنَاءُ الْوُضُوءِ
لِصَلَاةٍ أُخْرَى .

وَالنَّفَاسُ هُوَ الدَّمُ الْخَارِجُ عَقِيبَ الْوِلَادَةِ ، وَالدَّمُ الَّذِي تَرَاهُ
الْحَامِلُ وَمَا تَرَاهُ الْمَرْأَةُ

فإذا خرج الوقت بطل وضوهم) : أى ظهر الحدث السابق (وكان عليهم استثناء الوضوء لصلاة أخرى) ولا يبطل وضوهم قبل خروج الوقت ، إلا إذا طرأ حدث آخر يخالف أعذرهم ، وإنما قلنا : « ظهر الحدث السابق » لأن خروج الوقت ليس بناقض ، لكن لما كان الوقت مانعاً من ظهور الحدث دفناً للحرج فإذا خرج زال المانع ، فظهر الحدث السابق ، حتى لو توضأ المَعذُور على انقطاع ودام إلى خروج الوقت لم يبطل ؛ لعدم حدث سابق . ثم يشترط لثبوت العذر أن يستوعبه العذر تمام وقت صلاة مفروضة ، وذلك بأن لا يجد في جميع وقتها زماً يتوضأ ويصلي فيه خالياً عن العذر ولو بالاعتصار على المفروض ، وهذا شرط ثبوت العذر في الابتداء ، ويكفي في البقاء وجوده في كل وقت ، ولو مرة ، وفي الزوال يشترط استيعاب الانقطاع وقتاً كاملاً بأن لا يوجد في جزء منه أصلاً .

تفنيه - لا يجب على المعذور غسل الثوب ونحوه ، إذا كان بحال لو غسله تنجس قبل الفراغ من الصلاة .

خاتمة - يجب رد عذر المعذور إن كان يرتد ، وتقلبه بقدر الإمكان إن كان لا يرتد ، قال في البحر : « متى قدر المعذور على رد السيلان برباط أو حشو أو كان لو جلس لا يسيل ولو قام سال - وجب رده ، وخرج عن أن يكون صاحب عذر ، ويجب عليه أن يصلي جالساً بالإيماء إن كان يسيل بالميلان ؛ لأن ترك السجود أهون من الصلاة مع الحدث اهـ .

(والنفاس هو الدم الخارج عقيب الولادة) ولو بمخرج أكثر الولد ، ولو متقطعاً عضواً عضواً (والدم الذي تراه) المرأة (الحامل وما تراه المرأة

فِي حَالٍ وَلَادَتَهَا قَبْلَ خُرُوجِ الْوَلَدِ اسْتِحَاضَةً ، وَأَقْلُ النَّفَاسِ لِأَحَدٍ لَهُ ، وَأَكْثَرُهُ أَرْبَعُونَ يَوْمًا ، وَمَا زَادَ عَلَى ذَلِكَ فَهُوَ اسْتِحَاضَةٌ ، وَإِذَا تَجَاوَزَ الدَّمُ الْأَرْبَعِينَ ، وَقَدْ كَانَتْ هَذِهِ الْمَرْأَةُ وَلَدَتْ قَبْلَ ذَلِكَ وَلَهَا عَادَةٌ فِي النَّفَاسِ رُدَّتْ إِلَى أَيَّامِ عَادَتِهَا ، وَإِنْ تَكُنْ لَهَا عَادَةٌ فَابْتِدَاءُ نَفَاسِهَا أَرْبَعُونَ يَوْمًا ، وَمَنْ وَلَدَتْ وَلَدَيْنِ فِي بَطْنٍ وَاحِدٍ

(في حال ولادتها قبل خروج الولد) أو أكثره (استحاضة) فتوضأ إن قدرت أو تقيم وتوىء بصلاة ولا تؤخر ، فما عذر الصحيح القادر ؟ در (وأقل النفاس لاحد له) ؛ لأن تقدم الولد علامة الخروج من الرحم ، فأغنى عن امتداد يجعل علماً عليه ، بخلاف الحيض (وأكثره أربعون يوماً) لحديث الترمذي وغيره (١) (وما زاد على ذلك فهو استحاضة) لو مبتدأ وأما المعتادة فحكمها كما ذكره بقوله : (وإذا تجاوز الدم الأربعين وقد كانت هذه المرأة ولدت قبل ذلك ولها عادة في النفاس ردت إلى أيام عاداتها) فتعفى ما تركت من الصلاة بعد العادة كما مر في الحيض (وإن لم تكن لها عادة) معروفة (فابتداء نفاسها أربعون يوماً) ؛ لأنه ليس لها عادة ترد إليها فأخذ لها بالأكثر ؛ لأنه المتيقن (ومن ولدت ولدين) أو أكثر (في بطن) ؛ أي حمل (واحد) وذلك بأن يكون بينهما أقل من ستة أشهر . ولو ولدت أولاداً بين كل ولدين أقل من ستة أشهر ، وبين الأول والثالث أكثر . جعله بعضهم من بطن واحد ، منهم أبو علي الدقاق . قهستاني ؛ قال في الدر : وهو الأصح

(١) روى أبو داود والترمذي وغيرهما عن أم سلمة قالت : كانت النفساء تقعد على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعين يوماً . وروى ابن ماجه والدارقطني عن أنس ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقت للنفساء أربعين يوماً ، إلا أن ترى الطهر قبل ذلك .

فَنَفَّاسُهَا مَا خَرَجَ مِنَ الدِّمِّ عَقِيبَ الْوَلَدِ الْأَوَّلِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي
يُوسُفَ . وَقَالَ مُحَمَّدٌ وَزُفَرٌ : نَفَّاسُهَا مَا خَرَجَ مِنَ الدِّمِّ عَقِيبَ
الْوَلَدِ الثَّانِي .

بَابُ الْأَنْجَاسِ

تَطْهِيرُ النَّجَاسَةِ وَاجِبٌ مِنْ بَدَنِ الْمُحَلِّ وَتَوْبُهُ

(نفثها ما خرج من الدم عقيب الولد الأول عند أبي حنيفة وأبي يوسف) ؛ لأنه
ظهر لإنفاح الرحم ، فكان المرنى عقيبه نفثاً ، ثم ما تراه عقيب الثاني إن كان
قبل الأربعين فهو نفاس الأول لتمامها واستحاضة بعدها ؛ فتغتسل وتصل ، وهو
الصحيح . بحر عن النهاية . (وقال محمد وزفر) رحمهما الله (نفثها ما خرج من الدم
عقب الولد الثاني) ؛ لأن حكم النفاس عندهما تعلق بالولادة كإنقضاء العدة ، وهي
بالأخير اتفاقاً ؛ قال في التصحيح . والصحيح هو القول الأول ، واعتمده الأئمة
المصنفون .

بَابُ الْأَنْجَاسِ

لما فرغ من بيان النجاسة الحكيمة والطهارة عنها ، شرع في بيان الحقيقية ،
ومزيلها ، وتقسيمها ، ومقدار المعفو عنه منها ، وكيفية تطهير محلها وقدمت الأولى
لأنها أقوى . إذ بقاء القليل منها يمنع جواز الصلاة بالاتفاق .

والانجاس : جمع نجس بكسر الجيم - كما ذكره تاج الشريعة ، لا جمع نجس
بفتحين كما وقع لكثير ؛ لأنه لا يجمع ، قال في العباب : النجس ضد الطاهر ،
والنجاسة ضد الطهارة وقد نجس ينجس ، كسمع يسمع ، وكرم يكرم ، وإذا قلعت :
رجل نجس - بكسر الجيم - ثنيت وجمعت ، وفتحها لم تنن ولم تجمع ، وتقول : رجل
ورجلان ورجال وامرأة ونساء نجس اه . وتمامه في شرح الهداية للعيني .

(تطهير النجاسة) : أي محلها (واجب) : أي لازم (من بدن المحلل وتوبه
(٤ - باب - أول)

وَالْمَكَانِ الَّذِي يُصَلِّي عَلَيْهِ .
وَيَجُوزُ تَطْهِيرُ النَّجَاسَةِ بِالْمَاءِ ، وَبِكُلِّ مَائِعٍ طَاهِرٍ يُمَكِّنُ
إِزَالَتَهَا بِهِ كَالْخُلِّ وَمَاءِ الْوَرْدِ .
وَإِذَا أَصَابَتْ الْخُفَّ نَجَاسَةٌ وَلَهَا جِرْمٌ فَجَفَّتْ فَدَلَّكَهُ بِالْأَرْضِ
جَازٌ .

والمكان الذي يصلي عليه لقوله تعالى : « وثيابك فطهر » ، وإذا وجب تطهير الثوب
وجب في البدن والمكان ، لأن الاستعمال في حال الصلاة يشمل الكل (١) .
(ويجوز تطهير النجاسة بالماء ، وبكل مانع) أى سائل (طاهر) فالحق للنجاسة
كما عبر عنه بقوله (يمكن إزالتها به) بأن ينصرف بالعصر ، وذلك (كالخل وماء
الورد) والماء المستعمل ونحو ذلك كالمستخرج من البقول ، لأنه قالع ومزيل ،
والطهورية بالقلع والإزالة للنجاسة المجاورة ، فإذا انتهت أجزاء النجاسة يبقى
طاهرا بخلاف نحو لبن وزيت ، لأنه غير قالع .

(وإذا أصابت الخف) ونحوه كنعيل (نجاسة لها جرم) بالكسر - الجسد ،
والمراد به كل ما يرى بعد الجفاف كالروث والعذرة والمني ، ولو من غيرها كخمر
وبول أصابه تراب ، به يفتى . در (لجفت) النجاسة (فدلكه) : أى الخف ونحوه
(بالأرض) ونحوها (جاز) ، لأن الجلد لصلابته لا تتداخله أجزاء النجاسة

(١) المقرر في الفقه أن وجوب إزالة النجاسة بشروط بالامكان أولا ،
وبالأاستلزام ارتكاب محظور أشد . ثانيا : كما إذا لم يتمكن من إزالتها إلا بإبداء
عورته للناس فإنه في هذه الحال يصلي بالنجاسة لأن كشف العورة أشد فلو أبدأها
للإزالة فسق ، راجع فتح القدير وهناك دليل من السنة لإزالة النجاسة على سبيل
الوجوب وهو حديث صحيح أن امرأة جاءت إلى النبي صلى الله عليه وسلم تسأله
عن دم الحيض في ثوب المرأة فقال : تحته ثم تفرسه بالماء ثم تنضجه وفي
رواية أبي داود حكاه بطلع واغسله بماء وسدر .

وَالْمَنِي نَجِسٌ يَجِبُ غَسْلُ رَطْبِهِ ، فَإِذَا جَفَّ عَلَى التَّوْبِ أَجْزَأُ
فِيهِ الْفَرْكُ .

وَالنَّجَاسَةُ إِذَا أَصَابَتِ الْمِرْأَةَ أَوْ السَّيْفَ اكْتَفَى بِمَسْحِهِمَا .
وَإِذَا أَصَابَتِ الْأَرْضَ نَجَاسَةٌ فَجَفَّتْ بِالشَّمْسِ وَذَهَبَ أَثَرُهَا
جَازَتِ الصَّلَاةُ بِمَكَانِهَا ، وَلَا يَجُوزُ التَّيْمُمُ مِنْهَا .
وَمَنْ أَصَابَهُ مِنَ النَّجَاسَةِ الْمُغْلَظَةِ كَالْدَمِ وَالْبَوْلِ

إِلَّا قَلِيلٌ ثُمَّ يَجْتَذِبُهُ الْجَرْمُ لِأَنَّهُ جَفَّ ، فَإِذَا زَالَ زَالَ مَا قَامَ بِهِ . وَفِي الرُّطْبِ لَا يَجُوزُ
حَتَّى يَفْسُدَ ، لِأَنَّهُ الْمَسْحُ بِالْأَرْضِ يَمْشُرُ ، وَلَا يَطْهَرُهُ هِدَايَةٌ .

(وَالْمَنِي نَجِسٌ) نجاسة مغلفة (يجب غسل رطبه ، وإذا جف على التوب)
ولو جديداً مبطناً ، وكذا البدن في ظاهر الرواية (أجزأ فيه الفرك) لقوله صلى
الله عليه وسلم لعائشة : فاغسليه إن كان رطباً ، وأفركيه إن كان يابساً .

(وَالنَّجَاسَةُ إِذَا أَصَابَتِ الْمِرْأَةَ أَوْ السَّيْفَ اكْتَفَى بِمَسْحِهِمَا) بما يزول به أثرها
ومثلها كل ثقل لا مسام له ؛ كزجاج وعظم وآنية مدهونة وظفر ، لأنه لا يداخله
النجاسة ؛ وما على ظاهره يزول بالمسح .

(وَإِذَا أَصَابَتِ الْأَرْضَ نَجَاسَةٌ فَجَفَّتْ بِالشَّمْسِ) أو نحوها ؛ قال في الجوهرة :
التقييد بالشمس ليس بشرط ، بل لو جفت بالظل فالحكم كذلك . ٥١ . (وذهب
أثرها) الأثر : اللون والطعم والرائحة (جازت الصلاة على مكانها ، و) لكن
(لا يجوز التيمم منها) ؛ لأن المشروط للصلاة الطهارة ، وللتيمم الطهورية ، وحكم
أجر مفروش وشجر وكلاء قائمين في الأرض كذلك ، فيطهر بالجفاف .

(وَمَنْ أَصَابَهُ مِنَ النَّجَاسَةِ الْمُغْلَظَةِ كَالْدَمِ وَالْبَوْلِ) من غير ما كَوَّلَ اللحم ولو

وَالْفَائِطِ وَالْخَمْرِ مِقْدَارُ الدَّرْهِمِ فَمَا دُونَهُ جَازَتْ الصَّلَاةُ مَعَهُ ، فَإِنْ زَادَ لَمْ تَجُزْ ، وَإِنْ أَصَابَتْهُ نَجَاسَةٌ مُخَفَّفَةٌ كَبُولِ مَا يُوْءَى كُلُّ لَحْمَةٍ جَازَتْ الصَّلَاةُ مَعَهُ ، مَا لَمْ يَبْتَاعْ رُبْعَ الثُّوبِ .

من صغير لم يطعم (والفائط والخمر) وخره طير لا يزرق في الهواء كدجاج وبط ولوز (مقدار الدرهم فادونه جازت الصلاة معه ؛ لأن الليل لا يمكن التحرز عنه ؛ فيجعل عفواً ، وقدرناه بقدر الدرهم أخذاً عن موضع الاستنجاء (فإن زاد) عن الدرهم (لم تجز) الصلاة ، مما يروى اعتبار الدرهم من حيث المساحة ، وهو قدر عرض الكف في الصحيح ، ويروى من حيث الوزن ، وهو الدرهم الكبير المثلقال ، وقيل في الترفيق بينهما : إن الأولى في الرقيق ، والثانية في الكثيف ، وفي الينابيع : وهذا الثوب أصح ، وفي الزاهدي قيل : هو الأصح ، واختاره جماعة ، وهو أولى ؛ لما فيه من إعمال الروايتين مع مناسبة التوزيع (وإن أصابته نجاسة مخففة كبول ما يؤكل لحمه) ومنه الفرس ، وقيد بالبول لأن نجاسة البعر والروث والحشى غليظة عند أبي حنيفة ، وقال أبو يوسف ومحمد : خفيفة ، قال الشربلالي : وهو الأظهر ؛ لعموم البلوى بامتلاء الطرق بها ، وطهرها محمد آخرها ، وقال : لا يمنع الروث وإن لحش ؛ لما رأى من بلوى الناس من امتلاء الطرق والخانات بها لما دخل الرى مع الخليفة ، وقاس المشايخ عليه طين بخارى ؛ لأن ممشى الناس والدواب واحد اه . (جازت الصلاة معه ما لم يبتاع ربع) جميع (الثوب) يروى ذلك عن أبي حنيفة لأن التقدير فيه بالكثير الفاحش ، والربع ملحق بالكل في حق بعض الأحكام هداية . وصححه في المبسوط ، وهو ظاهر ما مشى عليه أصحاب المتون ، وقيل : ربع الموضع الذى أصابه كالذيل والكم والذخريص ، إن كان المصاب ثوباً . وربع العضو المصاب كاليد والرجل ، إن كان بداً وصححه في التلحفة والمحيط والمجتبى والسراج ، وفي الحقائق : وعليه الفتوى ، وقيل : ربع أدنى ثوب تجوز فيه الصلاة كالمنزر ، قال الأقطع : وهذا أصح ما روى فيه اه . فقد اختلف التصحيح كما ترى ، لكن ترجح الثانى بأن الفتوى عليه ، وهو الأحوط ، فتنبه ، قال في الفتح : وقوله -

وَتَطْهِيرُ النِّجَاسَةَ الَّتِي يَجِبُ غَسْلُهَا عَلَى وَجْهَيْنِ : فَمَا كَانَ لَهُ مِنْهَا عَيْنٌ مَرَّتِيَّةٌ فَطَهَارَتَهَا زَوَالُ عَيْنِهَا ، إِلَّا أَنْ يَبْقَى مِنْ أَثَرِهَا مَا يَشُقُّ إِزَالَتُهُ ، وَمَا لَيْسَ لَهُ عَيْنٌ مَرَّتِيَّةٌ فَطَهَارَتُهَا أَنْ يُغْسَلَ حَتَّى يَغْلِبَ عَلَى ظَنِّ الْفَاسِلِ أَنَّهُ قَدْ طُهِرَ .

يعنى صاحب الهداية - لأن التقدير فيه بالكثير الفاحش يفيد أن أصل المروى عن أبي حنيفة ذلك على ما هو دأبه في مثله من عدم التقدير ؛ فإدخاله منع ، ومالا فلا اه . وإنما عدلوا عن التعبير بالكثير الفاحش إلى التقدير بالربع تديراً على الناس ، سيما من لا رأى له من العوام ، كما مر على نظيره الكلام ، وبه ظهر الجواب عما إذا أصاب الثوب أو البدن من النجس المخفف المتجسد مقدار كثير ، إلا أنه لتراكمه لا يبلغ الربع ، فهل يمنع ؟ وما القدر المانع ؟ ولا شك أنه إذا كان كثيراً فاحشاً يمنع وإن لم يبلغ الربع لتراكمه ؛ لما علمت أنه أصل المروى عن الإمام ، ويحد القدر المانع فيه تيسيراً بأنه إن كان بحيث لو كان مائماً بلغ الربع منع ، وإلا فلا .

(وتطهير) محل (النجاسة التي يجب غسلها على وجهين) ، لأن النجاسة إما أن تكون لها عين مرئية أولاً (فإما كان له منها عين مرئية) كالدم (فطهارتها) أى النجاسة ، والمراد محلها (زوال عينها) ولو بمرة على الصحيح ، وعن الفقيه أبي جعفر أنه يغسل مرتين بعد زوال العين ، إلخافاً لها بغير مرئية غسلت مرة (إلا أن يبقى من أثرها) كإبريق (ما يشق إزالته) فلا يضر بقاؤه ، ويفسل إلى أن يصفو الماء ، على الراجح ، والمشقة : أن يحتاج في إزالته إلى غير الماء القراح كحرض أو صابون أو ماء حار (وما ليس له عين مرئية) كالبول (فطهارتها أن يغسل) : أى محل النجاسة (حتى يغلب على ظن الفاسل أنه) أى المحل (قد طهر) لأن التكرار لا بد منه للاستخراج ، ولا يقطع بزواله ، فاعتبر غالب الظن ، كما في أمر القبلة ، وإنما قدروا بالثلاث لأن غالب الظن يحصل عنده ؛ فأقيم السبب الظاهر مقامه تيسيراً ، وبناءً على ذلك بحديث المستيقظ من منامه ثم لا بد من الصبر في كل

وَالِاسْتِنْجَاءُ سُنَّةٌ ، يُجْزَى فِيهَا الْحَجَرُ وَمَا يَقُومُ مَقَامَهُ يَسْحَهُ
حَتَّى يُنْقِيهُ ، وَلَيْسَ فِيهِ عَدَدٌ مَسْنُونٌ ، وَغَسَلُهُ بِالْمَاءِ أَفْضَلُ ، فَإِنْ
تَجَاوَزَتِ النَّجَاسَةُ مَخْرَجَهَا أَمْ يُجْزَى فِيهِ إِلَّا الْمَاءُ . وَلَا يَسْتَنْجِي بِعَظْمٍ
وَلَا بِرَوْثٍ وَلَا بِطَعَامٍ وَلَا بِبَيْمِينِهِ .

مرة في ظاهر الرواية ، لأنه هو المستخرج . هداية (١) .

(والاستنجاء سنة) مؤكدة للرجال والنساء (يجزى فيه) لإقامة السنة
(الحجر وما قام مقامه) من كل عين طاهرة قالمة غير محترمة ولا متقومة كمدن
(يسحه) أى المخرج (حتى ينقيه) لأن المقصود هو الإلقاء ؛ فيعتبر ما هو المقصود
(وليس فيه) أى الاستنجاء (عدد مسنون) بل مستحب ؛ فيستحب الثلاث إن
حصل التظيف بما دونها ، وإلا جملها وترا (وغسله) أى المخرج (بالماء) بعد
الإلقاء بالحجر أولا (أفضل) إذا كان بلا كشف عورة عند من يراه ، أما معه
فيتركه ؛ لأنه حرام يفسق به فلا يرتكبه لإقامة الفضيلة (فإن تجاوزت النجاسة
مخرجها) وكان المتجاوز بانفراده لسقوط اعتبار ذلك الموضع أكثر من الدرهم
(لم يجز فيه) أى في طهارته (إلا الماء) أو المانع ، ولا يطهر بالحجر ؛ لأنه من
باب إزالة النجاسة الحقيقية عن البدن (ولا يستنجى بعظم ولا بروث) لورود النهى
عنه (ولا بطعام) لآدمى أو بهيمة ؛ لأنه إتلاف وإهانة (ولا بيمينه) لورود
النهى عنه أيضا ، إلا من عذر باليسرى . يمنع الاستنجاء بها .

(١) هذا في بعض وقال أبو يوسف إزار الحمام إذا صب عليه ماء كثير
وهو عليه يطهر بلا عصر حتى قال الخواص لو كانت النجاسة دما أو بولا وصب
عليه ماء كفاه على قياس قول أبي يوسف وقالوا في البساط النجس إذا جعل في نهر
ليلة طهر .

كِتَابُ الصَّلَاةِ

أَوَّلُ وَقْتِ الصُّبْحِ إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ الثَّانِي ، وَهُوَ الْبَيَاضُ
الْمُعْتَرِضُ فِي الْآفَاقِ ، وَآخِرُ وَقْتِهَا مَا لَمْ تَطْلُعِ الشَّمْسُ ، وَأَوَّلُ وَقْتِ
الظُّهْرِ إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ ، وَآخِرُ وَقْتِهَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ إِذَا صَارَ ظِلُّ
كُلِّ شَيْءٍ مِثْلِيهِ سِوَى فِيهِ الزَّوَالِ .

كتاب الصلاة

شروع في المقصود بعد بيان الوسيلة . والصلاة لغة : الدماء ، قال الله تعالى
«وصل عليهم» أى ادع لهم . وشرعا : الأفعال المخصوصة المفتوحة بالتكبير المحتمة
بالتسليم . وهى فرض عين على كل مكلف ، ولكن تؤمر بها الأولاد لسبع سنين ،
وتضرب عليها لعشر ، بيد لا بخشبة ، ويكفر جاحدها ، وتاركها عمدا كسلا يحبس
ويضرب حتى يصلى .

(أول وقت الفجر) قدمه لعدم الخلاف فى طريقه ، بخلاف غيره كما ستقف
عليه (إذا طلع الفجر الثانى) المسمى بالصادق (وهو البياض المعترض فى الآفاق)
بخلاف الأول المسمى بالكاذب ؛ فإنه يخرج مستطيلا فى الآفاق ثم تعقبه ظلمة ،
والآفاق : واحد الآفاق ، وهى أطراف السماء . (وآخر وقتها ما لم تطلع الشمس) :
أى قبيل طلوعها (وأول وقت الظهر إذا زالت الشمس) . عن كبد السماء (وآخر
وقتها عند أبي حنيفة) رحمه الله (إذا صار ظل كل شىء مثليه سوى فى الزوال) ؛
أى الفى الذى يكون وقت الزوال ، هذا ظاهر الرواية عن الإمام نهاية وهى رواية محمد
فى الأصل ، وهو الصحيح كما فى الينابيع والبدائع والغاية والمنية والمحيط ،
واختاره برهان الشريعة المحبوبة ، وعول عليه النسفى ، ووافقه صدر الشريعة ورجح
دليله ، وفى النىائية : وهو المخار ، واختاره أصحاب المتن ، وارتضاه الشارحون

وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ : إِذَا صَارَ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلَهُ . وَأَوَّلُ
وَقْتُ الْمَصْرِ إِذَا خَرَجَ وَقْتُ الظُّهْرِ عَلَى الْقَوْلَيْنِ ، وَآخِرُ وَقْتِهَا مَا لَمْ
تَقْرُبِ الشَّمْسُ ، وَأَوَّلُ وَقْتُ الْمَغْرِبِ إِذَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ ، وَآخِرُ
وَقْتِهَا مَا لَمْ يَغِيبِ الشَّفَقُ ، وَهُوَ الْبَيَاضُ الَّذِي فِي الْأُنْفِ بِمَدِّ الْحُمْرَةِ
عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ : هُوَ الْحُمْرَةُ ،

وقد بطل دليله في معراج الدراية ، ثم قال : والّاخذ بالاحتياط في باب العبادات
أولى إذ هو وقت العصر بالانفاق ؛ فيكون أجود في الدين ؛ لثبوت براءة الذمة
بيقين ؛ إذ تقديم الصلاة على الوقت لا يجوز بالإجماع ، ويجوز التأخير ، وإن
وقعت قضاء اه . (وقال أبو يوسف ومحمد) رحمهما الله تعالى : آخر وقتها (إذا
صار ظل كل شيء مثله) سوى في الزوال ؛ فإنه مستثنى على الروایتين جميعا ، وهو
رواية عنه أيضا ، وبه قال زفر الأئمة الثلاثة . قال الطحاوي : وبه نأخذ ، وفي غرر
الآذكار : وهو المأخوذ به ، وفي البرهان : وهو الظاهر ؛ لبيان إمامة جبريل ،
وهو نص في الباب ، وفي الفيض : وعليه عمل الناس اليوم ، وبه يفتى . كذا
في الدر ، وتعقبه شيخنا في حاشيته فراجع . قال شيخنا : والأحسن ما في السراج
عن شيخ الإسلام أن الاحتياط أن لا يؤخر الظهر إلى المثل ، ولا يصلّي العصر حتى
يباغ المثلين ؛ ليكون مؤديا للصلاتين في وقتها بالإجماع اه . (وأول وقت العصر
إذا خرج وقت الظهر (على) اختلاف (القولين) من المثلين أو المثل (وآخر وقتها
ما لم تغرب الشمس) أى قبيل غروبها (وأول وقت المغرب إذا غربت الشمس ؛
وآخر وقتها ما لم يغيب الشفق ، وهو) أى الشفق الموقت به (البياض الذي) يستمر
(في الأفق بعد) غيبة (الحرّة) بثلاث درج ، كما بين الجرين ، كما حققه العلامة
الشيخ خليل الكاملي في حاشيته على رسالة الأسطراب ، حيث قال : التفاوت بين
الجرين وكذا بين الشفقين الأحمر والأبيض إنما هو بثلاث درج ، وهذا (عند أبي
حنيفة) رحمه الله تعالى (وقال أبو يوسف ومحمد : هو الحرّة) وهو رواية عنه أيضا ،

وَأَوَّلُ وَقْتِ الْمِشَاءِ إِذَا غَابَ الشَّفَقُ ، وَآخِرُ وَقْتِهَا مَا لَمْ يَطْلُعِ الْفَجْرُ ،
وَأَوَّلُ وَقْتِ الْوَتْرِ بَعْدَ الْمِشَاءِ ، وَآخِرُ وَقْتِهَا مَا لَمْ يَطْلُعِ الْفَجْرُ .
وَيُسْتَحَبُّ الْإِسْفَارُ بِالْفَجْرِ ، وَالْإِبْرَادُ بِالظُّهْرِ فِي الصَّبَفِ ،

وعليها الفتوى كما في الدراية ويجمع الروايات وشروح المجمع ، وبه قالت الثلاثة ،
وفي شرح المنظومة : وقد جاء عن أبي حنيفة أنه رجع عن قوله وقال : إنه الحرمة ؛
لما ثبت عنده من حل عامة الصحابة الشفق على الحرمة ، وعليه الفتوى . اهـ . وتبعه
المحبوب وصدر الشريعة ، لكن تعقبه العلامة قاسم في تصحيحه وسبقه شيخه الكمال
في الفتح فصححا قول الإمام ، ومشى عليه في البحر . قال شيخنا : لكن تعامل
الناس اليوم في عامة البلاد على قولهما ، وقد أيدته في النهر تبعاً للنقاية والوقاية والدر
والاصلاح ودرر البحار والإمداد والمواهب وشرح البرهان وغيرهم مصرحين بأن
عليه الفتوى اهـ . (وأول وقت العشاء إذا غاب الشفق ، وآخر وقتها ما لم يطلع
الفجر) : أي قبيل طلوعه (وأول وقت الوتر بعد العشاء) عندهما ، وعند الإمام وقته
وقت العشاء إلا أن فعله مرتب على فعل العشاء فلا يقدم عليها عند التذكر ، والاختلاف
في وقتها فرع الاختلاف في صفتها . جوهرية (وآخر وقتها ما لم يطلع الفجر) وفائدتها
غير مكاتب بهما ، كما جزم به في الكنز والملتقى والدر ، وبه أتى البقال وغيره .

(ويستحب الإسفار بالفجر) لقوله صلى الله عليه وسلم : « أسفروا بالفجر فإنه
أعظم للأجر » قال الترمذي : حديث صحيح ، والإسفار : الإضاءة ، يقال : أسفر
الفجر ، إذ أضاء ، وأسفر الرجل بالصلاة : إذا صلاها في الإسفار ، مصباح ، وحد
الإسفار المستحب : أن يكون بحيث يؤديها بقرتيل نحو ستين أو أربعين آية ثم يعيدها
بطهارة لو فسدت ، وهذا في حق الرجال ، وأما النساء فالأفضل لمن الغسل ؛ لأنه
أستر ، وفي غير الفجر ينظرن فراغ الرجال من الجماعة ، كذا في المبتغى ومعراج
الدراية (و) يستحب (الإبراد بالظهر في الصيف) بحيث يمشى في الظل ؛ لقوله
صلى الله عليه وسلم : « أبردوا بالظهر ؛ فإن شدة الحر من فيح جهنم » رواه البخاري ؛
وسواء فيه صلاته منفرداً أو بجماعة والبلاد الحارة وغيرها ، في شدة الحر وغيره ،

وَتَقْدِيمُهَا فِي الشَّمَاءِ ، وَتَأْخِيرُ الْمَصْرِ مَا لَمْ تَتَغَيَّرِ الشَّمْسُ ، وَتَعْجِيلُ الْمَغْرِبِ ^(١) وَتَأْخِيرُ الْمَشَاءِ إِلَى مَا قَبْلَ ثُلُثِ اللَّيْلِ . وَيُسْتَحَبُّ فِي الْوُتْرِ لِمَنْ يَأْتِي صَلَاةَ اللَّيْلِ أَنْ يُؤَخِّرَ الْوُتْرَ إِلَى آخِرِ اللَّيْلِ ، فَإِنْ لَمْ يَنْتَقِ بِالْإِتْبَاءِ أَوْتَرَ قَبْلَ النَّوْمِ .

بَابُ الْأَذَانِ

كذا في معراج الدراية (و) يستحب (تقديمها في السماء) والربيع والخريف كما في الإمداد عن مجمع الروايات (و) يستحب (تأخير العصر) مطلقاً ؛ ترسعة للنوافل (مالم تتغير الشمس) بذهاب ضوئها فلا يتحير فيها البصر ، وهو الصحيح . هداية . (و) يستحب (تعجيل المغرب) مطلقاً ؛ فلا يفصل بين الأذان والإقامة إلا بقدر ثلاث آيات أو جلسة خفيفة (و) يستحب (تأخير المشاء إلى ما قبل ثلث الليل) الأول ، في غير وقت الغيم ؛ فيندب تعجيله فيه (ويستحب في الوتر لمن يألف صلاة الليل) ويثق بالانتباه (أن يؤخر الوتر إلى آخر الليل) ليكون آخر صلاته فيه (فإن لم يثق) من نفسه (بالانتباه أوتر قبل النوم) لقوله صلى الله عليه وسلم : « من خاف أن لا يقوم آخر الليل فليوتر أوله ومن طمع أن يقوم آخر الليل فليوتر آخره ، فإن صلاة الليل مشهودة » ، رواه مسلم .

بَابُ الْأَذَانِ

هو لغة : الإعلام ، وشرعاً : إعلام مخصوص على وجه مخصوص بالفاظ مخصوصة ، وقدم ذكر الأوقات على الأذان لأنها أبواب ، والسبب مقدم على السبب .

(١) وتأخيرها لصلاة ركعتين مكروهة في مذهب الحنيفة وجوزة بعض الأئمة وأنكره كثير من السلف ومالك مستدلين بحديث ابن عمر عند أبي داود ما رأيت أحداً على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يصليهما وهو معارض لحديث صلوا قبل المغرب ركعتين لمن شاء ويؤيد المنع إنكار كثير من السلف له .

الْأَذَانُ سُنَّةٌ لِلصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ وَالْجُمُعَةِ دُونَ مَا سِوَاهَا .
وَصِفَةُ الْأَذَانِ أَنْ يَقُولَ : اللَّهُ أَكْبَرُ ، اللَّهُ أَكْبَرُ - إِلَى آخِرِهِ ،
وَلَا تَرْجِعَ فِيهِ ^(١) ، وَبَزِيدٌ فِي أَذَانِ الْفَجْرِ بَعْدَ الذَّلَاحِ : الصَّلَاةُ
خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ ، مَرَّتَيْنِ .
وَالْإِقَامَةُ مِثْلُ الْأَذَانِ ، إِلَّا أَنَّهُ بَزِيدٌ فِيهَا بَعْدَ الذَّلَاحِ : قَدْ
قَامَتِ الصَّلَاةُ ، مَرَّتَيْنِ .

(الاذان سنة) مؤكدة للرجال (للاصوات الخمس والجمعة) خصها بالذكر
مع أنها داخلة في الخمس لدفع ترهم أما كالعيد من حيث الاذان أيضا فلا يسن لها ،
أو لأن لها أذنين (دون ما سواها) كالعيد والكسوف والوتر والتراويح وصلاة
الجنائزة ، فلا يسن لها .

(وصفة الاذان) معروفة ، وهى (أن يقول) المأذن (الله أكبر الله أكبر -
إلى آخره) أى : آخر ألفاظه المعروفة بتربيع تكبير أوله وتثنية باقى ألفاظه
(ولا ترجيع فيه) وهو أن يرفع صوته بالشهادتين بعدما خضع بهما ، وهو مكروه ،
ملتنقى (وبزيد فى اذان الفجر بعد) قوله حى على (الفلاح) الثانية (الصلاة خير
النوم) ويقولها (مرتين) لأنه وقت نوم .

(والإقامة مثل الاذان) فيما مر من تربيع تكبير أوله وتثنية فى باقى ألفاظه
(إلا أنه يزيد فيها بعد) قوله (حى على الفلاح) الثانية (قد قامت الصلاة)
ويقولها (مرتين) .

(١) أحاديث أبي مخذورة رضى الله عنه فى الترجيع مع صحتها متعارضة فتساقط
ويؤخذ بمحدث غيره على الأصل وهو عدم الترجيع .

وَيَتَرَسَّلُ فِي الْأَذَانِ ، وَيَعْدُرُ فِي الْإِقَامَةِ ، وَيَسْتَقْبِلُ بِهِمَا الْقِبْلَةَ ، فَإِذَا بَلَغَ إِلَى الصَّلَاةِ وَالْفَلَاحِ حَوْلَ وَجْهِهُ يَمِينًا وَشِمَالًا .
وَيُؤْذَنُ لِلْفَائِتَةِ وَيُقِيمُ ، فَإِنْ فَاتَتْهُ صَلَوَاتُ أَذْنِ الْأُولَى وَأَقَامَ ، وَكَانَ مُخَيَّرًا فِي الْبَاقِيَةِ : إِنْ شَاءَ أَذْنٌ وَأَقَامَ ، وَإِنْ شَاءَ اقْتَصَرَ عَلَى الْإِقَامَةِ ، وَيَنْبَغِي أَنْ يُؤْذَنَ وَيُقِيمَ عَلَى طَهْرٍ ، فَإِنْ أَذْنٌ عَلَى غَيْرِ وَضوءٍ جَازَ ، وَيُكْرَهُ أَنْ يُقِيمَ عَلَى غَيْرِ وَضوءٍ أَوْ يُؤْذَنَ وَهُوَ جُنُبٌ ، وَلَا يُؤْذَنُ لِصَلَاةٍ قَبْلَ دُخُولِ وَقْتِهَا .

(ويترسل) أى يتمهل ندبا (فى الأذان) بسكتة بين كل كلمتين (ويحدر) أى يسرع فى الإقامة ، بأن يجمع بين كل كلمتين (ويستقبل بهما القبلة : فإذا بلغ إلى الصلاة والملاح حول وجهه) فيهما (يميناً) بالصلاة (وشمالاً) بالفلاح ، من غير أن يحول قدميه ، لأن فيه مناجاة ومناداة ، فيوجه فى المناجاة إلى القبلة ، وفى المناذاة إلى من عن يمينه وشماله ، ويستدير فى الصومعة إذا لم يتم الاعلام بمجرد تحويل الوجه ، ليحصل تمام الاعلام .

(ويؤذن) الرجل (للفائتة ويقيم) لأنها بمنزلة الحاضرة (فإن فاتته صلوات) متعددة وأراد قضاءهن فى مجلس واحد (أذن الأولى وأقام ، وكان مخيراً فى الباقية) بعدها (إن شاء أذن وأقام) لكل واحدة كالأولى ، وهو أولى (وإن شاء اقتصر) فيما بعد الأولى (على الإقامة) وإن قضاهن فى مجلس ، فإن صلى فى مجلس أكثر من واحدة فكما مر ، وإلا أذن وأقام لها .

(وينبغى) للؤذن (أن يؤذن ويقيم على طهر) ليكون متهيئاً لإجابة ما يدعو إليه (فإن أذن على غير وضوء جاز) لأنه ذكر وإيس بصلاة ، فكان الوضوء استحباباً ، هداية (ويكره أن يقيم على غير وضوء) لما فيه من الفصل بين الإقامة والصلاة (أو يؤذن) أو يقيم بالأولى (وهو جنب) رواية واحدة هداية .
ويعاد أذانه (ولا يؤذن لصلاة قبل دخول وقتها) فإن فعل أعاد فى الوقت ؛

بَابُ شُرُوطِ الصَّلَاةِ الَّتِي تَتَقَدَّمُهَا

يَجِبُ عَلَى الْمُصَلِّي أَنْ يُقَدِّمَ الطَّهَارَةَ مِنَ الْأَحْدَاثِ وَالْأَنْجَاسِ
عَلَى مَا قَدَّمَناه ، وَيَسْتَرَّ عَوْرَتَهُ ، وَالْمَوْرَةَ مِنَ الرَّجُلِ : مَا تَحْتَ
السَّرَّةِ إِلَى الرُّكْبَةِ ، وَالرُّكْبَةَ مِنَ الْمَوْرَةِ ،

لان الاذان الاعلام ؛ وهو قبل دخول الوقت تجهيل ، وقال أبو يوسف ؛ يجوز
للمعمر في النصف الأخير من الليل ، لتوارث أهل الحرمين . هداية .

باب شروط الصلاة

الشروط : جمع شرط ، وهو لغة : العلامة ومنه أشرط الساعة ؛ أى علاماتها .
وشرعا : ما يتوقف عليه وجود الشيء ، ويكون خارجا عن ماهيته ، ولا يكون
مؤثرا في وجوده ، واحترز بقوله (التي تقدمها) عن التي لا تقدمها كالمقارنة
والمناخلة عنها ، وهي التي تأتي في باب صفة للصلاة ؛ كالتحريم ، وترتيب الأركان
والخروج بصنعه ، كما سيأتي :

والشروط التي تقدمها — على ما ذكره المصنف — ستة ، ذكر منها خمسة ،
وتقدم ذكر الوقت أول كتاب الصلاة ، قال الشرنبلالي : وكان ينبغي ذكره هنا
ليتنبه المتعلم ، لكونه من الشروط كما في مقدمة أى الليث ومنية المصلى .
الأول والثاني من الشروط ما عبر عنهما بقوله (يجب على المصلي) : أى
يلزمه (أن يقدم الطهارة من الأحداث والأنجاس على ما) : أى الوجه الذي
(قدمناه) في الطهارة .

والثالث قوله : (ويستتر عورته) ولو خاليا ، أوفى بيت مظلم ، ولو بما لا يحل
لبسه كثوب حرير وإن ائتم بلا عذر (والعورة من الرجل ما تحت السرة إلى
الركبة) : أى معها ، كما صرح بذلك بقوله (والركبة من العورة) قال في التصحيح :

وَبَدَنُ الْمَرْأَةِ الْخُرَّةُ كُنْهُ عَوْرَةُ إِلَّا وَجْهَهَا وَكَفَّيْهَا وَقَدَمَيْهَا . وَمَا كَانَ
عَوْرَةً مِنَ الرَّجُلِ فَهُوَ عَوْرَةٌ مِنَ الْأَمَةِ ، وَبَطْنُهَا وَظَهْرُهَا عَوْرَةٌ ،
وَمَا سِوَى ذَلِكَ مِنْ بَدَنِهَا فَلَيْسَ بِعَوْرَةٍ .
وَمَنْ لَمْ يَجِدْ مَا يُزِيلُ بِهِ النَّجَاسَةَ صَلَّى مَعَهَا وَلَمْ يُعِدِّ الصَّلَاةَ .
وَمَنْ لَمْ يَجِدْ ثَوْبًا صَلَّى عُرْيَانًا فَأَعْدَا

والأصح أنها من الفخذ . ١٠٥ . (وبدن المرأة الحرة كله عورة إلا وجهها وكفها)
باطنهما وظاهرهما على الأصح ، كما في شرح المية ، وفي الهداية : وهذا تنصيص
على أن القدم عورة ، وبروى أنها ليست بعورة ، وهو الأصح ١٠٦ . وقال في
الجمهرة : وقيل : الصحيح أنها عورة في - ق النظر والمس ، وليست بعورة في - ق
الصلاة ، ومثله في الاختيار ، ومشى عليه في التنوير ، وقال الملائي : على المعتمد ،
لكن في التصحيح خلافه حيث قال : قلت تنصيص الكتاب أولى بالصواب ؛ لقول
محمد في كتاب الاستحسان « وما سوى ذلك عورة » ، وقال فاضلخان : وفي قدمها
روايتان ، والصحيح أن اكشاف ربع القدم يمنع الصلاة ، وكذا في نصاب الفقهاء ،
وتمامه فيه ، فتنبه (وما كان عورة من الرجل فهو عورة من الأمة) ولو مديرة
أو مكائبة أو أم ولد (وبطنها وظهرها عورة) أيضا ، وجانبهما تبع لهما (وما
سوى ذلك من بدنها فليس بعورة) وكشف ربع عضو من أعضاء العورة - كبطن
وتخذ وشعر نزل من رأسها ودبر وذكر وأنثيين وفرج - يمنع صحة الصلاة إن
استمر مقدار أداء ركن وإلا لا .

(ومن لم يجد ما يزيل به النجاسة صلى معها ولم يعد الصلاة) ثم إن كان ربع
الثوب أو أكثر طاهرا يصل فيه لزوما ، فلو صلى عريانا لا يجرؤنه ؛ وإن كان
الطاهر أقل من الربع يتخير بين أن يصل عريانا والصلاة فيه ، والصلاة فيه
أفضل ، لعدم اختصاص السر بالصلاة ، واختصاص الطهارة بها .

(ومن لم يجد ثوباً) ولو بإباحة على الأصح (صلى عريانا فأعداً) مادأرجليه

يَوْمِي بِالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ ؛ فَإِنْ صَلَّى قَائِمًا أَجْزَأُهُ ؛ وَالْأَوَّلُ أَفْضَلُ ،
وَيَنْتَوِي الصَّلَاةَ الَّتِي يَدْخُلُ فِيهَا بِذِيَّةٍ لَا يَفْصِلُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ التَّخْرِيمَةِ
يَعْمَلُ ، وَيَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ

إلى القبلة ، لكونه أستر ، وقيل : كالمنشهد (يومى إيماء بالركوع والسجود ، فإن
صلى قائماً) يركع ويسجد ، أو قاعداً كذلك (أجزاء) لأن في القعود ستر العورة
الغليظة ، وفي القيام أداء هذه الأركان ؛ فيميل إلى أيهما شاء (و) لكن (الأول
أفضل) لأن الستر وجب لحق الصلاة وحق الناس ولا خلف له ؛ والإيماء
خلف عن الأركان .

والرابع من الشروط قوله : (وينوى الصلاة التي يدخل فيها بذية لا يفصل
بينها وبين التحريم بعمل) أجنبى عن الصلاة ، وهو ما يمنع البناء ؛ ويندب
اقتربها خروجاً من الخلاف ، قال في التصحيح : قلت : ولا تأخر عنها في الصحيح
قال الأسيباني : لا يصح تأخير النية عن وقت الشروع في طاهر الرواية اهـ .

ثم إن كانت الصلاة نفلاً يكفيه مطلق النية ، وكذلك إن كانت سنة في الصحيح
هداية اهـ . والتعيين أفضل وأحوط ، ولا بد من التعيين في الفرض كظهر وعصر
مثلاً ، وإن لم يقرنه باليوم أو الوقت ، لو أداء ، فلو قضاء لزم التعيين ، وسيجيء .
ومثله الواجب كوتر ونذر وسجود تلاوة ، ولا يلزم تعيين عدد الركعات ، لحصولها
ضمناً ، فلا يضر الخطأ في عددها ، والمعتبر في النية عمل القلب ؛ لأنها الإرادة
السابقة للعمل اللاحق . فلا عبرة بالذكر باللسان . إلا إذا عجز عن إحضار القلب
لموم أصابته فيكفيه اللسان . مجتبى . وعمل القلب أن يعلم بداهة من غير تأمل
أى صلاة بصلى ، والتلفظ بها مستحب لإعانة للقلب .

والخامس من الشروط قوله : (ويستقبل القبلة) ثم إن كان بمكة ففرضه إصابة
عينها ، وإن كان غائباً ففرضه إصابة جهتها ، هو الصحيح ؛ لأن التكليف بحسب
الوسع . هداية . وفي معراج الدراية : ومن كان بمكة وبينه وبين الكعبة حائل يمنع
المشاهدة كالأنبياء فالأصح أن حكمه حكم الغائب . اهـ .

إِلَّا أَنْ يَكُونَ خَائِئِنًا فَيُصَلِّيَ إِلَى أَىِّ جِهَةٍ قَدَرَ ؛ فَإِنْ اشْتَبَهَتْ عَلَيْهِ الْقِبْلَةُ وَلَيْسَ بِحَضْرَتِهِ مَنْ يَسْأَلُهُ عَنْهَا اجْتَهَدَ وَصَلَّى ؛ فَإِنْ عَلِمَ أَنَّهُ أَخْطَأَ بِإِخْبَارٍ بَعْدَ مَا صَلَّى فَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ ، وَإِنْ عَلِمَ ذَلِكَ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ اسْتَدَارَ إِلَى الْقِبْلَةِ وَبَنَى عَلَيْهَا .

اعلم أنه لا يجوز لأحد أداء فريضة ولا نافلة ولا سجدة تلاوة ولا صلاة جنازة إلا متوجهاً إلى القبلة ، فإن صلى إلى غير جهة القبلة متعمداً من غير عذر كفر ، ثم من كان بمكة ففرضه إصابة عينها ، ومن كان غائباً عنها ففرضه إصابة جهتها ، هو الصحيح . جوهره (إلا أن يكون خائئناً) من عدو أو سبع ، أو كان على خشبة في البحر يخاف الفرق إن انحرف ، أو مريضاً لا يجد من يحمله ، أو يجد إلا أنه يتضرر (فيصل إلى أى جهة قدر) لنحقق العذر .

(فإن اشتبهت عليه القبلة وليس بحضرتيه من يسأله عنها اجتهد وصل) إلى جهة اجتهداه . والاجتهاد : بذل المجهود لنيل المقصود ، قيد بما إذا لم يكن بحضرتيه من يسأله لأنه إذا وجد من يسأله وجب عليه سؤاله والاختصاص بقوله ، ولو خالف رأيه ، إذا كان المخبر من أهل الموضع ومقبول الشهادة ، وقيد بالحضرة لأنه لا يجب عليه طلب من يسأله ، ولو سأل قوماً بحضرتيه فلم يخبروه حتى صلى بالتحري ثم أخبروه بعد فراغه أنه لم يصل إلى القبلة فلا إعادة عليه . جوهره (فإن علم أنه أخطأ بإخبار) أو تبدل اجتهداه (بعدما صلى فلا إعادة عليه) لإنيانه بما في وسعه وإن علم ذلك وهو في الصلاة استدَارَ إلى القبلة وبني عليها) : أى على الصلاة ، وكذلك إذا تحول رأيه إلى جهة أخرى توجه إليها ؛ لوجوب العمل بالاجتهاد فيما يستقبل من غير نقض المؤدى قبله ، ومن أم قوماً في ليلة مظلمة فتجرى القبلة وصلى إلى المشرق ، وتحرى من خلفه وصلى كل واحد منهم إلى جهة ، وكلهم خلف الإمام ، ولا يعلمون ما صنع الإمام — أجزأهم ؛ لوجود التوجه إلى جهة التحري وهذه المخالفة غير مانعة كما في جوف الكعبة ، ومن علم منهم بحال إمامه تفسد صلاته ؛ لأنه اعتقد لإمامه على الخطأ ، وكذا لو كان متقدماً عليه ؛ لتركه فرض المقام . هداية .

بَابُ صِفَةِ الصَّلَاةِ

فَرَائِضُ الصَّلَاةِ سِتَّةٌ : التَّحْرِيمَةُ ، وَالْقِيَامُ ، وَالْقِرَاءَةُ ،
وَالرُّكُوعُ ، وَالسُّجُودُ ،

باب صفة الصلاة

شروع في المشروط بعد بيان الشرط .

(فرائض) نفس (الصلاة ستة) :

الأول : (التحريم) قائما ؛ لقوله عليه السلام : « مفتاح الصلاة الطهور
وتحریمها التكبير ، وهی شرط عندهما ، وفرض عند محمد ، وفائدته فیما إذا فسدت
لفريضة : تنقلب نفلا عندهما ، وعنده لا ، وفيما إذا شرع في الظهر قبل الزوال ،
فلما فرغ من التحريم زالت الشمس : فعندهما يجوز ، وعنده لا . جوهره وعدها
من فرائضها لأنها بمنزلة الباب للدار : فإن الباب - وإن كان غيرها - فهو يعد
منها ، وسببت تحريمها لأنها تحرم الأشياء المباحة قبلها المبانيه للصلاة .

(و) الثاني : (القيام) بحيث لو مديديه لا ينال ركبته ، وذلك في فرض
وملحق به لقادر عليه وعلى السجود ، فلو قدر عليه دون السجود ندب إيماءه
قاعدا كما في الدر .

(و) الثالث : (القراءة) لقادر عليها ، كما سيأتي .

(و) الرابع : (الركوع) بحيث لو مديديه نال ركبته .

(و) الخامس : (السجود) بوضع الجبهة وإحدى اليدين وإحدى الركبتين
وشئ من أطراف أصابع إحدى القدمين على ما يجد حجمه ، وإلا لم تتحقق السجدة
وكأله بوضع جميع اليدين والركبتين والقدمين والجبهة مع الأنف ، كما ذكره المحقق
ابن الهمام وغيره ، ومن اقتصر على بعض عبارات أئمتنا بما فيه مخالفه لما قاله الفقيه
أبو الليث والمحققون فقد قصر ، وتماه في الأمداد

وَالْفَعْدَةُ الْآخِرَةُ مِقْدَارُ الشَّهَادَةِ ، وَمَا زَادَ عَلَى ذَلِكَ فَهُوَ سُنَّةٌ ، فَإِذَا دَخَلَ الرَّجُلُ فِي الصَّلَاةِ كَبَّرَ ، وَرَفَعَ يَدَيْهِ مَعَ التَّكْبِيرِ حَتَّى يُحَازِيَ بِإِبْهَامَيْهِ شَحْمَتَيْ أُذُنَيْهِ (١) ،

(و) السادس : (الفعدة الأخيرة مقدار الشاهد) إلى قوله : « عبده ورسوله » هو الصحيح ، حتى لو فرغ المقتدى قبل فراغ الإمام المتكلم أو أكل فصلاته تامة . جومرة .

(وما زاد على ذلك) المذكور (فهو سنة) قال في الهداية : أطلق اسم السنة وفيها واجبات : كقراءة الفاتحة ، وحزم السورة إلها ، ومراعاة الترتيب فيما شرع مكرراً من الأفعال ، والفعدة الأولى ، وقراءة الشاهد في الأخيرة ، والقنوت في الوتر ، وتكبيرات العيدين ، والجهر فيما يجهر فيه ؛ والخافتة فيما يخافت فيه ، ولهذا يجب سجدة السهو بتركها ، هو الصحيح ، لما أنه ثبت وجوبها بالسنة اهـ .
(فإذا دخل الرجل) : أى أراد الدخول (في الصلاة كبر) : أى قال وجوباً : « الله أكبر » ، (ورفع يديه مع التكبير حتى يحاذى) ويمس (بإبهاميه شحمتي أذنيه) : لأنه من تمام المحاذاة ، ويستقبل بكفيه القبلة ، وقيل : خديه ، قال في الهداية :

(١) ومذهب الشافعى رحمه الله والجمهور أنه يرفع إلى منكبيه وهذا الخلاف في تكبيرة القنوت والاعیاد والجنابة واستدلوا بحديث أبى حميد المروى فى البخارى وفيه قال أبو حميد : أنا أحفظكم لصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم رأيت إذا كبر جعل يديه حذاء منكبيه وإذا ركع أمكن يديه من ركبتيه ثم هصر ظهره . الحديث ويحتاج الحنفية بحديث مالك بن الحويرث (أنه كان إذا كبر رفع يديه حتى يحاذى بهما أذنيه) رواه أحمد ومسلم ، وعند أبى داود من رواية عاصم بن كليب عن أبيه عن وائل بن حجر أنه جمع بينهما فقال : حتى يحاذى بظهر كفيه المنكبين وبأطراف أنامله الأذنين وتؤيده رواية أخرى عن واصل عند أبى داود بلفظ حتى كانتا (حبال منكبيه وحاذى بإبهاميه أذنيه) فالخطب سهل .

فَإِنْ قَالَ بَدَلًا مِنَ التَّكْبِيرِ : اللَّهُ أَجَلٌ أَوْ أَعْظَمُ أَوْ الرَّحْمَنُ أَكْبَرُ ،
أَجْزَأُهُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ . وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ : لَا يَجْزِئُهُ
إِلَّا بِلَفْظِ التَّكْبِيرِ ، وَيَعْتَمِدُ يَدَهُ الَّتِي عَلَى الْبُسرَى ، وَيَضْمُمُهَا
تَحْتَ سُرَّتِهِ ، ثُمَّ يَقُولُ :

والأصح أنه يرفع أولاً ثم يكبر ، وقال الزاهدي : وعليه عامة المشايخ (فإن قال
بدلاً من التكبير الله أجل أو أعظم أو الرحمن أكبر) أو أجل أو أعظم أو لا إله
إلا الله أو غير ذلك من كل ذكر خالص لله تعالى (أجزاء) مع كراهة التحريم (١) ،
وذلك ، (عند أبي حنيفة ومحمد) رحمهما الله تعالى (وقد أبو يوسف) رحمه الله
تعالى : إن كان يحسن التكبير (لا يجزئه) (الشروع) (إلا بلفظ التكبير) كما كبر
وكبير ، معروفاً ومنكراً مقدماً ومؤخراً قال في الصحيح : قال الإسماعيلي :
والصحيح قولهما ، وقال الزاهدي : هو الصحيح ، واعتمده البرهاني والنسفي . اهـ .
(ويعتمد) الرجل (بيده اليمنى على اليسرى) أخذاً راسعها بمخصره وإبهامه باسطاً
أصابعه الثلاث على المعصم (ويضمهما) كما فرغ من التكبير (تحت سرتة) وتضع
المرأة الكف على الكف تحت الثدي : قال في الهداية : ثم الاعتماد سنة القيام عند
أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله ، حتى لا يرسل حالة الشاء ، والأصل أن كل
قيام فيه ذكر مسنون يعتمد فيه ، ومالا فلا ، هو الصحيح : فيعتمد في حالة القنوت
وصلاة الجنائز ويرسل في القومة وبين تكبيران الأعياد . اهـ (ثم يقول) كما كبر :

(١) اختلف المشايخ في كراهة دخول الصلاة بلفظ غير لفظ التكبير عندهما ،
فقال : السرخسي لا يكره عندهما . وقال في الذخيرة : الأصح أنه يكره ، لقوله
عليه الصلاة والسلام : « وتحرى بها التكبير » .

سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ وَتَبَارَكَ اسْمُكَ وَتَعَالَى جَدُّكَ وَلَا إِلَهَ
فِيكَ^(١)، وَيَسْتَعِذُّ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ وَيَقْرَأُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ
الرَّحِيمِ، وَيُسِرُّ بِهِمَا^(٢)، ثُمَّ يَقْرَأُ فَاتِحَةَ الْكِتَابِ وَسُورَةً مَعَهَا
أَوْ ثَلَاثَ آيَاتٍ مِنْ أَى سُورَةٍ

(سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك و) كما فرغ
من الاستفتاح (يستعذ بالله من الشيطان الرجيم) قال في الهداية : والأولى أن
يقول : أستعذ بالله ؛ ليوافق القرآن ، ويقرب منه ، أعوذ ، ثم التعوذ بفتح اللام
دون الثاء عند أبي حنيفة رحمه الله لما تلونا (١) ، حتى يأتي به المسبوق دون
المقتضى . اهـ (و) كما فرغ (يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم ، ويسرهما : أى الاستعاذة
وبالسمة ، ولو الصلاة جهرية (ثم) كما سمي (يقرأ) وجوبا (فاتحة الكتاب
وسورة معها) : أى مضمومة إليها كائنه بعدما (أو ثلاث آيات من أى سورة

(١) قال في الهداية : وعن أبي يوسف أنه يضم إليه قوله إني وجهت وجهي
إلى آخره (لرواية عند أحمد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول ذلك .
قلت وقد ثبت في صحيح مسلم أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا قام إلى الصلاة
قال : وجهت وجهي إلى المسلمين اللهم أنت الملك لا إله إلا أنت ، أنت ربي وأنا
عبدك . طلت نفسي واعترفت بذنبي فاغفر لي ذنوبي جميعا لا يغفر الذنوب إلا
أنت ، واهدني لأحسن الأخلاق لا يهدي لحسنها إلا أنت . واصرف عني سيئها
لا يصرف عني سيئها إلا أنت . لبيك وسعديك والخير كله في يديك والشر ليس
إليك . أنا بك وإليك تباركت وتعاليت أستغفرك وأتوب إليك . ويأجذبوا
حرص المصلي على ذلك ولا سيما في صلاة النفل تيمنا باتباع النبي صلى الله عليه
فيما صح عنه .

(٢) يروى ابن أبي شعبة عن إبراهيم النخعي عن ابن مسعود : أربع يخفين
الأمم التعوذ والقسمية وآمين والتحميد وعن أبي وائل عن عبد الله أنه كان يخفي
بسم الله الرحمن الرحيم والاستعاذة وروينا لك الحمد .

شَاءَ ، وَإِذَا قَالَ الْإِمَامُ « وَلَا الضَّالِّينَ » قَالَ : آمِينَ ، وَيَقُولُهَا الْمُؤْتِمُّ وَيُخْفَوْنَهَا ^(١) ، ثُمَّ يَكْبِرُ وَيَرْكَعُ وَيَعْتَمِدُ يَدَيْهِ عَلَى رُكْبَتَيْهِ وَيُفْرِجُ أَصَابِعَهُ ، وَيَنْسُطُ ظَهْرَهُ ، وَلَا يَرْفَعُ رَأْسَهُ وَلَا يَنْكُسُهُ ، وَيَقُولُ فِي رُكُوعِهِ : سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ ، ثَلَاثًا ، وَذَلِكَ أَذْنَاهُ ، ثُمَّ يَرْفَعُ رَأْسَهُ وَيَقُولُ : سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ ،

شَاءَ) ، قراءة الفاتحة لاتعين ركناً عندنا ، وكذا ضم السورة إليها . هداية (وإذا قال الإمام ولا الضالين قال) بعدها (آمين) بمد أو قصر (ويقولها المؤتم) أيضاً معه (ويخفونها) سواء كانت سرية أو جهرية (ثم كما فرغ من القراءة) يكبر (ويركع) وفي الجامع الصغير : ويكبر مع الانعطاف ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم (كان يكبر عند كل خفض ورفع) ويحذف المد في التنكير حذفاً ، لأن المد في أوله خطأ من حيث الدين لكونه استفهاماً ، وفي آخره لحن من حيث اللغة . هداية . (ويعتمد يديه على ركبتيه ويفرج أصابعه) ولا يندب إلى التفريج إلا في هذه الحالة ، ليكون أمكن من الأخذ ، ولا إلى الضم إلا في حالة السجود ، وفيها وراء ذلك يترك على العادة (ويبسط ظهره) ويسوى رأسه بعمزه (ولا يرفع رأسه) عن ظهره (ولا ينكسه) عنه (ويقول في ركوعه : سبحان ربى العظيم) ويكررها (ثلاثاً ، وذلك أذناه) : أى أدنى كالسنة ، قال في المنية : أذناه ثلاث ، والأوسط خمس ، والأكل سبع ١٠ هـ . (ثم يرفع رأسه ويقول) مع الرفع : (سمع الله لمن حمده) ويكتفى به الإمام عند الإمام ، وعند الإمامين يضم التحميد سرا ، هداية :

(١) يستدل الحنفية على ذلك بحديث ابن مسعود السابق بالهامش وروى أحمد وأبو يعلى والطبرانى والدارقطنى والحاكم فى المستدرک عن وائل أنه صلى مع النبي صلى الله عليه وسلم فلما بلغ غير المنضوب عليهم ولا الضالين قال : آمين وأخفى بها حسوته ورواه أبو داود والترمذى وغيرهما .

وَيَقُولُ الْمُؤْمِنُونَ: رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ، فَإِذَا اسْتَوَى قَائِمًا كَبِيرًا وَسَجَدَ،
وَأَعْتَمَدَ يَدَيْهِ عَلَى الْأَرْضِ وَوَضَعَ وَجْهَهُ بَيْنَ كَفْيَيْهِ، وَسَجَدَ عَلَى
أَنْفِهِ وَجَبْهَتِهِ؛ فَإِنْ اقْتَصَرَ عَلَى أَحَدِهِمَا جَازَ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ. وَقَالَ
أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ: لَا يَجُوزُ الْإِقْتِصَارُ عَلَى الْأَنْفِ إِلَّا مِنْ عُذْرٍ،
وَإِنْ سَجَدَ عَلَى كَوْرٍ عِمَامَتِهِ أَوْ فَاضِلِ ثَوْبِهِ جَازَ، وَيُبْدِي ضَبْعَيْهِ
وَيُجَانِبُ بَطْنَهُ عَنْ فَخْذَيْهِ، وَيُوجِّهُ أَصَابِعَ رِجْلَيْهِ نَحْوَ الْقِبْلَةِ،
وَيَقُولُ فِي سُجُودِهِ: سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى،

وهو رواية عن الامام أيضا، وإليه مال المضلي والطحاوي وجماعة من المأخرين
معراج عن الظهيرية، ومشى عليه في نور الايضاح، لكن المتن على خلافه (ويقول
المؤمن: ربنا لك الحمد) ويكتفى به، وأضله (اللهم ربنا ولك الحمد) ثم حذف
الوار، ثم حذف (اللهم) فسط؛ والمفرد يجمع بينهما في الاصح، هداية وملتقى
(فإذا استوى قائما كبيرا) مع الخرور (وسجد) واضعاً ركبتيه أولاً (واعتمد
يديه على الأرض) بعدهما (ووضع وجهه بين كففيه) اعتباراً بالآخر الركعة
بأرلها؛ وبوجه أصابع يديه نحو القبلة (وسجد) وجوباً (على أنفه وجهته،
فإن اقتصر على أحدهما جاز عند أبي حنيفة) رحمه الله، فإن كان على الأنف كره
وإن كان على الجهة لا يكره، كما في الفتوح عن التحفة والبدائع (وقال أبو يوسف
ومحمد: لا يجوز: الاقتصار على الأنف إلا من عذر) وهو رواية عن أبي حنيفة،
وعليه الفتوى. جوهرة، وفي التصحيح نفلاً عن العيون: وروى عنه مثل قولهما،
وعليه الفتوى، واعتمده المحبوبي وصدر الشريعة (وإن سجد على كور عمامته)
لذا كان على جبهته (أو فاضل): أي طرف (ثوبه جاز) ويكره إلا من عذر
(ويبدى ضبعيه) ثنية ضبع - بالكون - المضد؛ أي الساعد، وهو من المرافق
إلى الكتف؛ أي يظهرهما، وذلك في غير رحمة، (ويجاف): أي يباعد (بطنه
عن فخذه وبوجه أصابع رجليه نحو القبلة)، والمرأة تنخفض وتلزم بطنها فخذيها،
لأن ذلك أستر لها. هداية. (ويقول في سجوده: سبحان ربي الأعلى) ويكررها

ثَلَاثًا ، وَذَلِكَ أَدْنَاهُ ، ثُمَّ يَرْفَعُ رَأْسَهُ وَيُكَبِّرُ ، فَإِذَا اطْمَأَنَّ جَالِسًا
كَبَّرَ وَسَجَدَ ، فَإِذَا اطْمَأَنَّ سَاجِدًا كَبَّرَ وَاسْتَوَى قَائِمًا عَلَى صُدُورِ
قَدَمَيْهِ ، وَلَا يَقْعُدُ ، وَلَا يَتَمَتَّعُ بِيَدَيْهِ عَلَى الْأَرْضِ ، وَيَفْعَلُ فِي
الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ مِثْلَ مَا فَعَلَ فِي الْأُولَى ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَسْتَفْتِحُ وَلَا
يَتَعَوَّذُ ، وَلَا يَرْفَعُ يَدَيْهِ إِلَّا فِي التَّسْكِينَةِ الْأُولَى ^(١) ، فَإِذَا رَفَعَ
رَأْسَهُ مِنَ السَّجْدَةِ الثَّانِيَةِ فِي الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ انْتَرَشَ رِجْلَهُ

(ثلاثا، وذلك أدناه) : أى أدنى كمال السجدة ، كما مر (ثم يرفع رأسه ويكبر) مع
الرفع إلى أن يستوى جالسا، ولو لم يستو جالسا وسجد أخرى أجزاء عند أبى
حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى، ونكلا. وفى مقدار الرفع، والاصح أنه إذا كان
إلى السجود أقرب لا يجوز : لأنه يعد ساجدا. وإن كان إلى الجلوس أقرب جاز
لأنه يعد جالسا، فتحقق الثانية. هداية (إذا اطمأن) : أى سكن (جالسا)
كجلسة المشهد (كبر) مع عوده (وسجد) سجدة ثانية كالأولى (إذا اطمأن
ساجداً كبر) مع النهوض (واستوى قائما على صدور قدميه) وذلك بأن يقوم
وأصابع القدمين على هيئتها فى السجود (ولا يقعد) للاستراحة (ولا يعتمد بيديه
على الأرض) ويكره فعلهما تنزيها لمن ليس به عذر. حاية . (ويفعل فى الركعة
الثانية مثل ما فعل فى) الركعة (الأولى) لأنه تكرر الأركان (إلا أنه لا يستفتح
ولا يتعوذ) لانهما لا يشترعا إلا مرة (ولا يرفع يديه إلا فى التسكينة الأولى)
فقط (فإذا رفع رأسه من السجدة الثانية فى الركعة الثانية انترش الرجل) (رجله

(١) يرى الشافعى رفع اليدين عند الركوع والرفع منه لأحاديث وأثار وردت
فى ذلك وللحنيفة أحاديث وأثار تدل على عدم ذلك .

فهما متعارضان فى الدلالة ويرجح الحنفية المنع بدليل أنه كانت أقوال مباحة
فى الصلاة وأما من جنس هذا الرفع وقد علم نسخها فلا يبعد أن يكون هذا =

الْبِسْرَى فَجَلَسَ عَلَيْهَا وَنَصَبَ الْيَمْنَى نَصْبًا وَوَجَّهَ أَصَابِعَهُ نَحْوَ الْقِبْلَةِ وَوَضَعَ يَدَيْهِ عَلَى فَخْذَيْهِ وَبَسَطَ أَصَابِعَهُ وَتَشَهَّدَ .
وَالْتَشَهُدُ أَنْ يَقُولَ : التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ ، وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّيِّبَاتُ ،

البسرى (جلس عليها) : أى على قدمها ، بأن يجعلها تحت إيمته (ونصب) (قدم اليمنى نصبا ووجه أصابعه نحو القبلة) ندبا ، والمرأة تجلس على إيمتها البسرى وتخرج رجلها البسرى من تحت اليمنى ، لأنه أستر لها (ووضع يديه على فخذه وبسط أصابعه) مفرجة قليلا جاسلا أطرافها عند ركبته (وتشهد) : أى قرأ تشهد ابن مسعود ، بلا إشارة بسببته عند الشهادة في ظاهر الرواية ، وعن أبي يوسف في الأمالى أنه يعتقد الخنصر والبصر ويخلق الوسطى والابهام ويشير بالسبابة ؛ ونقل مثله عن محمد والإمام ، واعتمده المتأخرون ، لثبوته عن النبي صلى الله عليه وسلم بالأحاديث الصحيحة ، ولصحة نقله عن أئمتنا الثلاثة ، ولذا قال في المتع : إن الأول خلاف الدراية والرواية ؛ ولشيخنا رحمه الله تعالى رسالة في التشهد حرر فيها صحة هذين القولين ونفى ما عداهما حيث قال : إنه ليس لنا سوى قولين : الأول - وهو المشهور في المذهب - بسط الأصابع بدون إشارة ، الثاني بسط الأصابع إلى حين الشهادة فيعتقد عندها ويرفع السبابة عند التثني ويضعها عند الإثبات ، وهذا ما اعتمده المتأخرون ، وأما ما عليه الناس من الإشارة مع البسط بدون عقد فلم أر أحدا قال به . ا . هـ . ؛ ثم ذيل رسالته بأخرى حقق فيها صحة الرواية بما عليه الناس ، فن رام استيفاء الكلام فليرجع إليهما يظهر بالمرام (والتشهد أن يقول : التحيات لله ، والصلوات والطيبات ،

== منها قالوا وقد ثبت معارضته ثبوتنا لا مرد له . قال أبو حنيفة ليس وائل أحفظ من عبد الله بن مسعود وقد حدثني من لا أحصى عن عبد الله أنه رفع يديه في بدء الصلاة فقط وحكاه عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو عالم بشرائع الإسلام وحدرده متنفذ لأحوال النبي صلى الله عليه وسلم ملازم له في إقامته وأسفاره فالأخذ به عند التعارض أولى . وهو كلام موفق شديد .

السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى
عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا
عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ ، وَلَا يَزِيدُ عَلَى هَذَا فِي الْقَعْدَةِ الْأُولَى ، وَيَقْرَأُ فِي
الرَّكْعَتَيْنِ الْأُخْرَيَيْنِ فَاتِحَةَ الْكِتَابِ خَاصَّةً ، فَإِذَا جَلَسَ فِي
آخِرِ الصَّلَاةِ جَلَسَ كَمَا فِي الْأُولَى ، وَتَشَهَّدَ ، وَصَلَّى عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَدَعَا بِمَا شَاءَ بِمَا يُشَبِّهُهُ الْقَافِظُ الْقُرْآنِ وَالْأَذْيَمِيَّةُ

السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين
(أشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله) وهذا تشهد
ابن مسعود رضى الله عنه ؛ فإنه قال : أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم يدي
وعلمني التشهد كما كان يعلني سورة من القرآن ، وقال : قل التحيات لله .. إلخ . هداية ،
ويقصد بالفاظ التشهد معانيها مرادة له على وجه الإنشاء كما نهى الله تعالى ويسلم على
به وعلى نفسه وأوليائه ؛ در (ولا يزيد على هذا في القعدة الأولى) فإن زاد عامدا
كره ، وإن كان ساهياً سجد للسهو إن كانت الزيادة بمقدار (اللهم صلى على محمد)
على المذهب . تنوير (ويقرأ في الركعتين الأخريين الفاتحة خاصة) وهذا بيان
الأفضل ، وهو الصحيح ، هداية . فلو سبغ ثلاثاً أو وقف ساكناً بقدرها صبح ،
ولا بأس به على المذهب ، تنوير (فإن جلس في آخر الصلاة جلس) مفترشا
أيضاً (كما) جلس (في) القعدة (الأولى وتشهد) أيضاً (وصلى على النبي صلى
الله عليه وسلم) ولو مسبوفاً كما رجحه في المبسوط ؛ لكن رجح قاضيخان أنه
يترسل في التشهد ، قال في البحر : وينبغي الافتاء به . ١٠٥٠ ، وسئل الإمام محمد عن
كيفيتها فقال يقول : (اللهم صلى على محمد) إلى آخر الصلاة المشهورة (ودعا بما
شاء بما يشبه ألفاظ القرآن) لفظاً ومعنى بكونه فيه نحو (ربنا آتنا في الدنيا حسنة) وفي
الآخرة حسنة وليس منه ، لأنه إنما أراد به الدماء لا القراءة . نهر (والأدعية) بالنصب

السَّائِرَةِ ، وَلَا يَدْعُو بِمَا يُشَبِّهُ كَلَامَ النَّاسِ ، ثُمَّ يُسَلِّمُ عَنْ يَمِينِهِ
فَيَقُولُ : السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ ، وَعَنْ يَسَارِهِ مِثْلَ ذَلِكَ .
وَيَجْهَرُ بِالْقِرَاءَةِ فِي الْفَجْرِ وَالرُّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ مِنَ الْمَغْرِبِ
وَالْمِشَاءِ إِنْ كَانَ إِمَامًا ، وَيُخْفِي الْقِرَاءَةَ فِيمَا بَعْدَ الْأُولَيَيْنِ ،

عطفًا على العاظ والجرح عطفاً على القرآن (المأثورة) : أى المروية نحو ما فى مسلم (اللهم
إني أعوذ بك من عذاب جهنم ومن عذاب القبر ومن فتنة المحيا والممات ومن فتنة
المسيح الدجال) ومنها ما روى أن أبا بكر الصديق رضى الله عنه سأل النبي صلى الله
عليه وسلم أن يعلمه دعاء يدعو به فى صلاته فقال : (قل اللهم إني ظلمت نفسى ظلماً
كثيراً ، ولا يغفر الذنوب إلا أنت ، فاغفر لى مغفرة من عندك وارحمنى إنك أنت
الغفور الرحيم) (ولا يدعو بما يشبه كلام الناس) تحرزاً عن الفساد ، وقد
اضطرب فيه كلامهم ، والمختار - كما قاله الحاكى - أن ما فى القرآن والحديث لا يفسد
مطلقاً ، وما ليس فى أحدهما إن استحال طلبه من الحاق لا يفسد ، وإلا أفسد لو
قبل القعود قدر التشهد ، وإلا خرج به من الصلاة مع كراهية التحريم (ثم يسلم
عن يمينه حتى يرى بياض خده فيقول : السلام عليكم ورحمة الله) ولا يقول :
(وبركاته) لعدم توارثه ؛ وصرح الحدادى بكراهته (و) يسلم بعدها (عز يساره
مثل ذلك) السلام المذكور ، ويسن خفضه عن الأول ، وينوى من عن يمينه من
الرجال والنساء والحفظة ، وكذلك فى الثانية ، لأن الأعمال بالنيات - هداية - وفى
التصحیح : واختلفوا فى تسليم المقتدى ؛ فمن أبى يوسف ومحمد يسلم بعد الامام
وعن أبى حنيفة فيه روايتان ، قال الفقيه أبو جعفر : المختار أن ينتظر إذا سلم الامام
عن يمينه يسلم المقتدى عن يمينه ، وإذا فرغ عن يساره يسلم عن يساره ، اهـ (ويجهز
المصلى وجوباً بحسب الجماعة وإن زاد أساء (بالقراءة فى) ركعتي (الفجر والركعتين
الأوليين من المغرب والمشاء) أداء وقضاء وجمعة وعيدين وتراويح ووتر فى رمضان
(إن كان) المصلى (إماماً ، ويخفى القراءة فيما بعد الأوليين) هذا هو المتوارث . اهـ .

وَأِنْ كَانَ مُنْفَرِدًا فَهُوَ مُخَيَّرٌ : إِنْ شَاءَ جَهْرًا وَسَمِعَ نَفْسَهُ ، وَإِنْ شَاءَ خَافَتْ ، وَيُخَيَّرُ الْإِمَامُ الْقِرَاءَةَ فِي الظُّهْرِ وَالْمَصْرِ .
وَالْوَرُّ

قال في التصحيح : والمخافة تصحيح الحروف وهذا هو عتار الكرخي وأبي بكر البلخي ، وعن الشيخ أبي القاسم الصفار وأبي جعفر الهندواني ومحمد ابن الفضل البخاري : أن أدنى المخافة أن يسمع نفسه إلا لما نعى ، وفي زاد الفقهاء : هو الصحيح وقال الحلواني : لا يجزئه إلا أن يسمع نفسه ومن يقر به ، وفي البدائع : ما قاله الكرخي أنيس وأصح ، وفي كتاب الصلاة إشارة إليه فإنه قال : إن شاء قرأ في نفسه سرًا وإن شاء جهر وأسمع نفسه ، وقد صرح في الآثار بذلك ، وتماه فيه (وإن كان) المصلي (منفردًا فهو مخير : إن شاء جهر وأسمع نفسه) لأنه إمام نفسه (وإن شاء خافت) : لأنه ليس خلفه من يسمعه ، والأفضل هو الجهر ؛ ليكون الأداء على هيئة الجماعة . هداية . (ويخفى الإمام) وكذا المنفرد (القراءة) وجوباً (في) جميع ركعات (الظهر والمصر) لقوله صلى الله عليه وسلم : (صلاة النهار عجماء) : أي ليس فيها قراءة مسموعة (١) . هداية .

(والوتر) واجب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ، وهذا آخر أقواله ، وهو الظاهر من مذهبه ، وهو الأصح ، وعنه أنه سنة ، وبه أخذ أبو يوسف ومحمد ، وعنه

(١) ذكر الكمال في الفتح أن الحديث غريب . ونقل عن النووي أنه لا أصل له ثم روى حديث البخاري عن شجرة قال : قلنا لحباب هل كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في الظهر والمصر ؟ قال : نعم . قلنا : بهم كنتم تعرفون قراءته قال : باضطراب لحيتهم ، قلت : وهذا دليل صحيح على وجوب الأسرار في هاتين الصلاتين . ففي الحديث صلوا كما رأيتموني أصلي والأصل في الأمر الوجوب ومثله في الدلالة ما في صحيح مسلم أنه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في صلاة الظهر في الركعتين الأوليين قدر ثلاثين آية الحديث .

ثَلَاثُ رَكَعَاتٍ لَا يَفْصِلُ بَيْنَهَا سَلَامٌ ، وَيَقْنُتُ فِي الثَّالِثَةِ قَبْلَ
الرُّكُوعِ فِي جَمِيعِ السَّنَةِ ، وَيَقْرَأُ فِي كُلِّ رَكَعَةٍ مِنَ الْوُتْرِ بِهَاتِيحَةِ
الْكِتَابِ وَسُورَةٍ مَعَهَا ، فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَقْنُتَ كَبَّرَ وَرَفَعَ يَدَيْهِ
ثُمَّ قَنَّتَ .

أنه فريضة، وبه أخذ زفر، وقيل بالتوفيق : فرض ؛ أى عملاً، وواجب : أى
اعتقاداً، وسنة : أى ثبوتاً، وأجمعوا على أنه لا يكفر جاحده، وأنه لا يجوز
بدون نية الوتر، وأن القراءة تجب في كل ركعته، وأنه لا يجوز أدواؤه قاعداً أو
على الدابة بلا عذر، كما في المحيط، نهر، وهو (ثلاث ركعات لا يفصل بينهن بسلام)
كضلاة المغرب، حتى لو نسي القعود لا يعود إليه، ولو عاد ينفى الفساد، كما
في الدر (ويقنت في الثالثة قبل الركوع في جميع السنة) (١) أداء وقضاء (ويقرأ)
وجوباً (في كل ركعة من الوتر فاتحة الكتاب وسورة معها) أو ثلاث آيات (فإذا
أردت أن يقنت كبر ورفع يديه) كرفعه عند الافتتاح (ثم قنت)، ويسن الدعاء
المشهور، وهو : اللهم إنا نستعينك ونستمد بك ونستغفرك ونتوب إليك ونؤمن
بك ونتوكل عليك ونثنى عليك الخير كله نشكرك ولا نكفرك ونخلع ونترك من
يفعرك، اللهم إياك نعبد ولك نصل ونسجد، وإليك نسعى ونحفد، نرجو رحمتك
ونخشى عذابك، إن عذابك، الجحد بالكفار ملحق، قال في الهر : ونحفد بدال
مهملة : أى نسرع، ولو أتى بها معجمة فسدت، كما في الحانية، قيل : ولا يقول
الجحد، لكنه ثبت في مراسيل أبى داود، وملحق بكسر الحاء وفتحها، والكسر
أفصح، كذا في الدراية، ويصل فيه على النبي صلى الله عليه وسلم، وقيل : لا، استغناء
بما في آخر التشهد، وبالأول يفتى - واختلف فيمن لا يحسنه بالعربية أو لا يحفظه :
هل يقول : يا رب، أو اللهم اغفر لي، ثلاثاً، أو ربنا آتنا في الدنيا حسنة
وفي الآخرة حسنة، والخلاف في الأفضلية : والآخره أفضل . اه باختصار،
وسكت عن صفته من الجهر والإخفاء لأنه لم يذكر في ظاهر الرواية، وقد قال بن

وَلَا يَقْنُتُ فِي صَلَاةٍ غَيْرَهَا .

وَلَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنَ الصَّلَوَاتِ قِرَاءَةُ سُورَةٍ بَيْنَهَا لَا يُجْزَى
غَيْرَهَا ؛ وَيُكْرَهُ أَنْ يَتَّخِذَ سُورَةً بَيْنَهَا لِصَلَاةٍ لَا يَقْرَأُ فِيهَا غَيْرَهَا .
وَأَدْنَى مَا يُجْزَى مِنَ الْقِرَاءَةِ فِي الصَّلَاةِ مَا يَتَنَاولُهُ اسْمُ الْقُرْآنِ
عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ . وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ : لَا يُجْزَى أَقْلٌ مِنْ
ثَلَاثِ آيَاتٍ قِصَارٍ أَوْ آيَةٍ طَوِيلَةٍ .

الفضل : يخفيه الإمام والمفتدى . وفي الهداية تبعاً للسرخسي : أنه المختار (ولا يقنن
في صلاة غيرها) إلا لنزلة في الجهرية ، وقيل : في الكل .

(وليس في شيء من الصلوات قراءة سورة بعينها) على طريق الفرضية بحيث
(لا يجوز غيرها) وإنما تتعين الفاتحة على طريق الوجوب (ويكره) للصلو (أن
يتخذ سورة) غير الفاتحة (لصلوة بعينها) بحيث (لا يقرأ غيرها) ؛ لما فيه من
هجران الباقي ، وإيهام التفضيل ، وذلك كقراءة سورة السجدة وهل أنى لفجر كل
جمعة ، وهذا إذا رأى ذلك حتماً واجباً لا يجوز غيره ، أما إذا علم أنه يجوز أي
سورة قراها ولكن يقرأ هاتين السورتين تبركاً بقراءة النبي صلى الله عليه وسلم فلا
يكره ، بل يندب ، لكن بشرط أن يقرأ غيرهما أحياناً ؛ كي لا يظن جاهل أنه
لا يجوز غيرهما .

(وأدنى ما يجزى من القراءة في الصلاة ما يتناول اسم القرآن) ولو دون الآية
(عند أبي حنيفة) واختارها المصنف ، ورجحها في البدائع ، وفي ظاهر الرواية آية
تامة طويلة كانت أو قصيرة ، واختارها المحبوبي والنسفي وصدر الشريعة ، كذا
في التصحيح ، (وقال أبو يوسف ومحمد : لا يجزى أقل من ثلاث آيات قصار أو
آية طويلة) قال في الجوهرة : وقولهما في القراءة احتياط ، والاحتياط في العبادات
أمر حسن . اهـ .

وَلَا يَتَرَأُّ الْمُؤْتَمُّ خَلْفَ الْإِمَامِ .
وَمَنْ أَرَادَ الدُّخُولَ فِي صَلَاةٍ غَيْرِهِ يَحْتَاجُ إِلَى نِيَّتَيْنِ : نِيَّةُ
الصَّلَاةِ وَنِيَّةُ الْمُتَابَعَةِ .
وَالْجَمَاعَةُ سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ .

(ولا يقرأ المؤتم خلف الإمام) . طبعاً ، وما نسب إلى محمد ضعيف كما بسطه
الكامل والعلامة قاسم في الصحيح ، فإن قرأ كره تحريراً ، ونصح في الأصح .
در . (١)

• • •

(ومن أراد الدخول في صلاة غيره يحتاج إلى نيتين : نية (نفس) الصلاة ،
ونية المتابعة) الإمام ، وكيفية نيته - كما في المحيط - أن ينوي فرض الوقت والافتداء
بالإمام فيه ، أو ينوي الشروع في صلاة الإمام ، أو ينوي الانتداء بالإمام في صلاته ،
ولو نوى الافتداء به لا غير ، قيل . لا يجزئه ، والأصح أنه يجزئه ، لأنه جعل
نفسه تبعاً للإمام مطاعاً ، والتبعية من كل وجه إنما تتحقق إذا صار مصلياً ما صلاه
الإمام ، كما في الدراية .

(الجماعة) للرجال (سنة مؤكدة) وقيل : واجبة ، وعليه العامة . تنوير :
أي عامة مشايخنا وبه جزم في النحفة وغيرها ، قال في البحر : وهو الراجح عند أهل
المذهب . اهـ در ، وأقلها اثنان واحد مع الإمام ، ولو بميزاً ، في مسجد أو غيره ،

(١) استدلل الحنفية بحديث (من صلى خلف إمام فقرأه الإمام له قراءة)
وقد أثبت الكامل صحة الحديث ونفى الطعن فيه بما لا يدع مجالاً للشك وعليه
عمل الصحابة . وفي حديث إنما جعل الإمام ليؤتم به (وإذا قرأ الإمام فأنصتوا)
كما في صحيح مسلم .

ونقل عن محمد أنه يقرأ في السرية وهو خلاف ظاهر الرواية عنه وهو كما قال
الشارح ضعيف .

وَأَوَّلَى النَّاسُ بِالإِمَامَةِ أَعْلَمُهُمْ بِالسُّنَّةِ ، فَإِنْ تَسَاوَوْا فَأَفْرَوْهُمْ ،
فَإِنْ تَسَاوَوْا فَأُورِعَهُمْ ، فَإِنْ تَسَاوَوْا فَأَسَنَّهُمْ .
وَيُكْرَهُ تَقْدِيمُ الْعَبْدِ وَالْأَعْرَابِيِّ وَالْفَاسِقِ وَالْأَعْمَى وَوَلَدِ الزَّانَا ،
فَإِنْ تَقَدَّمُوا جَازَ .

ويكره تكرارها بأذان وإقامة في مسجد محلة ، لا في مسجد طريق ، أو في مسجد
لا إمام له ولا مؤذن . در . وفي شرح المنية : إذا لم تكن الجماعة على الهيئة الأولى
لا تكره ، وإلا تكره ، وهو الصحيح ؛ وبالعدل عن المحراب تختلف الهيئة ،
كذا في البرازية . اهـ .

(وأولى الناس بالإمامة) - إذا لم يكن صاحب منزل ولا ذو سلطان -
(أعلمهم بالسنة) : أى الشريعة ، والمراد أحكام الصلاة صحة وفسادا (فإن تساوا)
علما (فأفروهم) لكتاب الله تعالى : أى أحسنهم تلاوة (فإن تساوا فأورعهم)
أى أكثرهم اتقاء للشبهات (فإن تساوا فأسنهم) : أى أكبرهم سنأ ؛ لأنه أكثر
خشوعا ، ثم الأحسن خلقا ، ثم الأحسن وجها ، ثم الأشرف نسبا ، ثم الأنظف
ثوبا ، فإن استوا يقرع بينهما ، أو الخيار إلى القوم ، وإن اختلفوا اعتبر الأكثر
وفي الامداد : وأما إذا اجتمعوا فالسلطان مقدم ، ثم الأمير ، ثم القاضي ، ثم
صاحب المنزل ولو مستأجرا ، وكذا يقدم القاضي على إمام المسجد . اهـ .

(ويكره) تنزيها (تقديم العبد) لغلبة جهله ؛ لأنه لا يتفرغ للتعلم (والأعرابي)
وهو من يسكن البوادي ؛ لأن الجهل فيهم غالب ، قال تعالى : د وأجدر أن لا يعلموا
حدود ما أنزل الله على رسوله ، (والفاسق) لأنه يتهم بأمر دينه (والأعمى) لأنه
لا يتوقى النجاسة (وولد الزنا) لأنه لا أب له يفقهه فيغلب عليه الجهل ، ولأن
في تقديم هؤلاء تنفير الجماعة فيكره . هداية (فإن تقدموا جاز) لقوله صلى الله
عليه وسلم . د صلوا خلف كل بر وفاجر .

وَيَنْبَغِي لِلْإِمَامِ أَنْ لَا يُطَوِّلَ بِهِمُ الصَّلَاةَ .
 وَيُكْرَهُ لِلنِّسَاءِ أَنْ يُصَلِّيْنَ وَحَدَهُنَّ جَمَاعَةً ، فَإِنْ فَعَلْنَ وَقَفَتْ
 الْإِمَامُ وَسَطَهُنَّ .
 وَمَنْ صَلَّى مَعَ وَاحِدٍ أَقَامَهُ عَنْ يَمِينِهِ ، فَإِنْ كَانَا اثْنَيْنِ تَقَدَّمَ
 عَلَيْهِمَا .
 وَلَا يَجُوزُ لِلرِّجَالِ أَنْ يَتَقَدَّوْا بِامْرَأَةٍ أَوْ صَبِيٍّ .

(وينبغي للإمام أن لا يطول بهم الصلاة) عن القدر المسنون قراءة وأذكاراً ،
 قال في الفتح : وقد بحثنا أن الطويل هو الزيادة عن القراءة المسنونة ؛ فإنه صلى الله
 عليه وسلم نهى عنه ، وقراءته هي المسنونة ؛ فلا بد من كون ما نهى عنه غير ما كان
 دأبه إلا لضرورة . اهـ .

(ويكره للنساء) تحريماً . فتح (أن يصلين وحدهن) يعني بغير رجال (جماعة)
 وسواء في ذلك الفرائض والنوافل ، إلا صلاة الجنازة (فإن فعلن وقفت) المرأة
 الامام (وسطهن) فلو تقدمت صحت وأثمت إنما آخر .

(ومن صلى مع واحد) ولو صبياً أقامه عن يمينه (محاذياً له ، وعن محمد يضع
 أصابعه عند عقب الإمام والأول هو الظاهر ، وإن كان وقوفه مساوياً للإمام
 وبسجوده يتقدم عليه لا يضرب ؛ لأن العبرة بموضع القيام ، ولو صلى خلفه أو على يساره
 جاز ، إلا أنه يكون مسيئاً . جوهره (فإن كانا اثنين تقدم عليهما) وعن أبي يوسف
 يتوسطهما هداية ، ويتقدم الأكثر اتفاقاً ، فلو قاموا بجانبه أو قام واحد بجانبه وخلفه
 صف كره إجماعاً . در .

(ولا يجوز للرجال أن يقتدوا بامرأة) أو خنثى (أو صبي) مطلقاً ، ولو
 في جنازة أو نفل في الأصح .

وَيَصِفُ الرَّجَالَ ثُمَّ الصَّبِيَّانَ ثُمَّ النِّسَاءَ .
فَإِنْ قَامَتِ امْرَأَةٌ إِلَى جَنْبِ رَجُلٍ وَهُمَا مُشْتَرِكَانِ فِي صَلَاةٍ وَاحِدَةٍ
فَسَدَّتْ صَلَاتُهُ ^(١) .

وَيُكْرَهُ لِلنِّسَاءِ حُضُورُ الْجَمَاعَاتِ ، وَلَا بَأْسَ بِأَنْ تَخْرُجَ الْمُجُوزُ
فِي الْفَجْرِ وَالْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ .

(ويصف) الإمام (الرجال ثم الصبيان) إن تعددوا ؛ فلو واحد دخل في الصف ،
ولا يقوم وحده ، ثم الختاني ، ولو منفردة ثم (النساء) كذلك ، قال الشافعي .
وينبغي للإمام أن يأمرهم بأن يترأصوا ، ويسدوا الخلل ، ويسووا منابكهم ، ويقف
وسطا . اهـ .

(فإن قامت امرأة) مشتبهة ولو ماضياً أو أمة أو زوجة أو محرماً (إلى جنب
رجل) ركنًا كاملاً (وهما مشتركان في صلاة واحدة) ذات ركوع وسجود ،
ولا حائل بينهما ، ولم يشر إليها لتأخر عنه ، ونوى الإمام إمامتها (فسدت صلاته)
لا صلاتها ، وإن أشار إليها فلم تتأخر ، أو لم ينو الإمام إمامتها - فسدت صلاتها ،
لا صلاته ، وأن لم تدم المحاذاة ركنًا كاملاً ، أو لم يكونا في صلاة واحدة ، أو
في صلاة غير ذات ركوع وسجود ، أو بينهما حائل مثل مؤخرة الرجل في الطول
والإصبع في الغائط - لم تضرهما المحاذاة والفرجة تقوم مقام الحائل ، وأدناها قدر
ما يقوم فيه المصل ، وتماه في القهستانى .

* * *

(ويكره للنساء) الشواب (حضور الجماعة) مطلقاً ؛ لما فيه من خوف الفتنة
(ولا بأس بأن تخرج المجوز في الفجر والمغرب والعشاء) وهذا عند أبي حنيفة ،

(١) القياس عدم فسادهما وهو قول الشافعي ويستدل الحنفية بحديث في
آخره من حيث آخره (٣١) ويدعى صاحب الهداية أنه من المشاهير والتحقيق
أنه موقوف على ابن مسعود ؛ وإن صح فإنه يفيد الانهم لافساد الصلاة
وليبحث المقام .

وَلَا يُصَلِّي الطَّاهِرُ خَلْفَ مَنْ بِهِ سَلَسُ الْبَوْلِ ، وَلَا الطَّاهِرَاتُ
خَلْفَ الْمُسْتَحَاضَةِ ، وَلَا الْقَارِئُ خَلْفَ الْأُبِّيِّ ، وَلَا الْمَسْكُونِي
خَلْفَ الْعُرْيَانِ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَوْمَ الْمُتَيْمِّمِ الْمُتَوَضِّعَيْنِ ، وَالْمَاسِحِ عَلَى
الْحُفْنَيْنِ الْغَاسِلَيْنِ ، وَيُصَلِّي الْقَائِمُ خَلْفَ الْقَائِدِ ، وَلَا يُصَلِّي الَّذِي
يَرْكَعُ وَيَسْجُدُ خَلْفَ الْمُؤْمِي ، وَلَا يُصَلِّي الْمُفْتَرِضُ خَلْفَ الْمُتَنَفِّلِ ،
وَلَا مَنْ يُصَلِّي فَرَضًا خَلْفَ مَنْ يُصَلِّي فَرَضًا آخَرَ ،

أما عندهما فتخرج في الصلوات كلها ؛ لانه لا فتنه لفلة الرغبة فيهن ، وله أن فرط
الشبق حامل فتقع الفتنة ، غير أن النفاق اشتداهم في الظهر والعصر والجمعة ،
أما في الفجر والعشاء فإنهم نائمون ، وفي المغرب بالطعام مشتغلون . هداية ، وفي
الجوهرة : والفتوى اليوم على الكراهة في الصلوات كلها ؛ لظهور الفسوق في هذا الزمان .
(ولا يصلي الطاهر خلف من به سلس البول ولا الطاهرات خلف المستحاضة)
لما فيه من بناء القوى على الضعيف ، ويصلي من به سلس البول خلف مثله ، وخلف
من عذره أخف من عذره (و) كذا (لا) يصلي (القاري .) وهو من يحفظ من
القرآن ما تصح به الصلاة (خلف الأبي) وهو عكس القاري . (ولا المسكوني
خلف العريان) لقوة حالهما (ويجوز أن يؤم المتيمم المتوضعين) لانه طهارة
مطلقة ، ولهذا لا يتقدر بقدر الحاجة (والماسح على الحفنين الغاسلين) لأن الحنف
مانع سراية الحدث إلى القدم ، وما حل بالحنف يزيله المسح (ويصلي القائم خلف
القاعد) وقال محمد : لا يجوز ، وهو القياس ؛ لقوة حال القائم ، ونحن تركناه
بالنص ، وهو ما روى أنه صلى الله عليه وسلم صلى آخر صلاته قاعداً والقوم خلفه قيام . .
هداية . (ولا يصلي الذي يركع ويسجد خلف المؤمي) لأن حال المقتدى أقوى
(ولا يصلي المفترض خلف المتنفل) لأن الافتداء بناء ووصف الفرضية معدوم في حق
الإمام فلا يتحقق البناء على المعدوم (ولا من يصلي فرضاً خلف من يصلي فرضاً آخر)

وَيُصَلِّي الْمُنْتَفِلْ خَلْفَ الْمُفْتَرِضِ .

وَمَنْ اقْتَدَى بِإِمَامٍ ، ثُمَّ عَلِمَ أَنَّهُ عَلَى غَيْرِ وُضُوءٍ أَعَادَ الصَّلَاةَ .
وَيُكْرَهُ لِلْمُصَلِّي أَنْ يَعْثَرَ بِثَوْبِهِ أَوْ بِجَسَدِهِ ، وَلَا يُقَلَّبُ
الْحَصَى إِلَّا أَنْ لَا يُنْكِنَهُ السُّجُودُ فَيُسَوِّيهِ مَرَّةً وَاحِدَةً ، وَلَا يُفَرِّقُ
أَصَابِعَهُ ، وَلَا يَتَخَصَّرُ ، وَلَا يُسَدِّلُ ثَوْبَهُ ،

لأن الافتداء شركة وموافقة؛ فلا بد من الاتحاد، ومتى فسد الافتداء لمقد شرط كظاهر
بمعدور لم تنعقد أصلاً، وإن لاختلاف الصلاتين تنعقد نفلاً غير مضمون، كذا
في الزيلعي، وثمرته الانتقاض بالفقهة إذا انعقدت وإلا لا (ويصلى المنتفل خلف
المفترض) لأن فيه بناء الضعيف على القوى وهو جائز.

(ومن اقتدى بإمام ثم علم) أي المقتدى (أنه) أي الإمام (على غير وضوء)
في زعمهما (أعاد الصلاة) انقضاء (أظهروا بطلانها) وكذا لو كانت صحيحة في زعم
الإمام فاسدة في زعم المقتدى؛ لبناؤه على الفاسد في زعمه فلا يصح، وفيه خلاف،
وصحح كل، أما لو فسدت في زعم الإمام وهو لا يعلم به وعلمه المقتدى صحت في قول
الأكثر، وهو الأصح؛ لأن المقتدى يرى جواز صلاة إمامه، والمعتبر في حقه رأى
نفسه؛ فوجب القول بجوازها، كذا في حاشية شيخ مشايخنا الرحمي.

(وبكرة للمصلي أن يعثَرَ بثوبه أو بجسده) والعثَرَ: حمل ما لا فائدة فيه، مصباح
والمراد هنا فعل ما ليس من أفعال الصلاة، لأنه ينافي الصلاة (ولا يقلب الحصى)
لأنه نوع عثَرَ (إلا أن يمكنه السجود) عليه إلا بمشقة (فيسويهِ مرة واحدة)
وتركه أفضل، لأنه أقرب للخشوع (ولا يفرق أصابعه) بغمزها أو مداها حتى
تصوت (ولا يتخصر) وهو: أن يضع يده على خاصرته، قاله ابن سرين؛ وهو
أشهر تأويلاته، لما فيه من تقوية سنة أخذ اليدين، ولأنه من فعل الجبابة،
وقيل: أن ينكسه على المخصرة (ولا يسدل ثوبه) تكبرا أو تهاوناً، وهو: أن

وَلَا يَنْقُصُ شَعْرُهُ ، وَلَا يَكْفُ ثَوْبُهُ ، وَلَا يَلْتَقِثُ ، وَلَا يُقْبَى ،
وَلَا يَرُدُّ السَّلَامَ بِلِسَانِهِ وَلَا بِيَدِهِ ، وَلَا يَتَرَبَّعُ إِلَّا مِنْ عَذْرِ ،
وَلَا يَأْكُلُ وَلَا يَشْرَبُ .

فَإِنْ سَبَقَهُ الْحَدَّثُ انْصَرَفَ ، فَإِنْ كَانَ إِمَامًا اسْتَخَافَ وَتَوَضَّأَ
وَبَنَى عَلَى صَلَاتِهِ ،

يجعل الثوب على راسه وكتفيه ويرسل جوانبه من غير أن يضمها ؛ قال صدر
الشريعة : هذا في الطليسان ، أما في القباء ونحوه فهو أن يلقيه على كتفيه من غير
أن يدخل يديه في كفيه . اهـ . (ولا يعقص شعره) وهو : أن يجمعه ويعقده في
مؤخر رأسه ، والسنة أن يدعه على حاله يسجد معه ، (ولا يكف ثوبه) وهو :
رفعه من بين يديه أو من خلفه إذا أراد السجود ، وقيل : أن يجمع ثوبه ويشده
في وسطه : لما فيه من التجبر المنافي لوضع الصلاة ، وهو الخشوع (ولا يلتفت) :
أي بعنقه بحيث يخرج وجهه عن القبلة ، فأما النظر بطرف عينه من غير أن يلمس
عنقه بخلاف الأولى (ولا يقمى) كالكلب ، وهو أن ينصب ركبتيه ولا يضع
يديه على الأرض (ولا يرد السلام بلسانه) لأنه يفسد صلاته (ولا ييده) لأنه
سلام معنى حتى لو صافح بنية الأسليم تفسد صلاته (ولا يتربع إلا من عذر) لأن
فيه ترك سنة القعود (ولا يأكل ، ولا يشرب) لأنه ليس من أعمال الصلاة ،
فإن فعل شيئاً من ذلك بطلت صلاته : سواء كان عامداً أو ناسياً .

(فإن سبقه الحدث) في صلاته (انصرف) من ساعته من غير مهلة ، حتى
لو وقف قدر أداء ركن بطلت صلاته ، ويباح له المشي ، والاعتراف من الاناء
والانحراف عن القبلة ، وغسل النجاسة ، واستنجاء إذا أمكنه من غير كشف
عورته ، وإن تجاوز الماء القريب إلى غيره تفسد صلاته ، لمشيه من غير حاجة
(فإن كان إماماً استخلف) بأن يحمله بثوبه إلى المحراب ، وذهب المسبوق (وتوضأ
وبنى على صلاته) ثم إن كان منفرداً فهو بالخيار : إن شاء عاد إلى مصلاه وأتم

وَالِاسْتِثْنَاءُ أَفْضَلُ .

وَإِنْ نَامَ فَاحْتَلَمَ أَوْ جُنَّ أَوْ أَغْمِيَ عَلَيْهِ أَوْ قَهَقَهُ اسْتَأْنَفَ
الْوُضُوءَ وَالصَّلَاةَ .

فَإِنْ تَكَلَّمَ فِي صَلَاتِهِ عَامِداً أَوْ سَاهِياً بَطَلَتْ صَلَاتُهُ .
وَإِنْ سَبَقَهُ الْحَدَثُ بَعْدَ النَّشْءِ تَوْضِئاً وَسَلِّماً ، وَإِنْ تَعَمَّدَ الْحَدَثُ
فِي هَذِهِ الْحَالَةِ أَوْ تَكَلَّمَ أَوْ عَمِلَ عَمَلًا يُبْنِئُ الصَّلَاةَ تَمَّتْ صَلَاتُهُ .

صلاته ، وهو الأفضل ، لـيكون مؤدياً لصلاته في مكان واحد ، وإن شاء أتم في
موضع وضوئه ، لما فيه من تقليل المشى ، وإن كان مقتدياً فإنه يعود إلى مكانه ،
إلا أن يكون إمامه قد فرغ من صلاته فيخير كالمنفرد ، وإن كان إماماً عاد أيضاً
إلى مصلاه وصار مأموماً ، إلا أن يكون الخليفة قد فرغ من صلاته فيخير أيضاً
(والاستئناف) في حق الكل (أفصل) خروجاً من الخلاف ، وقيل : إن المنفرد
يستقبل ؛ والإمام والمقتدى يبنى صيانته لفَضِيلَةِ الجماعة .

فإن نام المصل في صلاته (فاحتلم أو جن أو أغشى عليه أو قهقه استأنف
الوضوء والصلاة) جميعاً ؛ لأنه يندر وجود هذه العوارض ، فلم يكن في معنى
ماورد به النص . هدايه .

وإن تكلم المصل (في الصلاة) كلاماً يعرف في مقام الناس ولو من غير حروف
كالذي يستاق به الحمار (عامداً أو ساهياً بطلت صلاته) وكذا لو أن أو تأوه أو
ارتفع بكأوه من وجع أو مصيبة ، فإن كانت من ذكر جنسة أو نار لا تبطل ؛
لدلائها على زيادة الخشوع .

(وإن سبقه الحدث بعد التشهد تَوْضِئاً وَسَلِّماً) لأن التسليم واجب ، فلا بد من
التوضؤ ليأتي به (وإن تعمد الحدث في هذه الحالة) - يعني بعد التشهد (أو تكلم أو
عمل عملاً يبني الصلاة تمت صلاته) - لتعذر البناء بوجود القاطع ، ولم يبق عليه
شيء من الأركان .

وإن رأى المتيمم الماء في صلاته بطلت صلاته ، وإن رآه
بعد ما قعد قدر التشهد ، أو كان ماسحاً على الخفين فانقضت مدة
مسحه ، أو خلع خفيه بعمل رقيق ، أو كان أمياً فتعلم سورة ،
أو عريانياً فوجد ثوباً ، أو مومياً فقدر على الركوع والسجود ،
أو تذكر أن عليه صلاة قبل هذه الصلاة ، أو أخذت الإمام
القارئ فاستخلف أمياً ، أو طلعت الشمس في صلاة الفجر ، أو
أدخل وقت العصر في الجمعة ، أو كان ماسحاً على الجبيرة فسقطت
عن برء ، أو كان صاحب عذر فانقطع عذره —

(وإن رأى المتيمم الماء) الكافي (في صلاته) قبل القعود الأخير قدر التشهد
(بطلت صلاته) اتفاقاً (وإن رآه) أي الماء (بعدما قعد قدر التشهد ، أو كان ماسحاً)
على الخفين (فانقضت مدة مسحه ، أو خلع خفيه بعمل رقيق) : أي قليل ؛ فلو
بعمل كثير تمت صلاته اتفاقاً (أو كان أمياً فتعلم سورة) بذكر أو عمل قليل
بأن قرئ (عنده آية فحفظها) (أو) كان يصلي (عريانياً) لفقد الساتر (فوجد
ثوباً ؛ أو) كان يصلي (مومياً) لعجزه عن الركوع والسجود (فقدر على الركوع
والسجود ، أو تذكر أن عليه صلاة قبل هذه الصلاة) وكان ذا ترتيب وفي الوقت
سعة (أو أحدث الإمام القارئ فاستخلف أمياً ، أو طلعت الشمس في صلاة الفجر
أو دخل وقت العصر في) صلاة (الجمعة ، أو كان ماسحاً على الجبيرة فسقطت عن
برء ؛ أو كان صاحب عذر فانقطع عذره) كالمتحاضة ومن هو بمنعها بأن
توضأت مع السيلان وشرعت في الظهر وقعدت قدر التشهد فانقطع الدم ودام
الانقطاع إلى غروب الشمس ، فإنها تعيد الظهر عنده ، كما لو انقطع في خلال الصلاة

بَطَلَتْ صَلَاتُهُ فِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ . وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ :
تَمَّتْ صَلَاتُهُ .

بَابُ قَضَاءِ الْقَوَائِدِ

وَمَنْ فَاتَتْهُ الصَّلَاةُ قَضَاهَا إِذَا ذَكَرَهَا وَقَدَّمَهَا لَزُومًا عَلَى صَلَاةِ
الْوَقْتِ إِلَّا أَنْ يَخَافَ قَوَاتَ صَلَاةِ الْوَقْتِ فَيَقْدُمُ صَلَاةَ الْوَقْتِ ثُمَّ
يَقْضِيهَا ، فَإِنْ فَاتَتْهُ صَلَوَاتُ رَتَبِيًّا فِي الْقَضَاءِ كَمَا

(بطلت صلاته في قول أبي حنيفة) وذلك لأن الخروج بصنعه فرض عنده ،
فاعترض هذه الأشياء في هذه الحالة كاعتراضها في خلال الصلاة (وقال أبو يوسف
ومحمد : تمت صلاته) ، لأن الخروج بصنعه ليس يفرض ، فاعترض هذه الأشياء
كاعتراضها بعد السلام ، قال في التصحيح : ورجح دليله في الشروح وعامة المصنفات
واعتمده النسفي وغيره . اهـ .

بَابُ قَضَاءِ الْقَوَائِدِ

لما فرغ من بيان أحكام الأداء وما يتعلق به الذي هو الأصل شرع في بيان أحكام
القضاء الذي هو خلفه ، وعبر بالقوائد دون التروكات تحسينا للظن ، لأن الظاهر من حال
المسلم أن لا يترك الصلاة عمدا ، ولذا قال : (ومن فاتته الصلاة) يعني عن غفلة أو نوم
أو نسيان (قضاها إذا ذكرها) وكذا إذا تركها عمدا ، لكن للمسلم دقل ودين يمنعان
عن التفويت قصداً (وقدمها لزوماً على صلاة الوقت) فلو عكس لم تجز الوتة ،
ولزمه إعادتها (إلا أن) ينسى الفائتة ولم يذكرها حتى صلى الوقتية ، أو يكون
ما عليه من القوائد أكثر من ست صلوات ، أو يضيق وقت الحاضرة
و (يخاف قوات صلاة الوقت) إن اشتغل بقضاء الفائتة (فيقدم صلاة الوقت)
حينئذ (ثم يقضيها) يعني الفائتة (وإن فاتته صلوات رتبها) لزوماً (في القضاء كما

وَجَبَتْ فِي الْأَصْلِ ، إِلَّا أَنْ تَزِيدَ الْفَوَائِتُ عَلَى سِتِّ صَلَوَاتٍ ،
فَيَسْقُطُ التَّرْتِيبُ فِيهَا .

بَابُ الْأَوْقَاتِ الَّتِي تُكْرَهُ فِيهَا الصَّلَاةُ

لَا تَجُوزُ الصَّلَاةُ عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ ، وَلَا عِنْدَ قِيَامِهَا فِي
الظَّهِيرَةِ ، وَلَا عِنْدَ غُرُوبِهَا ، وَلَا يُصَلَّى عَلَى جَنَازَةٍ ،

وجبت (عليه) في الأصل) : أى قبل الفوات ، وهذا حيث كانت الفوائت قليلة
دون ست صلوات ، وأما إذا صارت ستاً فأكثر فلا يلزمه الترتيب ؛ لما فيه من
الحرج ؛ ولذا قال : (إلا أن زيد الفوائت على ست صلوات) وكذا لو كانت ستاً ،
والمعتبر خروج وقت السادسة في الصحيح ، إمداد (فيسقط الترتيب فيها) : أى بينها ،
كما سقط فيما بينها وبين الوقتية ، ولا يعود الترتيب بعودها إلى القلة على المختار كما
في التصحيح .

باب الأوقات التي تكره فيها الصلاة

والأوقات التي لا تجوز فيها . وعنون بالأول لأن الأغلب ، وإنما ذكره هنا
لأن الكراهة من العوارض فأشبهه الفوائت . جرهمه .

(لا تجوز الصلاة) : أى المفروضة والواجبة التي وجبت قبل دخول الأوقات
الآتية ، وهى ، (عند طلوع الشمس) إلى أن ترتفع وتبيض ، قال في الأصل : إذا
ارتفعت الشمس قد رمح أو رمحين تباح الصلاة ، وقال الفضلي : ما دام الإنسان
يقدر على النظر إلى قرص الشمس فالشمس في طلوعها ؛ فلا تباح فيه الصلاة ؛
فإذا عجز عن النظر تباح . اهـ . (ولا عند قيامها في الظهيرة) إلى أن تزول
(ولا عند) قرب (غروبها) بحيث تصفر وتضعف حتى تقدر العين على مقابلتها
إلى أن تغرب (و) كذا (لا يصلى) : أى لا يجوز أن يصلى (على جنازة) حضرت

وَلَا يَسْجُدُ لِلتَّلَاوَةِ ، إِلَّا عَصَرَ يَوْمِهِ عِنْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ ، وَيُكْرَهُ أَنْ يَتَنَفَّلَ بَعْدَ صَلَاةِ الْفَجْرِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ ، وَبَعْدَ صَلَاةِ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ ؛ وَلَا بَأْسَ بِأَنْ يُصَلِّيَ فِي هَذَيْنِ الْوَقْتَيْنِ الْفَوَائِتَ ، وَيَسْجُدُ لِلتَّلَاوَةِ ، وَيُصَلِّيَ عَلَى الْجَنَازَةِ ، وَلَا يُصَلِّيَ رَكْعَتَي الطَّوَافِ ، وَيُكْرَهُ أَنْ يَتَنَفَّلَ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ بِأَكْثَرِ مِنْ رَكْعَتَي الْفَجْرِ

قبل دخول أحد الأوقات المذكورة وأخرت إليه (ولا يسجد للتلاوة) لآية تليت قبله ؛ لأنها في معنى الصلاة (إلا عصر يومه) فإنه يجوز أدائه (عند غروب الشمس) لبقاء سببه ، وهو الجزء المتصل به الأداء من الوقت ، فأدبت كما وجبت ، بخلاف غيرها من الصلوات ، فإنها وجبت كاملة فلا تنأى بالناقص ، قيد بعصر يومه لأن عصر غيره لا يصح في حال تغير الشمس ؛ لإضافة السبب بخروج الوقت إلى جميعه وليس بمكروه ، فلا يتأدى في مكروه .

(ويكره أن يتنفل) قصداً ولو لها سبب (بعد صلاة الفجر حتى تطلع الشمس) وترتفع (وبعد صلاة العصر) ولو لم تتغير الشمس (حتى تغرب ، ولا بأس بأن يصلي في هذين الوقتين) المذكورين (الفوائت ويسجد للتلاوة ويصلي على الجنازة) لأن النهي لمعنى في غير الوقت . وهو كون الوقت كالمشغول بفرض الوقت حكماً ، وهو أفضل من النفل ، فلا يظهر في حق فرض آخر مثله ؛ فلا يظهر تأثيره إلا في كراهة النافلة ، بخلاف ماورد النهي عن الصلاة فيه لمعنى فيه - وهو الطلوع ، والاستواء ، والغروب - فيؤثر في إبطال غير النافلة ، وفي كراهة النافلة لا إبطالها (ولا يصلي) في الوقتين المذكورين (ركعتي الطواف ؛ لأن وجوبه لغيره ، وهو ختم الطواف ، وكذا المنذور ؛ لتعلق وجوبه بسبب من جهته ، وما شرع فيه ثم أفسده ؛ لصيانة المؤدى .

(ويكره أن يتنفل بعد طلوع الفجر بأكثر من ركعتي الفجر) قبل فرضه ، قال شيخ الإسلام ؛ النهي عما سواهما لحقهما ؛ لأن الوقت متعين لهما ، حتى لو نوى

وَلَا يَتَنَفَّلُ قَبْلَ الْمَغْرِبِ .

بَابُ النَّوَافِلِ

السُّنَّةُ فِي الصَّلَاةِ أَنْ يُصَلِّيَ رَكْعَتَيْنِ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ ، وَأَرْبَعًا قَبْلَ الظُّهْرِ ، وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَهَا ، وَأَرْبَعًا قَبْلَ الْعَصْرِ ، وَإِنْ شَاءَ رَكْعَتَيْنِ ، وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ ،

تطوعاً كان عنهما ١٠ هـ . وفي التجنيس : المتنفل إذا صلى ركعة فطامع الفجر كان الإتمام أفضل ؛ لأنه وقع لأعن قصد . اهـ . (ولا يتنفل قبل المغرب) لما فيه من تأخير المغرب المستحب تعجيله .

بَابُ النَّوَافِلِ

النوافل : جمع نافلة ، وهي لغة : الزيادة ، وشرعاً : عبارة عن فعل مشروع ليس بفرض ولا واجب ولا مسنون . جوهرة .

قال في النهاية : لقبه بالنوافل وفيه ذكر السنن ، لكون النوافل أعم ١٠ هـ .
وقدم بيان السنة لأنها أقوى ، فقال : (السنة) وهي لغة : الطريقة مرضية أو غير مرضية ، وشرعاً : الطريقة المسلوكة في الدين من غير افتراض ولا وجوب (في الصلاة أن يصلي ركعتين بعد طوع الفجر) بدأ بها لأنها آكد من سائر الدين ولهذا قيل : إنها قريبة من الواجب (وأربعاً قبل) صلاة (الظهر) بتسليمة واحدة ، ويقتصر في الجلوس الأول على التشهد ، ولا يأتي في ابتداء الثالثة بدعاء الاستفتاح ، وكذا كل رباعية مؤكدة ، بخلاف المستحبة ؛ فإنه يأتي بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ويستفتح ويتعوذ ، لكن قال في شرح المنية : مسألة الاستفتاح ونحوه ليست بمروية عن المتقدمين من الأئمة ، وإنما هي اختيار بعض المتأخرين . اهـ .
(وركعتين بعدها ؛ وأربعاً قبل) صلاة (العصر) بتسليمة أيضاً ، وهي مستحبة (وإن شاء ركعتين) والأربع أفضل (وركعتين بعد) صلاة (المغرب) وهما

وَأَرْبَعًا قَبْلَ الْعِشَاءِ ، وَأَرْبَعًا بَعْدَهَا ، وَإِنْ شَاءَ رَكَعَتَيْنِ .

وَنَوَافِلُ النَّهَارِ إِنْ شَاءَ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ بِتَسْلِيمَةٍ وَاحِدَةٍ ، وَإِنْ شَاءَ
أَرْبَعًا ، وَتَكَرَّرُ الزِّيَادَةُ عَلَى ذَلِكَ ، فَأَمَّا نَافِلَةُ اللَّيْلِ فَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ :
إِنْ صَلَّى

مؤكدتان (وأربعاً قبل) صلاة (العشاء) بتسليمه أيضاً (وأربعاً بعدها) بتسليمه
أيضاً ، وهما مستحبتان أيضاً ؛ فإن أراد الأكل فقلعهما (وإن شاء) اقتصر على
صلاة (ركعتين) المؤكدتين بعدها ، قال في الهداية : والأصل فيه قوله صلى الله
عليه وسلم : (من ثابر على ثلثي عشرة ركعة في اليوم والليلة بنى الله له بيتاً في الجنة)
وفسر على نحو ما ذكر في الكتاب ، غير أنه لم يذكر الأربع قبل العصر (١) ،
فلهذا سماه في الأصل حسناً ، ولم يذكر الأربع قبل العشاء ، ولهذا كان مستحباً
لعدم المواظبة ، وذكر فيه ركعتين بعد العشاء ، وفي غيره ذكر الأربع ، فلهذا خيره ،
إلا أن الأربع أفضل . ١٥١ .

وأكّد الدين : سنة الفجر ، ثم الأربع قبل الظهر ، ثم الكل سواء ، ولا يقضى
شيء منها إذا خرج الوقت ، سوى سنة الدجر إذا فتت معه وقضاه من يومه قبل
الزوال .

(ونوافل النهار) مخير فيها (إن شاء صلى) كل (ركعتين) بتسليمه (وإن شاء)
صلى (أربعاً) بتسليمه (وتكرره الزيادة على ذلك) : أى على أربع بتسليمه (فأما
نافلة الليل فقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى : (إن صلى) أربع ركعات أو ست ركعات أو

(١) هذا الحديث رواه الترمذى وابن ماجه والتفسير المذكور من النبي صلى
الله عليه وسلم ومعنى الحديث من غير التفسير رواه الجماعة إلا البخارى من حديث
أم حبيب بنت ابى سفيان ونصه ما من عبد مسلم يصلى معه فى كل يوم لثنتى عشر
ركعة تطوعاً من غير الفريضة إلا بنى الله له بيتاً فى الجنة .

ثَمَانِ رَكَعَاتٍ بِتَسْلِيمَةٍ وَاحِدَةٍ جَازَ ؛ وَتُكْرَهُ الزِّيَادَةُ عَلَى ذَلِكَ .
وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ : لَا يَزِيدُ بِاللَّيْلِ عَلَى رَكَعَتَيْنِ بِتَسْلِيمَةٍ
وَاحِدَةٍ .

وَالْقِرَاءَةُ فِي الْفَرَضِ وَاجِبَةٌ فِي الرَّكَعَتَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ ، وَهُوَ مُخَيَّرٌ
فِي الْآخَرَتَيْنِ إِنْ شَاءَ قَرَأَ وَإِنْ شَاءَ سَبَّحَ وَإِنْ شَاءَ سَكَتَ .
وَالْقِرَاءَةُ وَاجِبَةٌ فِي جَمِيعِ رَكَعَاتِ النَّفْلِ ، وَفِي جَمِيعِ الْوُتْرِ ،

ثمان ركعات بتسليمه واحدة جاز (من غير كراهة) وتكره الزيادة على ذلك ؛
أى على ثمان بتسليمه ، والافضل عنده أربعاً أربعاً ليلاً ونهاراً ، (وقالوا) :
الافضل بالهار كما قال الإمام ، و (لا يزيد بالليل على ركعتين بتسليمه واحدة)
قال فى الدراية : وفى العيون : وبه يفتى اتباعاً للحديث : وتعقبه العلامة قاسم فى
تصحيحه ، ثم قال ؛ وقد اعتمد الإمام البرهانى والنسفى وصدر الشريعة وغيرهم
قول الامام . ١٠ .

(والقراءة فى الفرض) فى ركعتين مطلقاً فرض ، و (واجبة) من حيث
تعينها (فى الركعتين الاوليين ، وهو) حيث قرأ فى الاوليين (بخير فى الآخرين ،
إِنْ شَاءَ قَرَأَ) الفاتحة (وَإِنْ شَاءَ سَبَّحَ) ثلاثاً (وَإِنْ شَاءَ سَكَتَ) مقدار ثلاث
تسبيحات ، قال فى الهداية : كذا روى عن أبى حنيفة ، وهو المأثور عن على وابن
مسعود وعائشة رضى الله عنهم . إلا أن الافضل أن يقرأ ، لانه عليه الصلاة والسلام
داوم على ذلك ، ولهذا لا يجب السهو بتركها فى ظاهر الرواية . ١٠ . (وروى
الحسن عن أبى حنيفة رحمه الله تعالى أنها واجبة فى الآخرين . ويجب سجود
السهو بتركها ساهياً ، ورجحه ابن الهمام فى شرح الهداية ، وعلى هذا بكره الافتصار
على التسليم والسكوت . ملحق)

(والقراءة واجبة) ؛ أى لازمة بحيث يفوت الجواز بفوتها (فى جميع ركعات
النفل وفى جميع) ركعات (الوتر) قال فى الهداية : أما النفل فلان كل شفع منه

وَمَنْ دَخَلَ فِي صَلَاةِ النَّفْلِ ثُمَّ أَفْسَدَهَا قَضَاهَا ، فَإِنْ صَلَّى أَرْبَعَ
رَكَعَاتٍ وَقَعَدَ فِي الْأُولَيَيْنِ ثُمَّ أَفْسَدَ الْآخِرَيْنِ قَضَى رَكَعَتَيْنِ .
وَيُصَلِّي النَّافِلَةَ قَاعِدًا مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى الْقِيَامِ ، وَإِنْ افْتَتَحَهَا قَائِمًا
ثُمَّ قَعَدَ جَازَ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ .

صلاة على حدة ، والقيام إلى الثالثة كتحريمه مبتدأة ؛ ولهذا لا يجب بالتحريم
الأولى إلا ركعتان في المشهور عن أصحابنا ، ومن هذا قالوا : يستفتح في الثالثة ،
وأما الوتر فلاحتياط . اهـ .

(ومن دخل في صلاة النفل) قصداً (ثم أفسدها) بفعله أو بغير فعله كروية
المتيمم للماء ونحوه (قضاها) وجوباً ، ويقضى ركعتين ، وإن نوى أكثر خلافاً
لأبي يوسف ، قيدنا بالقصد لأنه إذا دخل في النفل ساهياً كما إذا قام للخامسة ناسياً
ثم أفسدها لا يقضيها ، (فإن صلى أربع ركعات وقعد في) رأس الركعتين
(الأوليين) مقدار التشهد (ثم أفسد الآخرين) بعد الشروع فيهما بأن قام إلى
الثالثة ثم أفسدها (قضى ركعتين) فقط ؛ لأن الشفع الأول قد تم ، والقيام إلى
الثالثة بمنزلة تحريمه مبتدأة ، فيكون ملزماً ، قيدنا بالعود لأنه لو لم يقعد وأفسد
الآخرين لزمه قضاء الأربع إجماعاً ، وقيدنا بما بعد الشروع لأنه لو أفسد قبل
الشروع في الشفع الثاني لا يقضى شيئاً خلافاً لأبي يوسف .

(ويصلي النافلة) مطلقاً راتبة أو مستحبة (قاعداً مع القدرة على القيام) وقد
حكى فيه الإجماع ، ولا يرد عليه سنة الفجر ، لأنه مبني على القول بوجوبها ، ولذا
قال الزيلعي : وأما السنن الرواتب فتوافق حتى تجوز على الهداية ، وعن أبي حنيفة
أنه ينزل لسنة الفجر ، لأنها آكد من غيرها ، وروى عنه أنها واجبة ، وعلى هذا
الخلافاً أداؤها قاعداً . اهـ . وفي الهداية : واختلفوا في كيفية القعود ، واختار أنه
يقعد كما في حالة التشهد ، لأنه عهد مشروعاً في الصلاة (وإن افتتحها) : أي النافلة
(قائماً ثم قعد) وأتمها قاعداً (جاز عند أبي حنيفة) رحمه الله تعالى ، لأن القيام

وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ : لَا يَجُوزُ إِلَّا مِنْ عُذْرٍ ،
وَمَنْ خَارَجَ الْمِصْرَ يَجُوزُ أَنْ يَتَنَفَّلَ عَلَى دَابَّتِهِ إِلَى أَيِّ جِهَةٍ
تَوَجَّهَتْ يَوْمَئِذٍ لِإِيمَانِهِ .

بَابُ سُجُودِ السَّهْوِ

سُجُودُ السَّهْوِ وَاجِبٌ ، فِي الزِّيَادَةِ وَالنَّقْصَانِ ، بَعْدَ السَّلَامِ

ليس بركن في النفل ، لحز تركه ابتداء ، فبقاؤه أولى (وقالوا : لا يجوز إلا من
عذر) ، لأن الشروع ملزم كالنذر ، قال في الهداية : قوله استحسان ، وقولها
قياس ، وقال العلامة قاسم في التصحيح : واختار المحبوبي والنسفي وغيرهما قول
الإمام (ومن كان خارج المصير) أي : العمران ، وهو الموضع الذي يجوز للمسافر
فيه قصر الصلاة (يتنفل) أي : يجوز له النفل (على دابته) سواء كان مسافراً
أو مقيماً (إلى أي جهة) متعاقب يومي . (توجهت) دابته (يومئذٍ لإيمانه) أي :
يشير إلى الركوع والسجود بالإيماء برأسه ، ويجعل السجود أخفض من الركوع ،
فيد بخارج المصير لأنه لا يجوز التنفل على الدابة في المصير ، خلافاً لأبي يوسف ،
وقيد بكونه على الدابة لعدم جواز التنفل للدائمي ، وقيد بجهة توجه الدابة لأنه
لو صلى إلى غير ما توجهت به وكان لغير القبلة لا يجوز ، لعدم الضرورة .

بَابُ سُجُودِ السَّهْوِ

من إضافة الشيء إلى سببه ، ووالاه بالنوافل لكونهما جواباً (١) .

(سجود السهو واجب : في الزيادة والنقصان) ، والأولى كون السجود
(بعد السلام) حتى لو سجد قبل السلام جاز ، إلا أن الأول أولى . جوهرية .
ويكتفى بسلام واحد عن يمينه ، لأنه المعهود ، وبه يحصل التحليل ، وهو الأصح
كما في البحر عن المجتبى ، وفي الدراية عن المحيط : وعلى قول عامة المشايخ يكتفى

ثُمَّ يَسْجُدُ سَجْدَتَيْنِ ثُمَّ يَتَشَهَّدُ وَيُسَلِّمُ .

وَالسَّهْوُ يُلْزَمُ إِذَا زَادَ فِي صَلَاتِهِ فِعْلاً مِنْ جَنْسِهَا لَيْسَ مِنْهَا ،
أَوْ تَرَكَ فِعْلاً مَسْنُوناً أَوْ تَرَكَ قِرَاءَةَ فَاتِحَةِ الْكِتَابِ ، أَوْ الْقُنُوتَ ،
أَوْ التَّشَهُّدَ ، أَوْ تَكْبِيرَاتِ الْعِيدَيْنِ ، أَوْ جَهَرَ الْإِمَامُ فِيمَا يُخَافُ

بتسليمه واحدة وهو الاضمن للاحتياط اهـ . وفي الاختيار : وهو الاحسن . وقال
الشرنبلالي في الامداد - بعد أن نقل عن الهداية أن الصحيح أن يأتي بالتسليمين -
ولكن قد علمت أنه بعد الاول أحوط ؛ وقد منع شيخ الاسلام جواهر زاده
السجود للسهو بعد التسليمين ، فاتبعنا الاصح والاحتياط اهـ . (ثم) بعد السلام
(يسجد سجدتين ثم يتشهد) قال في الهداية : ويأتى بالصلاة على النبي صلى الله
عليه وسلم والدعاء في قعدة السهو ، هو الصحيح ، لأن الدعاء موضعه آخر الصلاة اهـ .
وقال الطحاوى : يدعو في القعدتين جميعاً ، وفي الحانية : ومن عليه السهو يصلى على
النبي صلى الله عليه وسلم في القعدة الاولى عند أبى حنيفة وأبى يوسف ، وفي قول
محمد في القعدة الثانية ، والاحتياط أن يصلى القعدتين اهـ . (ويسلم) .

(والسهو يلزم) أى : يجب ، قال في الهداية : وهذا يدل على أن سجدة السهو
واجبة ، وهو الصحيح اهـ . (إذا زاد في صلاته فعلاً من جنسها ليس منها) كما إذا
ركع ركوعين ، فإنه زاد فعلاً من جنس الصلاة من حيث إنه ركوع ، ولكنه
ليس منها ، لكونه زائداً ، قال في الهداية : وإنما وجب بالزيادة لأنها لا تعرى عن
تأخير ركن أو ترك واجب اهـ . (أو ترك فعلاً مسنوناً) أى : واجباً عرف
وجوبه بالسنة ، كالقعدة الاولى ، أو قام في موضع القعود ، أو ترك سجدة التلاوة
عن موضعها . جوهره (أو ترك قراءة الفاتحة) أو أكثرها (أو القنوت) أو
تكبيرته (أو التشهد) في أى القعدتين أو القعود الاول (أو تكبيرات العيدين)
أو بعضها أو تكبيرة الركعة الثانية منهما (أو جهر الامام فيما يخاف) فيه

أَوْ خَافَتْ فِيمَا يُجْهَرُ .

وَسَهَوُ الْإِمَامِ يُوجِبُ عَلَى الْمُؤْتِمِّ السُّجُودَ ، فَإِنْ لَمْ يَسْجُدِ
الْإِمَامُ لَمْ يَسْجُدِ الْمُؤْتِمُّ ، وَإِنْ سَهَا الْمُؤْتِمُّ لَمْ يَلْزِمِ الْإِمَامَ وَلَا الْمُؤْتِمُّ
السُّجُودُ .

(أوخافت فيما يجهر) فيه ، قال في الهداية : واختلفت الرواية في المقدار ، والأصح
قدر ما تجوز الصلاة في الفصلين ؛ لأن السير من الجهر والاخفات لا يمكن
الاحتراز عنه ، والكثير يمكن ، وما تصح به الصلاة فهو كثير . اهـ . قيد بالامام
لأن المنفرد إذا خافت فيما يجهر فيه لاسهو عليه لإجماعاً ، لأنه بخير فيه ، وإن
جهر فيما يخافت فيه ، ففيه اختلاف المشايخ ، فقال الكرخي : لاسهو عليه ، وهو
مفهوم كلام المصنف ، ومشى عليه في الهداية حيث قال : وهذا في حق الامام دون
المنفرد ، لأن الجهر والمخافة من خصائص الجماعة ، قال شارحها العيني : وهذا
الجواب ظاهر الرواية ، وأما جواب رواية النوادر فإنه يجب عليه سجدة لاسهو ،
كذا ذكره الناطقي في واقعاته . اهـ .

(وسهو الإمام يوجب على المؤتم السجود) إن سجد الامام ، ولو اقتداؤه
بعد سهو الامام ، لأن متابعته لازمة ، لكن إذا كان مسبوقاً وإنما يتابع الامام في
السجود دون السلام ، لأنه للخروج من الصلاة وقد بقى عليه من أركانها ؛ كما في
البدائع (فإن لم يسجد الامام) لسهوه (لم يسجد المؤتم) ؛ لأنه يصير مخالفاً
(فإن سها المؤتم) حالة اقتدائه (لم يلزم الامام ولا المؤتم السجود) ؛ لأنه إذا
سجد وحده كان مخالفاً لإمامه ، وإن تابعه الإمام ينتقاب الاصل تبعاً ، قيدنا بحالة
الاقتداء لأن المسبوق إذا سها فيما يقضيه يسجد له ، وإن كان سبق له سجود مع
الإمام : لأن صلاة المسبوق كصلاتين حكماً ؛ منفرد فيما يقضيه .

وَمِنْ سَهَا عَنْ الْقَعْدَةِ الْأُولَى ثُمَّ تَذَكَّرَ وَهُوَ إِلَى حَالِ الْقُعُودِ
أَقْرَبُ عَادَ فَجَلَسَ وَتَشَهَّدَ ، وَإِنْ كَانَ إِلَى حَالِ الْقِيَامِ أَقْرَبُ
لَمْ يَمُدَّ ، وَيَسْجُدُ لِلسُّهُوِ ، وَمِنْ سَهَا عَنْ الْقَعْدَةِ الْأَخِيرَةِ فَقَامَ إِلَى
الْخَامِسَةِ رَجَعَ إِلَى الْقَعْدَةِ مَا لَمْ يَسْجُدْ وَالْأَنَّى الْخَامِسَةَ ، وَيَسْجُدُ
لِلسُّهُوِ ، وَإِنْ قَيَّدَ الْخَامِسَةَ بِسَجْدَةٍ بَطَلَ فَرَضُهُ وَتَحَوَّاتُ صَلَاتِهِ
تَقْلًا وَكَانَ عَلَيْهِ أَنْ يَضُمَّ إِلَيْهَا رَكْعَةً سَادِسَةً ،

(ومن سها عن القعدة الأولى) من الفرض ولو عملياً (ثم تذكر وهو إلى حال
القعود أقرب) كأن رفع أليته عن الأرض وركبته بعد عليها لم يرفعهما (عاد
وجلس وتشهد) ولا سجود عليه في الأصح . هداية . (وإن كان إلى حال القيام
أقرب) كأن استوى النصف الأسفل وظهره بعد منحن ، فتح تن الكافي (لم يمد
لأنه كالفائتم معنى ؛ لأن ما قارب الشيء يعطى حكمه) ويسجد للسهو وترك الواجب ،
قال في الفتح : ثم قيل : ما ذكر في الكتاب رواية عن أبي يوسف اختارها مشايخ
بخارى ، أما ظاهر المذهب فلم يستوقفاً يعود ، قيل : وهو الأصح . اهـ . قيدنا القعدة
من الفرض لأن المتنفل يعود ما لم يقيد بسجدة (ومن سها عن القعدة الأخيرة فقام
إلى الخامسة رجع إلى القعدة ما لم يسجد) ؛ لأن فيه إصلاح صلاة ، وأمكنه ذلك ؛
لأن مادون الركعة بمحل الفرض . هداية . (وألغى الخامسة) لأنه رجع إلى شيء عمله
قبلها . فترفض . هداية . (ويسجد للسهو) لأنه أخر واجباً ، وهو القعدة (فإن قيد
الخامسة بسجدة بطل فرضه) أي وصفه (وتحوات صلاته تقلاً) عند أبي حنيفة وأبي
يوسف (وكان عليه) ندباً (أن يضم إليها ركعة سادسة) ولو في العصر ، ويضم
رابعة في الفجر ، كيلاً ينفصل بالوتر ، ولو لم يضم لا شيء عليه ؛ لأنه لم يشرع فيه
قصداً فلا يلزمه إتمامه ، ولكنه يندب ، ولا يسجد للسهو على الأصح : لأن الانقضاء
(٧ - باب - أول)

وإن قعد في الرابعة قدر التشهد ثم قام ولم يسلم يظنها القعدة الأولى عاد إلى القعود ما لم يسجد في الخامسة ويسلم ، وإن قيد الخامسة بسجدة ضم إليها ركعة أخرى وقد تمت صلاته ، والركعتان له نافلة ، وسجد للسهر ، ومن شك في صلاته فلم يدر أثلاثاً صلى أم أربعاً وكان ذلك أول ما عرض له استأنف الصلاة ، فإن كان الشك يعرض له كثيراً نى على غالب ظنه

بالفساد لا يجبر (وإن قعد في الرابعة) مثلاً (قدر التشهد ثم قام) إلى الخامسة (ولم يسلم) لأنه (يظنها القعدة الأولى عاد) ندباً (إلى القعود) ليسم جالساً (ما لم يسجد في الخامسة ويسلم) من غير إعادة التشهد ، ولو سلم قائماً لم تفسد صلاته ، وكان تاركاً للسنة ؛ لأن السنة التسليم جالساً . إمداد (وإن قيد الخامسة) مثلاً (بسجدة ضم إليها ركعة أخرى) استحباباً بالكرامة النفل بالوتر (وقد تمت صلاته) لوجود الجلوس الأخير في محله (والركعتان) الزماتان (له نافلة) ولكن لا ينوبان عن سنة الفرض على الصحيح ، ويسجد للسهر ؛ لتأخير السلام وتمسك النقصان في الفرض بالخروج لا على الوجه الواجب . إمداد (ومن شك في صلاته) : أى تردد في قدر ما صلى (فلم يدر أثلاثاً صلى أم أربعاً) كان (ذلك أول ما عرض له) من الشك بعد بلوغه في صلاة ، وهذا قول الأكثر ، وقال نثر الإسلام : أول ما عرض له في هذه الصلاة ؛ واختاره ابن الفضل ، وذهب السرخسي إلى أن المعنى أن السهو ليس بعبادة له ، لا أنه لم يسه قط ، وإليه يشير قول المصنف بعده : « يعرض له كثيراً » (استأنف الصلاة) بعمل منافي ، وبالإسلام قاعداً أولى ، ثم المراد هنا من الشك مطلق التردد الشامل للشك الذي هو تساوى الطرفين ، والظن الذي هو ترجيح أحدهما ؛ بدليل قوله في مقابله « بنى على غالب ظنه » قيد بكونه في صلاته لأنه لو شك بعد الفراغ أو بعد ما قعد قدر التشهد لا يعتبر شكاً ، إلا أن يتيقن بالترك (فإن كان الشك يعرض له) في صلاته (كثيراً بنى على غالب ظنه) ؛

إِنْ كَانَ لَهُ ظَنٌّ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ ظَنٌّ يَنْبَغِي عَلَى الْيَقِينِ .

بَابُ صَلَاةِ الْمَرِيضِ

إِذَا تَعَذَّرَ عَلَى الْمَرِيضِ الْقِيَامُ صَلَّى قَائِداً يَرْكُعُ وَيَسْجُدُ ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعِ الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ أَوْ مَأْإِيْمَةً بِرَأْسِهِ وَجَعَلَ السُّجُودَ أَخْفَضَ مِنَ الرُّكُوعِ وَلَا يَرْفَعُ إِلَى وَجْهِهِ شَيْئاً يَسْجُدُ عَلَيْهِ ،

لأن في الاستئاف مع كثرة عروضه حرجاً ، وهذا (إذا كان له ظن) يرجح أحد الطرفين (فإن لم يكن له ظن) يرجح أحدهما (بنى على اليقين) : أى على الأول ؛ لأنه المتيقن ، وقعد في كل موضع ظنه موضع قعوده ولو واجباً ؛ لتلايهير تاركاً فرض القعود أو واجبه مع تيسر الوصول إليه .

بَابُ صَلَاةِ الْمَرِيضِ

عقبة للسهر لا شترأ كهما في العارضية ، وكون لأل أهم (إذا تعذر على المريض القيام) كله بأن لا يمكنه أصلاً بحيث لو قام استنط ، وهذا التندر الحقيقي ، ومثله في الحكم لتعذر الحكمى المعبر عنه بالتفسير بوجود ألم شديد ؛ فإنه بمنزلة التعذر الحقيقي ؛ دفياً للحرج ، أما إذا لحقه نوع مشقة لم يخر له ترك القيام كما في الخاتية والفتح . قيدنا بكل القيام لأنه إذا قدر على بعضه لزمه القيام بقدره ، حتى لو كان لما يقدر على قدر التجريمة لزمه أن يحرم قائماً ثم يقعد كما في الفتح ، وكذا لو قدر على القيام متكئاً أو معتمداً على عصا أو حائط لا يجزئه إلا كذلك كما في المجتبى (صلى قاعدا) كيف تيسر له (يركع) ويسجد (إن استطاع) فإن لم يستطع الركوع والسجود (أو السجود فقط) (أو مأْإِيْمَةً بِرَأْسِهِ) لأنه وسع مثله (وجل السجود) : أى إِيْمَةً إِلَيْهِ (أخفض من) إِيْمَةً (الركوع) فرقا بينهما ، ولا يلزمه أن يبالغ في الانحناء أقصى ما يمكنه ، بل يكفيه أدنى الانحناء فيهما ، بعد تحقق انخفاض السجود عن الركوع ، وإلا - بأن كانا سواء - لا يصح كما في الإمداد ، وحقيقة الإِيْمَةُ : طأْطأة الرأس كما في البحر (ولا يرفع إلى وجهه شيئاً يسجد عليه) لنهيهِ ﷺ عن

فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعِ الْقُمُودَ اسْتَلْقَى عَلَى ظَهْرِهِ وَجَمَلَ رِجْلَيْهِ إِلَى الْقِبْلَةِ وَأَوْمَأَ بِالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ ، وَإِنْ اسْتَلْقَى عَلَى جَنْبِهِ وَوَجَّهَهُ إِلَى الْقِبْلَةِ وَأَوْمَأَ جَازَ ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعِ الْإِيْمَاءَ بِرَأْسِهِ أَمَرَ الصَّلَاةَ ، وَلَا يُؤْمِئُ بِمِئْتَيْهِ وَلَا بِقَدَمَيْهِ وَلَا بِحَاجِبَيْهِ ، فَإِنْ قَدَرَ عَلَى الْقِيَامِ وَلَمْ يَقْدِرْ عَلَى الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ لَمْ يَلْزَمُهُ الْقِيَامُ

ذلك ، كذا في المحيط ، وهذا يؤذن بأن الكراهة تحريرية . نهر ، فإن فعل وهو يخفض عن الركوع أجزاءه لوجود الإيماء ، وكره ، وإلا فلا (فإن لم يستطع القمود استلقى على ظهره وجعل رجليه إلى القبلة) ونصب ركبتيه استحباباً ، إن قدر ، نحامياً عن مد رجليه إلى القبلة (وأومأ) رأسه (بالركوع والسجود ، فإن استقى) : أى اضطجع (على جنبه) الأيمن أو الأيسر (ووجهه إلى القبلة وأومأ) رأسه (جاز) ولكن الاستلقاء أولى من الاضطجاع ، وعلى أشق الأيمن أولى من الأيسر (فإن لم يستطع الإيماء برأسه آخر الصلاة ، ولا يؤمئ بمِئْتَيْهِ وَلَا بِقَدَمَيْهِ وَلَا بِحَاجِبَيْهِ) ؛ لأنه لا عبرة به ، وفي قوله « آخر الصلاة » إيماء إلى أنها لا تسقط عنه ، ويجب عليه القضاء ولو كثرت ، إذا كان يفهم مضمون الخطاب ، قال في الهداية : وهو الصحيح ، قال في النهر : لكن صحيح قاضيخان وصاحب البدائع عدم لزومه إذا كثرت وإن كان يفهم ، وفي الخلاصة : أنه كان المختار ، وجعله في الظهيرية ظاهر الرواية ، قال وعليه الفتوى . اهـ . وفي الينابيع : هو الصحيح ، وجزم به الولوالجي وصاحب الهداية في التجنيس ، وصححه في مختارات الزوازل ، وفي التتارخانية عن شرح الطحاوى : لو عجز عن الإيماء وتحريك الرأس سقطت عنه الصلاة . اهـ (فإن قدر على القيام ولم يقدر على الركوع والسجود لم يلزمه القيام) ؛ لأن ركبتيه للتوسل به إلى الركوع والسجود ؛ فكان تبعاً لهما ، فإذا لم يقدر عليهما لا يكون القيام ركناً

وَجَازَ أَنْ يُصَلِّيَ قَاعِدًا يَوْمَئِذٍ إِيمَاءً ، فَإِنْ صَلَّى الصَّحِيحُ بَعْضُ صَلَاتِهِ قَائِمًا ثُمَّ حَدَّثَ بِهِ مَرَضٌ أَنْهَا قَاعِدًا يَرْكُعُ وَيَسْجُدُ أَوْ يَوْمَئِذٍ لَمْ يَسْتَطِعِ الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ أَوْ مُسْتَلْقِيًا إِنْ لَمْ يَسْتَطِعِ الْقُعودَ ، وَمَنْ صَلَّى قَاعِدًا يَرْكُعُ وَيَسْجُدُ لِمَرَضٍ بِهِ ثُمَّ صَحَّ بَنَى عَلَى صَلَاتِهِ قَائِمًا ، فَإِنْ صَلَّى بَعْضُ صَلَاتِهِ بِإِيمَاءٍ ثُمَّ قَدَرَ ذَلِكَ الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ اسْتَأْنَفَ الصَّلَاةَ ، وَمَنْ أَغْمَى عَلَيْهِ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فَمَا دُونَهَا قَضَاهَا إِذَا صَحَّ ، فَإِنْ فَاتَتْهُ بِالْإِيمَاءِ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ لَمْ يَقْضِ .

(و جاز) له (أن يصلي قاعدا) أو قائما (يومئذ) برأسه (إيماء) والأفضل الإيماء قاعدا لأنه أشبه بالسجود ليكون رأسه أخفض وأقرب إلى الأرض . ذيلهم (فإن صلى الصحيح بعض صلاته قائما) يركع ويسجد (ثم حدث به مرض) في صلاته يتعذر معه القيام (أنهما قاعدا يركع ويسجد) إن استطاع (أو يومئذ) إيماء (إن لم يستطع الركوع والسجود ، أو مستلقيا إن لم يستطع القعود) لأن في ذلك بناء الأدون على الأعلى ، وبناء الضعيف على القوى أولى من الإتيان بالكل ضعيفا (ومن صلى قاعدا يركع ويسجد لمرض به ثم صح) في خلالها (بنى على صلاته قائما) لأن البناء كالافتاء والقائم يقتدى بالقاعد ، ولذا قال محمد : يستقبل : لأن من أصله أن القائم لا يقتدى بالقاعد (وإن) كان (صلى بعض صلاته إيماء ثم قدر) في خلالها (على الركوع والسجود استأنف الصلاة) ؛ لأنه لا يجوز ابتداء الركع بالمومئ ، فكذا البناء (ومن أغشى عليه) : أى غطى على عقله أو جن بسلبه (خمس صلوات فادونها قضاها إذا صح) لعدم الحرج (فإن فاتته بالإيماء) أو الجنون صلوات (أكثر من ذلك) بأن خرج وقت السادسة (لم يقض) ما فاتته من الصلوات ؛ لأن المدة إذا قصرت لا يتخرج في القضاء فيجب كالناسم ؛ فإذا خالت تخرج فيسقط كالحائض ، ثم الكثرة تعتبر من حيث الأوقات عند محمد حتى لا يسقط

باب سُجُودِ التَّلَاوةِ

سُجُودُ التَّلَاوةِ فِي الْقُرْآنِ أَرْبَعَةٌ عَشَرَ . فِي آخِرِ الْأَعْرَافِ
وَفِي الرَّعْدِ ، وَالنَّحْلِ ، وَبَنِي إِسْرَائِيلَ ، وَمَرْيَمَ ، وَالْأُولَى فِي
الْحَجِّ ، وَالْفُرْقَانِ ، وَالنَّمْلِ ؛ وَآلَمْ تَنْزِيلُ ، وَصَ ، وَحَمَّ السَّجْدَةِ
وَالنَّجْمِ ، وَإِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ ، وَاقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ .

القضاء ما لم يستوعب ست صاوات ؛ وعند أبي يوسف تعتبر من حيث الساعات ،
وهو رواية عن أبي حنيفة ، والأول أصح ؛ لأن الكثرة بالدخول في حد التكرار
ذيلعى .

باب سجود التلاوة

من إضافة الحكم إلى سببه ؛ لأن سببه التلاوة : على التالى انفاقا ، وعلى السامع
في الصحيح .

(سجود التلاوة في القرآن أربعة عشر) سجوداً : أربع في النصف الأول ،
وهى (فى آخر الأعراف ، وفى الرعد ، والنحل ، وبني إسرائيل) وعشرة فى الثانى
(و) هى فى مريم ، والأولى من الحج) بخلاف الثانية فإنها للأمر بالصلاة ،
بدليل اقترانها بالركوع (١) (والفرقان ، والنمل ، وآلم تنزيل ، وص ، وحَمَّ السجدة ،
والنجم وإذا السماء انشقت ، واقرأ باسم ربك) .

(١) والمقول عندنا عن الشافعى أنه يقول بالسجود فى هذه دون (ص) فهو
يوافقنا فى العدد ويستدل بما روى أبو داود أن النبى ﷺ قال فيها إنها توبة بنى
وفى خبر آخر أن النبى ﷺ قال نسجدهما شكراً وقال الحنفية إن كونها لشكر لا ينافى
الوجوب وعن أبى موسى أن النبى ﷺ سجد فى (ص) ويقول الحنفية فى سجدة
الحج الثانية : اقترانها بالركوع دليل على ركن الصلاة كما هو المعهود فى غيرها من القرآن

وَالسُّجُودُ وَاجِبٌ فِي هَذِهِ الدَّوَاضِعِ كُلِّهَا عَلَى التَّالِيِ وَالسَّامِعِ ،
سَوَاءً قَصَدَ سَمَاعَ الْقُرْآنِ أَوْ لَمْ يَقْصِدْ ، وَإِذَا تَلَا الْإِمَامُ آيَةَ السُّجُودِ
سَجَدَهَا وَسَجَدَ الْمَأْمُومُ مَعَهُ ، وَإِنْ تَلَا الْمَأْمُومُ لَمْ يَسْجُدِ الْإِمَامُ
وَلَا الْمَأْمُومُ ، وَإِنْ سَمِعُوا رَهْمٌ فِي الصَّلَاةِ آيَةَ سَجْدَةٍ مِنْ رَجُلٍ لَيْسَ
مَعَهُمْ فِي الصَّلَاةِ لَمْ يَسْجُدُوهَا فِي الصَّلَاةِ وَسَجَدُوهَا بَعْدَ الصَّلَاةِ ،
فَإِنْ سَجَدُوهَا فِي الصَّلَاةِ لَمْ تُجْزِهِمْ

(والسجود واجب) على الفرائض إن لم تكن في الصلاة (في هذه المواضع)
المذكورة (كلها ، على التالى والسامع) إذا كان أهلاً للوجوب (سواء قصد سماع
القرآن أو لم يقصد) بشرط كون المسموع منه آدمياً عاقلاً يقظاً ، ولو جنباً أو
حائضاً أو نفساء أو كافراً أو صلياً أو سكراناً ؛ فلو سمعها من طير أو صدى لا تجب
عليه ، وفي الجوهرة : ولو سمعها من إنم أو مغنى عليه أو مجنون فقيه روايتان
أصحهما لا يجب اهـ . لكن صحح في الخلاصة والخاتمة وجوبها بالسمع من النائم ،
ولا تجب إلا على من علم أنها آية سيدة ولو بالإخبار ، فلو لم يسمع بسبب النوم
أو التشاغل بأمر لم تجب على الأصح ، فهستأذى عن المحيط (وإذا تلا الإمام آية
سجدة سجدها) : أى الإمام ، وجوبا في الصلاة (وسجد) ها (المأموم معه)
لالتزامه متابعتها . (وإن تلا المأموم لم يسجد الإمام ولا المأموم) لا في الصلاة
ولا خارجها ؛ لأن المقتضى مجبر عن القراءة لفاذ تصرف الإمام عليه ، وتصرف
المجبر لا حكم له ، ولو سمعها رجل خارج الصلاة سجدها ، هو الصحيح ؛ لأن
الحجر ثبت في حقهم ، فلا يعدوم ، هداية . (وإن سمعوا وهم في الصلاة آية سجدة
من رجل ليس معهم في الصلاة) أو مصليا (لم يسجدوها في الصلاة) لأنها ليست
بصلاتي لأن سماعهم ليس من أفعال الصلاة (وسجدوها بعد الصلاة) لحق سببها
(فإن سجدوها في الصلاة لم تجزهم) ؛ لأنه ناهض لمكان النهى فلا يتأدى به الكمال ،

وَلَمْ تَفْسُدْ صَلَاتَهُمْ ، وَمَنْ تَلَا آيَةَ سَجْدَةٍ فَلَمْ يَسْجُدْهَا حَتَّى دَخَلَ
فِي الصَّلَاةِ فَلَاهَا وَسَجَدَ لَهَا أَجْزَأُ أَنْهُ السَّجْدَةُ عَنِ التَّلَاوَتَيْنِ ، وَإِنْ
تَلَاهَا فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ فَسَجَدَ لَهَا ثُمَّ دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ فَلَاهَا سَجَدَ لَهَا
وَلَمْ تُجْزِهِ السَّجْدَةُ الْأُولَى وَمَنْ كَرَّرَ تِلَاوَةَ سَجْدَةٍ وَاحِدَةٍ فِي جَلْسٍ
وَاحِدٍ أَجْزَأُ أَنْهُ سَجْدَةٌ وَاحِدَةٌ .

وَمَنْ أَرَادَ السُّجُودَ كَبِيرَ وَلَمْ يَرْفَعْ يَدَيْهِ ، وَسَجَدَ لَهُمْ كَبِيرٌ ،
وَرَفَعَ رَأْسَهُ ، وَلَا تَشْهَدُ عَلَيْهِ وَلَا سَلَامٌ .

وتجب إعادتها لتقرر سببها ، (ولم تفسد الصلاة) ؛ لأن مجرد السجدة لا ينافي إحرام
الصلاة ، (ومن تلا آية سجدة) خارج الصلاة (فلم يسجد لها حتى دخل في الصلاة)
في ذلك المجلس (فتلاها وسجد لها أجزأ أنه السجدة) الواحدة (عن التلاوتين)
لانحداد المجلس وقوة الصلانية ؛ لجملة الأولى تبعاً لها (وإن تلاها في غير الصلاة
فسجد) لها (ثم دخل في الصلاة) وفي ذلك المجلس (فتلاها فسجد لها) سجدة
أخرى (ولم تجزه السجدة الأولى) لأن الصلانية أقوى لا تصير تبعاً (ومن كرر
تلاوة آية سجدة واحدة في مجلس واحد أجزأ أنه سجدة واحدة) وفعالها بعد الأولى
أول . قنية ، وفي البحر : التأخير أحوط ، والأصل أن مبناها على التداخل دفعاً
للحرج ، بشرط اتحاد الآية والمجلس . در .

(ومن أراد السجود كبير) للوضع (ولم يرفع يديه) اعتباراً بسجدة الصلاة
(وسجد) بين كفيه (ثم كبير) للرفع ، وهما سندان (ورفع رأسه ولا تشهد عليه
ولا سلام) ، لأن ذلك للتحليل ، وهو يستدعى سبق التحريمة ؛ وهي منعقدة ،
قال الإسيجاني : ولم يذكر ما يقول في سجوده ، والأصح أن يقول فيها ما يقول
في سجود الصلاة .

باب صلاة المسافر

السَّفَرُ الَّذِي تَتَغَيَّرُ بِهِ الْأَحْكَامُ : أَنْ يَقْصِدَ الْإِنْسَانُ مَوْضِعًا
يَبْتَنُّهُ وَيَبَيِّنُ ذَلِكَ الْمَوْضِعَ مَسِيرَةً ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيهَا بِسَيْرٍ أَوْ
وَمَشْيٍ الْأَقْدَامِ ، وَلَا يُعْتَبَرُ ذَلِكَ بِالسَّيْرِ فِي الْمَاءِ

باب صلاة المسافر

من إضافة الشيء إلى شرطه أو محله .

(السفر الذي تغير به الأحكام) : كقصر الصلاة ، وإباحة الفطر ، وامتداد
مدة المسح ، وسقوط الجمعة ، والميدين ، والأضحية ، وحرمة خروج المرأة بغير
محرم (أن يقصد الإنسان موضعاً بينه) : أى بين المقاصد (وبين مقصده مسيرة
ثلاثة أيام ولياليها) من أقصر أيام السنة (بسير الال ومشي الأقدام) ، لانه الوسط
ولا يشترط سفر كل يوم إلى الليل ، بل إلى الزوال ، فلو بكر في اليوم الأول ومشي
إلى الزوال ونزل للاستراحة وبات ثم في اليوم الثاني والثالث كذلك يصير مسافراً
جوهرة . وعبر بالقصد لانه لو طاف الدنيا من غير قصد إلى قطع مسيرة ثلاثة
أيام لا يترخص ، أما في الرجوع فإن كانت مدة سفر قصر ، فتح ، وعبر بقوله
(مسيرة ثلاثة أيام) لأن المراد التحديد ، لا أنه يسير بالفعل ، حتى لو كانت المسافة
ثلاثاً بالسير الوسط فقطعها في يومين أو أقل قصر (ولا يعتبر في ذلك) : أى
السير في البر (السير) نائب فاعل يعتبر (في الماء) كما لا يعتبر السير في الماء
بالسير في البر ، وإنما يعتبر في كل موضع ما يليق بحاله ، حتى لو كان موضع له طريقان :
أحدهما في البر وهو يقطع في ثلاثة أيام ، والثاني في البحر وهو يقطع في يومين
إذا كانت الرياح مستوية ، فإنه إذا ذهب في طريق البر يقصر ، وفي الثاني لا يقصر
وكذا العكس ، وكذا الجبل يعتبر فيه ثلاثة أيام ، وإن كان في السهل يقطع
في أقل منها .

وَفَرَضُ الْمُسَافِرِ عِنْدَنَا فِي كُلِّ صَلَاةٍ رُبَاعِيَّةٍ رَكْعَتَانِ ، لَا تَجُوزُ لَهُ الزِّيَادَةُ عَلَيْهِمَا ، فَإِنْ صَلَّى أَرْبَعًا وَقَدْ قَعِدَ فِي الثَّانِيَةِ مِقْدَارَ التَّشْهِيدِ أَجْزَأُ لَهُ رَكْعَتَانِ عَنْ فَرْضِهِ ، وَكَانَتِ الْآخِرَيَانِ لَهُ نَافِلَةً ، وَإِنْ لَمْ يَقْعُدْ مِقْدَارَ التَّشْهِيدِ فِي الرُّكْعَتَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ بَطَلَتِ صَلَاتُهُ .

وَمَنْ خَرَجَ مُسَافِرًا صَلَّى رَكْعَتَيْنِ إِذَا فَارَقَ بُيُوتَ الْمِصْرِ ، وَلَا يَزَالُ عَلَى حُكْمِ السَّفَرِ حَتَّى يَنْوِيَ الْإِقَامَةَ فِي بَلَدٍ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا فَصَاعِدًا ؛ فَيَازِمُهُ الْإِنْتِمَاءُ ،

وفرض المسافر عندنا في كل صلاة رباعية (ركعتان ، لا يجوز له الزيادة عليهما عمداً) : لماخير السلام ، وترك واجب القصر ، ويجب سجود السهو إن كان سهوا . قيد بالفرض لأنه لا قصر في الوتر والنفل ، واختلف فيما هو الأول في السنن ، والخيار أن يأتي بها إن كان على أمن وقرار لا على تجلة وفرار . نهر . وقيد بالرباعي لأنه لا قصر في غيره (إن صلى) المسافر (أربعا وقعد في الثانية مقدار التشهد أجزأه الركعتان عن فرضه ، وكانت) الركعتان (الآخريان له نافلة) ويكون مسيئا ، كما مر (وإن لم يقعد) في الثانية (مقدار التشهد بطأت صلاته) لاختلاط النافلة بها قبل إكمالها .

(ومن خرج مسافرا صلى ركعتين إذا فارق) ؛ أى جاوز (بيوت المصر) من الجانب الذي خرج منه ، وإن لم يجاوزها من جانب آخر ، لأن الإقامة تتعاقب بدخولها ، فيتعلق السفر بالخروج عنها (ولا يزال) المسافر (على حكم السفر حتى ينوى الإقامة) حقيقة أو حكما . كما لو دخل الحاج الشام قبل دخول شوال وأراد الخروج مع النافلة في نصف شوال أتم ، لأنه ناء - حكما (في بلد) واحد أو ما في حكمها مما يصاح للإقامة من مصر أو قرية أو صحراء دارنا وهو من أهل الآخبة (خمسة عشر يوما فصاعدا) أو يدخل مقامه (فيلزمه الإتمام) وهذا حيث سار

وَأِنْ نَوَى الْإِقَامَةَ أَقَلَّ مِنْ ذَلِكَ لَمْ يُتِمَّ ، وَمَنْ دَخَلَ بَلَدًا وَلَمْ يَنْوِ أَنْ يُقِيمَ فِيهِ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا وَإِنَّمَا يَقُولُ غَدًا أَخْرُجْ أَوْ بَعْدَ غَدٍ أَخْرُجْ حَتَّى يَبْقَى عَلَى ذَلِكَ سِتِّينَ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ ، وَإِذَا دَخَلَ الْمُسْكِرُ أَرْضَ الْحَرْبِ فَتَوَوَّأَ الْإِقَامَةَ بِهَا خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا لَمْ يُتِمَّوْا الصَّلَاةَ ، وَإِذَا دَخَلَ الْمُسَافِرُ فِي صَلَاةِ الْمُقِيمِ مَعَ بَقَاءِ الْوَقْتِ أَتَمَّ الصَّلَاةَ ، وَإِنْ دَخَلَ مَعَهُ فِي نَائِثَةٍ لَمْ تَجْزُ صَلَاتُهُ خَلْفَهُ ،

مدة السفر ، وإلا فيتم بمجرد نية العود ، لعدم أحكام السفر . قيدنا ببلد واحد لأنه لو نوى الإقامة في موضعين مستقلين كلكه ومنى لم تصح نيته ، كما يأتي (وإن نوى الإقامة أقل من ذلك لم يتم ، لأنه لم يزل عن حكم السفر) ومن دخل بلدا ولم ينو أن يقيم فيه خمسة عشر يوما وإنما يترقب السفر ، و (يقول : غدا أخرج أو بعد غد أخرج) مثلا (حتى يبقى على ذلك) الترقب (ستين صلي ركعتين) للآثر المروي عن ابن عباس وابن عمر ولأنه لم يزل عن حكم السفر كما مر (وإذا دخل العسكر أرض الحرب فتووا الإقامة بها خمسة عشر يوما لم يتموا) الصلاة ، لعدم صحة النية المخالفة للعزم ، لأن الداخل بين أن يزوم فيقر ، أو يهزم فيفر (وإذا دخل المسافر مقتديا (في صلاة المقيم) ولو في آخرها (مع بقاء الوقت) قدر ما يسع التحريمة جاز ، و (أتم الصلاة) أربعا : لأنه التزم متابعة الإمام فيتغير فرضه إلى الأربع كما يتغير بنية الإقامة ، لاتصال المغير بالسبب — وهو الوقت — لكن إذا فسدت تعود ركعتين ، لأنها صارت أربعا في ضمن الافداء ، فإذا فات يعود الأمر الأول (وإن دخل معه) مقتديا (فائدة) رباعية (لم تجز صلاته خلفه) لأن فرضه لا يتغير بعد الوقت لانقضاء السبب كما لا يتغير بنية الإقامة فيأزم منه بناء الفرض على غير الفرض في حق القعدة لو افندى في الأولين أو القراءة لو في الآخرين

وَإِذَا صَلَّى الْمَسَافِرُ بِالْمُقِيمِينَ رَكَعَتَيْنِ سَلَّمَ ، ثُمَّ أَتَمَّ الْمُقِيمُونَ صَلَاتَهُمْ ، وَاسْتَحَبَّ لَهُ إِذَا سَلَّمَ أَنْ يَقُولَ : أَتِمُّوا صَلَاتَكُمْ فَإِنَّا قَوْمٌ سَفَرٌ ، وَإِذَا دَخَلَ الْمَسَافِرُ مِصْرَهُ أَتَمَّ الْعِلَاةَ ، وَإِنْ لَمْ يَنْوَ إِقَامَةً فِيهِ ، وَمَنْ كَانَ لَهُ وَطَنٌ فَانْتَقَلَ عَنْهُ وَاسْتَوَطَنَ غَيْرَهُ ثُمَّ سَافَرَ فَدَخَلَ وَطَنَهُ الْأَوَّلَ لَمْ يُتِمَّ الْعِلَاةَ ، وَإِنْ نَوَى الْمَسَافِرُ أَنْ يُقِيمَ بِمَكَّةَ وَمِنَى خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا لَمْ يُتِمَّ الْعِلَاةَ ،

در (وإذا صلى) الامام (المسافر بالمقيمين ركعتين سلم) لتمام صلاته (ثم أتم) المقيمون صلاتهم) منفردين لانهم ألزموا الموافقة في الركعتين فينفردون في الباقي كالمسبوق ، إلا أنه لا يقرأ فيما يقضى في الاصح ؛ لانه لا-ق (ويستحب إذا سلم) التسليمتين في الاصح (أن يقول : أتموا صلاتكم فإنما قوم سفر) بسكون الفاء - جمع مسافر كركب وصحب جمع راكب وصاحب : أى مسافرون ؛ وينبغي أن يقول ذلك قبل شروعه في الصلاة : لدفع الاشتباه (وإذا دخل المسافر مِصره أتم الصلاة وإن لم ينو الإقامة فيه) كأن دخله لفضاء حاجة لانه متعين للإقامة والمرخص هو السفر وقد زال (ومن كان له وطن فانتقل عنه) بكل أهله (واستوطن غيره ثم سافر فدخل وطنه الأول) الذى كان انتقل عنه (لم يتم الصلاة) من غير نية لإقامة ؛ لانه لم يبق وطناً له ، والأصل في ذلك أن الوطى الأصلي يبطل بمثله ، دون السفر عنه ، ووطن الإقامة يبطل بمثله وبالسفر عنه ، قيدنا الانتقال بكل الأهل لانه إذا بقي له فيه أهل لم يبطل ويصير ذا وطنين (وإذا نوى المسافر أن يقيم بمكة ومنى خمسة عشر يوماً لم يتم الصلاة) : لأن اعتبار النية في موضعين يقتضى اعتبارها في مواضع وهو ممتنع ؛ لأن السفر لا يعرى عنه ، إلا إذا نوى أن يقيم بالليل في أحدهما فيصير مقبلاً بدخوله فيه ؛ لأن لإقامة المرء تضاف إلى مبيته . هداية .

وَمَنْ قَاتَتْهُ صَلَاةٌ فِي السَّفَرِ قَضَاهَا فِي الْحَضَرِ رَكْعَتَيْنِ
وَمَنْ قَاتَتْهُ صَلَاةٌ فِي الْحَضَرِ قَضَاهَا فِي السَّفَرِ أَرْبَعًا .
وَالْعَاصِي وَالْمُطِيعُ فِي السَّفَرِ فِي الرُّخْصَةِ سَوَاءٌ .

بَابُ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ

لَا تَصِحُّ الْجُمُعَةُ إِلَّا بِبَصَرٍ جَامِعٍ أَوْ فِي مُصَلًى الْبَصَرِ ،

(ومن قاتته صلاة في السفر قضاها في الحضر ركعتين) كما قاتته في السفر .
(ومن قاتته صلاة في الحضر قضاها في السفر أربعاً) كما قاتته في الحضر ؛ لأنه
بعد بعدما تقرر لا يتغير .

(والعاصي والمطيع في سفرهما في الرخصة سواء) لإطلاق النصوص ، ولأن
نفس السفر ليس بمعصية ، وإنما المعصية ما يكون بعده أو يجاوره ، والقبح المجاور
لا يعدم المشروعية .

بَابُ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ

بِثَلَاثِ الْمِمْ وَسُكُونِهَا .

(لا تصح الجمعة إلا في مصر جامع) وهو : كل موضع له أمير وقاض ينفذ
الأحكام ويقيم الحدود ، وهذا عن أبي يوسف ، وعنه أنهم إذا اجتمعوا في أكبر
مساجدهم لم يسعهم ، والأول اختيار الكرخي وهو الظاهر ، والثاني اختيار
الثلجي هداية . (أو في مصلى المصر) ؛ لأنه من توابعه ، والحكم ليس مقصوراً
على المصلى ، بل يجوز في جميع أودية المصر ؛ لأنها بمنزلة في حوائج أهله . هداية .
ثم من كان محله من توابع المصر لحكمه حكم أهل المصر في وجوب الجمعة عليه ،
واختلفوا فيه : فمن أبي يوسف إن كان الموضع يستمع فيه النداء من المصر فهو من
توابعه ، وإلا فلا ، وعنه : كل قرية متصلة ببعض المصر . . فتح وصحح هذا الثاني

وَلَا تَجُوزُ فِي الْقُرَى ، وَلَا تَجُوزُ إِقَامَتُهَا إِلَّا بِالسُّلْطَانِ أَوْ مَنْ أَمَرَهُ
السُّلْطَانُ . وَمِنْ شَرَايِطِهَا : الْوَقْتُ فَتَصَحُّ فِي وَقْتِ الظُّهْرِ وَلَا تَصِحُّ
بَعْدَهُ ، وَمِنْ شَرَايِطِهَا الْخُطْبَةُ قَبْلَ الْعَلَاةِ ، يَخْطُبُ الْإِمَامُ خُطْبَتَيْنِ
يَفْصِلُ بَيْنَهُمَا بِقَعْدَةٍ ، وَيَخْطُبُ قَائِمًا عَلَى طَهَارَةٍ ، فَإِنْ اقْتَصَرَ عَلَى
ذِكْرِ اللَّهِ تَعَالَى جَازَ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ . وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ :
لَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِ

في مواهب الرحمن ، وعلا في شرحه بأن وجوبها يخص بأهل المصر . والخارج عن
هذا الحد ليس من أهله . اه . قال شيخنا : وهو ظاهر المتن ، وفي المعراج أنه أصح
ما قيل ، وفي التارخانية : ثم ظاهر رواية أصحابنا لا تجب إلا على من يسكن المصر
أو من يتصل به ؛ فلا تجب على أهل السواد ولو قريباً ، وهذا أصح ما قيل فيه . اه
(ولا تجوز في القرى) : أكد لما قبله ، وتصريح بمفهومه ، ولا يجوز إقامتها إلا
بالسلطان أو من أمره السلطان بإقامتها ؛ لأنها تمام بجمع عظيم ، وقد تقع المداخلة في التقديم
والتقديم ، وقد تقع في غيره ، فلا بد منه تنميلاً لأمره . هداية (ومن شرايطها
الوقت ؛ فتصح في وقت الظهر ولا تصح بعده) فلو خرج الوقت وهو فيها استقبل
الظاهر ، ولا يبنى على الجمعة ؛ لأنهما مختلفان (ومن شرايطها) أيضاً (الخطبة)
بقصدها ، وكونها (قبل الصلاة) بحضرة جماعة تنعقد بهم الجمعة ولو صما أو نياما .
فلو صدرت من غير قصد أو بعد الصلاة ، أو بغير حضور جماعة - لا يعتد بها ، لكن
جزم في الخلاصة بأنه يكفي حضور واحد ، والسنة في الخطبة أنه (يخطب الإمام
خطبتين) خفيفتين بقدر سورة من طوال المفصل (يفصل بينهما بقعدة) قدر قراءة
ثلاث آيات ويخفض جهره بالثانية عن الأولى (ويخطب قائماً) مستقبلاً الناس
(على طهارة) من الحدثين (فإن اقتصر على ذكر الله تعالى) كتحيمة أو تهليل
أو تسبيحة (جاز عند أبي حنيفة) مع الكرامة (وقالوا : لا بد) لصحتها (من ذكر

طَوِيلٌ يُسَمَّى خُطْبَةً ، وَإِنْ خُطِبَ قَاعِدًا أَوْ عَلَى غَيْرِ طَهَارَةٍ جَازٍ
وَيُكْرَهُ ، وَمِنْ شَرَائِطِهَا الْجَمَاعَةُ ، وَأَقْلَهُمْ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ثَلَاثَةٌ
سِوَى الْإِمَامِ ، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ : اِثْنَانِ سِوَى الْإِمَامِ ،
وَيَجْهَرُ الْإِمَامُ بِالْقِرَاءَةِ فِي الرُّكْعَتَيْنِ ، وَلَيْسَ فِيهِمَا قِرَاءَةُ سُورَةٍ
بَعَيْنِيهَا ، وَلَا تَجِبُ الْجُمُعَةُ عَلَى مُسَافِرٍ وَلَا امْرَأَةٍ وَلَا مَرِيضٍ وَلَا عَبْدٍ
وَلَا أَعْمَى

طويل يسمى خطبة (وأقله قدر التشهد) وإن خطب قاعداً أو على غير طهارة (أو لم يقعد بين الخطبتين ، أو استدبر الناس - (جائز ويكره) لمخالفته المتوارث (١))
(ومن شرائطها) أيضاً (الجماعة) ؛ لأن الجمعة مشتقة منها (وأقلهم عند أبي حنيفة
ثلاثة) رجال (سوى الإمام ، وقالوا : اثنان سوى الإمام) قال في التصحيح :
ورجح في الشروح دليله واختاره المحبوبي والنفسي . اهـ . ويشترط بقاؤهم حتى يسجد
السجدة الأولى ، فلو نفروا بعدها أتمها وحده جمعة (ويجهر الإمام بالقراءة
في الركعتين) ؛ لأنه المتوارث (وليس فيهما قراءة سورة بعينها) قال في شرح
الطحاوى : ويقرأ في الركعتين سورة الجمعة والمنافقين ، ولا يكره غيرهما . اهـ .
وذكر الزاهدى أنه يقرأ فيهما سورة الأعلى والناشية ، قال في البحر : ولكن لا يواطىء
على ذلك ؛ كيلا يؤدي إلى هجر الباقي ، ولئلا تظنه العامة حتماً . اهـ .

(ولا تجب الجمعة على مسافر) ؛ للحقوق المشقة بأدائها (ولا امرأة) ؛ لأنها
منية عن الخروج (ولا مريض) لعجزه عن ذلك ، وكذا المريض إن بقى المريض
ضائماً (ولا عبد) لأنه مشغول بخدمة مولاه ، ولا زمن (ولا أعمى) ولا خائف ،

(١) في الفتح ومن السنة بتقصيرها وتطويل الصلاة بعد استئصالها على الموعظة
والتشهد والصلاة وكونها خطبتين ، وبما يؤيد مذهب الإمام أن عثمان رضى الله عنه
قال على المنبر الحمد لله ثم ارتج عليه ثم نزل فصلى جماعاً .

فَإِنْ حَضَرُوا وَصَلُوا مَعَ النَّاسِ أَجْزَأُهُمْ عَنْ فَرَضِ الْوَقْتِ .
وَيَجُوزُ لِلْمُسَافِرِ وَالْعَبْدِ وَالْمَرِيضِ وَنَحْوِهِمْ أَنْ يَوَدَّ فِي الْجُمُعَةِ .
وَمَنْ صَلَّى الظُّهْرَ فِي مَنْزِلِهِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ قَبْلَ صَلَاةِ الْإِمَامِ
وَلَا عُدْرَةَ لَهُ كَرِهَ لَهُ ذَلِكَ ، وَجَازَتْ صَلَاتُهُ ، فَإِنْ بَدَأَ لَهُ أَنْ يَحْضُرَ
الْجُمُعَةَ فَتَوَجَّهَ لِأَيِّهَا بَطَلَتْ صَلَاةُ الظُّهْرِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ بِالسُّنْبِيِّ
وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ : لَا تَبْطُلُ حَتَّى يَدْخُلَ مَعَ الْإِمَامِ .
وَيُكْرَهُ أَنْ يُصَلِّيَ الْمَذْذُورُونَ الظُّهْرَ بِجَمَاعَةٍ يَوْمَ الْجُمُعَةِ

ولا معذور بمشقة مطر ورحل وثلج ، ولا قروى (فإن حضروا وصلوا مع الناس
أجزأهم) ذلك (عن فرض الوقت) ؛ لأنهم تحملوا المشقة فصاروا كالسافر إذا
صام .

(ويجوز للسافر والعبد والمريض ونحوهم) خلا امرأة (أن يوم في الجمعة)
لأن عدم وجوبها عليهم رخصة لهم دفعا للحرج ؛ فإذا حضروا تقع فرضا .
(ومن صلى الظهر في منزله يوم الجمعة قبل صلاة الإمام ولا عذر له كره له
ذلك) تحريما ، بل حرم ؛ لأنه ترك الفرض القطعي باتفاقهم . فتح (وجازت
صلاته) جوازا موقوفا (فإن بداله) : أى لمن صلى الظهر ولو بمعذرة على المذهب
(أن يحضر الجمعة فوجه إليها) والإمام فيها ولم تقم بعد (بطأت صلاة العملاء
الظهر) أى وصف القرصية وصارت نقلاء (عند أبي حنيفة بالسعى) ، وإن
لم يدركها (وقالوا : لا تبطل حتى يدخل مع الإمام) قال في التصحيح : ورجح دليل
الإمام في الهداية ، واختاره البرهاني والنسفي . اهـ . قيدنا بكون الإمام فيها ؛ لأن
السعى إذا كان بعد ما فرغ منها لم يبطل ظهره اتفاقا .

(ويكره أن يصل المذذورون الظهر بجماعة يوم الجمعة) في المصر ؛ لما فيه من
الإخلال بالجمعة بتفليل الجماعة وصورة المعارضة . قيدنا بالمصر لأنه لا جمعة

وَكَذَلِكَ أَهْلُ السَّجَنِ ، وَمَنْ أَدْرَكَ الْإِمَامَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ صَلَّى مَعَهُ
مَا أَدْرَكَ وَبَنَى عَلَيْهَا الْجُمُعَةَ ، وَإِنْ أَدْرَكَهُ فِي التَّشَهُّدِ أَوْ فِي سُجُودِ
السُّهُوِ بَنَى عَلَيْهَا الْجُمُعَةَ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ . وَقَالَ مُحَمَّدٌ :
إِنْ أَدْرَكَ مَعَهُ أَكْثَرَ الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ بَنَى عَلَيْهَا الْجُمُعَةَ ، وَإِنْ أَدْرَكَ
أَقْلَهَا بَنَى عَلَيْهَا الظُّهْرَ ، وَإِذَا خَرَجَ الْإِمَامُ عَلَى النَّبَرِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ
تَرَكَ النَّاسُ الصَّلَاةَ وَالْكَلَامَ حَتَّى يَفْرُغَ مِنْ خُطْبَتِهِ ، وَإِذَا أَدْنَى
الْمُؤَذِّنُونَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ الْأَذَانَ الْأَوَّلَ تَرَكَ

في غيرها فلا يفضى إلى ذلك (وكذلك أهل السحن) : أى يكره لهم ذلك ؛ لما فيه من
صورة المعارضة . وإنما أفردته بالذكر لما يتوهم من عدم الكراهة بمنعهم من الخروج
(ومن أدرك الإمام يوم الجمعة) : أى في صلاتها (صلى معه ما أدرك وبنى عليها
الجمعة) وهذا إن أدرك منها ركعة اتفاقاً (وإن أدركه في التشهد أو في سجود السهو
بنى عليها الجمعة) أبصاً (عند أبي حنيفة وأبي يوسف ، وقال محمد : إن أدرك معه
أكثر الركعة الثانية) بأن أدرك ركوعها (بنى عليها الجمعة ، وإن أدرك أقلها) أن
أدركه بعد ما رفع من الركوع (بنى عليها الظهر) أربعاً ؛ إلا أنه ينوى الجمعة لاجتماعها
جوهرية وعليه يقال : أدى خلاف ما نوى .

* * *

(وإذا خرج الإمام يوم الجمعة) من حجرته إن كان ؛ وإلا فبقياؤه للصعود
(ترك الناس الصلاة والكلام) خلا قضاء فائتة لذي ترتيب ضرورة صحة الجمعة ،
وصلاة شرع فيها لزومها (حتى يفرغ من خطبته) وصلاته ، بلا فرق بين قريب
وبعيد في الأصح . محيط .

(وإذا أذن المؤذنون يوم الجمعة الأذان الأول) لحصول الإعلام به (ترك

النَّاسُ الْبَيْعَ وَالشِّرَاءَ وَتَوَجَّهُوا إِلَى صَلَاةِ الْجُمُعَةِ ، فَإِذَا صَعِدَ الْإِمَامُ
الْمَنْبَرَ جَلَسَ وَأَذَنَ الْمُؤَذِّنُونَ بَيْنَ يَدَيِ الْمَنْبَرِ ، فَإِذَا فَرَغَ مِنْ خُطْبَتِهِ
أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَصَلُّوا .

(الناس) وجوبا (البيع والشراء وتوجهوا إلى صلاة الجمعة) تبر قوله « توجهوا »
للإشارة بأن المراد بالسمى المأمور به هو التوجه مع السكينة والوقار ،
لا الهرولة .

(وإذا صعد الإمام المنبر جلس) عليه (وأذن المؤذنون بين يدي المنبر)
بذلك جرى النوارث ، ولم يكن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا هذا
الأذان ، ولهذا قيل ، هو المعتبر في وجوب السعي وحرمة البيع ، والأصح أن المعتبر
هو الأول إذا كان بعد الزوال ، لحصول الإعلام به . هداية . (فإذا فرغ من
خطبته أقاموا الصلاة وصلوا) ولا ينبغي أن يصلي غير الخطيب ، ويكره السفر
بعد الزوال قبل أن يصليها . ولا يكره قبله كذا في شرح المنية (١) .

(١) ومن الأحكام أن الكلام حرام ولو كان أمر بمعروف أو تنهي عن منكر
أو تسليحا كما يحرم الأكل والشرب والكتابة . ويكره تسميت العاطلى درو السلام
لأنه غير مأذون فيه والمسلم أتم ونسب إلى أبي حنيفة أنه لا يصلي على النبي صلى الله
عليه وسلم عند ذكره في الخطبة وعن أبي يوسف أنه يصلي في نفسه لأن ذلك
لا يشفع عن السماع وهو الصواب كما أنه يحمد الله في نفسه إذا عطس ويجوز الإشارة
بيده أو غيره عند رؤية المنكر .

بابُ صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ

يُسْتَحَبُّ فِي يَوْمِ الْفِطْرِ : أَنْ يَطْعَمَ الْإِنْسَانُ قَبْلَ الْخُرُوجِ
إِلَى الْمُصَلَّى ، وَيَغْتَسِلَ ، وَيَتَطَيَّبَ ، وَيَتَوَجَّهَ إِلَى الْمُصَلَّى ، وَلَا يُكَبِّرُ
فِي طَرِيقِ الْمُصَلَّى عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَعِنْدَهُمَا يُكَبِّرُ ، وَلَا يَنْتَقِلُ
فِي الْمُصَلَّى قَبْلَ صَلَاةِ الْعِيدِ ،

باب صلاة العيدين

مناسبتها للجمعة ظاهرة ، حتى اشترط لها ما اشترط للجمعة خلا الخطبة ، وتجب
على من تجب عليه الجمعة ، وقدمت الجمعة لفرضيتها وكثرة وقوعها ، وسمى به لأن
فيه عوائد الإحسان ، وهي واجبة في الأصح كما في الخاية والهداية والبدائع
والمحيط والمخار والكان والنسفي ، وفي الخلاصة : وهو المختار ، لانه صلى الله عليه
وسلم واظب عليها ، وسماها في الجامع سنة ؛ لأن وجوبها ثبت بالسنة . اهـ . وقيل :
لأنها سنة ، وصححه النسفي في المنافع .

(يستحب في يوم الفطر : أن يطعم الإنسان قبل الخروج إلى المصلى) مبادرة
إلى ضيافة ربه وامتنال أمره ، وأن يكون حلواً ونمراً ووتراً ليكون أعظم أجراً
(ويغتسل ، ويتطيب) ويسناك ، ويلبس أحسن ثيابه ، ويصلي في مسجد حيه ،
ويؤدى صدقة فطره (ويتوجه إلى المصلى) ماشياً ، اقتداءً بنبيه صلى الله عليه وسلم
(ولا يكبر في طريق المصلى عند أبي حنيفة) يعني جهراً ، أما سرا فيستحب .
جوهرة (وعندهما يكبر) في طريق المصلى جهراً استحباباً ، ويقطع إذا انتهى إليه ،
وفي رواية : إلى الصلاة . جوهرة . قال في التصحيح : قال الاسديجاني في زاد الفقهاء
والعلامة في النخبة : الصحيح قول أبي حنيفة ، قلت : وهو المعتمد عند النسفي وبرهان
الشريعة وصدرها . اهـ . (ولا ينتقل في المصلى قبل صلاة العيد) ثم قيل : الكراهة

فَإِذَا حَلَّتِ الْعَلَاةُ مِنْ ارْتِفَاعِ الشَّمْسِ دَخَلَ وَقْتُهَا إِلَى الزُّوَالِ ، فَإِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ خَرَجَ وَقْتُهَا ، وَيُصَلِّي الْإِمَامُ بِالنَّاسِ رَكْعَتَيْنِ : يُكَبِّرُ فِي الْأُولَى تَكْبِيرَةَ الْإِفْتِتَاحِ ، وَثَلَاثًا بَعْدَهَا ، ثُمَّ يَقْرَأُ فَاتِحَةَ الْكِتَابِ وَسُورَةَ مَعَهَا ، ثُمَّ يُكَبِّرُ تَكْبِيرَةَ بَرَكْعَتِهَا ، ثُمَّ يَبْتَدِئُ فِي الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ بِالْقِرَاءَةِ ، فَإِذَا فَرَغَ مِنَ الْقِرَاءَةِ كَبَّرَ ثَلَاثَ تَكْبِيرَاتٍ ، وَكَبَّرَ تَكْبِيرَةَ رَابِعَةٍ يَرْكَعُ بِهَا ^(١) ، وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ

في المصلّى خاصه ، وقيل : فيه وفي غيره عامه ؛ لأنه صلى الله عليه وسلم لم يفعله . هدايه . (فإذا حلت الصلاة بارتفاع الشمس) قدر ربيع (دخل وقتها) فلا تصح قبله عيدا ، بل تكون فلا محرما ، ويمتد وقتها من الارتداد (إلى الزوال ، فإذا زالت الشمس خرج وقتها) فلو خرج في أثناء الصلاة فسدت كما مر .

(ويصلى الإمام بالناس ركعتين يكبر في الأولى تكبيرة الافتتاح) وبأني عقبها بالاستفتاح (ويكبر ثلاثا بعدما) وبعد الاستفتاح ، ويستحب له أن يقف بين كل تكبيرتين مقدار ثلاث تديجات ، وليس بينهما ذكر مسنون ، ويتعوذ ويسمى سرا (ثم يقرأ فاتحة الكتاب وسورة معها) : أى سورة شاء ، وإن تحرى المأثور كان أولى (ثم يكبر تكبيرة يركع بها) ويتمم ركعته بسجدة فيها (ثم) إذا قام (يبتدئ في الركعة الثانية بالقراءة) أولا (فإذا فرغ من القراءة كبر ثلاث تكبيرات) كما تقدم (وكبر تكبيرة رابعة يركع بها) ونعم صلاته (ويرفع يديه

(١) اختلف القل عن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه في تكبيرات العيد فاختلاف الأئمة وفي (ده) كان (ص) يكبر في الأولى بسبع وفي الثانية بخمس قبل القراءة سوى تكبيرة الركوع ومثله فهما قال ذ (ص) الكبير والنظر سبع في الأولى وخمس في الثانية وبهذا يقول محمد من الحنفية ومذهب الحنفية هو مذهب بن مسعود وأبي موسى وظاهر أنه لم يصح فيه حديث ولكن عمل الصحابة في كل حجة

فِي تَكْبِيرَاتِ الْعِيدَيْنِ ، ثُمَّ يَخْطُبُ بَعْدَ الصَّلَاةِ خُطْبَتَيْنِ يُعَلِّمُ
النَّاسَ فِيهَا صَدَقَةَ الْفِطْرِ وَأَحْكَامَهَا ، وَمَنْ فَاتَتْهُ صَلَاةُ الْبَيْدِ مَعَ
الْإِمَامِ لَمْ يَقْضِهَا ، فَإِنْ غَمَّ الْهَلَالُ عَلَى النَّاسِ فَشَهِدُوا عِنْدَ الْإِمَامِ
بِرُؤْيَةِ الْهَلَالِ بَعْدَ الزَّوَالِ صَلَّى الْعِيدَ مِنَ النَّهْدِ ، فَإِنْ حَدَثَ عُذْرٌ
مَنْعَ النَّاسِ مِنَ الصَّلَاةِ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي لَمْ يُصَلِّهَا بَعْدَهُ .
وَيُسْتَحَبُّ فِي يَوْمِ الْأَضْحَى : أَنْ يَغْتَسِلَ ، وَيَتَطَيَّبَ ، وَيُؤَخِّرَ
الْأَكْلَ حَتَّى يَفْرُغَ مِنَ الصَّلَاةِ ،

فِي تَكْبِيرَاتِ الْعِيدَيْنِ (الزوائد) ثم يخطب بعد الصلاة خطبتين (وهى سنة ؛ فلو
تركها أو قدما جازت مع الإساءة) يعلم الناس فيها صدقة الفطر وأحكامها (ليؤدبها
من لم يؤدبها ؛ لأنها شرعت لذلك ، ويستحب أن يستفتح الخطبة الأولى بتسعة
تكميلات متوالية ، والثانية بسبع .

(ومن فاته صلاة العيد مع الإمام) ولو بالإفساد (لم يقضها) وحده ؛ لأنها
لم تعرف قرينة إلا بشرائط لا تتم بالمفرد . هداية . فلو أمكنه الذهاب لإمام آخر
فعل ؛ لأنها تؤدي بمواضع انقافا . تنوير .

(فَإِنْ غَمَّ الْهَلَالُ عَلَى النَّاسِ فَشَهِدُوا عِنْدَ الْإِمَامِ بِرُؤْيَةِ الْهَلَالِ بَعْدَ الزَّوَالِ)
أو حدث عذر مانع كطر ونحوه (صلى العيد من النهْدِ) ؛ لأنه تأخير بعذر ، وقد
ورد فيه النص . هداية . وروقتها فيه كالأول (فَإِنْ حَدَثَ عُذْرٌ مَنِعَ النَّاسِ مِنَ الصَّلَاةِ
فِي الْيَوْمِ الثَّانِي) أيضا (لم يصلها بعده) ؛ لأن الأصل فيها أن لا تقضى كالجمعة
إلا أن تركناه بالحديث ، وقد ورد بالأخير إلى اليوم الثاني عند العذر . هداية .

(وَيُسْتَحَبُّ فِي يَوْمِ) عيد (الْأَضْحَى أَنْ يَغْتَسِلَ وَيَتَطَيَّبَ) كما مر في الفطر
(و) لكنه (يؤخر الأكل) في الأضحية عن الصلاة (حتى يفرغ من الصلاة)

وَيَتَوَجَّهَ إِلَى الْمُصَلَّى وَهُوَ يُكَبِّرُ ، وَيُصَلِّي الْأَضْحَى رَكْعَتَيْنِ كَصَلَاةِ
الْفِطْرِ ، وَيَخْطُبُ بَعْدَهَا خُطْبَتَيْنِ يَعْلَمُ النَّاسَ فِيهِمَا الْأَضْحِيَّةَ
وَتَكْبِيرَاتِ التَّشْرِيقِ ، فَإِنْ حَدَثَ عُذْرٌ مَنَعَ النَّاسَ مِنَ الصَّلَاةِ فِي
يَوْمِ الْأَضْحَى صَلَّاهَا مِنَ الْغَدِ وَبَعْدَ الْغَدِ ، وَلَا يُصَلِّي بِهَا بَعْدَ ذَلِكَ ؛
وَتَكْبِيرُ التَّشْرِيقِ أَوَّلُهُ عَقِيبَ صَلَاةِ الْفَجْرِ مِنْ يَوْمِ عَرَفَةَ ،
وَأَخْرُهُ عَقِيبَ صَلَاةِ الْعَصْرِ مِنَ النَّحْرِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ . وَقَالَ أَبُو
يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ : إِلَى صَلَاةِ الْعَصْرِ مِنْ آخِرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ ،

وإن لم يضح في الاصح ولو أكل لم يكبره (ويتوجه إلى المصلى وهو يكبر) جهرا
(ويصلى الأضحى ركعتين كصلاة) عيد (الطر) فيما تقدم (ويخطب بعدها)
أيضا (خطبتين يعلم الناس فيهما الأضحية وتكبيرات التشريق) لأنها شرعت
لذلك (فإن حدث عذر) من الاعتذار المسارة (منع الناس من الصلاة في)
أول (يوم الأضحى صلاها من الغد وبعد الغد ، ولا يصليها بعد ذلك) لأنها مؤنة
بوقت الأضحية فتعقيد بأيامها ، لكنه يسوئ بالأخير بغير عذر ، وإلا فلا ؛ فالعذر
هنا لنفي الكراهة ، وفي الفطر للصحة .

(وتكبير التشريق أوله عقيب صلاة الفجر من يوم عرفة) انقانا (وآخره
عقيب صلاة العصر من) يوم (النحر عند أبي حنيفة) فهي ثمن صلوات (وقالوا)
آخره (إلى صلاة العصر من آخر أيام التشريق) بإدخال العاية ، فهي ثلاث
وعشرون صلاة ، قال في التصحيح : قال برهان الشريعة وصدر الشريعة : وقولهما
يعمل ، وفي الاختيار : وقيل الفترى على قولهما ، وقال في الجامع الكبير للاسديجاني
الفتوى على قولهما ، وفي مخنارات النوازل : وقولهما الاحتياط في العبادات ، والفتوى

وَالْتَكْبِيرُ عَقِيبَ الصَّلَوَاتِ الْمَفْرُوضَاتِ ، وَهُوَ أَنْ يَقُولَ : اللَّهُ
أَكْبَرُ ، اللَّهُ أَكْبَرُ ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ ، اللَّهُ أَكْبَرُ
وَلِلَّهِ الْحَمْدُ .

بَابُ صَلَاةِ الْكُسُوفِ

إِذَا انْكَسَفَتِ الشَّمْسُ صَلَّى الْإِمَامُ بِالنَّاسِ رَكْعَتَيْنِ كَهَيْئَةِ
النَّافِلَةِ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ رُكُوعٌ وَاحِدٌ وَبَطُولُ الْقِرَاءَةِ فِيهِمَا ، وَيُخْفَى
عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ : يَجْهَرُ ، ثُمَّ يَدْعُو بَعْدَهَا

على قولها . اهـ (والتكبير) واجب في الأصح مرة (عقيب الصلوات المفروضات)
على المقيمين في الأمصار في الجماعات المستحبة عند أبي حنيفة ، وقالوا : على كل من
صلى المكتوبة ؛ لأنه تبع لها ، وقد سبق أنه المفتى به للاحتياط (و) صفة
التكبير (أن يقول : الله أكبر ، الله أكبر ، لا إله إلا الله ، والله أكبر والله الحمد)
هذا المأثور عن الخليل صلوات الله عليه . هداية .

بَابُ صَلَاةِ الْكُسُوفِ

من إضافة الشيء إلى سببه .

(إذا انكسفت الشمس صلى الإمام) أو نائبه (بالناس ركعتين كههيئة النافلة)
أي بلا خطبة ، ولا أذان ، ولا إقامة ، ولا تكرار ركوع ، بل (في كل ركعة ركوع
واحد ، و) لكنه (يطول القراءة فيهما) وكذا الركوع والسجود والأدعية
الواردة في النافلة (ويخفى) القراءة (عند أبي حنيفة ، وقالوا : يجهر) قال في الصحيح
قال الإسيدي جابى في زاد الفقهاء والعلامة في النخبة ؛ والصحيح قول أبي حنيفة قالت :
وهو الذي عول عليه النسفي والمجبري وصدر الشريعة اهـ . (ثم يدعو بعدها)

حَتَّى تَنْجَلِيَ الشَّمْسُ ، وَيُصَلِّيَ بِالنَّاسِ الْإِمَامُ الَّذِي يُصَلِّي بِهِمُ الْجُمُعَةُ ،
فَإِنْ لَمْ يَجْمَعْ صَلَاتَهَا النَّاسُ فَرَادَى ، وَلَيْسَ فِي خُسُوفِ الْقَمَرِ جَمَاعَةٌ ،
وَلَا نَمَا يُصَلِّي كُلُّ وَاحِدٍ بِنَفْسِهِ ، وَلَيْسَ فِي الْكُسُوفِ خُطْبَةٌ .

باب الْأَسْتِسْقَاءِ

قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ : لَيْسَ فِي الْأَسْتِسْقَاءِ صَلَاةٌ
مَسْنُونَةٌ فِي جَمَاعَةٍ ، فَإِنْ صَلَّى النَّاسُ وَحْدَانًا جَازَ ، وَلَا مَا الْأَسْتِسْقَاءُ
الدُّعَاءُ وَالْأَسْتِغْفَارُ .

جاء الاستسقاء قبل القبلة أو قائما مستقبل الناس والقوم يؤمنون على دعائه (حتى تنجلي
للشمس) كلها .

(ويصلي بالناس الإمام الذي يصلي هم الجمعة ، فإن لم يجمع) : أى لم يحضر
الإمام (صلاها الناس فرادى) ركعتين أو أربعاً ، في منازلهم كما في شرح الطحاوى .
(وليس في خسوف القمر جماعة) ؛ لأنه يكون ليلاً وفي الاجتماع فيه مشقة
جوهرة (وإنما يصلي كل واحد بنفسه) ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم : « إذا رأيتم
شيئاً من هذه الأحوال فافزعوا إلى الصلاة » (وليس في الكسوف خطبة) ؛
لأنه لم ينقل . هداية .

باب الاستسقاء

(قال أبو حنيفة : ليس في الاستسقاء صلاة مسنونة في جماعة) وهو ظاهر الرواية
كما في البدائع (فإن صلى الناس وجداناً جاز) من غير كراهة . جوهرة ؛ لأنها نفل
مطلق (وإنما الاستسقاء الدعاء والاستغفار) ؛ لقوله تعالى : « فقلت استغفروا ربكم
لأنه كان غماراً يرسل السماء عليكم مدراراً ، ورسول الله صلى الله عليه وسلم استسقى

وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ : يُصَلِّي الْإِمَامُ بِالنَّاسِ رَكَعَتَيْنِ يَجْهَرُ فِيهِمَا بِالْقِرَاءَةِ ، ثُمَّ يَخْطُبُ ، وَيَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ بِالدُّعَاءِ ، وَيَقِيْبُ الْإِمَامُ رِدَاءَهُ ، وَلَا يَقْلِبُ الْقَوْمَ أَرْدِيَتَهُمْ ، وَلَا يَحْضُرُ أَهْلُ الذِّمَّةِ الْإِسْتِسْقَاءَ .

ولم يرو عنه الصلاة . هدايه . وفي التصحيح : قال في التحفة : هذا ظاهر الرواية ، وهو الصحيح ، قلت : وهو المتمد عند النسفي والمجوي وصدر الشريعة . اه . (وقالوا : يصلي الإمام بالناس ركعتين يجهر فيهما بالقراءة) اعتباراً بصلاة العيد (ثم يخطب) خطبتين عند محمد ، وخطبه واحدة عند أبي يوسف ، ويكون معظم الخطبة الاستغفار (ويستقبل القبلة بالدعاء ، ويقلب الإمام رداءه) ؛ لما روى أنه صلى الله عليه وسلم لما استسقى في حقل ظهره إلى الناس ، واستقبل القبلة ، وحول رداءه . . هدايه . وصفه القلب : إن كان مربعا جعل أعلاه أسفله وإن كان مدورا كالجبه : جعل الجانب الأيمن على الأيسر . جوهره . (ولا يقبل القوم أرديتهم) ؛ لأنهم ينقل أنه أمرهم بذلك . هدايه . ويستحب الخروج له إلى الصحراء ؛ إلا في مكة وبيت المقدس فيخرجون إلى المسجد ثلاثه أيام مشاه في ثياب خلقة غسيلة متذللين متواضعين خاشعين لله تعالى ناكسين رءوسهم مقدمين الصدقة كل يوم قبل خروجهم ، ويمجدون النوبة ، ويستسقون بالضعفة والشيوخ والعجائز والأطفال . ويستحب إخراج الدواب وأولادها ، ويشقون فيما بينها ؛ ليحصل التحنن ويظهر الضجيج بالحاجات (و) لكن (لا يحضر أهل الذمة الاستسقاء) ؛ لأن الخروج للدعاء ، وقد قال الله تعالى : « وما دعاء الكافرين إلا في ضلال ، ولأنه لا يستزال الرحمة ، وإنما تنزل عليهم اللعنة . هدايه .

بَابُ قِيَامِ شَهْرِ رَمَضَانَ

يُسْتَحَبُّ أَنْ يَجْتَمَعَ النَّاسُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ بَعْدَ الْعِشَاءِ ،
فِيُصَلِّيَ بِهِمْ إِمَامُهُمْ خَمْسَ تَرَوِيحَاتٍ ، فِي كُلِّ تَرَوِيحَةٍ تَسْلِيمَتَانِ ،
وَيَجْلِسُ بَيْنَ كُلِّ تَرَوِيحَتَيْنِ مِقْدَارَ تَرَوِيحَةٍ ، ثُمَّ يُوتِرُ بِهِمْ ،
وَلَا يُصَلِّيُ الْوُتْرَ بِجَمَاعَةٍ فِي غَيْرِ شَهْرِ رَمَضَانَ .

بَابُ قِيَامِ شَهْرِ رَمَضَانَ

أُفْرِدَهُ بَابٌ عَلَى حِدَةٍ لاختصاصه بأحكام ليست في مطلق النوافل .
(يستحب أن يجتمع الناس في شهر رمضان) كل ليلة (بعد) صلاة (العشاء)
ويستحب تأخيرها إلى ثلث الليل أو نصفه (فيصلي بهم إمامهم خمس ترويعات)
كل ترويجة أربع ركعات ، سميت بذلك لأنه يقعد عنها للاستراحة (في كل ترويجة
تسليمتان ، ويجلس) ندباً (بين كل ترويعتين) وكذلك بين الخامسة والوتر (وقراءة
ترويجة) ويخبرون فيها بين تسليح وقراءة وسكوت وصلاة فرادى (ثم يوتر بهم)
ويجهر بالقراءة ، وفي تعبيره يتم الإشارة إلى أن وقتها قبل الوتر ، وبه قال عامة
المشايع ، والأصح أن وقتها بعد العشاء إلى آخر الليل : قبل الوتر ، وبعده ؛ لأنها
نوافل سنت بعد العشاء . هداية (ولا يصلي الوتر) ولا التطاوع (بجماعة في غير شهر
رمضان) : أي يكره ذلك لو على سبيل التداعى . هو . وعليه إجماع المسلمين . هداية

بَابُ صَلَاةِ الْخَوْفِ

إِذَا اشْتَدَّ الْخَوْفُ جَمَلَ الْإِمَامُ النَّاسَ طَائِفَتَيْنِ : طَائِفَةً فِي وَجْهِ الْعَدُوِّ ، وَطَائِفَةً خَلْفَهُ ، فَيُصَلِّي بِهَذِهِ الطَّائِفَةِ رَكْعَةً وَسَجْدَتَيْنِ ، فَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السَّجْدَةِ الثَّانِيَةِ مَضَتْ هَذِهِ الطَّائِفَةُ إِلَى وَجْهِ الْعَدُوِّ ، وَجَاءَتْ تِلْكَ الطَّائِفَةُ ، فَيُصَلِّي بِهِمُ الْإِمَامُ رَكْعَةً وَسَجْدَتَيْنِ ، وَتَشْهَدُ وَسَلِّمَ ، وَلَمْ يُسَلِّمُوا ، وَذَهَبُوا

بَابُ صَلَاةِ الْخَوْفِ

من إضافة الشيء إلى شرطه . وهي جائزة بعده صلى الله عليه وسلم عند الطرفين ، خلافاً للثاني .

(إذا اشتد الخوف) بحضور عدو يقيناً ، قال في الفتح : اشتداده ليس بشرط ، بل الشرط حضور عدو أو سبع . اهـ ، وفي العناية : الاشتداد ليس بشرط عند عامة مشايخنا . اهـ ، ومثله خوف غرق أو حرق ، قيداً باليقين لأنهم لو صلوا على ظنه فبان خلافه أعادوا ، ثم الأفضل - كما في الفتح - أن يجعلهم الإمام طائفتين ويصلي بإحدهما تمام الصلاة ويصلي بالآخرى إمام آخر ، فإن تنازعوا بالصلاة خلفه (جعل الإمام الناس طائفتين) يقيم (طائفة في وجه العدو) للحراسة (وطائفة خلفه) (يصلى بهم) (فيصلي بهذه الطائفة ركعة وسجدة) من الصلاة الثانية كالصبح والمقصورة والجمعة والعيد (فإذا رفع رأسه من السجدة الثانية مضت هذه الطائفة) التي صلت معه مشاة (إلى وجه العدو ، وجاءت تلك الطائفة) التي كانت في وجه العدو (فيصلي بهم الإمام) ما بقي من صلاته (ركعة وسجدة) وتشهد وسلم) وحده لقام صلاته (ولم يسلموا) لأنهم مسبوقون (وذهبوا) مشاة

إِلَى وَجْهِ الْعَدُوِّ ، وَجَاءَتِ الطَّائِفَةُ الْأُولَى فَصَلُّوا وَخَدَّائَا رَكْعَةً
وَسَجْدَتَيْنِ بِغَيْرِ قِرَاءَةٍ وَتَشَهُدُوا وَسَلُّوا وَمَضُوا إِلَى وَجْهِ الْعَدُوِّ ،
وَجَاءَتِ الطَّائِفَةُ الْأُخْرَى فَصَلُّوا رَكْعَةً وَسَجْدَتَيْنِ بِقِرَاءَةٍ وَتَشَهُدُوا
وَسَلُّوا ، فَإِنْ كَانَ الْإِمَامُ مُقِيمًا صَلَّى بِالطَّائِفَةِ الْأُولَى رَكْعَتَيْنِ
وَبِالثَّانِيَةِ رَكْعَتَيْنِ وَيُصَلِّي بِالطَّائِفَةِ الْأُولَى رَكْعَتَيْنِ مِنَ الْمَغْرِبِ
وَبِالثَّانِيَةِ رَكْعَةً ، وَلَا يُحَاثِلُونَ فِي حَالِ الصَّلَاةِ ، فَإِنْ فَعَلُوا ذَلِكَ
بَطَلَتْ صَلَاتُهُمْ ،

أَيْضاً (إلى وجه العدو وجاءت الطائفة الأولى) إلى مكانهم الأول إن شاءوا
أن يتموا صلاتهم في مكان واحد . وإن شاءوا أتموا في مكانهم قليلاً للشي
(فصلوا) ما فاتهم (وخدائاً ركعة وسجدةين بغير قراءة ؛ لأنهم للاحقون ،
(وتشهدوا وسلوا) ؛ لأنهم فرغوا (ومضوا إلى وجه العدو ، وجاءت الطائفة
الأخرى) إن شاءوا أيضاً ، أو أتموا في مكانهم (فصلوا) ما سبوا به (ركعة
وسجدةين) بقراءة ؛ لأنهم مسبوقون (وتشهدوا وسلوا) ؛ لأنهم فرغوا ، قيدنا
بمضى المصلين ، مشاء لأن الركوب يبطلها ككل عمل كثير غير المضي لضرورة القيام
بإزاء العدو ، (فإن كان الإمام مقبياً صلى بالطائفة الأولى ركعتين) من الرباعية
(وبـ) الطائفة (الثانية ركعتين) تسوية بينهما (ويصلي بالطائفة الأولى ركعتين
من المغرب ، وبالثانية ركعة) واعلم أنه ورد في صلاة الخوف روايات كثيرة ،
وأصحها ستة عشر رواية مختلفة ، وصلاًها النبي ﷺ أربعاً وعشرين مرة ،
كذا في شرح المقدسي ، وفي المستصفى عن شرح أبي نصر البغدادي أن كل ذلك
جائز ، والكلام في الأولى ، والأقرب من ظاهر القرآن الذي ذكرناه . اهـ . لم يداد .
(ولا يقاتلون في حال الصلاة) ؛ لعدم الضرورة إليه ، (فإن فعلوا ذلك)
وكان كثيراً (بطلت صلاتهم) ؛ لمناقاته للصلاة من غير ضرورة إليه ، بخلاف
المشي ؛ بأنه ضروري لأجل الاصطفاف .

وَإِنْ اشْتَدَّ الْخَوْفُ صَلُّوا رُكْبَانًا وَحَدَاكُمَا يُؤْمِنُونَ بِالرُّكُوعِ
وَالسُّجُودِ إِلَى أَىِّ جِهَةٍ شَاءُوا ، إِذَا لَمْ يَقْدِرُوا عَلَى التَّوَجُّهِ إِلَى الْقِبْلَةِ .

بَابُ الْجَنَائِزِ

إِذَا احْتَضَرَ الرَّجُلُ وَجَّهَهُ إِلَى الْقِبْلَةِ عَلَى شِقِّهِ الْيَمَنِ وَلَقَّنَ
الشَّهَادَتَيْنِ ، فَإِذَا مَاتَ شَدُّوا أَحْبَبِيهِ ، وَغَمَّضُوا عَيْنَيْهِ ،

(وإن اشتد الخوف) بحيث لا يدعهم العدو يصلون تارلين هجومهم عليهم
(صلوا ركباناً وحداناً) ؛ لانه لا يصح الامتداء لاختلاف المكان (يؤمنون
بالركوع والسجود إلى أى جهة شاءوا إذا لم يقدرُوا على التوجه إلى القبلة) ؛ لانه
كما سقطت الأركان للضرورة سقط التوجه .

بَابُ الْجَنَائِزِ

من إضافة الشيء إلى سببه : والجنائز جمع جنازة - بالفتح - اسم للبيت
وأما بالاسكس قاسم للنفس ،
(إذا احتضر الرجل) : أى حضرته الوفاة ، أو ملائكة الموت ، وعلامته :
استرخا قدميه ، واعرجاج منخره ، وانخساف صدغيه (وجهه إلى القبلة على شقه
اليمين) هذا هو السنة ، والمختار أن يوضع مستقيماً على قفاه نحو القبلة ؛ لانه
أيسر لخروج روحه . جوهرة . وإن شق عليه ترك على حاله (ولقن الشهادتين)
بذكرهما عنده ، ولا يؤمر بهما لئلا يضجر ، وإذا قالها مرة كمامه ، ولا يعيدها
الملقن إلا أن ينكلم بكلام غيرها لتكون آخر كلامه ، وأما تلقينه في القبر
فشروع عند أهل السنة ؛ لأن الله تعالى يحياه في القبر . جوهرة . وقيل : لا يلقن ،
وقيل : لا يؤمر به ولا ينهى عنه .

(فإذا مات شدوا لحيته) بمصابة من أسفاهما وتربط فوق رأسه (وغمضوا
عينيه) تحسناً له ، وينبغي أن يتولى ذلك أرفق أهله به ، ويقول : بسم الله ، وعلى

وَإِذَا أَرَدُوا غُسْلَهُ وَضَعُوهُ عَلَى سَرِيرٍ ، وَجَمَلُوا عَلَى عَوْرَتِهِ خِرْقَةً ،
وَنَزَعُوا ثِيَابَهُ ، وَوَضَعُوهُ ، وَلَا يُمَضَّمُ ، وَلَا يُسْتَنْشَقُ ، ثُمَّ يُفِيضُونَ
الْمَاءَ عَلَيْهِ ، وَيَجْمَرُ سَرِيرُهُ وَتَرَاهُ ، وَيُغْفَى الْمَاءُ بِالسِّدْرِ أَوْ بِالْحَرَضِ ،
فَإِنْ لَمْ يَكُنْ قَالَمَاءُ الْقَرَاخِ ، وَيُغْسَلُ رَأْسُهُ وَخِيْتُهُ بِالْخِطْيِ ، ثُمَّ
يُضْجَعُ عَلَى شِقِّهِ الْاَيْسَرِ

ملّة رسول الله ، اللهم يسر عليه أمره ؛ وسهل عليه ما بعده ، وأسعده بأقائك ،
واجمل ما خرج إليه خيراً ، ما خرج عنه . ويحضر عنده الطيب ، ويخرج من عنده
اخاض والفساد والجنب ، ويستحب أن يسارع إلى قضاء ديونه أو إبرائه منها ؛
لأن نفس الميت معلقة بدينه حتى يقضى عنه ، ويسرع في جهازه .

(وإذا أرادوا غسله وضعوه على سرير) لينصب الماء عنه (وجعلوا على عورته
خرقة) إقامة لواجب السرير ، ويكتفى بستر العورة العايضة ، هو الصحيح تيسيراً . هداية
(ونزعوا ثيابه) نية تمكن من التنظيف (ووضوه) إن كان ممن يؤمر بالصلاة (و)
لكن (لا يعضمض ولا يستنشق) للخرج ، وقيل : يفعلان بخرقة ، وعليه العمل
ولو كان جنباً أو حائضاً أو نفساء فعلاً انفاها تنمياً للطهارة . إمداد (ثم يفيضون
الماء عليه) اعتباراً بحالة الحياة (ويجمر) أى يبخر (سريره وتراه) إخفاء لذكره
الرائحة وتعظيماً للبيت (ويغفى الماء بالسدر) وهو ورق النبق (أو بالحرض) بضم
فسكون - الأشنان ، إن تيسر ذلك (فإن لم يكن) متيسراً (فالماء القراح) : أى
الخالص - كاف ، ويسخن إن تيسر ؛ لأنه أبلغ في التنظيف (ويغسل رأسه ولحيته
بالخطمي) بكسر الخاء وتفتح وتشديد الياء - نبت بالعراق طيب الرائحة يعمل
عمل الصابون ؛ لأنه أبلغ في استخراج الوسخ ، فإن لم يتيسر فالصابون ونحوه ،
وهذا إذا كان له شعر وإلا لم يحتج إليه . در (ثم يضجع على شقه الايسر) ليبتدا

فَيُغَسِّلُ بِالنَّاءِ وَالسَّدْرِ ، حَتَّى يُرَى أَنَّ الْمَاءَ قَدْ وَصَلَ إِلَى مَا بِلَى التَّخْتِ مِنْهُ ، ثُمَّ يُضْجَعُ عَلَى شِقِّهِ الْأَيْمَنِ ، فَيُغَسِّلُ بِالنَّاءِ وَالسَّدْرِ حَتَّى يُرَى أَنَّ الْمَاءَ قَدْ وَصَلَ إِلَى مَا بِلَى التَّخْتِ مِنْهُ ، ثُمَّ يُجْلِسُهُ وَيَسْنِدُهُ إِلَيْهِ ، وَيَمْسَحُ بَطْنَهُ مَسْحًا رَافِقًا ، فَإِنْ خَرَجَ مِنْهُ شَيْءٌ غَسَلَهُ وَلَا يُعِيدُ غَسْلَهُ ، ثُمَّ يُنَشِّفُهُ بِثَوْبٍ وَيَجْعَلُهُ فِي أَكْفَانِهِ ، وَيَجْعَلُ الْخُنُوطَ عَلَى رَأْسِهِ وَجَبَّتِيهِ ، وَالْكَافُورَ عَلَى مَسَاجِدِهِ .

وَالسَّنَةُ أَنْ يُكْفَنَ الرَّجُلُ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ : إِزَارٍ ،

بِيمِينِهِ (فيغسل بالماء والسدر حتى يرى أن الماء قد وصل إلى ما بلى التخت)
بالمعجمة (منه) : أى الميت ، وهذه غسلة (ثم يصجع على شقه الأيمن فيغسل بالماء
والسدر) كذلك حتى يرى أن الماء قد وصل إلى ما بلى التخت منه (وهذه الثانية
(ثم يجلسه ويسنده إليه) : لا يسقط (ويمسح بطنه مسحاً رافقاً) لتخرج فضلاته
(فإن خرج منه شيء غسله لإزالة النجاسة عنه ، ولا يعيد غسله ولا وضوءه ؛ لأنه
ليس بناقض في حقّه ، وقد حصل المأمور به ، ثم يصجع على شقه الأيسر فيصب
الماء عليه ثلثيناً للغسلات المستوعبات جسده إقامة لسنة التثليث . إمداد . ويصب
عليه الماء عند كل إضجاع ثلاث مرات . تنوير (ثم ينشفه في ثوب) لثلاث تبلل
الأكفان (ويجعله) : أى يضع الميت (لا أكفائه) بأن تبسط اللقافة ، ثم الإزار
فوقها ، ثم يوضع الميت مضمماً ، ثم يعطف عليه الإزار ثم اللقافة (ويجعل الخنوط)
بفتح الحاء - عطر مركب من الأشياء الطيبة ، ولا بأس بأسائر أنواعه غير الزعفران
والورس للرجال (على رأسه ولحيته) ندبا (والكافور على مساجده) : لأن
التعطيب سنه والمساجد أولى بزيادة الكرامة . هداية . وسواء فيه المحرم وغيره فيعطيب
وينطى رأسه . تارخانية (والسنة أن يكفن الرجل في ثلاثة أثواب : إزار) وهو

وَقَيْصٍ ، وَلِفَافَةٍ ، فَإِنْ اقْتَصَرُوا عَلَى ثَوْبَيْنِ جَزَ ، وَإِذَا أَرَادُوا لَفَ
الْلِفَافَةَ عَلَيْهِ ابْتَدَوْا بِالْجَانِبِ الْإِسْرَ فَأَلْقَوْهُ عَلَيْهِ ، ثُمَّ بِالْأَيْدِي ،
فَإِنْ خَافُوا أَنْ يَنْتَشِرَ الْكَفَنُ عَنْهُ عَقَدُوهُ ، وَتَسَكَّنُوا الْمِرْأَةَ فِي
خَمْسَةِ أَثْوَابٍ : إِزَارٍ ، وَقَيْصٍ ، وَخِمَارٍ ، وَخِرْقَةٍ يُرْتَبُ بِهَا نَذْيَاهَا ،
وَلِفَافَةٍ ، فَإِنْ اقْتَصَرُوا عَلَى ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ جَزَ ، وَيَكُونُ الْخِمَارُ
فَوْقَ الْقَيْصِ تَحْتَ اللَّفَافَةِ ، وَيُجَمَلُ شَعْرُهَا عَلَى صَدْرِهَا ،

للبيت مقداره من الفرق إلى القدم ، بخلاف إزار الحى فإنه من السرة إلى الركبة
(وقيص) من أصل العنق إلى القدمين بلاد خريص ولاكين (ولفافه) تزيد على
ما فوق الفرق والقدم ليلف فيها ، وتربط من الأعلى والأسفل ، ويحسن الكفن ،
ولا يتعالى فيه ، ويكون مما يلبسه في حياته في الجملة والميدين ، وفضل البياض من
القط (فإن اقتصروا على ثوبين) إزار ولفافه (جاز) وهذا كفن الكمايه ،
وأما الثوب الواحد فيكره إلا في حالة الضرورة (فإذا أرادوا لف اللفافه عليه
ابتدءوا بالجانب اليسر فألقوه عليه ثم بالأيدين) كما في حالة الحياة (فإن خافوا
أن ينتشر الكفن عنه عقدوه) صيانة عن الكشف (وتسكن المرأة) للسنة
(في خمسة أثواب : إزار ، وقيص) كما تقدم في الرجل (وخمار) لوجهها ورأسها
(وخرقه يربط بها وذيها) وعرضها من الثدي إلى السرة ، وقيل : إلى الركبتين
(ولفافه ، فإن اقتصروا على ثلاثة أثواب) إزار وخمار ولفافه (جاز) : وهذا
كفن الكمايه في حقها ، ويكره في أقل من ذلك إلا في حالة الضرورة (ويكون الخمار
فوق القميص تحت) الإزار و (اللفافه) فتبسط اللفافه ، ثم الخرقه فوقها ، ثم
الإزار فوقهما ، ثم توضع المرأة مقصمه (ويجمل شعرها) ضفيرتين (على صدرها)
فوق القميص ، ثم تخمر بالخمار ، ثم يعطف عليها بالإزار ، ثم تربط الخرقه فوق
الثديين ، ثم اللفافه ، وفي السراج : قال الخجندی : تربط الخرقه على الثديين فوق

وَلَا يُسْرَحُ شَمْرُ الْمَيِّتِ وَلَا اخِيَّتُهُ ، وَلَا يُقَصُّ خُفْرُهُ ، وَلَا يُعَاقَصُ شَمْرُهُ ، وَتَجْبَرُ الْأَكْفَانُ قَبْلَ أَنْ يُدْرَجَ فِيهَا وَتَرَا ، فَإِذَا فَرَفُوا مِنْهُ صَلُّوا عَلَيْهِ ، وَأَوَّلَى النَّاسِ بِالصَّلَاةِ عَلَيْهِ السُّلْطَانُ إِنْ حَضَرَ ، فَإِنْ لَمْ يَحْضَرْ فَيُسْتَحَبُّ تَقْدِيمُ إِمَامِ الْحَيِّ ثُمَّ الْأَوَّلِيِّ ، فَإِنْ صَلَّى عَلَيْهِ غَيْرُ الْأَوَّلِيِّ وَالسُّلْطَانِ أَعَادَ الْأَوَّلِيُّ ، وَإِنْ صَلَّى الْأَوَّلِيُّ لَمْ يَجْزُ لِأَحَدٍ أَنْ يُصَلِّيَ بَعْدَهُ

فوق الأكفان ، قال : وفوله ، فوق الأكفان ، يحتمل أن يكون المراد تحت اللقافة وفوق الإزار والقميص ، وهو الظاهر ، وفي الكرخي قوله ، فوق الكفن ، يعنى به الأكفان التى تحت اللقافة . اهـ . ومثله فى الجوهرة (ولا يسرح شعر الميت ولا لحيته) ؛ لأنه للزينة ، والميت منتقل إلى البلى (ولا يقص ظفره ولا شعره) ؛ لما فيه من قطع جزء منه يحتاج إلى دفنه فلا يذفى فصله عنه (وتجمر الأكفان قبل أن يدرج فيها وترأ) فالمواضع التى يندب فيها التجمير ثلاثة : عند خروج روحه ، وعند غسله ، وعند تكفينه ولا يجمر خلفه ؛ للنهى عن إتباع الجنائز بصوت أو نار .

(فإذا فرغوا منه صلوا عليه) ؛ لأنها فريضة (وأولى الناس بالصلاة عليه : السلطان إن حضر) إلا أن الحق فى ذلك الأولياء : لأنهم أقرب إلى الميت ، إلا أن السلطان إذا حضر كان أولى منهم بعارض السلطنة وحصول الأزدراء بالتقدم عليه جوهرة (فإن لم يحضر) السلطان فنائبه ، فإن لم يحضر (فيستحب تقديم إمام الحى) لأنه رضىه فى حياته ، فكان أولى بالصلاة عليه فى مماته (ثم الولي) بترتيب عصوبة النكاح ، إلا الأب فيقدم على الابن اتفاقاً (فإن صلى عليه غير الولي والسلطان) ونائبه (أعاد الولي) ولو على قبره إن شاء ؛ لأجل حقه ، لا لإسقاط الفرض ، ولذا قلنا : ليس لمن صلى عليها أن يعيد مع الولي لأن تكرارها غير مشروع (وإن صلى الولي لم يجز لأحد أن يصلى) عليه (بعده) ؛ لأن الفرض تأدى (٩ - لباب - أول)

فَإِنْ دُفِنَ وَلَمْ يُصَلَّ عَلَيْهِ صَلَّى عَلَى قَبْرِهِ .

وَالصَّلَاةُ : أَنْ يُكَبَّرَ تَكْبِيرَةً بِحَمْدِ اللَّهِ تَعَالَى عَقِيْبَهَا ، ثُمَّ
مُكَبَّرَ تَكْبِيرَةً رِيْضِيٌّ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، ثُمَّ يُكَبَّرُ
تَكْبِيرَةً يَدْعُو فِيهَا لِنَفْسِهِ وَلِلْمَيِّتِ وَلِلْمُسْلِمِينَ ، ثُمَّ يُكَبَّرُ
تَكْبِيرَةً رَابِعَةً وَيُسَلِّمُ .

بِالْأَوَّلِ ، وَالتَّنْفُلُ بِهَا غَيْرُ مَشْرُوعٍ ، وَلَوْ صَلَّى عَلَيْهِ الْوَلِيُّ وَلِلْمَيِّتِ أَوْلِيَاءُ آخَرُ بِمَنْزِلَتِهِ
لَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَعْبُدُوا ؛ لِأَنَّ وَلَايَةَ مَنْ صَلَّى عَلَيْهِ كَالْمَلَكَةِ جَوْهَرَةٍ (فَإِنْ دُفِنَ وَلَمْ يُصَلَّ
عَلَيْهِ صَلَّى عَلَى قَبْرِهِ) مَا لَمْ يَغْلِبْ عَلَى الظَّنِّ تَفْسِيْخُهُ ، هُوَ الصَّحِيْحُ ؛ لِاخْتِلَافِ الْحَالِ
وَالزَّمَانِ وَالْمَكَانِ . هِدَايَةٌ .

(وَالصَّلَاةُ) عَلَيْهِ أَرْبَعُ تَكْبِيرَاتٍ كُلُّ تَكْبِيرَةٍ قَائِمَةٌ مَقَامَ رُكْعَةٍ ، وَكَيْفِيَّتُهَا : (أَنْ
يُكَبَّرُ تَكْبِيرَةً) وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ فِيهَا فَيَقْطَعُ ، وَبَعْدَهَا (بِحَمْدِ اللَّهِ تَعَالَى سَقِيْبَهَا) : أَيْ يَقُولُ :
سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ . الْخ (ثُمَّ يَكَبِّرُ تَكْبِيرَةً) ثَانِيَةً (وَيُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ)
كَمَا فِي الشَّهَادَةِ (ثُمَّ يَكَبِّرُ تَكْبِيرَةً) ثَالِثَةً (يَدْعُو فِيهَا) : أَيْ بَعْدَهَا بِأُمُورِ الْآخِرَةِ
(لِنَفْسِهِ وَلِلْمَيِّتِ وَلِلْمُسْلِمِينَ) قَالَ فِي الْمَتْنِ : وَلَا تَوْقِيفُ فِي الدَّعَاءِ ، سِوَى أَنَّهُ بِأُمُورِ
الْآخِرَةِ ، وَإِنْ دُعِيَ بِالْمَأْتُورِ فَمَا أَحْسَنَهُ وَمَا أَبْلَغَهُ ، وَمَنْ الْمَأْتُورُ حَدِيثُ عَوْفِ بْنِ
مَالِكٍ أَنَّهُ صَلَّى مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى جِثَارِهِ لِحَفْظِ مَنْ دَعَا : اللَّهُمَّ
اغْفِرْ لَهُ وَارْحَمْهُ وَعَافِهِ وَاعْفُ عَنْهُ وَأَكْرِمْ نَزْلَهُ وَوَسِّعْ مَدْخَلَهُ وَاغْسِلْهُ بِالْمَاءِ وَالتَّلَجِ
وَالْبَرْدِ وَنَقِّهِ مِنَ الْخَطَايَا كَمَا يَنْقَى الثَّوْبُ الْأَبْيَضُ مِنَ الدَّنَسِ ، وَأَبْدَلْهُ دَارًا خَيْرَ أَمِنْ
دَارِهِ ، وَأَهْلًا خَيْرَ أَمِنْ أَهْلِهِ ، وَزَوْجًا خَيْرًا مِنْ زَوْجِهِ وَأَدْخِلْهُ الْجَنَّةَ ، وَأَعِزَّهُ مِنْ
عَذَابِ الْقَبْرِ ، وَعَذَابِ النَّارِ . قَالَ عَوْفٌ : حَتَّى تَمْنِيَتْ أَنْ أَكُونَ ذَلِكَ الْمَيِّتَ ،
رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالدَّهْلِيُّ . هـ . (ثُمَّ يَكَبِّرُ تَكْبِيرَةً رَابِعَةً وَيُسَلِّمُ) بَعْدَهَا مِنْ
غَيْرِ دُعَاءٍ ، وَاسْتَحْسَنَ بَعْضُ الْمُشَايِخِ أَنْ يَقُولَ بَعْدَهَا : « رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً ،

وَلَا يُصَلِّي عَلَى مَيِّتٍ فِي مَسْجِدٍ جَمَاعَةٍ . فَإِذَا حَمَلُوهُ عَلَى سَرِيرِهِ
أَخَذُوا بِقَوَائِمِهِ الْأَرْبَعِ . وَيَمْشُونَ بِهِ مُسْرِعِينَ دُونَ الْخَبَبِ ،
فَإِذَا بَلَغُوا إِلَى قَبْرِهِ كَرِهَ لِلنَّاسِ أَنْ يَجْلِسُوا قَبْلَ أَنْ يُوضَعَ عَنْ
أَعْنَاقِ الرُّجَالِ ، وَيُحْفَرُ الْقَبْرُ وَيُلْحَدُ وَيُدْخَلُ الْمَيِّتُ مِمَّا بِلَى الْقَبْلَةَ ،

وفي الآخرة حسنه وقنا عذاب النار . . جوهره ولا قراءه (١) ولا تشهد فيها ،
ولو كبر إمامه أكثر لا يتابعه ، وينكث حتى يسلم معه إذا سلم ، هو المختار . هداية
(ولا يصلي) أى يكره تحريماً ، وقيل : تعزيراً ، ورجح (على ميت في مسجد
جماعة) : أى مسجد الجامع ومسجد المحلة . قهستانى ، وكما يكره الصلاة يكره لإدخالها
فيه ، كما نقله العلامة قاسم ، وفي مختارات النوارل : سواء كان الميت فيه أو خارجه ،
هو ظاهر الرواية ، وفي رواية : لا يكره إذا كان الميت خارج المسجد .

فإذا نلوه على سريره وأخذوا بقوائمه الأربع) ؛ لما فيه من زيادة الإكرام ،
ويضع مقدمها على يمينه ويمشى عشر خطوات ، ثم مؤخرها كذلك ، ثم مقدمها
على يساره كذلك ، ثم مؤخرها كذلك (ويمشون به مسرعين دون الخبب) :
أى العدو السريع ؛ لكرهه (فإذا بلغوا إلى قبره كره للناس أن يجلسوا قبل أن
توضع) الجنائزة (عن أعناق الرجال) ؛ لأنه قد تقع الحاجة إلى التعاون ، والقيام
أمكن منه . هداية . (ويحفر القبر) مقدار نصف قامة ، وإن زاد فحسن ؛ لأن فيه
صيانة (ويلحد) إن كانت الأرض صلبة ، وهو : أن يحفر في جانب القبلة من
القبر حفيرة فيوضع فيها الميت ، ويشق إن كانت الأرض رخوة ، وهو : أن يحفر
حفيرة في وسط القبر فيوضع فيها (ويدخل للميت مما بلى القبلة) ؛ إن أمكن ، وهو :
أن توضع الجنائزة في جانب القبلة من القبر ، ويحمل الميت فيوضع في اللحد فيكون

(١) يرى بعض الآئمة قراءة الفاتحة بعد التكبير الأولى والخليفة يقولون لا يقرؤها
إلا بنية الثناء قال في الفتح لم تثبت القراءة عند رسول الله صلى الله عليه وسلم
وفي موطأ مالك عن ابن عمر أنه كان لا يقرأ في صلاة الجنائزه .

فَإِذَا وُضِعَ فِي لَحْدِهِ قَالَ الَّذِي يَضَعُهُ : بِاسْمِ اللَّهِ وَعَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ، وَيُوجِّهُهُ إِلَى الْقِبْلَةِ ، وَيَحُلُّ الْعَقْدَةَ ، وَيُسَوِّي الْأَيْنَ عَلَيْهِ ، وَيُكْرَهُ الْآجِرُ وَالْخَشَبُ ، وَلَا بَأْسَ بِالْقَصَبِ ثُمَّ يَهَالُ التُّرَابُ عَلَيْهِ ، وَيُسَمُّ الْقَبْرُ وَلَا يُصْطَحُّ ، وَهَنْ أَسْتَمَلَ بَعْدَ الْوِلَادَةِ

الآخذ له مستقبل القبلة ، وهذا إذا لم يخش على القبر أن ينهار ، وإلا فيسل من قبل رأسه أو رجله (إذا وضع في لحده قال الذي يضعه) فيه : (باسم الله وعلى ملة رسول الله) ، ويوجه إلى القبلة (على جنبه الأيمن) ويحل العقد (؛ لأنها كانت لحوف الافتشار (ويسوى الأيمن) بكسر الباء - جمع لبنة بوزن كلمة : الطوب النوى (عليه) : أى اللحد ، بأن يسد من جهة القبر ويقام الإن فيه انقاء لوجهه عن التراب (ويكره الآجر) بالمد : الطوب المحرق (والخشب) ؛ لأنهما لإحكام البناء ، وهو لا يليق بالميت ؛ لأن القبر موضع البلى . وفى الإمداد : وقال بعض مشايختنا : لما يكره الآجر إذا أريد به الزينة ، أما إذا أريد به دفع أذى السباع أو شيء آخر لا يكره . اهـ (ولا بأس بالقصب) مع الإن ، قال فى الحلية : وتسد الفرج الذى بين الإن بالمدنر والقصب كيلا ينزل التراب منها على الميت ، ونصوا على استحباب القصب فيها كالإن . اهـ . (ثم يهال التراب عليه) - ترأله وصيانة (ويسمى القبر) ؛ أى يجعل ترابه مرتفعاً عليه مثل سنام البهير ، مقدار شبر ونحوه ، وتكره الزيادة على التراب الذى خرج منه (ولا يسطح) انتهى عنه ، ولا يحصى ولا بطين ، ولا يرفع عليه بناء ، وقيل : لا بأس به ، وهو الخنار . تنوير ، ولا بأس بالسكتابة إن احتيج إليها حتى لا يذهب الأثر ولا يمتن . مرجعية .

(ومن استمل) بالبناء للفاعل - أى وجد منه ما يدل على حياته من صراخ أو عطاس أو تناوب أو نحو ذلك تما يدل على الحياة المستقرة (بعد الولادة) أو خروج أكثره ، والمعبرة بالصدر إن نزل مستقيماً برأسه ، وبسرته إن نزل منكوساً

سُمِّيَ وَغُسِّلَ وَصُلِّيَ عَلَيْهِ ، وَإِنْ لَمْ يَسْتَهْلِ أَذْرَجَ فِي خِرْقَةٍ وَأَنْ يَصَلَ عَلَيْهِ .

بَابُ الشَّهِيدِ

لِلشَّهِيدِ : مَنْ قَتَلَهُ الْمُشْرِكُونَ أَوْ وُجِدَ فِي الْمَرْكَةِ وَبِهِ أَثَرُ الْجِرَاحَةِ ، أَوْ قَتَلَهُ الْمُسْلِمُونَ ظُلْمًا وَأَنْ تَجِبَ بِقَتْلِهِ دِيَةٌ ،

(سمى وغسل) وكفن (وصلى عليه) ويرث ويورث ، (وإن لم يستهل) غسل في المختار . هداية . و (أدرج في خرقه ولم يصل عليه) وكذا يغسل السقط الذي لم يتم خلقه في المختار ، كما في الفتح والدراية ، ويسمى كما ذكره الطحاوي عن أبي يوسف ، كذا في التبيين .

بَابُ الشَّهِيدِ

فَعِيلٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ ؛ لِأَنَّهُ مَشْهُودٌ لَهُ بِالْجُنَّةِ . أَوْ أَشْهَدُ مَوْتَهُ الْمَلَائِكَةُ ، أَوْ فَاعِلٌ ؛ لِأَنَّهُ حَى عِنْدَ رَبِّهِ ، فَهُوَ شَاهِدٌ .

(الشهيد) الذي له الأحكام الآتية : (من قتله المشركون) بأى آلة كانت ، مباشرة أو تسبياً منهم ، كما لو اضطروهم حتى ألغواهم في نار أو ماء ، أو نفروا دابة فصدمت مسلماً ، أو رموا نيراناً فذهبت بها الريح إلى المسلمين ، أو أرسلوا ماء فغرقوا به ؛ لأنه مضاف إلى العدو . فتح (أو وجد في المعركة) سواء كانت معركة أهل الحرب أو البغى أو قطاع الطريق (وبه أثر) كجرح وكسر وحرق وخروج دم من أذن أو عين ، لا قم وأنف ومخرج (أو قتله المسلمون ظلماً ولم نجب بقتله دية) : أى ابتداء ، حتى لو وجبت بعارض كالصلح وقتل الأب ابنه لا تسقط الشهادة .

فَيُكَفَّنُ وَيُصَلَّى عَلَيْهِ ، وَلَا يُغْسَلُ ، وَإِذَا اسْتَشْهَدَ الْجَنْبُ غُسِّلَ
عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَكَذَلِكَ الصَّبِيُّ . وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ :
لَا يُغْسَلَانِ ، وَلَا يُغْسَلُ عَنِ الشَّهِيدِ دَمُهُ ، وَلَا يُنْزَعُ عَنْهُ ثِيَابُهُ ،
وَيُنْزَعُ عَنْهُ الْفَرُّوُّ وَالْخُفُّ وَالْحَشْوُ وَالسَّلَاحُ ، وَمَنْ ارْتَثَ غُسِّلَ
وَالْإِرْتِثَاتُ : أَنْ يَأْكُلَ أَوْ يَشْرَبَ أَوْ يُدَاوِيَ أَوْ يَبْقَى حَيًّا حَتَّى
يَبْغِي عَلَيْهِ وَقْتُ صَلَاةٍ وَهُوَ يَغْفُلُ ، أَوْ يُنْقَلُ مِنَ الْمَرْكَكِ حَيًّا ،
وَمَنْ قُتِلَ فِي حَدٍّ أَوْ قِصَاصٍ غُسِّلَ وَصَلَّى عَلَيْهِ ،

إذا عرف ذلك وأريد تجهيزه (فيمكن) ثيابه (ويصلى عليه ولا يغسل) إذا
كان مكلماً طاهراً ، انفاقاً (و) أما (إذا استشهد الجنب) وكذا الحائض والنفساء
(غسل عند أبي حنيفة ، وكذلك الصبي) والمجنون (وقالوا : لا يغسلان) قال في
التصحيح : ورجع دليله في الشروح ، وهو الماعول عليه عند النسفي ، والمفتي به عند
الحجوبي . اهـ . (ولا يغسل عن الشهيد دمه ، ولا ينزع عنه ثيابه) لحديث :
« زملوهم بدمائهم » ، (و) لكن (ينزع عنه الفرو والخف والحشو والسلاح)
وكل ما لا يصلح للكفن ، ويزيدون وينقصون في ثيابه لإتماماً لكفن السنة .

(ومن ارتث) بالبناء للجهول - : أى أبطأ . وته عن جرحه (غسل) ؛
لا لقطع حكم شهادة الدنيا عنه ، وإن كان من شهداء الآخرة (والارتثات)
القاطع لحكم الشهادة : (أن يأكل أو يشرب) أو ينام (أو يتداوى أو يبقى حياً
حتى يمضي عليه وقت صلاة وهو يغفل) ويقدر على أدائها (أو ينقل من المعركة)
وهو يغفل ؛ إلا لحوف وطء الخيل .

ومن قتل في حدٍّ أو قصاصٍ غسل (وكفن) وصلى عليه) : لأنه لم يقتل ظلماً ،
ولأنما قتل بحق .

وَمَنْ قُتِلَ مِنَ الْبُغَاةِ أَوْ فُطِّعَ الطَّرِيقُ لَمْ يُصَلِّ عَلَيْهِ .

بَابُ الصَّلَاةِ فِي السَّكْبَةِ وَحَوْلِهَا

الصَّلَاةُ فِي السَّكْبَةِ جَائِزَةٌ فَرَضُهَا وَتَقْلُمُهَا ، فَإِنْ صَلَّى الْإِمَامُ
بِجَمَاعَةٍ فَجَعَلَ بَعْضُهُمْ ظَهَرَ الْإِمَامِ جَازَ ، وَنَ جَعَلَ وَنَهُمْ ظَهْرُهُ إِلَى
وَجْهِ الْإِمَامِ لَمْ تَجْزُ صَلَاتُهُ ، وَإِذَا صَلَّى الْإِمَامُ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ
تَحَلَّقَ النَّاسُ حَوْلَ السَّكْبَةِ وَصَلُّوا بِصَلَاةِ الْإِمَامِ ،

(ومن هل من البغاة) وهم : الخارجون عن طاعة لإمام ، كما ياتي (أو قطع
الطريق) حالة المحاربة (لم يصل عليه) ولم يغسل ، وقيل : يغسل ولم يصل عليه ؛
للفرق بينه وبين الشهيد ، قيدنا بحالة المحاربة لأنه إذا قتل بعد ثبوت يد الإمام فإنه
يغسل ويصلى عليه ، وهذا تفصيل حسن أخذ به الكبار من المشايخ . زيلعي

بَابُ الصَّلَاةِ فِي السَّكْبَةِ وَحَوْلِهَا

(الصلاة في السكبة جائزة فرضها ونفلها ؛ فإن صلى الإمام) فيها (بجماعة)
معه (لجعل بعضهم ظهره إلى ظهر الإمام) أو جنبه ، أو جعل وجهه إلى ظهر
الإمام أو جنبه أو جعل جنبه إلى وجه الإمام أو جنبه متوجهاً إلى غير جهته ،
أو جعل وجهه إلى وجه الإمام - (جاز) الاقتداء في الصور السبع المذكورة ،
إلا أنه يكره أن يقال وجه الإمام بلا حائل ، وكل جانب قبلة ، والتقدم والآخر
إنما يظهر عند اتحاد الجهة ، ولذا قال ؛ (ومن جعل منهم ظهره إلى وجه الإمام لم
تجز صلاته) : أي لقدمه على الإمام (فإن صلى الإمام) خارجها (في) داخل
(المسجد الحرام تحلق) بدون الواو على ما في أكثر النسخ جواب . إن ، وفي
بعضها ، وتحلق الناس حول السكبة ، قال في الجوهرة : إن كان بالواو فهو من
صورة المسألة وجوابها ، فن كان ، وإن كان بدون الواو فهو جواب إن ، ويكون
قوله (وصلوا بصلاة الإمام) بيانياً للجواز ، وقوله ، فن كان ، للاستئناف . اهـ .

فَمَنْ كَانَ مِنْهُمْ أَقْرَبَ إِلَى الْكَعْبَةِ مِنَ الْإِمَامِ جَازَتْ صَلَاتُهُ إِذَا
لَمْ يَكُنْ فِي جَانِبِ الْإِمَامِ ، وَمَنْ صَلَّى عَلَى ظَهْرِ الْكَعْبَةِ جَازَتْ
صَلَاتُهُ .

كِتَابُ الزَّكَاةِ^(١)

الزَّكَاةُ وَاجِبَةٌ عَلَى الْحُرِّ الْمُسْلِمِ الْبَالِغِ الْعَاقِلِ إِذَا مَلَكَ نِصَابًا

(فمن كان منهم أقرب إلى الكعبة من الإمام جازت صلاته إذا لم يكن في جانب
الإمام) ؛ لأن التقدم والتأخر إنما يظهر عند اتحاد الجانب ، وفي الدر : ولو وقف
مسامتا لركن في جانب الإمام وكان أقرب لم أره ، ويذهب الفساد احتياطاً ؛ لترجيح
وجه الإمام . ٥١٠ . (ومن صلى على ظهر الكعبة) ولو بلا سترة (جازت صلاته)
إلا أنه يكره لما فيه من ترك التعظيم ولورود النهي عنه عن النبي ﷺ . هداية .

كتاب الزكاة

قرنها بالصلاة اقتداء بالقرآن العظيم ، والأحاديث الواردة عن النبي عليه
الصلاة والسلام .

(الزكاة) لغة : الطهارة والنماء ، وشرعاً : تمليك جزء مخصوص من مال
مخصوص لشخص مخصوص لله تعالى .

وهي (واجبة) والمراد بالوجوب الفرض ؛ لأنه لا شبهة فيه . هداية . (على
الحر المسلم البالغ العاقل إذا ملك نصاباً) فارغاً عن دين له مطالب وعن حاجته

(١) الزكاة فريضة محكمة ثابتة بالكتاب والسنة واجتماع الأمة وسببها المال
النأى وشرطها الاسلام والحريه والبلوغ والعقل والخلو من الدين وصفتها الفرضيه
وحكمها الخروج عن عهدة الكليف في الدنيا والنجاه من العقاب والوصول إلى
الثواب في الآخرة وكثير من المسلمين اليوم يتهاونون في هذه الشعيرة الكريمه مع
أنها من أعظم مزايا الاسلام والادلة على أنه دين الحق والانصاف فإنها مع =

مِلْكًا تَامًا وَحَالًا عَلَيْهِ الْحَوْلُ ؛ وَابْنَسَ عَلَى صَبِيٍّ وَلَا مَذْمُونٍ
وَلَا مُكَاتِبٍ زَكَاةً ، وَمَنْ كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ يُحِيطُ بِمَالِهِ فَلَا زَكَاةَ
عَلَيْهِ ، وَإِنْ كَانَ مَالُهُ أَكْثَرَ مِنَ الدَّيْنِ زَكَاةُ الْفَاضِلِ إِذَا بَلَغَ
نِصَابًا ، وَلَيْسَ فِي دُورِ السُّكْنَى ، وَثِيَابِ الْبَدَنِ ، وَأَثْنِ الْمَنَازِلِ ،
وَدَوَابِّ الرُّكُوبِ ، وَعَبِيدِ الْخِدْمَةِ ، وَسِلَاحِ الْإِسْتِعْمَالِ - زَكَاةً ،
وَلَا يَجُوزُ أَدَاؤُهَا إِلَّا بِنِيَّةٍ مُقَارِنَةٍ لِلْأَدَاءِ أَوْ مُقَارِنَةٍ لِلْحَوْلِ
مِقْدَارِ الْوَاجِبِ

الأصلية نامياً ولو تفديراً (ملكاً تاماً وحال عليه الحول) ثم أخذ بصرح بمفهوم
القيود المذكورة بقوله : (وليس على صبي ولا مجنون) ؛ لانهما غير مخاطبين بأداء
العبادة كالصلاة والصوم (ولا مكاتب زكاة) ؛ لعدم الملك التام (ومن كان عليه
دين يحيط بماله) أو يبقى منه دون نصاب (فلا زكاة عليه) ؛ لانه مشغول بحاجته
الأصلية فاعتبر معدوماً كالماء المستحق بالهش . هداية . وإن كان ماله أكثر من
الدين زكى الفاضل إذا بلغ نصاباً) لفرغه عن الحاجة (وليس في دور السكنى
وثياب البدن وأثاث المنزل ودواب الركوب وعبيد الخدمة وسلاح الاستعمال
زكاة) ؛ لانها مشغولة بالحاجة الأصلية ، وليست بنامية أصلاً ، وعلى هذا كتب
العام لاهلها وآلات المحترفين ؛ لما قلنا . هداية . أقول : وكذا لغير أهلها إذا لم
ينوبها التجارة ؛ لانها غير نامية ، غير أن الأهل له أخذ الزكاة وإن ساوت نصاباً ،
وغيره لا ، كما في الدر .

(ولا يجوز أداء الزكاة إلا بنية مقارنة الأداء) ولو حكماً ، كما لو دفع بلا نية
در . (أو مقارنة لعزل مقدار الواجب) ؛ لأن الزكاة عبادة وكان من شرطها النية ،

== غيرها من وسائل السكافل تقرب بين بعض الطبقات وبعض وتفوس في قلوبهم
الافقه والحب وتدفع الحسد والحقد من النفوس وفق الله المسلمين للعمل بدينهم .

وَمَنْ تَصَدَّقَ بِجَمِيعِ مَالِهِ وَأَمَّ يَنْوِ الزَّكَاةَ سَقَطَ فَرَضُهَا عَنْهُ .

بَابُ زَكَاةِ الْإِبِلِ

لَيْسَ فِي أَقَلِّ مِنْ خَمْسِ ذَوْدٍ مِنَ الْإِبِلِ صَدَقَةٌ فَإِذَا بَلَغَتْ
خَمْسًا سَائِمَةً وَحَالَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ فَفِيهَا شَاةٌ إِلَى تِسْعٍ ، فَإِذَا كَانَتْ
عَشْرًا فَفِيهَا شَانَانٌ إِلَى أَرْبَعِ عَشْرَةٍ ، فَإِذَا كَانَتْ خَمْسَ عَشْرَةٍ فَفِيهَا
ثَلَاثُ شِيَاهٍ إِلَى تِسْعِ عَشْرَةٍ فَإِذَا كَانَتْ عِشْرِينَ فَفِيهَا أَرْبَعُ شِيَاهٍ

والأصل فيها الاقتران ، إلا أن الدنع ينفرد ، فاكتفى بوجودها حالة العزل تيسيراً ،
كتقديم النية في الصوم . هداية . (ومن تصدق بجميع ماله) و (لا ينوى) به
(الزكاة سقط فرضها عنه) استحساناً ، لأن الواجب جزء منه فكان متعياً فيه ،
فلا حاجة إلى التعيين ، هداية .

بَابُ زَكَاةِ الْإِبِلِ

بدأ بزكاة المواشي وبالإبل منها افتداء يكتب رسول الله صلى الله عليه وسلم .
(ليس في أقل من خمس) بالتثنية و (ذود من الإبل) بدل منه . ويقال
خمس ذود ، بالإضافة كما في قوله تعالى (١) : « تسعة رهط » وهو من الإبل :
من الثلاث إلى التسع (صدقة) لعدم لموغ النصاب (فإذا بلغت خمسا سائمة) وهي
المكتفية بالرعى المباح أكثر العام لقصد الدر والفسل (وحال عليها الحول ففيها
شاة) ثنى ذكر أو أنثى ، والثنى من الغنم : ما تم له حول ، ولا يجوز الجذع (٢)
في الزكاة ، ويجوز في الأضحية (إلى تسع ، فإذا كانت عشرا ففيها شانان ، إلى أربع
عشرة فيها ثلاث شياه ، إلى تسع عشرة ، فإذا كانت عشرين ففيها أربع شياه ،

(١) من الآية ٨٤ من سورة النمل

(٢) الجذع من الغنم - بفتح الجيم والذال جميعا - هنا : الصغير الذي لم يسقم سنه

إِلَى أَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ ، فَإِذَا كَانَتْ خَمْسًا وَعِشْرِينَ فَفِيهَا بِنْتُ مَخَاضٍ
إِلَى خَمْسٍ وَثَلَاثِينَ ، فَإِذَا كَانَتْ سِتًّا وَثَلَاثِينَ فَفِيهَا بِنْتُ لَبُونٍ ،
إِلَى خَمْسٍ وَأَرْبَعِينَ ، فَإِذَا كَانَتْ سِتًّا وَأَرْبَعِينَ فَفِيهَا حِقَّةٌ إِلَى
سِتِّينَ ، فَإِذَا كَانَتْ سِتِّينَ فَفِيهَا جَذَعَةٌ إِلَى خَمْسٍ وَسَبْعِينَ ، فَإِذَا
كَانَتْ سِتًّا وَسَبْعِينَ فَفِيهَا بِنْتُ لَبُونٍ إِلَى تِسْعِينَ ، فَإِذَا كَانَتْ
إِحْدَى وَتِسْعِينَ فَفِيهَا حِقَّتَانِ إِلَى مِائَةٍ وَعِشْرِينَ ؛ ثُمَّ تُسَنَأَفُ
الْفَرِيضَةُ ، فَيَكُونُ فِي الْخَمْسِ شاةٌ مَعَ الْحَقَّتَيْنِ ، وَفِي الْعَشْرِ
شَاتَانِ ، وَفِي خَمْسَ عَشْرَةَ ثَلَاثُ شِيَاهٍ ، وَفِي عِشْرِينَ أَرْبَعُ شِيَاهٍ ،
وَفِي خَمْسٍ وَعِشْرِينَ بِنْتُ مَخَاضٍ ، إِلَى مِائَةٍ وَخَمْسِينَ فَيَكُونُ
فِيهَا ثَلَاثُ حِقَاقٍ ؛ ثُمَّ تُسَنَأَفُ الْفَرِيضَةُ ، فَيَكُونُ فِي الْخَمْسِ شاةٌ ،

إِلَى أَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ ، فَإِذَا كَانَتْ خَمْسًا وَعِشْرِينَ فَفِيهَا بِنْتُ مَخَاضٍ (وهى : التى طعنت
فى السنة الثانية (إلى خمس و ثلاثين ، فإذا كانت ستا و ثلاثين ففيها بنت لبون)
وهى : التى طعنت فى الثالثة (إلى خمس و أربعين ، فإذا كانت ستا و أربعين ففيها
حقه) وهى : التى طعنت فى الرابعة (إلى خمس و سبعين ، فإذا كانت ستا و سبعين ،
ففيها بنتا لبون ، إلى تسعين ، فإذا كانت إحدى و تسعين ففيها حقتان ، إلى مائة
وعشرين) بهذا اشتهرت كتب الصدقات من رسول الله صلى الله عليه . هدايه .
(ثم) إذا زادت على ذلك (تسأنف الفريضة ، فيكون فى الخمس شاة مع الحقتين ،
وفى العشر شاتان ، وفى خمس عشرة ثلاث شياه ، وفى العشرين أربع شياه ،
وفى خمس و عشرين بنت مخاض) مع الحقتين (إلى مائة و خمسين فيكون فيها
ثلاث حقاق ، ثم) إذا رادت (تسأنف الفريضة) أيضاً (فى الخمس شاة) مع

وَفِي الْعَشْرِ هَاتَانِ ، وَفِي خَمْسٍ عَشْرَةَ ثَلَاثُ شِيَاهُ ، وَفِي
عِشْرِينَ أَرْبَعُ شِيَاهُ ، وَفِي خَمْسٍ وَعِشْرِينَ بِنْتُ مَخَاضٍ ، وَفِي سِتٍّ
وِثْلَاثِينَ بِنْتُ لَبُونٍ ، فَإِذَا بَلَغَتْ مِائَةً وَسِتًّا وَتِسْعِينَ فَفِيهَا أَرْبَعُ
حَقَاقٍ إِلَى مِائَتَيْنِ ، ثُمَّ تُسْتَأْنَفُ الْفَرِيضَةُ أَبَدًا كَمَا اسْتَوْنَفَتْ فِي
الْخَمْسِينَ لِتَمُوتَ بَعْدَ الْمِائَةِ وَالْخَمْسِينَ ، وَالْبَهْتُ وَالْعَرَابُ سَوَاءٌ ^(١) .

ثلاث حقاق (وفي العشر شاتان ، وفي خمس عشرة ثلاث شياه ، وفي عشرين
أربع شياه ، وفي خمس وعشرين بنت مخاض ، وفي ست وثلاثين بنت لبون ، فإذا
بلغت مائه وستا وتسعين ففيها أربع حقاق ، إلى مائتين ، ثم تستأنف الفريضة أبداً
كما تستأنف في الخمسين التي بعد المائة والخمسين) حتى يجب في كل خمسين حقه
ولا تجزى ذكور الإبل إلا بالقيمة للأنث ، بخلاف البقر والغنم ، فإن المالك مخير
كما يأتي .

(والبهت) جمع البختي ، وهو : المتولد بين العربي والعجمي ، منسوب إلى بخت
نهر (والعرب) بالكسر - جمع عربي (سواء) في النصاب والوجوب ، لأن
اسم الإبل يتناولهما .

(١) وقد اشتهرت كتب الصدقات من رسول الله ﷺ ، على ذلك الوجه المذكور
وفيها كتاب الصديق لأنس بن مالك رواه البخاري وفرقه في عدة أبواب ومنه
كتاب عمرو بن حزم وغيره .

بَابُ صَدَقَةِ الْبَقَرِ

لَيْسَ فِي أَقَلِّ مِنْ ثَلَاثِينَ مِنَ الْبَقَرِ صَدَقَةٌ ، فَإِذَا كَانَتْ ثَلَاثِينَ
سَائِمَةً وَحَالَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ فَفِيهَا تَبِيعٌ أَوْ تَبِيعَةٌ ، وَفِي أَرْبَعِينَ
مُسِنَّةٌ أَوْ مُسِنٌَّ ، فَإِذَا زَادَتْ عَلَى الْأَرْبَعِينَ وَجَبَ فِي الزِّيَادَةِ بِقَدْرِ
ذَلِكَ إِلَى سِتِّينَ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ فِي الْوَاحِدَةِ رُبْعُ عَشْرِ مُسِنَّةٍ ، وَفِي
الِاثْنَيْنِ نِصْفُ عَشْرِ مُسِنَّةٍ ، وَفِي الثَّلَاثَةِ ثَلَاثَةُ أَرْبَاعِ عَشْرِ مُسِنَّةٍ ،
وَفِي الْأَرْبَعِ عَشْرِ مُسِنَّةٍ . وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَحَمْدٌ : لَا شَيْءَ فِي
الزِّيَادَةِ حَتَّى تَبْلُغَ سِتِّينَ فَيَسْكُونُ فِيهَا تَبِيعَانِ أَوْ تَبِيعَتَانِ ،

بَابُ صَدَقَةِ الْبَقَرِ

(ليس في أقل من ثلاثين من البقر صدقة) لعدم المبلغ النصاب (فإذا كانت
ثلاثين سائمة) كما تقدم (وحال عليها الحول ففيها تبيع) وهو ذو سنة كاملة (أو
تبيعه) وسمى تبيعاً لأنه يتبع أمه ، (وفي أربعين مسنة أو مسن) وهو ذو سنتين
كاملتين (فإذا زادت على الأربعين وجب في الزيادة بقدر ذلك إلى ستين) وذلك
(عند أبي حنيفة في الواحد ربع عشر مسنة ، وفي الاثنین نصف عشر مسنة ،
وفي الثلاثة ثلاثة أرباع عشر مسنة ، وفي الأربع عشر مسنة) قال في التصحيح :
هذه رواية الأصل ، ورجح صاحب الهداية وجهها ، واعتمده النسفي والمحجوبي
تبعا لصاحب الهداية (وقالوا : لا شيء في الزيادة) على الأربعين (حتى تبلغ) إلى
(ستين فيكون فيها تبيعان أو تبيعتان) ، قال في التصحيح : روى أسد بن عمرو عن
أبي حنيفة مثل قولهما ، قال في التحفة : وهذه الرواية أعدل ، وقال الإسدجاني :
وهذا أعدل الأقاويل ، وعليه الفتوى . اهـ . ومثله في البحر عن النيايع ، وفي جوامع

وَفِي سَبْعِينَ مُسِنَّةً وَتَبِيعُ ، وَفِي ثَمَانِينَ مُسِنَّةً ، وَفِي تِسْعِينَ ثَلَاثَةً
أَنْبَعَةً ، وَفِي مِائَةِ تَبِيعَانِ وَمُسِنَّةً ، وَعَلَى هَذَا يَتَغَيَّرُ الْفَرَضُ فِي
كُلِّ عَشْرَةٍ مِنْ تَبِيعٍ إِلَى مُسِنَّةٍ ، وَالْجَوَامِيسُ وَالْبَقَرُ سَوَاءٌ .

بَابُ صَدَقَةِ الْغَنَمِ

لَيْسَ فِي أَقَلِّ مِنْ أَرْبَعِينَ شَاةً صَدَقَةٌ ، فَإِذَا كَانَتْ أَرْبَعِينَ
سَائِمَةً وَحَالَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ فَفِيهَا شَاةٌ إِلَى مِائَةٍ وَعِشْرِينَ ، فَإِذَا
زَادَتْ وَاحِدَةً فَفِيهَا شَاتَانِ إِلَى مِائَتَيْنِ ، فَإِذَا زَادَتْ وَاحِدَةً فَفِيهَا
ثَلَاثُ شِيَاهٍ ، فَإِذَا بَلَغَتْ أَرْبَعِمِائَةً فَفِيهَا أَرْبَعُ شِيَاهٍ ، ثُمَّ فِي كُلِّ
مِائَةٍ شَاةٌ ،

الغنة : قولها هو المختار ، (وفي سبعين مسنة وتبيع ، وفي ثمانين مسندتان ، وفي تسعين
ثلاثة أنبعة ، وفي مائة تبيعان ومسنة ، وعلى هذا) المنوال (يتغير الفرض في كل
عشرة من تبيع إلى مسنة) بهذا المثال .
(والجواميس والبقر سواء) لاتحاد الجنسية ؛ إذ هو نوع منه ، وإنما لم يبحث
بأكل الجاموس إذا حلف لا يأكل لحم البقر لعدم العرف .

بَابُ صَدَقَةِ الْغَنَمِ

(ليس في أقل من أربعين شاة صدقة) لعدم بلوغ النصاب (فإذا كانت أربعين
سائمة) كما تقدم (وحلل عليها الحول ففيها شاة) ثنى ذكر أو أنثى (إلى مائة
وعشرين فإذا زادت) المائة والعشرون (واحدة ففيها شاتان ، إلى مائتين ، فإذا
زادت واحدة ففيها ثلاث شياه) إلى ثلاثمائة وتسعة وتسعين (فإذا بلغت أربعمائة
ففيها أربع شياه ثم في كل مائة شاة) .

وَالضَّانُّ وَالْمِعْزُ سَوَاءٌ .

بَابُ زَكَاةِ الْخَيْلِ

إِذَا كَانَتْ الْخَيْلُ سَائِمَةً ذُكُورًا وَإِنَاثًا فَصَاحِبُهَا بِالْخِيَارِ :
إِنْ شَاءَ أَعْطَى عَنْ كُلِّ فَرَسٍ دِينَارًا ، وَإِنْ شَاءَ قَوْمَهَا وَأَعْطَى عَنْ
كُلِّ مِائَتِي دِرْهَمٍ خَمْسَةَ دَرَاهِمٍ ، وَابْسَ فِي ذُكُورِهَا مُنْفَرِدَةً
زَكَاةً ، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ : لَا زَكَاةَ فِي الْخَيْلِ ،

(والضأن والمعز سواء) فى النصاب ، والوجوب ، وأداء الواجب ، ولا يؤخذ
إلا الثنى وهو ما تمت له سنة كما تقدم .

بَابُ زَكَاةِ الْخَيْلِ

إنما آخرها للاختلاف فى وجوب الزكاة فيها ، قال أبو حنيفة : (إذا كانت
الخيـل سائمة) كما تقدم ، وكانت (ذكورا وإناثا) أو إناثا فقط (فصاحبها بالخيار :
إن شاء أعطى عن كل فرس ديناراً ، وإن شاء قومها وأعطى من كل مائتي درهم
خمسـه دراهـم) بمنزلة عروض التجارة (وابس فى ذكورها منفردة زكاة) اتفاقاً ،
ولم يقيد بنصاب إشارة إلى أن الأصح أنها لا نصاب لها : لعدم النقل (وقالوا :
لا زكاة فى الخيل) قال فى الصحيح : قال الطحاوى : هذا أحب القولين إلينا ،
ورجحه القاضى أبو زيد فى الأسرار ، وقال فى الينابيع : وعليه الفتوى ، وقال
فى الجواهر : والفتوى على قولهما ، وقال فى السكافى : هو المختار للفتوى ، وتبعه
شارح الكنز والبزازی فى فتاواه تبعاً لصاحب الخلاصة ، وقال قاضىخان : قالوا
الفتوى على قولهما ، وقال الامام أبو منصور فى التحفة : الصحيح قول أبى حنيفة ،
ورجحه الامام السرخسى فى المبسوط ، والقدرى فى التجرید ، وأجاب عما عساه
يورد على دليـله ، وصاحب البدائع ، وصاحب الهداية وهذا أقوى حجه على ما يشهد
به التجريد للقدرى والمبسوط للسرخسى وشرح شيخنا للهداية . والله اعلم . اهـ .

وَلَا فِي شَيْءٍ مِنَ الْبَقَالِ وَالْحَمِيرِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ لِلتَّجَارَةِ ، وَائِسَ فِي
الْفُضْلَانِ وَالْحُمْلَانِ وَالْعَجَاجِيلِ صَدَقَةٌ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ
إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعَهَا كِبَارٌ ، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ . فِيهَا وَاحِدَةٌ
مِنْهَا ، وَمَنْ وَجِبَ عَلَيْهِ سَنٌ فَلَمْ تَوْجَدْ عِنْدَهُ أَخَذَ الْمَصْدُقَ أُنْثَى
مِنْهَا وَرَدَّ الْفَضْلَ ، أَوْ أَخَذَ دُونَهَا وَأَخَذَ الْفَضْلَ .
وَيَجُوزُ دَفْعُ الْقِيَمَةِ فِي الزَّكَاةِ .

(ولا شيء في البقال والحير) إجماعا (إلا أن تكون للتجارة) لأنها تصير
من المروض .

(وليس في الفضلان) بضم الفاء - جمع فضيل ، وهو : ولد الناقة إذا فصل
من أمه ولم يبلغ الحول (والحملان) بضم الحاء - جمع حمل ، بفتحتين ، وهو : ولد
الضأن في السنة الأولى (والعجاجيل) جمع عجول - بوزن سنور - ولد البقر
(صدقة عند أبي حنيفة ومحمد ، إلا أن يكون معها كبار) ولو واحدا ، ويجب
ذلك الواحد كما في الدر (وقال أبو يوسف) : يجب (فيها واحد منها) ورجح
الأول .

(ومن وجب عليه سن فلم توجد) عنده (أخذ المصدق) : أي العامل (أعلى
منها ورد الفضل ، أو أخذ دونها وأخذ الفضل) إلا أن في الوجه الأول له أن لا يأخذ
ويطالب بعين الواجب أو بقيمته ؛ لأنه شراء ، وفي الوجه الثاني يجبر ؛ لأنه لا يبيع
فيه ، بل هو إعطاء بالقيمة .

(ويجوز دفع القيمة في الزكاة) وكذا في العشر والخراج والفطرة والندى
والكفارة غير الإعتاق ، وتعتبر القيمة يوم الوجوب عند الإمام ، وقالوا : يوم
الاداء ، وفي السوائيم يوم الاداء إجماعا ، ويقوم في البلد الذي المال فيه ، ولو
في مفازة ففي أقرب الامصار إليه . فتح .

وَلَيْسَ فِي الْعَوَامِلِ وَالْعُلُوفَةِ صَدَقَةٌ ، وَلَا يَأْخُذُ الْمَصَدَّقُ خِيَارَ الْمَالِ
وَلَا رِذَالَتَهُ وَيَأْخُذُ الْوَسْطَ مِنْهُ ، وَمَنْ كَانَتْ لَهُ نِصَابٌ فَاسْتَفَادَ فِي أَثْنَاءِ
الْعَوْلِ مِنْ جَنْسِهِ صَبَّهَ إِلَى مَالِهِ وَزَكَاهُ بِهِ ، وَالسَّائِمَةُ هِيَ : الَّتِي
تَسْكُنُ بِالرَّغَى فِي أَكْثَرِ حَوَالِمَا ، فَإِنْ عُلِفَهَا نِصْفَ الْعَوْلِ أَوْ
أَكْثَرَ فَلَا زَكَاهَ فِيهَا . وَالزَّكَاهُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ فِي
النِّصَابِ دُونَ الْعَفْوِ . وَنَالَ مُحَمَّدٌ : فِيهِمَا ،

(وليس في العوامل) : أى الممدات ولو أسيمت لأنها من الحوائج الاصلية
(والعلوفة) : أى التى يعلفها صاحبها نصف حول فأكثر ولو للدر والنسل (صدقة) :
لأن الوجوب بالثبو ، وهو بالإسامة أو الإعداد للتجارة ، ولم يوجد .
(ولا يأخذ المصدق خيار المال ولا رذالته) : أى رديته (و) إنما (يأخذ
الوسط منه) نظراً للجانبين ، لأن فى أخذ الخيار إضراراً بأصحاب الاموال ؛
وفى رذالته إضرار بالفقراء .

(ومن كان له نصاب فاستفاد فى أثناء الحول من جنسه) سواء كان من نمائه
أولا كهبة وإرث (ضمه إليه) : أى إلى النصاب (وزكاه به) : أى معه ، وإن لم
يكن من جنسه لا يضم إنفاقاً .

(والسائمة) التى تجب فيها الزكاة (هى التى تسكن بالرعى) بكسر الراء -
الكل (فى أكثر حوالها) ؛ لأن أصحاب السوائم قد لا يجدون بداً من أن
يعلفوا سوائمهم فى بعض الاوقات ، فجعل الأقل تبعاً للأكثر (فإن علفها نصف
الحول أو أكثر فلا زكاة فيها) لزيادة المؤنة فيعدم النماء فيها معنى .

(والزكاة عند أبى حنيفة وأبى يوسف) تجب (فى النصاب دون العفو) وهو
ما بين الفريضتين (وقال محمد) وزفر : (فيهما) وفائدته فيما إذا هلك العفو وبقى
النصاب ، فيبقى كل الواجب عند الشيخين ، ويسقط بقدر الهالك عند التلميذين
(١٠ - نصاب - أول)

وَإِذَا هَلَكَ الْمَالُ بَعْدَ وَجُوبِ الزَّكَاةِ سَقَطَتْ ، فَإِنْ قَدَّمَ الزَّكَاةَ عَلَى
الْحَوْلِ ، وَهُوَ مَالِكٌ لِلنَّصَابِ جَازَ .

بَابُ زَكَاةِ الْفِضَّةِ

لَيْسَ فِيمَا دُونَ مِائَتَيْ دِرْهَمٍ صَدَقَةٌ ، فَإِذَا كَانَتْ مِائَتَيْ
دِرْهَمٍ وَحَالَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ فَفِيهَا خُمُسَةٌ دَرَاهِمٍ ، وَلَا شَيْءَ فِي الزِّيَادَةِ
حَتَّى تَبْلُغَ أَرْبَعِينَ دِرْهَمًا فَإِذَا كُنْ فِيهَا دِرْهَمٌ ، ثُمَّ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ
دِرْهَمًا دِرْهَمٌ ،

(وَإِذَا هَلَكَ الْمَالُ بَعْدَ وَجُوبِ الزَّكَاةِ) وَلَوْ بَعْدَ مَنْعِ السَّاعَى فِي الْأَصَحِّ . نِهَايَةٌ
(سَقَطَتْ) عَنْهُ الزَّكَاةُ ، لِانْعَاقِهَا بِالْعَيْنِ دُونَ الذَّمَّةِ ، وَإِذَا مَلَكَ بَعْضُهُ سَقَطَ حِظُّهُ ،
قَيَّدَ بِالْهَلَاكِ لِأَنَّ الْاسْتِهْلَاقَ لَا يَسْقُطُهَا ، لِأَنَّهَا بَعْدَ الْوَجُوبِ بِمَنْزِلَةِ الْأَمَانَةِ ، فَإِذَا
اسْتَهْلَكَهَا ضَمِنَهَا كَالْوَدِيعَةِ (وَإِنْ قَدَّمَ الزَّكَاةَ عَلَى الْحَوْلِ ، وَهُوَ مَالِكٌ لِلنَّصَابِ
جَازَ) وَجَازَ أَيْضًا لِأَنَّهُ أَكْثَرُ مِنْ سَنَةٍ ، لَوْ جُودَ مُبْسَبٌ ، وَهُوَ مَالِكٌ لِلنَّصَابِ .

بَابُ زَكَاةِ الْفِضَّةِ

قَدَمَهَا عَلَى الذَّهَبِ لِأَنَّهَا أَكْثَرُ تَدَاوُلًا فِيمَا بَيْنَ النَّاسِ .

لَيْسَ فِيمَا دُونَ مِائَتَيْ دِرْهَمٍ صَدَقَةٌ ، لَعَدَمِ بُلُوغِ النَّصَابِ (فَإِنْ كَانَتْ مِائَتَيْ
دِرْهَمٍ شَرَعِيَ زَنَةَ كُلِّ دِرْهَمٍ أَرْبَعَةَ عَشَرَ قِيرَاطًا ، وَالْقِيرَاطُ : خَمْسُ شَعِيرَاتٍ ، فَيَكُونُ
الدِّرْهَمُ الشَّرَعِيُّ سَبْعِينَ شَعِيرَةً) وَحَالَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ فَفِيهَا رُبْعُ الْعَشْرِ (خُمُسَةٌ
دَرَاهِمُ ، وَلَا شَيْءَ فِي الزِّيَادَةِ) عَلَى الْمِائَتَيْنِ (حَتَّى تَبْلُغَ) الزِّيَادَةُ (أَرْبَعِينَ دِرْهَمًا
فَيَكُونُ فِيهَا دِرْهَمٌ ؛ ثُمَّ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ دِرْهَمًا دِرْهَمٌ) وَلَا شَيْءَ فِيمَا بَيْنَهُمَا ؛ وَهَذَا

وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمَعْمَدٌ : مَا زَادَ عَلَى الْمِائَتَيْنِ فَزَكَاتُهُ بِحِسَابِهِ ،
وَلِذَا كَانَ الْغَالِبُ عَلَى الْوَرَقِ الْفِضَّةُ فَهِيَ فِي حُكْمِ الْفِضَّةِ ، وَلِإِنْ
كَانَ الْغَالِبُ عَلَيْهَا الْغَشُّ فَهِيَ فِي حُكْمِ الْعُرُوضِ ، وَيُعْتَبَرُ أَنْ تَبْلُغَ
قِيَمَتَهَا نِصَابًا .

بَابُ زَكَاةِ الذَّهَبِ

لَيْسَ فِيمَا دُونَ عِشْرِينَ مِثْقَالًا مِنَ الذَّهَبِ صَدَقَةٌ ، فَإِذَا

عند أبي حنيفة (وقالوا : ما زاد على المائتين فزكاته بحسابه) قال في التصحيح : قال
في النخبة وزاد الفقهاء : الصحيح قول أبي حنيفة ، ومشى عليه النسفي وبرهان
الشريعة . ١٠٨ .

(وإذا كان الغالب على الورق) وهي الدراهم المضروبة ، وكذا الرقة ، بالنخفيف
صحيح (الفضة فهي في حكم الفضة) الخالصة ، لأن الدراهم لا تخلو عن قليل غش ،
لأنها لا تنطبع إلا به ، وتخلو عن الكثير ، لجعلنا الغلبة فاصلة - وهو أن يريد
على النصف - اعتباراً للحقيقة . هداية . ومثله في الإيضاح عن الجامع الكبير
وإذا كان الغالب عليها الغش فهي في حكم العروض ، ويعتبر أن تبلغ قيمتها نصاباً (
ولا بد فيها من نية التجارة كسائر العروض ، إلا إذا كان يخلص منها فضة تبلغ
نصاباً ، لأنه لا تعتبر في عين الفضة القيمة ولا نية التجارة . هداية . واختلف في
المساوي والمختار لزومها احتياطاً . خاتمة .

بَابُ زَكَاةِ الذَّهَبِ

(ليس فيما دون عشرين مثقالاً من الذهب صدقة) لانعدام النصاب (فإذا

كَانَتْ عِشْرِينَ مِثْقَالًا وَحَالَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ فَفِيهَا نِصْفُ مِثْقَالٍ ، ثُمَّ
فِي كُلِّ أَرْبَعَةِ مِثْقَالٍ قِيرَاطَانِ ، وَابْسَ فِيمَا دُونَ أَرْبَعَةِ مِثْقَالٍ
صَدَقَةٌ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَفِي تَبَرِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَحُلِيِّهِمَا وَالْأَنِيةِ
مِنْهُمَا الزَّكَاةُ .

بَابُ زَكَاةِ الْعُرُوضِ

الزَّكَاةُ وَاجِبَةٌ فِي عُرُوضِ التِّجَارَةِ كَأَنَّهُ مَا كَانَتْ إِذَا بَايَعَتْ
فِي مَتْنِهَا نِصَابًا مِنَ الذَّهَبِ أَوْ الْوَرَقِ ، يُقَوَّمُهَا بِمَا هُوَ أَفْعُ لِلْفُقَرَاءِ

كانت عشرين مثقالاً (شرعياً زنة كل مثقال عشرون قيراطاً فيكون المِثْقَالُ الشرعي
مائة شعيرة فهو درهم وثلاثة أسباع درهم (وحال عليها الحول ففيها) ربع العشر ،
وهو (نصف مثقال ، ثم في كل أربعة مثاقيل قيراطان ، ولبس فيما دون أربعة
مثاقيل صدقة عند أبي حنيفة) خلافاً لهما ، كما تقدم .

(وفي تبر الذهب والفضة) وهو غير المضروب منهما . مغرب (وحليهما)
سواء كان مباح الاستعمال أولاً (والآنية منهما الزكاة) لأنهما خلقتا أنهما ، فتجب
زكاتهما كيف كانا .

بَابُ زَكَاةِ الْعُرُوضِ

وهو ما سوى النقدين ، وآخرها عنهما لأنها تقيم بهما .

(الزكاة واجبة في عروض التجارة ، كائنة ما كانت) : أي كائنة أي شيء ،
يعني سواء كانت من جنس ما تجب فيه الزكاة كالسواثم ، أو غيرها كالثياب (إذا
بلغت قيمتها نصاباً من الورق أو الذهب ، يقرمها) صاحبها (بما هو أفْعُ لِلْفُقَرَاءِ

وَالْمَسَاكِينَ مِنْهُمَا وَإِذَا كَانَ النِّصَابُ كَامِلًا فِي طَرَفِ الْحَوْلِ
فَنَقْصَانُهُ فِيمَا بَيْنَ ذَلِكَ لَا يُسْقِطُ الزَّكَاةَ ، وَنُضْمُ قِيَمَةِ الْعُرُوضِ
إِلَى الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ ، وَكَذَلِكَ يُضْمُّ الذَّهَبُ إِلَى الْفِضَّةِ بِالْقِيَمَةِ
حَتَّى يَتِمَّ النِّصَابُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ :
لَا يُضْمُّ الذَّهَبُ إِلَى الْفِضَّةِ بِالْقِيَمَةِ وَيُضْمُّ بِالْأَجْزَاءِ .

والمساكين منهما) : أى النصابين ؛ احتياطاً لحق الفقراء ، حتى لو وجبت الزكاة
إن قومت بأحدهما دون الآخر قومت بما تجب فيه دون الآخر (وإذا كان
النصاب) كاملاً (فى طرفى الحول) : فى الابتداء للانعقاد وتحقق الغناء ، وفى الانتهاء
للوجوب (فنقصانه) حالة البقاء (فيما بين ذلك لا يسقط الزكاة) قيد بالنقصان
لأنه لو ملك كله بطل الحول .

(وتضم قيمة العروض) التى للتجارة (إلى الذهب والفضة) للجائسة من
حيث الثمنية ، لأن القيمة من جنس الدراهم والدنانير (وكذلك يضم الذهب إلى
الفضة) لجامع الثمنية (بالقيمة ؛ حتى يتم النصاب عند أبى حنيفة) ، لأن الضم
لما كان واحداً كان اعتبار القيمة أولى كما فى عروض التجارة (وقالوا : لا يضم
الذهب إلى الفضة بالقيمة و) إنما يضم أحدهما للآخر (بالأجزاء) ؛ لأن
المعتبر فيهما القدر ، دون الثمن ؛ حتى لا تجب الزكاة فى مصوغ وزنه أهل من
ماتين وقيمتيه فوقها ، قال فى النصحيح ؛ ورجع قول الإمام الإسيديجاني ، الزوزنى ،
وعليه مشى الذنى وبرهان الشريعة وصدر الشريعة ، وقال فى التحفة ؛ وقوله
أنفع للفقراء وأحوط فى باب العبادات ١٠ هـ .

بَابُ زَكَاةِ الزُّرُوعِ وَالشَّارِ

قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى : فِي قَلِيلٍ مَا أَخْرَجَتْهُ الْأَرْضُ
وَكَثِيرٍ الْمَشْرُ ، سَوَاءٌ سَقِيَ سَيْحًا أَوْ سَقْنَتُهُ السَّمَاءُ إِلَّا الْحَطَبَ
وَالْقَصَبَ وَالْحَشِيشَ . وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ : لَا يَجِبُ الْمَشْرُ
إِلَّا فِيْمَالَهُ ثَمَرَةٌ بَاقِيَةٌ إِذَا بَانَ خَمْسَةَ أَوْسُقٍ ، وَالْأَوْسُقُ سِتُونَ
صَاعًا

بَابُ زَكَاةِ الزُّرُوعِ وَالشَّارِ

المراد بالزكاة هنا العشر ؛ وتسميته زكاة باعتبار مصرفه .

(قال أبو حنيفة : في قليل ما أخرجته الأرض وكثيره العشر ، سواء سقى
سبحا) وهو الماء الجاري كنه وعين (أو سقنه السماء) : أى المطر (إلا الحطب
والقصب) الفارسي (والحشيش) وكل ما لا يقصد به استغلال الأرض ويكون
في أطرافها ، أما إذا اتخذ أرضه مقصداً أو مشجرة أو منبتاً للحشيش وساق إليه
الماء ومنع الناس عنه يجب فيه العشر . جوهره . وأطاق الوجوب فيما أخرجته الأرض
لعدم اشتراط الحول ؛ لأنه فيه معنى المؤنة ، ولذا كان الإمام أخذ جبراً ، ويؤخذ
من البركة ، ويجب مع الدين ، وفي أرض الصغير والمجنون والمكاتب والمأذون
والوقف (وقالوا : لا يجب العشر إلا فيما له ثمرة باقية) ؛ أى تبقى حولا من غير
تسكاف ولا معالجة كالحنطة والشعير والتمر والزبيب ونحو ذلك (١) (إذا بان)
نصاً (خمسة أوسق) جمع وسق (والوسق) مقدار مخصوص ، وهو (ستون صاعاً

(١) وهذا بخلاف ما يحتاج إلى معالجة كالغلب فإنه يحتاج إلى يعلقه والباطنج
الصيفي فإنه يحتاج كما قالوا إلى التفليد .

بِصَاعِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَلَيْسَ فِي الْخَضِرَاتِ عِنْدَهُمَا
عُشْرٌ ، وَمَا سَقَى بِغَرْبٍ أَوْ دَالِيَةٍ أَوْ سَانِيَةٍ فَفِيهِ نِصْفُ الْعُشْرِ
فِي الْقَوْلَيْنِ ، رَقْلٌ أَوْ يُوسُفَ فِيمَا لَا يُوسُقُ كَالرَّغْرِغَرَانِ وَالْقُطْنِ .
يَجِبُ فِيهِ الْعُشْرُ إِذَا بَلَغَتْ قِيَمَتُهُ قِيَمَةَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ مِنْ

بصاع النبي ﷺ) وهو : ما يسع ألفا وأربعين درهما من ماش أو عدس كما يأتي
تحقيقه في صدقة الطر (وليس في الخضروات) بفتح الخاء لا غير - الفواكه
كالفاح والكهري وغيرهما ، أو البقول كالكراث والكرفس ونحوهما (١) ، مغرب
(عندهما عشر) : لعدم الثمرة الباقية ؛ فالخلاف بين الإمام وصاحبيه في موضعين :
في اشتراط النصاب والثمر الباقية عندهما ، وعدم اشتراطهما عنده ، قال في التحفة :
الصحيح ما قاله الإمام ، ورجح الكل دليله ، واعتمده النسفي وصدر الشريعة . اهـ .
تصحيح (وما سقى بغرب) : أى دلو (أو دالية) : أى دولاب (أو سانية) :
أى يعير يبنى عليه ، أى يستقى من البئر . مصباح (ففيه نصف العشر في القولين) :
أى على اختلاف القولين المارين بين الإمام وصاحبيه في اشتراط النصاب والثمر
الباقية وعدمها قال في الدر : وفي كتب الشافعية ، أو سقاء بماء اشتراه ، وقواعدنا
لا تأباه ، ولو سقى سيحاً وبآلة اعتبر الغالب ، ولو استويا فنصفه ، وقيل : ثلاثة
أرباعه . اهـ . ثم لما كان اشتراط النصاب قول الامامين وقداره فيما يوسق بخمسة
أوسق ، واختلفا في تقدير مالا يوسق - بينه بقوله : (وقال أبو يوسف فيما لا يوسق
كالرغفران والقطن) : إنما (يجب فيه العشر إذا بلغت قيمته قيمة خمسة أوسق من

(١) ويدخل في الخضروات الرياحين والاوراد والخيارد والفناء ويشهد للصاحبين
في النصاب حديث الصحيح ولفظه كما في البخارى ليس في حب ولا تمر صدقة حتى
تبلغ خمسة أوسق في إغلاق بعض الاحاديث وتعمم بعض الآثار والذي يقدم
الخاص مطلقا كالشافعى والصاحبين يشترط الأوسق المنصوصة لوجوب الركاة .

أَذْنَى مَا يَدْخُلُ تَحْتَ الْوَسْقِ . وَقَالَ مُحَمَّدٌ . يَجِبُ الْعُشْرُ إِذَا بَلَغَ
الخَارِجُ خَمْسَةَ أَمْثَالٍ مِنْ أَعْلَى مَا يُقَدَّرُ بِهِ نَوْعُهُ ، فَاعْتَبِرْ فِي الْقُطْنِ
خَمْسَةَ أَحْمَالٍ ، وَفِي الزَّعْفَرَانِ خَمْسَةَ أَمْثَالٍ ، وَفِي الْعَسَلِ الْعُشْرُ
إِذَا أَخِذَ مِنْ أَرْضِ الْعُشْرِ قَلٌّ أَوْ كَثْرٌ ، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ : لَا شَيْءَ
فِيهِ حَتَّى يَبْلُغَ عَشْرَةَ أَرْفَاقٍ . وَقَالَ مُحَمَّدٌ : خَمْسَةَ أَرْفَاقٍ ، وَالْفَرْقُ :
مِائَةٌ وَثَلَاثُونَ رِطْلًا بِالْعِرَاقِ ، وَلاَ يَسَ فِي الْخَارِجِ مِنْ أَرْضِ الْخَرَاجِ
عُشْرٌ .

أدنى ما (أى شئ) (يدخل تحت الوسق) كالذرة فى زماننا ؛ لأنه لا يمكن التقدير
الشرعى فيه ؛ فاعتبرت القيمة كما فى عروض التجارة . هداية . (وقال محمد : يجب
العشر إذا بلغ الخارج خمسة أمثال من أعلى ما يقدر به نوعه ، فاعتبر فى القطن
خمسة أحمال) كل حل ثلاثمائة من (وفى الزعفران خمسة أمثاله) لأنه أعلى ما يقدر
به ، التقدير بالوسق فيما يوسق وإنما كان لأنه أعلى ما يقدر به .

(وفى العسل العشر إذا أخذ من أرض العشر : قل) العسل المأخوذ (أو كثر)
عند أبى حنيفة (وقال أبو يوسف : لا شئ فيه حتى يبلغ) نصابا (عشرة أرفاق)
جمع زق - بالكسر - ظرف يسع خمسين مئاة (وقال محمد : خمسة أرفاق) جمع
فرق ، بفتح تين (والفرق ستة وثلاثون رطلا) (قوله رطلا بالكسر ، وهو مائة
وثلاثون درهما) وهكذا نقله فى المغرب عن نواذر هشام عن محمد ، قال : ولم أجده
فيما عندى من أصول اللغة . اه . قال فى الصحيح : ورجع قول الامام ودليله
المصنفون ، واعتمده النسفى وبرهان الشريعة . اه . (وايس فى الخارج من أرض
الخراج) عسل أو غيره (عشر) ؛ لئلا يجتمع العشر والخراج .

فرع - العشر على المؤجر كالخراج الموظف ، وقالوا . على المستأجر ، قال

بَابُ مَنْ يَجُوزُ دَفْعُ الصَّدَقَةِ إِلَيْهِ وَمَنْ لَا يَجُوزُ

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : (إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ) الْآيَةُ ،
فَهَذِهِ ثَمَانِيَةُ أَصْنَافٍ قَدْ سَقَطَتْ مِنْهَا الْمُؤَلَّفَةُ قُلُوبُهُمْ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ
تَعَالَى أَعَزَّ الْإِسْلَامَ وَأَغْنَى عَنْهُمْ ، وَالْفَقِيرُ . مَنْ لَهُ أَذْنَى شَيْءٍ ،
وَالْمُسْكِينُ :

في الحارثي وقولهما نأخذ . اه . أقول : لكن المتوى على قول الامام . وبه اتفق
الحثير الرملي والشيخ إسماعيل الحائك وعامد أفندي العمادى ، وعليه العمل ؛ لأنه
ظاهر الرواية .

بَابُ مَنْ يَجُوزُ دَفْعُ الزَّكَاةِ إِلَيْهِ وَمَنْ لَا يَجُوزُ

لَمَّا أَنهى الكلام في أحكام الركة عقبها ببيان مصرفها مستهلاً بالآية الجامعة
لأصناف المستحقين فقال :

(قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ ، وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا ؛ وَالْمُؤَلَّفَةُ
قُلُوبُهُمْ ، وَفِي الرِّقَابِ ، وَالنَّارِمِينَ ، وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ ، وَابْنِ السَّبِيلِ ؛ فَرِيضَةٌ مِنْ اللَّهِ ،
وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ)

(فَهَذِهِ) الْأَصْنَافُ الْمَحْتَوِيَّةُ عَلَيْهَا الْآيَةُ (ثَمَانِيَةُ أَصْنَافٍ ، وَقَدْ سَقَطَ مِنْهَا) صَنْفٌ
وَهُمْ (الْمُؤَلَّفَةُ قُلُوبُهُمْ) وَهُمْ ثَلَاثَةٌ أَصْنَافٌ : صَنْفٌ كَانَ يُؤَاهِمُ النَّبِيَّ ﷺ لِيَسْلُمُوا
وَيَسْلَمَ قَوْمُهُمْ إِسْلَامَهُمْ ، وَصَنْفٌ أَسْلَمُوا وَلَكِنْ عَلَى ضَعْفٍ فَيُرِيدُ تَقَرُّبَهُمْ عَلَيْهِ ،
وَصَنْفٌ يَعْطِيهِمْ لِدَفْعِ شَرِّهِمْ . وَالْمُسْلِمُونَ الْآنَ وَلِلَّهِ الْحُدُودُ فِي غَنِيَّةٍ عَنْ ذَلِكَ (لِأَنَّ اللَّهَ
تَعَالَى أَعَزَّ الْإِسْلَامَ وَأَغْنَى عَنْهُمْ) وَعَلَى هَذَا انْعَقِدَ الْإِجْمَاعُ . هَدَايَه .

(وَالْفَقِيرُ مِنْ لَهُ أَذْنَى شَيْءٍ) : أَيْ دُونَ النَّصَابِ (وَالْمُسْكِينُ) أَذْنَى حَالًا مِنْ

مَنْ لَا شَيْءَ لَهُ ، وَالْعَامِلُ : يَدْفَعُ إِلَيْهِ الْإِمَامُ بِقَدْرِ مَقَامِهِ إِنْ عَمِلَ ،
وَفِي الرِّقَابِ . يُعَانُ الْمُكَاتِبُونَ فِي فَلَكَ رِقَابِهِمْ ، وَالْعَارِمُ . مَنْ
لَزِمَهُ دِينَ ، وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ . مُنْقَطِعُ الْغَزَاةِ ، وَابْنُ السَّبِيلِ . مَنْ كَانَ
لَهُ مَالٌ فِي وَطَنِهِ ، وَهُوَ فِي مَكَانٍ لَا شَيْءَ لَهُ فِيهِ ، فَهَذِهِ جِهَاتُ
الزَّكَاةِ .

الفقير ، وهو : (من لا شيء له) وهذا مروي عن أبي حنيفة ، وقد قبل على
العكس ، ولكل وجه ، هداية (والعامل يدفع إليه الإمام بقدر عمله) : أي
ما يسهه وأعوانه بالوسط ، لأن استحقاقه بطريق الحكماية ، ولهذا يأخذ وإن
كان غنياً ، إلا أن فيه شبهة الصدقة ، فلا يأخذها العامل الهاشمي ، تنزيهاً لقربة
النبي صلى الله عليه وسلم ، والغنى لا يوازيه في استحقاق الكرامة ، فلم تعتبر الشبهة
في حقه . هداية . وهذا (إن عمل) ونقي المال ، حتى لو أدى أرباب الأموال إلى
الإمام أو ملك المال في يده لم يستحق شيئاً وسقطت عن أرباب الأموال (وفي
الرقاب : يعان المكاتبون) ولو لغنى ، لا لهاشمي (في فلك رقابهم) ولو عجز
المكاتب وفي يده الزكاة تطيب لمولاه النقي ، كما لو دفعت إلى فقير ثم استغنى والزكاة
في يده يطيب له أكلها (والعارم : من لزمه دين) ولا يملك نصيباً فاضلاً عن دينه
(وفي سبيل الله : منقطع الغزاة) قال الأبيجاني : هذا قول أبي يوسف ، وهو
الصحيح ، وعند محمد منقطع الحاج (١) ، وقيل : طلبه العلم ، وفنره في البدائع بجميع
القرب . وثمرة الخلاف في الوصية والآراف . اهـ . تصحيح (وابن السبيل :
من كان له مال في وطنه وهو في مكان لا شيء له فيه) وإنما يأخذ ما يكفيه إلى
وطنه لا غير ، حتى لو كان معه ما يوصله إلى بلده من زاد وحمله لم يحزله (فهذه
جِهَاتُ) مصرف (الزكاة) .

(١) له بما أخرجه أبو دارد في باب العمرة في حديث طويل أنه كان لابي
معقل بكر فقال جمعته في سبيل الله فأمره صلى الله عليه وسلم أن يحمل عليه الحاج
فإنه في سبيل الله وفي الحديث مقال وفي الاستدلال نظر ، راجع الفتح .

وَالْمَالِكِ أَنْ يَدْفَعَ إِلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ ، وَلَهُ أَنْ يَقْتَصِرَ عَلَى صِنْفٍ وَاحِدٍ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَدْفَعَ الزَّكَاةَ إِلَى ذِمِّيٍّ ، وَلَا يُبْنَى بِهَا مَسْجِدٌ ، وَلَا يُكْفَنُ بِهَا مَيِّتٌ ، وَلَا يُشْتَرَى بِهَا رَقَبَةٌ تُنْفَقُ ، وَلَا تُدْفَعُ إِلَى غَنِيِّ ، وَلَا يَدْفَعُ لِلْمَرْكِيِّ زَكَاتَهُ إِلَى أَبِيهِ وَجَدِهِ وَإِنْ عَلَا وَلَا إِلَى وَلَدِهِ وَوَلَدِ وَلَدِهِ وَإِنْ سَفَلَ وَلَا إِلَى امْرَأَتِهِ ، وَلَا تُدْفَعُ الْمَرْأَةُ إِلَى زَوْجِهَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ : تُدْفَعُ إِلَيْهِ ،

وَالْمَالِكُ أَنْ يَدْفَعَ إِلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ ، وَلَهُ أَنْ يَقْتَصِرَ عَلَى صِنْفٍ وَاحِدٍ مِنْهُمْ وَلَوْ وَاحِدًا ، لِأَنَّ (أَل) الْجَنَسِيَّةَ تَبْطُلُ الْجَمْعِيَّةَ .

(ولا يجوز أن يدفع الزكاة إلى ذمي) : لأمر الشارع بردها في فقراء المسلمين (١) (ولا يبني بها مسجد ولا يكفن بها ميت) لعدم التملك (ولا يشتري بها رقبة تعيق) لأنه إسقاط ، وليس بتمليك (ولا تدفع إلى غني) يملك قدر النصاب من أي مال كان فارغا عن حاجته (ولا يدفع المركي زكاته إلى أبيه وجدته وإن علا ولا إلى ولده وولد ولده وإن سفَلَ) ؛ لأن منافع الأملاك بينهم متصلة : فلا يتحقق التملك على الكمال ، (ولا إلى امرأته) للاشتراك في المنافع عادة (ولا تدفع المرأة إلى زوجها عند أبي حنيفة ، وقالوا : تدفع إليه) لقوله ﷺ : لك أجران : أجر الصدقة

(١) روى أصحاب الكتب السنة عن ابن عباس قال قال (ص) إنك ستأتي قوما من أهل الكتاب فادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله وإني رسول الله إلى ابن قال . فإنهم أطاعوا ذلك فاعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم وإياك وكرائم أموالهم واتق دعوة المظالم والإضافة تفيد الاختصاص وقالوا إن الذي يأخذ ماسوى ذلك من الصدقة كصدقة الفطر والصدقات ولا يدفع ذلك لمستأمن ولا لحربي .

وَلَا يَدْفَعُ إِلَى مُسْكَاتِهِ وَلَا مَمْلُوكِهِ وَلَا مَمْلُوكٍ غَنِيٍّ وَلَا وَلَدٍ غَنِيٍّ إِذَا
كَانَ صَغِيرًا ، وَلَا تُدْفَعُ إِلَى بَنِي هَاشِمٍ ، وَهُمْ . آلُ عَلِيٍّ وَآلُ عَبَّاسٍ
وَآلُ جَعْفَرٍ وَآلُ عَقِيلٍ وَآلُ حَارِثِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ وَوَالِدِهِمْ ، وَقَالَ
أَبُو حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٌ . إِذَا دَفَعَ الزَّكَاةَ إِلَى رَجُلٍ يَظُنُّهُ فَقِيرًا ثُمَّ بَانَ
أَنَّهُ غَنِيٌّ أَوْ هَاشِمِيٌّ أَوْ كَافِرٌ أَوْ دَفَعَ فِي ظُلْمَةٍ إِلَى فَقِيرٍ ثُمَّ بَانَ أَنَّهُ
أَبُوهُ أَوْ ابْنُهُ فَلَا

وأجر الصلة ، قاله لامرأة ابن مسعود - وقد سألته عن التصديق عليه - فأناب : هو محمول
على النافلة . هداية ، قال في التصحيح : ويرجع صاحب الهداية وغيره قول الامام ،
واعتمده النسفي وبرهان الشريعة . اه . (ولا يدفع) انزكى زكاته (إلى مكانه ،
ولا) إلى (مملوكه) نقدان التملك ؛ إذ كسب المملوك لسيده ، وله حق في كسب
مكانه ، فلم يتم التملك (ولا) إلى (مملوك غني) ؛ لأن الملك وانع ما ولاه (ولا إلى
ولد غني إذا كان صغيراً) لأنه يعد غنياً بمال أبيه ؛ بخلاف ما إذا كان كبيراً فقيراً ؛
لأنه لا يعد غنياً بيسار أبيه ، وإن كانت نفقته عليه . هداية (ولا تدفع إلى بني
هاشم) لأن الله تعالى حرم عليهم أوساخ الناس وعروضهم بخمس خمس الغنيمة ولما
كان المراد من بني هاشم الذين لهم الحكم المذكور ليس كلهم بين المراد منهم بعددهم
فقال : (وهم آل علي وآل عباس وآل جعفر وآل عقیل وآل حارث بن عبد المطلب)
فخرج أبو لهب بذلك حتى يجوز الدفع إلى من أسلم من يذيه ؛ لأن حرمة الصدقة على
بني هاشم كرامة من الله تعالى لهم ولذريرتهم حيث نصرهم ﷺ في جاهليتهم وإسلامهم
وأبو لهب كان حرباً على أذى النبي ﷺ فلم يستحقها بنوه (و) لا تدفع أيضاً
إلى (مواليهم) . أي عتقائهم ؛ فأرقوهم بالاولى ، لحديث : د مولى القوم منهم ،

(وقال أبو حنيفة ومحمد : إذا دفع الزكاة إلى رجل يظنه فقيراً فبان أنه غني أو
هاشمي أو كافر ، أو دفع في ظلمة إلى فقير ثم بان أنه أبوه أو ابنه) أو امرأته (فلا

لِمَاعَادَةِ عَلَيْهِ . وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ . عَلَيْهِ الْإِعَادَةُ ، وَأَوْ دَفَعَ إِلَى شَخْصٍ ثُمَّ
عَلِمَ أَنَّهُ عَبْدُهُ أَوْ مُسْكَبَةٌ لَمْ يَجْزُ فِي قَوْلِهِمْ جَمِيعًا ، وَلَا يَجُوزُ دَفْعُ
الزَّكَاةِ إِلَى مَنْ يَمْلِكُ نِصَابًا مِنْ أَى مَالٍ كَانَ ، وَيَجُوزُ دَفْعُهَا إِلَى
مَنْ يَمْلِكُ أَفَلًا مِنْ ذَلِكَ وَإِنْ كَانَ صَحِيحًا مُكْتَسِبًا ، وَيُسْكِرُهُ
نَقْلُ الزَّكَاةِ مِنْ بَلَدٍ إِلَى بَلَدٍ آخَرَ ، وَإِنَّمَا تُفَرَّقُ صَدَقَةُ كُلِّ
قَوْمٍ فِيهِمْ ، إِلَّا أَنْ يَنْقُلَهَا الْإِنْسَانُ إِلَى قَرَابَتِهِ أَوْ إِلَى قَوْمٍ مِنْ
أَحْوَجٍ مِنْ أَهْلِ بَلَدِهِ .

لِمَاعَادَةِ عَلَيْهِ) ؛ لِأَنَّ الْوُقُوفَ عَلَى هَذِهِ الْأَشْيَاءِ بِالِاجْتِهَادِ دُونَ الْقَطْعِ ، فَيَبْقَى الْأَمْرُ
فِيهَا عَلَى مَا يَقَعُ عِنْدَهُ (وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ : عَلَيْهِ الْإِعَادَةُ) ؛ لِظُهُورِ خُصَّةٍ بَيِّقِينَ مَعَ
إِمْكَانِ الْوُقُوفِ عَلَى ذَلِكَ ، قَالَ فِي التَّحْفَةِ : وَالْأَوَّلُ جَوَابُ ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ ، وَمَشَى
عَلَيْهِ الْمَجْبُوبِيُّ وَالنَّسْفِيُّ وَغَيْرُهُمَا . اهـ تَصْحِيحُ (وَلَوْ دَفَعَ إِلَى شَخْصٍ) يَظُنُّهُ مُصْرَفًا
(ثُمَّ عَلِمَ أَنَّهُ عَبْدُهُ أَوْ مُسْكَبَةٌ لَمْ يَجْزُ فِي قَوْلِهِمْ جَمِيعًا) لَا بُدَّ مِنَ التَّمْلِيكِ (وَلَا يَجُوزُ دَفْعُ
الزَّكَاةِ إِلَى مَنْ يَمْلِكُ نِصَابًا مِنْ أَى مَالٍ كَانَ) ؛ لِأَنَّ الْغَنَى الشَّرْعِيَّ مُقَدَّرٌ بِهِ . وَالشَّرْطُ
أَنْ يَكُونَ فَاضِلًا عَنِ الْحَاجَةِ الْأَصْلِيَّةِ (وَيَجُوزُ دَفْعُهَا إِلَى مَنْ يَمْلِكُ أَفَلًا مِنْ ذَلِكَ وَإِنْ
كَانَ صَحِيحًا مُكْتَسِبًا) ؛ لِأَنَّهُ فَقِيرٌ ، وَالْفُقَرَاءُ هُمُ الْمَصَارِفُ ، وَلَكِنْ حَقِيقَةُ الْحَاجَةِ
لَا يَوْقِفُ عَلَيْهَا فَأَدِيرُ الْحُكْمَ عَلَى دَلِيلِهَا وَهُوَ فَقْدُ النِّصَابِ .

(وَيُكْرَهُ نَقْلُ الزَّكَاةِ مِنْ بَلَدٍ إِلَى بَلَدٍ آخَرَ ، وَإِنَّمَا تُفَرَّقُ صَدَقَةُ كُلِّ قَوْمٍ فِيهِمْ)
لِحَدِيثِ مُعَاذٍ (١) ، وَلِمَا فِيهِ مِنْ رِعَايَةِ حَقِّ الْجِهَارِ (إِلَّا أَنْ يَنْقُلَهَا الْإِنْسَانُ إِلَى قَرَابَتِهِ)
لِمَا فِيهِ مِنَ الصَّلَةِ ، بَلْ فِي الظَّهْرِيَّةِ : لَا تَقْبَلُ صَدَقَةُ الرَّجُلِ وَقَرَابَتُهُ مَحْأَوِجٌ حَتَّى
يَبْدَأَ بِهِمْ فَيَسُدَّ حَاجَتَهُمْ (أَوْ) يَنْقُلَهَا (إِلَى قَوْمٍ هُمْ أَحْوَجُ مِنْ أَهْلِ بَلَدِهِ) ، لِمَا فِيهِ

(١) هُوَ قَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لِمُعَاذٍ : وَخَذَهَا مِنْ أَغْنِيائِهِمْ وَرَدَهَا فِي —

بَابُ صَدَقَةِ الْفِطْرِ

صَدَقَةُ الْفِطْرِ وَاجِبَةٌ عَلَى الْحُرِّ الْمُسْلِمِ إِذَا كَانَ مَالِكًا لِتَقْدَارِ
الذَّصَابِ فَاضِلًا عَنْ مَسْكَنِهِ وَثِيَابِهِ وَأَنْثَتِهِ وَفَرَسِهِ وَسِلَاحِهِ وَعَبِيدِهِ
لِلْخِدْمَةِ ،

من زيادة دفع الحاجة ، ولو نقلها إلى غيرم أجزاء وإن كان مكروماً ؛ لأن المصروف
مطلق المقير المقير بالص ، هداية .

بَابُ صَدَقَةِ الْفِطْرِ

من إضافة الشيء إلى سببه ، ومناسبتها للزكاة ظاهرة .

(صدقة الفطر واجبة على الحر المسلم) ولو صغيراً أو مجنوناً (إذا كان مالكا
لمقدار النصاب) من أى مال كان (١) (فاضلاً عن مسكنه وثيابه وأثاثه) هو
متاع البيت (وفرسه وسلاحه وعبيده للخدمة) ، لأنها مستحقة بالحاجة الأصلية

= فقرائهم . ثم أعلم أن المعتبر في زكاة المال المكان الذى فيه المال ؛ والمعتبر في صدقة
الفطر المكان الذى فيه المنصديق ؛ فلو أن لرجل مالاً في يد شريكه أو وكيله في غير
مصره فإنه يصرف الزكاة إلى فقراء الموضع الذى فيه المال دون المصر الذى فيه .

(١) ومذهب الشافعى أنها تجب على من يملك أكثر من قوت يومه ويستدل
الاحناف بما رواه أحمد في مسنده من قوله صلى الله عليه وسلم : (لا صدقة إلا عن
ظهر غنى) وقد أخرجه البخارى تعليقاً بصيغة الجزم فدل على صحته ، وقد رواه
مسنداً بغير هذا اللفظ ويستدل الشافعية بما روى أحمد في مسنده أيضاً عن أبى
هريرة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أدرا صاعاً من قمح عن كل اثنين صغير
أو كبيراً ذكر أو أنثى حر أو مملوك غنى أو فقير قال فى الفتح وقد ضعفه أحمد
برأوين فيه وهما النعمان بن راشد وابن أبى صفير . وردده صاحب الفتح بأن
أكثر الروايات غير مشتمل على الفقير .

يُخْرِجُ ذَاكَ عَنْ نَفْسِهِ وَعَنْ أَوْلَادِهِ الصَّغَارِ وَعَنْ مَمَالِيكِهِ ،
وَلَا يُؤَدِّيَنَّ زَوْجَتِهِ وَلَا عَنْ أَوْلَادِهِ الْكِبَارِ وَإِنْ كَانُوا فِي عِيَالِهِ ،
وَلَا يُخْرِجُ عَنْ مَكَاتِبِهِ ، وَلَا مِنْ مَمَالِيكِهِ لِلتَّجَارَةِ ، وَالْعَبْدُ
بَيْنَ شَرِيكَيْنِ لَا فِطْرَةَ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمَا ، وَيُؤَدِّي الْمَوْلَى الْمُسْلِمُ
الْفِطْرَةَ عَنْ عَبْدِهِ الْكَافِر .

كالمعذور ، ولا يشترط فيه الفقر ، ويتعلق بهذا النصاب : حرمان الصدقة ، ووجوب
الاضحية والفطرة . هداية . (يخرج ذلك) : أى الذى وجبت عليه الصدقة (عن
نفسه وعن أولاده الصغار) وللمجانين الفقراء (وعن مماليكه) للخدمة ، لتحقيق
السبب ، وهو : رأس يموته ويل عليه ؛ فيدا الصغار والمجانين بالفقراء لأن الأغنياء
تجب في مالهم . قال في الهداية : هذا إذا كنوا لآمال لهم ، فإن كان لهم مال
يؤدى من مالهم عند أبى حنيفة وأبى يوسف ، خلافاً لمحمد ؛ ورجح صاحب الهداية
قولهما ، وأجاب عما يتمسك به لمحمد ، ومشى على قولهما المحبوبي والنسفي وصدر
الشرعية . ١ هـ . تصحيح ، واحترز بعبيد الخدمة عن عبيد التجارة كما بأتى (ولا يؤدى) ؛
أى لا يجب عليه أن يؤدى (عن زوجته ولا عن أولاده للكبار وإن كانوا في
عِيَالِهِ) ، لانعدام الولاية ، ولو أدى عنهم بغير أمرهم أجزأهم استحساناً ، لثبوت
الإذن عادة . هداية (ولا يخرج عن مكاتبه) ؛ لعدم الولاية ، ولا المالك عن
نفسه ؛ لفقره ، وفى المدبر وأم الولد ولاية المولى ثابتة فيخرج عنهما (ولا عن
مماليكه للتجارة) ؛ لوجوب الزكاة فيها ، ولا تجتمع الزكاة والفطرة (والعبد بين
الشريكين لا فطرة على واحد منهما) لقصور الولاية والمؤنه فى كل منهما . وكذا
العبيد بين الاثنين عند أبى حنيفة ؛ وقالوا : على كل واحد ما يخصه من الرءوس دون
الاشخاص (١) هداية . (ويؤدى المولى المسلم الفطرة عن عبده الكافر لأن السبب
قد تحقق ، والمولى من أهل الوجوب .

وَالْفِطْرَةُ . نِصْفُ صَاعٍ مِنْ بُرٍّ ، أَوْ صَاعٌ مِنْ تَمْرٍ أَوْ زَبِيبٍ
أَوْ شَعِيرٍ . وَالصَّاعُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ ثَمَانِيَةُ أَرْطَالٍ بِالْعِرَاقِ .
وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ . خَمْسَةُ أَرْطَالٍ وَثُلُثُ رَطْلٍ

(والفطرة نصف صاع من بر) أو دقيقه أو سويقه أو زبيب . هداية . (أوصاع
من تمر أو زبيب أو شعير) وقال أبو يوسف ومحمد : الزيب بمنزلة الشعير وهو
رواية عن أبي حنيفة ، والأول رواية إجماع المعير هداية . ومثله في الصحيح عن
الإسبيجاني (الصاع عند أبي حنيفة ومحمد ثمانية أرتال بالعراق) وتقدم أن الرطل
ثمانية وعشرون درهماً (٢) (قال أبو يوسف) : الصاع (خمسة أرتال ثلث رطل)
قال الإسبيجاني : الصحيح قول أبي حنيفة ومحمد ، ومشى عليه المجبوي والنسفي
والشريعة لكن في الزبابة والفتح : اختلف في الصاع ؛ فقال الطرفان : ثمانية أرتال
بالعراق ، وقال الثاني : خمسة أرتال وثلث ، قيل : لا خلاف ؛ لأن الثاني قدره برطل
المدينة لأنه ثلاثون أسترأ ، والعراقي عشرون ، وإذا قابلت ثمانية بالعراق بخمسة
وثلث بالمدينة وجدتهما سواء ، وهذا هو الاشبه ؛ لأن محمداً لم يذكر خلاف أبي
يوسف ، ولو كان لذكره ؛ لأنه أعرف بهديه . اهـ . وتماه في الفتح ، قال شيخنا :
مهم علم أن الدرهم الشرعي أربعة عشر قيراطاً . والمتعارف الآن ستة عشر ، فإذا كان
الصاع ألفاً وأربعين درهماً شرعياً يكون بالدرهم المتعارف تسعمائة وعشرة ، وقد
صرح العلائي في شرحه على الملتقى في باب زكاة الخراج بأن الرطل الشامى ستمائة
درهم ، وأن المد الشامى صاعان ، وعليه فصاع بالرطل الشامى رطل ونصف ، والمد
ثلاثة أرتال ، ويكون نصف الصاع من البر ربع مد شامى : فالمد الشامى يجزى عن
أربع . وهكذا رأيت محمداً بن الخطيب شيخ مشايخنا إبراهيم السامحاني ، وشيخ مشايخنا منلا
على التركاني ، وكفي بهما قدوة ، لكني حررت نصف الصاع في عام ست وعشرين
بسد المائتين فوجدته ثمنه ونحو ثلثي ثمنه ؛ فهو تقريباً ربع مد مسح من غير تكويم ،
ولا يخالف ذلك مامر ؛ لأن المد في زماننا أكبر من المد السابق ، وهذا على تقدير

وَوُجُوبُ الْفِطْرَةِ يَتَعَلَّقُ بِطُلُوعِ الْفَجْرِ مِنْ يَوْمِ الْفِطْرِ ، فَمَنْ مَاتَ قَبْلَ ذَلِكَ لَمْ تَجِبْ فِطْرَتُهُ ، وَمَنْ أَسْلَمَ أَوْ وُلِدَ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ لَمْ تَجِبْ فِطْرَتُهُ ، وَيُسْتَحَبُّ لِلنَّاسِ أَنْ يُخْرِجُوا الْفِطْرَةَ يَوْمَ الْفِطْرِ قَبْلَ الْخُرُوجِ إِلَى الْمَعْلَى ، فَإِنْ قَدَّمُوهَا قَبْلَ يَوْمِ الْفِطْرِ جَازَ ، وَإِنْ أَخْرُوهَا عَنْ يَوْمِ الْفِطْرِ لَمْ تَسْقُطْ ، وَكَانَ عَلَيْهِمْ إِخْرَاجُهَا .

الصاع بالماش أو العدس ، أما على تقديره بالحنطة أو الشعير - وهو الاحوط - فيزيد نصف الصاع على ذلك ؛ فالاحوط لإخراج ربع مد شامي على النمام من الحنطة الجيدة اهـ . أقول . والآن - وهي سنة إحدى وستين بعد المائتين - قد زاد المد الشامي عما كان في أيام شيخنا ؛ لأنه بعد ذهاب الدرلة المصرية من البلاد الشاميه انى أطالت المد الشامي واستعملت الربع المصرى جعلوا كل ربعين مداً ، وقد ذكرنا طحاوى أن بعض مشايخه قدر نصف الصاع بثلاث الربع ، عليه فالمد الشامي الآن يكفى عن ستة . والله أعلم

ووجوب الفطرة يتعلق بطلوع الفجر (الثانى (من يوم الفطر ، فن مات) أو افتقر (قبل ذلك) : أى طلوع الفجر (لم تجب فطرته ، و) كذا (من أسلم أو ولد) أو اغتنى (بعد طلوع الفجر لم تجب فطرته) لعدم وجود السبب فى كل منهما ؛ (ويستحب للناس أن يخرجوا الفطرة يوم الفطر قبل الخروج إلى المعلى) ليتفرغ بالمسكين للصلاة (فإن قدموها) : أى الفطرة (قبل يوم الفطر جاز) ولو قبل دخول رمضان ، كما فى عامة المتون والشروح ، وصححه غير واحد ، ورجحه فى النهر ، ونقل عن الولوالجى أنه ظاهر الرواية (وإن أخروها عن يوم الفطر لم تسقط) عنهم (وكان) واجباً عليهم لإخراجها (لأنها قربة مالية معقولة المعنى ، فلا تسقط بعد الوجوب إلا بالآداء كالزكاة .

كِتَابُ الصَّوْمِ^(١)

الصَّوْمُ ضَرْبَانِ : وَاجِبٌ وَنَفْلٌ ؛ فَالْوَاجِبُ ضَرْبَانِ : مِنْهُ مَا يَتَمَلَّقُ بِرَمَانٍ بِعَيْنِهِ كَصَوْمِ رَمَضَانَ وَالنَّذْرَ الْمُعَيَّنَ ؛ فَيَجُوزُ صَوْمُهُ بِنِيَّةٍ مِنَ اللَّيْلِ ، فَإِنْ لَمْ يَنْوِ حَتَّى أَصْبَحَ أَجْزَأُ أَنَّهُ النِّيَّةُ مَا يَبْنَاهُ وَبَيْنَ الزَّوَالِ .

كتاب الصوم

عقب الزكاة بالصوم اقتداء بالحديث ، كما مر .

(الصوم) لغة : الإمساك مطلقاً ، وشرعاً : الإمساك عن المفطرات حقيقة أو حكماً في وقت مخصوص بنية من أهلها .

وهو (ضربان ؛ واجب ونفل) قد يطلق الواجب ويراد به ما يقابل النفل كما هنا ، وقد يطلق ويراد به ما يقابل الفرض والنفل معاً ، فيكون واسطة بينهما كما يأتي في قوله ؛ (صوم رمضان فريضة) و (صوم المنذور واجب) (فالواجب ضربان : منه ما يتعاقب برمان بعينه) وذلك كصوم رمضان والنذر المعين (زمانه) (فيجوز صومه بنية من الليل) وهو الأفضل ؛ فلا تصح قبل الغروب ولا عنده (فإن لم ينو حتى أصبح أجْزَأُ أَنَّهُ النِّيَّةُ مَا يَبْنَاهُ) : أى الفجر (وبين الزوال) وفي

(١) فرض صوم رمضان في السنة الثانية من الهجرة قبل غزوة بدر وكانوا يصومون ثلاثة أيام من كل شهر وعاشواره قبل ذلك وهو أهم العبادات الروحية في الإسلام بعد الصلاة وأثره في التهذيب جليل وهذا يستعين به الصوفية والأطباء في الإصلاح النفسى والبدنى وقد شرعه الله سبحانه في جميع الشرائع وحث عليه السنة في كثير من الأحاديث وقال إنه لا عدل له في العبادات أى لا نظير له في التقريب إلى الله فإن تعذيب النفس وحرمانها ابتغاء مرضاة الله معنى جليل يحبه الله ورسوله

وَالضَّرْبُ الثَّانِي : مَا يَثْبُتُ فِي الذِّمَّةِ ، كَقَضَاءِ رَمَضَانَ وَالنَّذْرَ الْمُطْلَقَ
وَالْكَفَّارَاتِ ؛ فَلَا يَجُوزُ إِلَّا بِنِيَّةٍ مِنَ اللَّيْلِ ، وَالنَّفْلُ كُلُّهُ يَجُوزُ
بِنِيَّةٍ قَبْلَ الزَّوَالِ .

وَيَنْبَغِي لِلنَّاسِ أَنْ يَلْتَمِسُوا الْهَلَالَ فِي الْيَوْمِ الثَّاسِعِ وَالْعِشْرِينَ
مِنْ شَعْبَانَ ، فَإِنْ رَأَوْهُ صَامُوا ، وَإِنْ غَمَّ عَلَيْهِمْ أَكْمَأُوا عِدَّةَ شَعْبَانَ
ثَلَاثِينَ يَوْمًا ثُمَّ صَامُوا ، وَمَنْ رَأَى هَلَالَ رَمَضَانَ وَحَدَّهُ صَامَ ، وَإِنْ
لَمْ يَقْبَلِ الْإِمَامُ شَهَادَتَهُ ، وَإِذَا كَانَ بِالسَّمَاءِ عِلَّةٌ قَبْلَ

الجماع الصغير : قبل نصف النهار ، وهو الأصح ، لأنه لا بد من وجود النية في
أكثر النهار ؛ ونصفه من وقت طلوع الفجر إلى وقت الضحوة الكبرى ، فيشترط
النية قبلها ، لتحقيق في الأكثر ؛ ولا فرق بين المسافر والمقيم ، خلافاً لفرق هداية
(والضرب الثاني : ما يثبت في الذمة) مرغبر تقييد بزمان ، وذلك (كقضاء رمضان)
وما أفسده من نفل (والنذر المطلق و) صوم الكفارات ، فلا يجوز (صوم
ذلك) (إلا بنية) معينة (من الليل) ، لعدم تعيين الوقت ، والشرط ؛ أن يعلم
بقلبه أى صوم يصومه ، ثم رمضان يتأدى بمطلق النية ، وبنية النفل وواجب آخر
(والنفل كله) مستحبه ومكروهه (يجوز بنية قبل الزوال) أى قبل نصف
النهار ؛ كما مر .

(وينبغي للناس) : أى يجب . جوهره (أن يلتمسوا الهلال في اليوم التاسع
والعشرين من شعبان) وكذا هلال شعبان لأجل إكمال العدة (فإن رآوه صاموا
وإن غم عليهم أكلوا عدة شعبان ثلاثين يوماً ثم صاموا) ؛ لأن الأصل بقاء
الشهر ، فلا يتنقل عنه إلا بدليل ، ولم يوجد (ومن رأى هلال رمضان وحده
صام وإن لم يقبل الإمام شهادته) لأنه متعبد بما عليه ؛ وإن أفطر فعليه القضاء
دون الكفارة لشبهة الرد (وإذا كان بالسما علة) من غيم أو غبار ونحوه (قبل

الإمام شهادة الواحد العدل في رؤية الهلال رجلاً كان أو امرأة
حرّاً كان أو عبداً ، فإن لم يكن بالسما علة لم تقبل شهادته
حتى يراه جمع كثير يقع العلم بخبرهم .
ورقت الصوم من طلوع الفجر الثاني إلى غروب

الإمام شهادة الواحد العدل) وهو الذي غلبت حسناته سيئاته ؛ والمستور في الصحيح
كما في التجنيس والبرازية ، قال السكّال : وبه أخذ شمس الأئمة الحلواني (في رؤية
الهلال رجلاً كان أو امرأة حرّاً كان أو عبداً) ، لانه أمر ديني فأشبهه رواية
الاخبار ، ولهذا لا يختص بلفظ الشهادة ، وتشرط العدالة ، لأن قول الفاسق
في الديانات غير مقبول ، وتأويل قول الطحاوي وعدلاً أو غير عدل ، أن يكون
مستوراً ، وفي إطلاق جواب الكتاب يدخل المحدود في القذف بعدما تاب ، وهو
ظاهر الرواية ، لانه خبر ديني ، وعن أبي حنيفة أنه لا تقبل ، لانه شهادة من
وجهه . هداية (فإن لم يكن بالسما علة لم تقبل الشهادة حتى يراه) ويشهد به (جمع
كثير يقع العلم) الشرعي ، وهو غلبة الظن (بخبرهم) ، لأن المطاع متحد في ذلك
المحل ، والموانع منتفية ، والابصار سليمة ، والهمم في طلب الهلال مستقيمة ،
فالتفرد بالرؤية ، من بين الجمل الغفير - مع ذلك - ظاهر في غلط الرأي ، قال في
التصحيح : (لم يقدر الجمع الكثير في ظاهر الرواية ، واختلف فيه ، قال بعضهم :
ذاك مفوض إلى رأى الإمام والقاضى ، وفي زاد الفقهاء للاستيعاب : الصحيح أن
يكونوا من نواح شتى . اهـ . وذكر الشرنبلالي وغيره تبعاً للواهب أن الاصح
رواية تفويضه إلى رأى الإمام ، وروى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة أنه تقبل
فيه شهادة رجلين أو رجل وامرأتين وإن لم يكن في السماء علة ، قال في البحر ؛ ولم
أر من رجح هذه الرواية ، وينبغي العمل عليها في زماننا ، لأن الناس تكاسلوا
عن ترائى الأمانة ، فكان التفرد غير ظاهر في غلط . اهـ .

(ووقت الصوم من حين طلوع الفجر الثاني) الذي يقال له الصادق (إلى غروب

الشمس .

وَالصَّوْمُ هُوَ : الْإِمْسَاكُ عَنِ الْأَكْلِ وَالشَّرْبِ وَالْجَمَاعِ نَهَارًا
مَعَ النَّيَّةِ ، فَإِنْ أَكَلَ الصَّائِمُ أَوْ شَرِبَ أَوْ جَامَعَ نَاسِيًا لَمْ يُفْطَرْ ،
وَإِنْ نَامَ فَاحْتَلَمَ أَوْ نَظَرَ إِلَى امْرَأَةٍ فَأَنْزَلَ أَوْ اذْهَنَ أَوْ اخْتَجَمَ أَوْ
اكَتَحَلَ أَوْ قَلَّ لَمْ يُفْطَرْ^(١) ، فَإِنْ أَنْزَلَ بِقُبْلَةٍ أَوْ لَمَسَ قَعْلِيهِ الْقَضَاءُ ،

الشمس) : لقوله تعالى : « وَكُنُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ
الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ، إِلَى أَنْ قَالَ : « ثُمَّ أَنْمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ » ، وَالْخَيْطَانِ : بَيَاضُ
النَّهَارِ وَسَوَادُ اللَّيْلِ .

(والصوم) شرعا (هو الإمساك) حقيقة أو حكما (عن) المفطران (الأكل
والشرب والجماع نهارا مع النية) من أهلها ، كما مر (فإن أكل الصائم أو شرب
أو جامع ناسيا لم يفطر) ، لأنه ممسك حكما ، لأن الشارع أضاف الفعل إلى الله تعالى
حيث قال للذي أكل وشرب : « تَمَّ عَلَى صَوْمِكَ نَائِمًا أَوْ مُسْكِرًا » ، فيكون
الفعل معه معدوما من العبد ، فلا ينعدم الإمساك (وإن نام فاحتلم أو نظر إلى
امرأة) أو تفكر بها وإن أدامها (فأنزل ، أو اذهن أو احتجم أو اكتحل) وإن وجد
طعمه في حلقه (أو قبل) ولم ينزل (لم يفطر) ، لعدم المنافي صورة ومعنى (فإن
أنزل بقبله أو لمس فعليه القضاء) لوجود المنافي معنى - وهو الإنزال بالمباشرة - دون

() روى البخارى وغيره أن النبي ﷺ احتجم وهو محرم واحتجم وهو
صائم وقيل لأنس أكنتم تكبرهون الحجامة على عهد النبي ﷺ فقال : لا إلا من أجل
الضعف وفي الصحيحين أن النبي ﷺ كان يقبل ويباشر وهو صائم وفيهما عن أم
سلمة أن رسول الله ﷺ كان يقبلها وهو صائم وروى أبو داود أن رسول الله
ﷺ سأل رجل عن المباشرة للصائم فرخص له وسأله آخر فلم يرخص له فإذا
الذى رخص له شاب وإذا الذى نهاه شيخه والشافعى رخص للصائم مطلقا ويرده
هذا الحديث وأن القبلة والمباشرة لا يحرم كل منهما لذامة بل لمعنى خوف الفساد
فإن لم يوجد فلا شيء .

وَلَا بَأْسَ بِالْقُبَّةِ إِذَا أَمِنَ عَلَى نَفْسِهِ . وَيُكْرَهُ إِنْ أَمِنَ بِأَمْنٍ ،
وَلِنْ ذَرَعَهُ الْقِيَّةَ أَمِنَ يُفْطَرُ ، وَلِنْ اسْتَقَاءَ عَامِدًا مِلَّةً فِيهِ فَعَلَمِيهِ
الْقَضَاءُ ^(١) ،

الكفارة لمصور الجنابة ، ووجوب الكفارة بكال احتيازية ، لاها تندريه بالشبهة
كالحدود (ولا بأس بالقبة إذا أمن على نفسه) الجماع والإتزال (ويكره إن لم
يأمن) ، لأن عينه ليس يفطر ، وربما يصير فطرا بعاقبته ، فإن أمن اعتبر عينه
وأبىح له ، وإن لم يأمن اعتبر عاقبته وكره . هداية (وإن ذرعه) أى سبقه وغلبه
(القى) بلا صنعه ولو مله فيه (لم يفطر) وكذا لو عاد بنفسه وكان دون مله
القم ، اتفاقا ، وكذا مله المم عند محمد وصحبه فى الحائية ، خلافا لأبى يوسف .
وإن أعاده وكان مله المم فسد ، اتفاقا ، وكذا دونه عند محمد خلافا لأبى يوسف .
والصحيح فى هذا قول أبى يوسف خائية (وإن استقاء عامدا) : أى تعمدا خروج
القمى ، وكان (مله فيه فعليه القضاء) دون الكفارة ، قال فى التصحيح : قيد بمله
القم لأنه إذا كن أقل لا يفطر عند أبى يوسف ، واعتمده المحررى ، وقال فى لاحتيار
وهو الصحيح ، وهو رواية الحسن عن أبى حنيفة ، وإن كان فى ظاهر الرواية

(١) أخرج أصحاب الدين الأربعة واللفظ للترمذى أنه (صر) قال : من ذرعة
القمى وهو صائم فليس عليه قضاء ومن استقاء عامدا فليقض والتمصيل الفقهى على
مقيض الدليل أن القى : ما أن يزرعه أو يستقيمه وكل منهما إما مله المم أو دونه
والكل إما أن يخرج أو يعود أو يعيده فإن ذرعه وخارج لا يفطر قل أو كثر وإن
عاد نفسه وهو مله المم فسد صومه عند أبى يوسف وعند محمد لا يفسد وهو الصحيح
لأنه لم يوجد صورة الإفطار ولا معناه وأقل محرفه الإعادة قل أو كثر وإن أعاد
فسد بالاتفاق بينهما وإن كان أقرب من مله المم فعاد لم يفسد لم يفسد بالاتفاق وإن
أعاده لم يفسد عند أبى يوسف ويفسد عند محمد لوجود الصغ وإن استقاء عمد أو
خرج إن كان مله المم فسد بالاجماع وإن كن أقل أفطر عند محمد ولا يفطر عند
أبى يوسف وإن عاد بنفسه وإن أعاده فعنه روايتان .

وَمَنْ ابْتَلَعَ الْحَصَاةَ أَوْ الْحَدِيدَ أَفْطَرَ .
وَمَنْ جَامَعَ عَامِداً فِي أَحَدِ السَّبِيلَيْنِ أَوْ أَكَلَ أَوْ شَرِبَ مَا يَتَغَذَّى
بِهِ أَوْ يُتَدَاوَى بِهِ فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ وَالْكَفَّارَةُ وَمِثْلُ كَفَّارَةِ الظَّهَارِ ،
وَمَنْ جَامَعَ فِيمَا دُونَ الْفَرْجِ فَأَنْزَلَ فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ وَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ ،
وَلَيْسَ فِي إِفْسَادِ الصَّوْمِ فِي غَيْرِ رَمَضَانَ كَفَّارَةٌ ، وَمَنْ احْتَقَنَ أَوْ
اسْتَمْعَطَ أَوْ فَطَرَ فِي أَذْنَيْهِ

لم يفصل ؛ لأن مادون ملء الفم تبع للريق كما لو تجمش . اهـ . وكذا لو عاد إلى حوفه ؛
لأن مادون ملء الفم ليس بخارج حكماً ، وإن أعاده عن أبي يوسف فيه روايتان :
في رواية لا يفسد لأنه لا يوصف بالخروج فلا يوصف بالدخول ، وفي رواية يفسد
لأن فعله في الإخراج والاعادة قد كثرت فصراً ملحفاً بملء الفم . خاتمة (ومن ابتلع
الحصاة أو الحديد) أو نحوهما عملاً يأكله الإنسان أو يستغذره (أفطر) ؛ لوجود
صورة المفطر ، ولا كفارة عليه ؛ لعدم المعنى .

(ومن جامع) آدمياً حياً (عامداً في أحد السبيلين) أنزل أولاً (أو أكل أو
شرب ما يتغذى به أو يتداوى به فعليه القضاء والكفارة) ؛ لكمال الجنائية بقضاء
شهوة الفرج أو البطن (مثل كفارة الظهار) وستأتي في بابها (ومن جامع فيما دون
الفرج) كتنهيد وتبطين وقبله ولس ، أو جامع ميتة أو بهيمة (فأنزل فعليه
القضاء) ؛ لوجود معنى الجماع (ولا كفارة عليه) ؛ لانعدام صورته (وليس
في إفساد صوم في غير رمضان كفارة) ؛ لأنها وردت في منك حرمة رمضان فلا
يلحق به غيره .

(ومن احتقن) وهو صب الدواء في الدبر (أو استمعط) وهو صب الدواء
في الأنف (أو أفطر في أذنيه) دهماً ، بخلاف الماء فلا يفطر على ما اختاره في الهداية
والتيبين وصححه في المحيط ، وقال في الولوالجية : إنه المختار ، لكن فصل في الخاتمة

أَوْ دَاوَى جَائِفَةً أَوْ آمَةً بِدَوَاءٍ فَوَصَلَ إِلَى جَوْفِهِ أَوْ دِمَاغِهِ أَقْطَرَ^(١) ،
وَإِنْ أَقْطَرَ فِي إِحْلِيلِهِ لَمْ يُفْطَرْ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ
يُفْطَرْ .

بأنه إن دخل لا يفسد وإن أدخله يفسد في الصحيح ؛ لأنه وصل إلى الجوف بفعله اهـ .
ومثله في البرازية ، واستظهره في الفتح والبرهان ، والحاصل الاتفاق على أن المطر يصب
الدهن ، وعلى عدمه بدخول الماء ، واختلاف التصحيح في إدخاله . معراج (أو
داوى جائفه) جراحة في البطن بلغت الجوف (أو آمة) جراحة في الرأس
بلغت أم الدماغ (بدواء فوصل) الدواء (إلى جوفه) في الجائفة (أو دماغه)
في الآمة (أقطر) عند أبي حنيفة ، وقالوا : لا يفطر ؛ لعدم التيقن بالوصول ، هداية
وقال في التصحيح : لا خلاف في هذه المسألة على هذه العبارة ، أما لو داوى بدواء
رطب ولم يتيقن بالوصول فقل أبو حنيفة : يفطر ، وقالوا : لا يفطر . اهـ . (وإن
أقطر في إحليله) ماء أو دهنا (لم يفطر) عند أبي حنيفة ، وقال أبو يوسف : يفطر)
قال في الاختيار : هذا بناء على أن بينه وبين الجوف منفذا ، والأصح أنه ليس
بينهما منفذ ، قال في التحفة : وروى الحسن عن أبي حنيفة مثل قولهما ، وهو

(١) روى أبو يعلى بسنده إلى عائشة قالت دخل على رسول الله ﷺ فقال :
يا عائشة هل من كسرة ؟ فأثبتته بقرصى فوضعه على فيه فقال : يا عائشة هل دخل بطي
من شيء ؟ كذلك قبله الصائم إنما الإفطار بما دخل وليس مما خرج استدل صاحب
الهداية على عدم الإفطار في هذه الأشياء والحديث طعن فيه بعض أهل الحديث
بجهالة بعض رواته ولكن جزم صاحب الفتح بشبوته موقوفا في البخاري تعليقا عن
ابن عباس وعكرمة الفطر بما دخل وليس مما خرج واسنده عبد الرزاق إلى ابن عباس
إنما الوضوء مما خرج وإنما الفطر بما دخل وجعلوا من ذلك مالوا أدخل خشبة
أو نحوها في دبره فقيها أو احتشمت المرأة في فرجها الداخل أو استنجى فوصل
الماء إلى دبره الداخل للمبالغة .

وَمَنْ ذَاقَ شَيْئًا بِفَمِهِ لَمْ يُفِطِرْ ، وَيُكْرَهُ لَهُ ذَلِكَ ، وَيُكْرَهُ
لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَمَضْغَ لِصَبِيَّهَا لِلطَّعَامِ إِذَا كَانَ لَهَا مِنْهُ بُدٌّ ، وَمَضْغُ الْمَلِكِ
لَا يُفِطِرُ الصَّائِمَ وَيُكْرَهُ ، وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا فِي رَمَضَانَ فَخَافَ إِنْ
صَامَ زَادَ مَرَضَهُ أَفْطَرَ وَقَضَى ، وَإِنْ كَانَ مُسَافِرًا لَا يَسْتَضِرُّ بِالصَّوْمِ
فَصَوْمُهُ أَفْضَلُ ، وَإِنْ أَفْطَرَ وَقَضَى جَازَ ،

الصحيح ، لكن اعتماد الأول المحبوبي والنسفي وصدر الشريعة وأبو الفضل الموصل ،
وهو الأول ؛ لأن المصنف في التقريب حقق أنه ظاهر الرواية في مقابلة قول أبي
يوسف وحده . اه تصحيح .

(ومن ذاق شيئاً بفمه لم يفطر) ، لعدم وصول المفطر إلى جوفه (ويكره
له ذلك) ، لما فيه من تعريض الصوم على الفساد (ويكره للمرأة أن تمضغ لصبيها
الطعام) لما مر ، وهذا (إن كان لها منه بد) : أي محيد ، بأن تجد من يمضغ لصبيها
كفطرة لحيض أو نفاس أو صغر ، أما إذا لم تجد بداً منه فلها المضغ ، لصيانة الولد
(ومضغ الملك) الذي لا يصل منه شيء إلى الجوف مع الريق (لا يفطر الصائم)
لعدم وصول شيء منه إلى الجوف (ويكره) ذلك ، لأنه يهتم بالإفطار .

(ومن كان مريضاً في رمضان تخف) الخوف المعتبر شرعاً ، وهو ما كان
مستنداً لغلبة الظن بتحريرة أو إخبار مسلم عدل أو مستور حاذق بأنه (إن صام
ازداد مرضه) أو أبطأ برؤه (أفطر وقضى) ، لأن زيادته وامتداده قد يقضى
إلى الهلاك فيحترز عنه (وإن كان مسافراً) وهو (لا يستضر بالصوم فصومه)
أفضل (لقوله تعالى : « وإن تصوموا خير لكم » (١)) ، (وإن أفطر وقضى جاز) ؛
لأن الضر لا يعرئ عن المشقة لجمل نفسه عذراً ، بخلاف المرض ، لأنه قد يخفف
بالصوم فشرط كونه مفضياً إلى الحرج .

وَأِنْ مَاتَ الْمَرِيضُ أَوْ الْمُسَافِرُ وَهُمَا عَلَى حَالِهِمَا لَمْ يَلْزِمَهُمَا الْقَضَاءُ ،
وَأِنْ صَحَّ الْمَرِيضُ أَوْ أَقَامَ الْمُسَافِرُ ثُمَّ مَاتَا لَزِمَهُمَا الْقَضَاءُ بِقَدْرِ
الصَّحَّةِ وَالْإِقَامَةِ ، وَقَضَاءُ رَمَضَانَ إِنْ شَاءَ فَرَقَهُ وَإِنْ شَاءَ تَابَعَهُ ، فَإِنْ
آخِرُهُ حَتَّى دَخَلَ رَمَضَانُ آخِرُ صَامَ رَمَضَانَ الثَّانِي وَقَضَى الْأَوَّلَ بَعْدَهُ
وَلَا فِدْيَةٌ عَلَيْهِ .

وَالْحَامِلُ وَالْمَرْضِعُ إِذَا خَافَتَا عَلَى وَلَدَيْهِمَا أَفْطَرَتَا وَقَضَتَا وَلَا
فِدْيَةَ عَلَيْهِمَا . وَالشَّيْخُ الْقَانِي الَّذِي لَا يَقْدِرُ عَلَى الصِّيَامِ يُفْطِرُ
وَيُطْعِمُ لِكُلِّ يَوْمٍ مَسْكِينًا كَمَا يُطْعِمُ فِي الْكُفَّارَاتِ ،

(وإن مات المريض أو المسافر وهما على حالهما) من المرض والسفر (لم يلزمهما
القضاء) لعدم إدراكهما عده من أيام آخر (وإن صح المريض وأقام المسافر ،
ثم ماتا ؛ لزمهما القضاء بقدر الصحة والإقامة) لوجود الإدراك بهذا المقدار ،
وفدئته وجوب الرخصة بالإطعام .

(وقضاء رمضان) مخير فيه (إن شاء فرقه وإن شاء تابعه) لإطلاق النص ،
لكن المستحب المباحة مسارعة إلى إسقاط الواجب (وإن آخره حتى دخل رمضان
آخر صام الثاني) ، لأنه وقته حتى لو نواه عن القضاء لا يقع إلا عن الأداء ،
كما تقدم (وقضى الأول بعده) لأنه وقت القضاء (ولا فدية عليه) لأن وجوب
القضاء على التراخي حتى كان له أن ينطوع . هداية .

(والحامل والمرضع إذا خافتا على ولدهما) نسباً أو رضاعاً ، أو على أنفسهما
(أفطرتا وقضتا) دفعاً للرج (ولا فدية عليهما) ، لأنه لإفطار بسبب العجز فيكفي
بالقضاء احتساراً بالمريض والمسافر . هداية .

(والشَّيْخُ الْقَانِي الَّذِي لَا يَقْدِرُ عَلَى الصِّيَامِ) لقربه إلى الفناء أو لفناء قوته
(يفطر ويطعم لكل يوم مسكيناً كما يطعم) المكفر (في الكفارات) وكذا

وَمَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ قَضَاءُ رَمَضَانَ فَأَوْصَى بِهِ أَطْعَمَ عَنْهُ وَلِيَّهُ
لِكُلِّ يَوْمٍ مِسْكِينًا نِصْفَ صَاعٍ مِنْ بُرٍّ أَوْ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ أَوْ صَاعًا مِنْ
شَعِيرٍ . وَمَنْ دَخَلَ فِي صَوْمٍ لِلتَّطَوُّعِ أَوْ صَلَاةٍ لِلتَّطَوُّعِ ثُمَّ أَفْسَدَهُ
قَضَاءُهُ ^(١)

المعجوز الثانيه ، والاصل فيه قوله تعالى : « وعلى الذين يطعمونه فدية طعام مسكين ، معناه ، لا يطعمونه ، ولو قدر بعد على الصوم يبطل حكم العداة ، لان شرط الخليفة استمرار المعجز . هداية .

(ومن مات وعليه قضاء رمضان فأوصى به أطعم عنه وليه) وجوابا إن خرجت من ثلث ماله ، وإلا فبقدر الثلث (لكل يوم مسكيناً نصف صاع من بر أو صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير) ، لانه هجز عن الأداء في آخر عمره فصار كالشيخ القاني ، ثم لابد من الإيصاء عندنا ^(٢) ، حتى إن من مات ولم يوص بالإطعام عنه لا يلزم على ورثته ذلك ولو تبرعوا عنه من غير وصية جاز ؛ وعلى هذا الزكاة . هداية .

(ومن دخل في صوم التطوع أو في صلاة التطوع ثم أفسده قضاها) وجوباً ،

(١) وخالف فيه الإمام الشافعي محتجاً بما في الصحيحين جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : إن أمي ماتت وعليها صوم شهر فأقضيه عنها ، فقال : لو كان على أمك دية أكنت قاضيه عنها قال : نعم ، قال فدية الله أرق وفي الصحيحين عنه صلى الله عليه وسلم من مات وعليه صوم صام عن وليه واحتج الحنفية بأن الحديث الأول معروف عن ظاهره للاجماع على عدم قضاء الدين في الصلاة وأن راوى الحديث الأول قال لا يصلي أحد عن أحد ولا يصوم أحد عن أحد فدل على فسخ الحكم .

قال مالك : لم أسمع عن أحد من الصحابة والتابعين بالمدينة أن أحداً منهم أمر أحداً أن يصوم عن أحد ولا يصلي عنه .

(٢) وهو خلاف مذهب الشافعي أيضاً واستدل بأنه تبرع وبأن النبي صلى =

وَلَا إِذَا بَلَغَ الْعَبْدُ ، أَوْ أَسْلَمَ الْكَافِرُ فِي رَمَضَانَ أُنْسَكَ بَقِيَّةُ
يَوْمَيْهِمَا وَصَامَا مَا بَعْدَهُ وَلَمْ يَقْضِ مَا مَضَى ، وَمَنْ أَغْمَى عَلَيْهِ فِي
رَمَضَانَ لَمْ يَقْضِ الْيَوْمَ الَّذِي حَدَّثَ فِيهِ الْإِغْمَاءُ وَقَضَى مَا بَعْدَهُ ،

لان المؤدى قربة وعمل فتجب صيافته بالمضى عن الإبطال ؛ وإذا وجب المضى
وجب القضاء تركه ؛ ثم عندنا لا يباح الإفطار فيه بغير عذر في إحدى الروايتين ،
لما بيناه ، وبإباح عذر ، والضيافة عذر ، لقوله عليه الصلاة والسلام : « أفطر ،
وأفطر يوماً مكانه (١) » . هدايه . وفي رواية عن أبي يوسف : يجوز بلا عذر
وهي رواية المنتقى ، قال الكمال : واعتقادي أن رواية المنتقى أوجه .

(وإذا بلغ الصبي أو أسلم الكافر في) نهار (رمضان أمسكاً بقية يوميهما)
قضاء لحق الوقت بالنسبة بالصائمين (وصاموا) ما (بعده) لتحقق السببية والاهلية
(ولم يقضيا) يوميهما الذي تأملا فيه ، ولا (ما مضى) قبله من الشهر ، لعدم
الخطاب بعد الاهلية له (ومن أغمى عليه في رمضان لم يقض اليوم الذي حدث
فيه الإغماء) أو في ليلته ، لوجود الصوم ، وهو الامساك المقرون بالنية ، إذ
الظاهر وجودها منه (وقضى ما بعده) لانهام النية ، وإن أغمى عليه أول

== الله عليه وسلم أتى أهله فلقن يارسل الله أهدي إلينا حبشى فقال أرنيه فقد
أصبحت صائماً وآكل وله أدلة أخرى واستدل الحنفية بقوله تعالى : ولا تبطلوا
أعمالكم ، وبما أخرجه « ثمان » عن حفصة أنها قالت عنها وعن عائشة يارسل الله إنا
كننا صائمين فمرض طعام اشتيناه فأكلنا منه فقال : توفيا يوماً آخر وقد طعن في
الحديث البخارى والترمذى .

(١) روى الدارقطنى عن جابر رضى الله عنه قال : صنع رجل من أصحاب
رسول الله صلى الله عليه وسلم طعاماً . فدعا النبى صلى الله عليه وسلم وأصحابه ، فلما
أتى بالطعام تنحى رجل منهم ، فقال عليه الصلاة والسلام : مالك ؟ قال : إني صائم ،
فقال صلى الله عليه وسلم : تكلم أخوك وصنع طعاماً ثم تقول : إني صائم ؟ كل
يوم يوماً مكانه .

وإذا أفاق المجنونُ في بعضِ رمضانَ قضى ما قضى منه ، وإذا
حاضتِ المرأةُ أفطرتْ وقضتْ ، وإذا قدمَ المسافرُ ، أو طهرتِ
الحائضُ في بعضِ النهارِ أمسكا عن الطعامِ والشرابِ ببقيةِ
يوميهما ، ومن تسحرَ وهو يظنُّ أن الفجرَ لم يطلعْ أو أفطرَ وهو
يرى أن الشمسَ قد غربتْ ، ثم تبينَ أن الفجرَ كان قد طلعَ أو أن
الشمسَ لم تغربْ

ليلةُ قضاءٍ كغير يومِ تلك الليلة ، لما فناه . ومن أغمى عليه رمضان كله قضاء
لأنه نوع مرض يضعف القوى ولا يزيل الحجى ؛ فيصير عذرا في الأخير لا في
الإسقاط . هداية (وإذا أفاق المجنون في بعض رمضان قضى ما قضى منه) ؛ لأن
السبب - وهو الشهر - قد وجد ، وأهلية نفس الوجوب بالذمة وهي متحققة بلا
مانع ؛ فإذا تحقق الوجوب بلا مانع تعين القضاء . در . وإن استوعب الجميع ما يمكنه
فيه لإنشاء الصوم - على ما مر - لا يقضى ؛ للخرج ، بخلاف الإغماء - كما مر - لأنه
لا يستوعب عادة ، وامتداده نادر ، ولا حرج في ترتيب الحكم على ما هو من
النوادير .

• • •

(وإذا حاضت المرأة) أو نفست (أفطرت وقضت) وليس عليها أن تتشبه
حال العذر ؛ لأن صومها حرام ، والتشبه بالحرام حرام (وإذا قدم المسافر) أو
برى المريض أو أفاق المجنون (أو طهرت الحائض) أو النساء (في بعض النهار
أمسكا) وجوبا ، وهو الصحيح . جوهرية . (عن) المفطرات من (الطعام والشراب)
وغيرهما (بقية يومهما) قضاء لحق الوقت ، كما مر (ومن تسحر وهو يظن أن)
الليل باق و (المجرم يطلع أو أفطر وهو يرى) بضم الياء - أى يظن (أن)
الشمس قد غربت ثم تبين أن الفجر كان) حين ما تسحر (قد طلع أو أن
للشمس) حين ما أفطر (لم تغرب) أمسك ببقية يومه قضاء لحق الوقت بالتقدير

قَضَى ذَلِكَ الْيَوْمَ وَلَا كُفَّارَةَ عَلَيْهِ ، وَمَنْ رَأَى هِلَالَ الْفِطْرِ وَحْدَهُ
لَمْ يُفِطِرْ .

وَإِذَا كَانَ بِالسَّمَاءِ عَلَّةٌ لَمْ تُقْبَلْ فِي هِلَالِ الْفِطْرِ إِلَّا شَهَادَةُ
رَجُلَيْنِ ، أَوْ رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِالسَّمَاءِ عَلَّةٌ لَمْ تُقْبَلْ
إِلَّا شَهَادَةُ جَمْعٍ كَثِيرٍ يَقَعُ الْعِلْمُ بِخَبَرِهِمْ .

الممكن ودفعاً للتهمة ، و (قضى ذلك اليوم) ، لأنه حق مضمون بالمثل (ولا كفارة
عليه) ، لفصور الجنابة بعدم القصد .

• • •

(ومن رأى هلال الفطر وحده لم يفطر ويجب عليه الصوم احتياطاً ؛ لاحتمال
الغلط ، فإن أفطر فعليه القضاء ، ولا كفارة عليه للشبهة .

(وإذا كان بالسما علة لم تقبل في هلال الفطر إلا شهادة رجلين أو رجل
وامرأتين) ؛ لأنه تعالى به نفع العبد - وهو الفطر - فأشبهه سائر حقوقه ، والأضحى
كالعطر في هذا في ظاهر الرواية ، وهو الأصح ، خلافاً لما يروى عن أبي حنيفة أنه
كهلال رمضان ، لأنه تعالى به نفع العباد ، وهو التوسع بلحوم الأضاحي . هدايه
(إذا لم يكن بالسما علة لم تقبل) في هلال الفطر (إلا شهادة جمع كثير يقع
العلم بخبرهم) كما تقدم .

بَابُ الْإِعْتِكَافِ

الْإِعْتِكَافُ مُسْتَحَبٌّ ، وَهُوَ اللَّبَثُ فِي الْمَسْجِدِ مَعَ الصَّوْمِ
وَنِيَّةِ الْإِعْتِكَافِ ،

بَابُ الْإِعْتِكَافِ

وجه المناسبة والتعقيب اشتراط الصوم فيه ، وطلبه في العشر الاخير .
قال رحمه الله تعالى : (الاعتكاف مستحب) قال في الهداية : والصحيح انه سنة
مؤكدة ؛ لان النبي ﷺ واظب عليه في العشر الاواخر من رمضان ، والمواظبه
دليل السنية (١) . ١٠٠ . قال الرياى : والحق انه ينقسم إلى ثلاثة اقسام : واجب ،
وهو المنذور ، وسنة ، وهو في العشر الاخير من رمضان ، ومستحب ، وهو
في غيره . ١٠١ .

(وهو البث) بفتح اللام - مصدر لبث - كفهم - أى المكث (في المسجد مع
الصوم ونية الاعتكاف) أما البث فركنه ؛ لان وجوده به ، وأما الصوم فشرط
لصحته الواجب ، واختلفت الروايات في النفل : روى الحسن عن أبي حنيفة انه
شرط لصحته ، وفي ظاهر الرواية ليس بشرط . ذخيرة . والنية شرط في سائر

(١) في الصحيحين وغيرهما عن عائشة أن النبي ﷺ كان يعتكف العشر
الأواخر من رمضان حتى توفاه الله تعالى ثم اعتكف أزواجه من بعده وقد افترقت
هذه المواظبه بعدم الابتكار على من تركه من الصحابة ولا كانت دليل الوجوب
والاصل في اعتكاف العشر الاواخر القاس ليله القدر كما دلل الايات على ذلك وبجموع
الاحاديث الثابتة يدل على أنها دائرة في العشر الاخير من رمضان ومهما يكن فان
الاعتكاف من أعظم القربان لما فيه من التفرغ عن الدنيا والقبال على الله وفي ذلك
تطهير القلب وإخلاصه وإصلاحه الخ لانه الفاضلة المحمودة نسأل الله التوفيق
لذلك الانقطاع من غير رهبانية

وَيَحْرُمُ عَلَى الْمُعْتَكِفِ : الْوُطْءُ ، وَاللَّمْسُ ، وَالْقُبْلَةُ ،
وَلَا يَخْرُجُ مِنَ الْمَسْجِدِ إِلَّا لِحَاجَةٍ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، وَلَا بَأْسَ بِأَنْ
يَبِيعَ وَيَبْتَاعَ فِي الْمَسْجِدِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُخْضِرَ السِّلْعَ وَلَا يَتَكَلَّمَ إِلَّا بِخَيْرٍ ،

العبادات ، والمراد بالمسجد مسجد الجمعة ، وهو : ماله إمام ومؤذن ، أديت فيه
الحسب أولاً ، كما في العناية والفيض والنهر وخزانة الأكل والحلاصة والبرازية ،
وفي الهداية عن أبي حنيفة : أنه لا يصح إلا في مسجد يصل فيه الصلوات الخمس ،
لأنه عبادة انتظار الصلاة فيختص بمكان تؤدي فيه : وصححه الكمال وعن الإمامين
يصح في كل مسجد ، وصححه السروجي ، وهو اختيار الطحاوي ، وقال الخيزر
الرملي : وهو أيسر ، خصوصاً في زماننا ، فينبغي أن يعمل عليه . اهـ . والمرأة
تعتكف في مسجد بيتها ، وهو الذي عينته لصلاتها ؛ لنحقق انتظارها فيه .

(ويحرم على المعتكف : الوطء) لقوله تعالى : « ولا تباشروهن وأنتم
عاكفون في المساجد » (١) ، (و) كذا (اللبس ، والقبلة) لأنهما من دواعيه
(ولا يخرج) المعتكف (من المسجد إلا لحاجة الإنسان) الطبيعية كالبول والغائط
وإزالة نجاسة ، أو الضرورية كانهدام المسجد وتفرق أهله وإخراج ظالم كرهاً
وخوف على نفسه أو متاعه ؛ فيدخل مسجداً غيره من ساعته (أو) الشرعية مثل
صلاة (الجمعة) والعيد ، ولا يمكث بعد فراغه مما خرج إليه ، لأن ما ثبت ضرورة
يتقدر بقدرها .

(ولا بأس بأن يبيع) المعتكف (ويبْتَاعَ في المسجد) ما لا بد منه كأنطعام
ونحوه ، لضرورة الاعتكاف ؛ لأنه لو خرج إليها فسد اعتكافه ، لكن (من غير
أن يحضر السلطة) ، لأن المسجد محرز عن حقوق العباد ، وفي إحضار السلطة شغل
للمسجد ، فيكره ، كما يكره لغير المعتكف مطلقاً (ولا يتكلم) المعتكف
(إلا بخير) وكذا غيره ، إلا أن المعتكف به أحرى .

وَيُكْرَهُ لَهُ الصَّمْتُ ، فَإِنْ جَامَعَ الْمُتَكِفُ ، لَيْلًا أَوْ نَهَارًا بَطَلَ
اعْتِكَافُهُ ، وَمَنْ أَوْجَبَ عَلَى نَفْسِهِ اعْتِكَافَ أَيَّامٍ لَزِمَهُ اعْتِكَافُهَا
بِلَيَالِيهَا ، وَكَانَتْ مُتَتَابِعَةً وَإِنْ لَمْ يَشْتَرِطِ التَّتَابُعَ .

كِتَابُ الْحَجِّ

الحج

(ويكره له الصمت) إن اعتقده قربة : لأنه ليس قربة في شريعتنا ؛ أما حفظ
اللسان عما لا يعنى الإنسان فإنه من حسن الإيمان .

(فان جامع المتكف ليلًا أو نهارًا) عامدا أو ناسيا أنزل أولا (بطل
اعتكافه) ؛ لأن حالة المتكف مذكرة فلا يعذر بالنسيان ، ولو جامع فيما دون
الفرج ، أو قبل ، أو لمس فأنزل - بطل اعتكافه ؛ لأنه في معنى الجماع حتى يفسد به
الصوم ، ولو لم ينزل لا يفسد ، وإن كان محرما ؛ لأنه ليس في معنى الجماع ، ولهذا
لا يفسد به الصوم . هداية .

(ومن أوجب على نفسه اعتكاف أليم) يومين فأكثر (لزمه اعتكافها بلياليها)
لأن ذكر الأيام على سبيل الجمع يتناول ما إرأته من الليالي (وكانت متتابعة وإن لم
يشترط التتابع) ؛ لأن مبنى الاعتكاف على التتابع ؛ لأن الأوقات كلها قابلة له ،
بخلاف الصوم ، لأن مبناه على التفرق ؛ لأن الليالي غير قابلة للصوم ؛ فيجب على
التفريق حتى ينص على التتابع ، وإن نوى الأيام خاصة صح ؛ لأنه نوى الحقيقة . هداية

كِتَابُ الْحَجِّ

ختم به العبادات الخالصة اقتداءً بحديث : « بنى الإسلام على خمس »
(الحج) بفتح الحاء وكسرهما - لغة : التصد مطلقا ، كما في الجوهرة وغيرها تبعاً
لإطلاق كثير من كتب اللغة ، ونقل في الفتح عن ابن السكيت تقييده بالمعظم ، وكذا
(١٢ - باب - أول)

وَاجِبٌ عَلَى الْأَحْرَارِ الْبَالِغِينَ الْمُقْلَاءِ الْأَصِحَّاءِ إِذَا قَدَرُوا عَلَى الزَّادِ
وَالرَّاحِلَةِ ، فَاصْطَلَا عَنْ مَسْكَنِهِ وَمَا لَا بُدَّ مِنْهُ ، وَعَنْ نَفَقَةِ عِيَالِهِ إِلَى
حِينَ عَوْدِهِ ، وَكَانَ الطَّرِيقُ آمِنًا ، وَيُعْتَبَرُ فِي الْمَرْأَةِ أَنْ يَكُونَ لَهَا
مَحْرَمٌ

قيده به السيد الشريف في تعريفاته . وشرعا : زيارة مكان مخصوص في زمن مخصوص
بفعل مخصوص .

وهو (واجب) (١) : أى فرض في العمر مرة (على الأحرار البالغين العقلاء
الأصحاء إذا قدروا على الزاد) ذهابا وإيابا (والراحلة) من زائلة أو شق محمل
(فاضلا) : أى زائدا ذلك (عن مسكنه ومالا بد) له (منه) كالثياب وأثاث المنزل
والخادم ونحو ذلك ؛ لأنها مشغولة بالحاجة الأصلية (و) زائدا أيضا (عن نفقه
عِيَالِهِ) من تلزمه نفقة ، (إلى حين عودته) لنقدم حق العبد لحاجته (وكان الطريق
آمنا) بغلبة السلامة ؛ لأن الاستطاعة لا تثبت دونه ، ثم قيل : هو شرط الوجوب
حتى لا يجب عليه الإبصار ، وهو مروى عن أبى حنيفة ، وقيل شرط الاداء دون
الوجوب . هداية . (وبعتر في المرأة) ولو عجزوا (أن يكون لها محرم) بالغ

(١) والحج رياضة روحية وعقلية وبدنية كريمة وهو جهاد مكرم مشكور وفيه
من الآيات والآثار ما يشهد بمكانته العليا وآثاره الجليلة وحسبك مانواه به رسول
الله ﷺ من أنه ليس له جزاء إلا الجنة ومن ذاق لذة الحج عرف ما يصنع
من تجديد الإيمان واستئناف الحياة السعيدة المرفقة وينبغي لمن أراد الحج أن
أن يبدأ بالتوبة وإخلاص النية ورد المظالم وأن يلتزم من النفقة من الحلال ويطلب
الرفيق الصالح يذكره إذا نسي ويعينه إذا عجز ويثبتته إذا جزع ويستحب أن
يجعل خروجه يوم الخميس افتداء بالنبي ﷺ وإلا فيوم الاثنين ورد في أن السفن
عن أبى هريرة عن النبي ﷺ قال من أراد أن يسافر فليقل لمن يخلفه استودعك
الله الذى لا تضيع ودائعته .

يَحْجُجُ بِهَا أَوْ زَوْجٌ ، وَلَا يَجُوزُ لَهَا أَنْ تَحْجَّ بِغَيْرِهِمَا إِذَا كَانَ
بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ مَكَّةَ مَسِيرَةُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ وَلَيَالِيهَا ، وَإِذَا بَلَغَ الصَّبِيُّ
بَعْدَ مَا أُخْرِمَ أَوْ أُعْتِقَ الْعَبْدُ فَمَضَى عَلَى ذَلِكَ لَمْ يُجْزِئَهُمَا عَنْ حَجَّةِ
الْإِسْلَامِ .

وَالْمَوَاقِيتُ الَّتِي لَا يَجُوزُ أَنْ يَتَجَاوَزَهَا الْإِنْسَانُ إِلَّا مُخْرِمًا :
لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذُو الْحَلِيفَةِ ، وَلِأَهْلِ الْعِرَاقِ ذَاتُ عَرِيقٍ ، وَلِأَهْلِ
الشَّامِ الْجُحْفَةُ ، وَلِأَهْلِ نَجْدٍ قَرْنُ الْمَنَازِلِ ، وَلِأَهْلِ الْيَمَنِ يَلَمْلَمُ ،

عَاقِلٌ غَيْرُ قَاسِقٍ ، رَحِمٌ أَوْ صَوْرُهُ (يحج بها ، أو زوج ؛ ولا يجوز لها) : أى يكره
تحرهما على المرأة (أن تحج بغيرهما) : أى المحرم والزوج (إذا كان بينها وبين مكة)
مدة سفر ، ويجوز حجها ، وهى (مسيرة ثلاثة أيام ولياليها) فصاعداً ، وقد اختلفوا
فى أن المحرم شرط الوجوب أو شرط الأداء على حسب اختلافهم فى أمن الطريق
(وإذا بلغ صبي بعد ما أُخْرِمَ أو أُعْتِقَ الْعَبْدُ فَمَضَى عَلَى) لإحرامهما (ذلك لم يجزهما
عن حجة الإسلام) لأن إحرامهما انعقد لأداء النفل ، فلا ينقلب لأداء الفرض ،
ولو جدد الصبي الإحرام قبل الوقوف ونوى حجة الإسلام جاز ، والعبد لو فعل
ذلك لم يجز ؛ لأن إحرام الصبي غير لازم ؛ لعدم الأهلية ، أما إحرام العبد فلازم ؛
فلا يمكنه الخروج منه بالشروع فى غيره . هداية .

وَالْمَوَاقِيتُ (: أى المواضع) (التى لا يجوز أن يتجاوزها الإنسان) ، ربدأ مكة
(إلا محرماً) بأحد اثنين خمسة : (لأهل المدينة ذو الحليفة) بضم ففتح -
موضع على ستة أميال من المدينة ، وهشمر مراحل من مكة ، وتعرف الآن بآبار على
(ولأهل العراق ذات عرق) بكسر فسكون - على مرحلتين من مكة (ولأهل الشام
الجمحة) على ثلاث مراحل من مكة بقرب رابغ (ولأهل نجد قرن المنازل) -
بسكون الزاء - مغرب ، على مرحلتين من مكة (ولأهل اليمن يلملم) جبل على

فَإِنْ قَدَّمَ الْإِحْرَامَ عَلَى هَذِهِ التَّوَاقُّيْتِ جَازَ ، وَمَنْ كَانَ مَنَزِلُهُ بَعْدَ
التَّوَاقُّيْتِ فَمِيقَاتُهُ الْحِلُّ ، وَمَنْ كَانَ بِمَكَّةَ فَمِيقَاتُهُ فِي الْحَجِّ الْحَرَمِ
وَفِي الْعُمْرَةِ الْحِلُّ .

وَإِذَا أَرَادَ الْإِحْرَامَ اغْتَسَلَ أَوْ تَوَضَّأَ - وَالْأَنْسَلُ أَفْضَلُ - وَلَبَسَ
تَوْبِينَ جَدِيدَيْنِ أَوْ غَسِيلَيْنِ إِزَارًا وَرِدَاءً وَمَسَّ طَبِيبًا إِنْ كَانَ لَهُ

مرحلتين أيضاً . وكذا إن ربهما من غير أهلها : كأهل الشام الآن ، فإنهم يرون
بمِيقَاتِ أهل المدينة فهي مِيقَاتُهُمْ ، لكنهم يرون بالمِيقَاتِ الآخِرَ ، فيخبرون بالاحرام
منهما ، لأن الواجب على من مر بمِيقَاتَيْنِ لا يجاوز آخرهما إلا محرماً ، ومن
الأول أفضل ، وإن لم يمر بمِيقَاتِ تحرى وأحرم إذا حاذى أحدهما ، وإن لم يكن
بحيث يحاذى أحدهما فعلى مرحلتين (فإن قدم الاحرام على هذه المواقيت جاز)
وهو أفضل إن أمن موافقة المحظورات (ومن كان منزله بعد المواقيت) أى
داخلها وخارج الحرم (فوقته) للحج والعمرة (الحل) ويجوز لهم دخول
مكة لحاجة من غير إحرام (ومن كان بمكة فمِيقَاتُهُ فِي الْحَجِّ الْحَرَمِ وَفِي الْعُمْرَةِ الْحِلُّ)
ليتحقق وقوع السفر ؛ لأن أداء الحج في عرفة وهي في الحل ، فيكون الإحرام من
الحرم وأداء العمرة في الحرم ، فيكون الاحرام من الحل ، إلا أن التمتع أفضل ،
لورود الأثر به . هداية .

(وإذا أراد) الرجل (الاحرام) بحج أو عمرة (اغتسل أو تَوَضَّأَ ، والأفضل
أفضل) : لأنه أنهم نظافة ، وهول النظافة لا للطهارة ، ولذا تؤمر به الحائض والنفساء
(ولبس توبين جديدين أو غسيلين طاهرين أبيضين ككفن الميت) (إزاراً) من
السرة إلى تحت الركبتين (ورداء) على ظهره لأنه ممنوع عن لبس الخيط ، ولا بد
من ستر العمرة ودفع الحر والبرد ، وذلك فيما عنياءه ، والجديد أفضل ، لأنه أقرب
إلى الطهارة . هداية (ومس طيباً) استحباباً (إن كان) : أى وجد (له)

حَلِيبٌ وَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ وَقَالَ: اللَّهُمَّ إِنِّي أُرِيدُ الْحَجَّ فَيْسِرَةً لِي وَتَقَبُّلَهُ مِنِّي ، ثُمَّ يُلَبِّي عَقِيبَ صَلَاتِهِ ، فَإِنْ كَانَ مُفْرَدًا بِالْحَجِّ نَوَى بِتَلْبِيئِهِ الْحَجَّ ، وَالتَّلْبِيَةُ أَنْ يَقُولَ : لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ ، لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ ، لَبَّيْكَ إِنَّ الْحَمْدَ وَالنِّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكُ ، لَا شَرِيكَ لَكَ . وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُخِلَّ بِشَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ ، فَإِنْ زَادَ فِيهَا جَازَ ، فَإِذَا لَبَّى فَقَدْ أَحْرَمَ ، فَلْيَتَّقِ مَا نَهَى اللَّهُ عَنْهُ مِنَ الرَّفَثِ وَالْفُسُوقِ

طيب) وقص أطافه وشاربه ، وأزال عاتته ، وحق رأسه إن اعتاده ، وإلا سرحه (وصل ركعتين) في غير وقت مكروه (وقال : اللهم) إلى أريد الحج فيسره لي (وتقبله مني) ، لأن أدائه في أزمان متفرقة ، وأماكن متباعدة ، فلا يعرى عن المشقة ، فيسأل الله تعالى التيسير ، بخلاف الصلاة ، لأن مدتها يسيرة ، وأداؤها عادة ميسرة (ثم يلبي عقيب الصلاة) ، لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم د لبى في دبر صلاته ، وإن لبى بعد ما استوت به راحلته جاز ، ولكن الأول أفضل هداية (فإن كان مفرداً) الإحرام (بالحج نوى بتلبيته الحج) : لأنه عبادة ، والأعمال بالنيات (والتلبية أن يقول : لبّيك ، اللهم لبّيك ، لبّيك لا شريك لك ، لبّيك إن الحمد) بكسر الهمزة ، وتفتح (والنعمة لك والمملك ، لا شريك لك) وهي المنقولة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، (ولا ينبغي أن يخل بشيء من هذه الكلمات) : لأنه هو المنقول بانفاق الرواة فلا ينقص عنه (فإن زاد فيها) : أي عليها بعد الاثبات بها (جاز) بلا كراهة ، أما في خلاها فيكره ، كما في الدر وغيره .

(وإذا لبى) نأوباً (فقد أحرم) ولا يصير نأرباً في الإحرام بمجرد التنية ، كما لم يأت بالتلبية (فليتنق ما نهى الله تعالى عنه من الرفث) وهو الجماع ، أو الكلام الفاحش ! أو ذكر الجماع بحضرة النساء (والفسوق) : أي المعاصي ، وهي في حال

وَالْجِدَالِ ، وَلَا يَقْتُلُ صَيْدًا ، وَلَا يُشِيرُ إِلَيْهِ ، وَلَا يَدُلُّ عَلَيْهِ ، وَلَا
يَلْبَسُ قَمِيصًا وَلَا سَرَاوِيلَ وَلَا عِمَامَةً وَلَا قَلَنْسُوَةً وَلَا قَبَاءَ وَلَا خُفَيْنِ
إِلَّا أَنْ لَا يَجِدَ النَّمْلَيْنِ فَيَقْطَعُهُمَا أَسْفَلَ السَّكَبَيْنِ ، وَلَا يُغْطِي رَأْسَهُ
وَلَا وَجْهَهُ ، وَلَا يَتَّسُّ طَبِيئًا ، وَلَا يَحِاقُ رَأْسَهُ ، وَلَا شَعْرَ يَدَيْهِ ، وَلَا
يَقْصُ مِنْ إِيخِيَّتِهِ ، وَلَا مِنْ ظَفَرِهِ ، وَلَا يَلْبَسُ ثَوْبًا مَصْبُوغًا بِوَرَسٍ

الاحرام أشد حرمة (والجدال) : أى الخصام مع الرفقة والخدم والمكارين .
بحر (ولا يقتل صيدا) بريا (ولا يشير إليه) حاضراً (ولا يدل عليه) غائباً
(ولا يلبس قميصاً ولا سراويل) يعنى اللبس المعتاد ، أما إذا انزى بالقميص أو
ارتدى بالسراويل فلا شيء عليه . جوهرة (ولا) يلبس (عمامة ولا قلنسوة)
- بفتح القاف - ماندار عليها العمامة (ولا قباء) - بالفتح والمد - كساء منفرج من أمام
يلبس فوق الثياب ، والمراد اللبس المعتاد كما تقدم ، - ثى لو انزى أو ارتدى بعبامته
وألقى القباء على كتفيه من غير إدخال يديه في كفيه ولا زره جاز ولا شيء عليه ،
غير أنهم قالوا : إن إلقاء القباء والعباء ونحوهما على الكتفين مكروه ؛ قال شيخنا :
ولعل وجهه أنه كثر ما يلبس كذلك تأمل : اهـ (ولا) يلبس (خفين إلا أن
لا يجد النملين فيقطعهما) : أى الخفين (أسفل السكبين) والسكب هنا : المفصل
الذى فى وسط القدم عند معقد الشراك . هداية (ولا يغطى رأسه ولا وجهه)
يعنى التغطية المعهودة ، أما لو حمل على رأسه عدل بروشبه فلا شيء عليه ، لأن
ذلك لا يحصل به المقصود من الارتفاع ، جوهرة (ولا يلبس طيباً) بحيث يلزق
شيء منه بثوبه أو بدنه كاستعمال ماء الورد والمسك وغيرهما (ولا يحاق رأسه
ولا شعر يديه) ويستوى فى ذلك إزالته بالموسى وغيره (ولا يقص) شيئاً
(من لحيته) ، لأنه فى معنى الخلق (ولا من ظفره) ، لما فيه من إزالة الشعث ،
(ولا يلبس ثوباً مصبوغاً بورس) بورس فاس - نبت أصفر يزرع فى اليمن

وَلَا زَعْفَرَانٍ وَلَا عُصْفَرَ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ غَسِيلًا لَا يَنْفُضُ ، وَلَا بَأْسَ أَنْ يَنْتَسِلَ ، وَيَدْخُلَ الْحَمَّامَ ، وَيَسْتَقِلَّ بِالْبَيْتِ ، وَالْمَحْمِلِ ، وَيَشُدَّ فِي وَسْطِهِ الْهِمَيَّانَ ، وَلَا يَنْسِلُ رَأْسَهُ وَلَا لَحْيَتَهُ بِالْخَطْمِ وَيُكْثِرُ مِنَ التَّلْبِيَةِ عَقِبَ الصَّلَاةِ ، وَكَلَّمَا عَلَا شَرْفَا ، أَوْ هَبَطَ وَادِيَا ، أَوْ لَقِيَ زُكْبَاءً ، وَبِالْأَسْحَارِ .

ويصنع به ، مصباح (ولا زعفران ولا عصفور) لأن لما رائحة طيبة (إلا أن يكون) ماصع بها (غسيلة لا ينفض) : أى لا تنفوخ رائحته ؛ وهو الأصح ، جوهره ، لأن المنع للطيب للالون . هداية .

(ولا بأس أن ينتسل) المحرم (ويدخل الحمام) لأنه طاهرة فلا يمنع منها (ويستقل بالبيت) والفسطاط (والمحمل) بوزن مجس - واحد محامل الحاج صحاح (ويشد في وسطه الهميان) بالكسر - وهو ما يجعل فيه الدرهم ويشد على الوسط ، ومثله المنطقة .

• • •

(ولا ينسل رأسه ولا لحيته بالخطمي) بكسر الحاء - لأنه نوع طيب ، ولأنه يقتل هوام الرأس . هداية

(ويكثر من التلبية) ندباً رافعاً ما صوته من غير مبالغة (عقيب الصلوات) ولو نفلاً (وكلما علا شرفاً) : أى مكباً مرتفعاً (أَوْ هَبَطَ وَادِيَا أَوْ لَقِيَ زُكْبَاءً) : أى جماعة ولو مشاة (وبالأسحار) ، لأن أصحاب رسول الله صلى عليه وسلم كانوا يلون في هذه الأحوال ، والتلبية في الإحرام على مثال التكبير في الصلاة ، فيؤتى بها عند الانتقال من حال إلى حال . هداية .

فَإِذَا دَخَلَ مَسْكَةً ابْتَدَأَ بِالسَّجْدِ الْحَرَامِ (١) ، فَإِذَا عَايَنَ
لَبَيْتَ كَبِيرَ وَهَلَّلَ ثُمَّ ابْتَدَأَ بِالْحَجْرِ الْأَسْوَدِ فَاسْتَقْبَلَهُ وَكَبَّرَ وَرَفَعَ
يَدَيْهِ وَاسْتَلَمَهُ وَقَبْلَهُ إِنْ اسْتَطَاعَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُؤْذِيَ مُسْلِمًا ،

(فإذا دخل مكة ابتدأ بالمسجد الحرام) بعد ما يامن على أمتعته ، داخلا من
باب السلام خاشعاً متواضعاً ملاحظياً عظيمة البيت وشرفه (فإذا عاين البيت كبر)
الله تعالى الأكبر من كل كبير ؛ ثلاثاً (وهلل) كذلك ثلاثاً ومعناه التبرى
عن عبادة غيره تعالى ولزمه التبرى عن عبادة البيت المشاهد ، ودعا بما أحب ؛
فإنه من أرجى مواضع الإجابة ، ثم أخذ بالطواف ، لأنه تحية البيت ، ما لم
يخف فوت المكتوبة أو الجماعة (ثم ابتدأ بالحجر الأسود فاستقبله وكبر
وهلل ورفع يديه) كرفعهما للصلاة (واستلمه) بياطن كفيه (وقبله) بينهما
(إن استطاع من غير أن يؤذى مسلماً) ، لأنه سنة ، وترك الإبداء واجب ،

(١) في الصحيحين أن النبي صلى الله عليه وسلم أول شيء بدأ به حين قدم
مكة أنه توضأ ثم طاف بالبيت وروى أبو الوليد الأزرقى في تاريخه . أنه أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم لما دخل مكة لم يلو على شيء ولم يعرج ولا بلغنا أنه دخل
يبدأ ولا نها بشيء حتى دخل المسجد فبدأ بالبيت فطاف به ويستحب أن يقول
عند دخوله اللهم اغفرلى ذنوبى واقفح لى أبواب رحمتك ويستحب أن يفعل
لدخول مكة لحديث ابن عمر كان صلى الله عليه وسلم لا يقدم مكة إلا يأت بذى طوى
حتى يصبح ويفتسل ثم يدخل مكة نهراً ويستحب للحائض والنفساء كما فى غسل
الإحرام ويستحب أن يكون الدخول من نية كفراء ولا نصرة أن يدخلها ليلاً
أو نهراً وقد فعل النبي صلى الله عليه وسلم كلا منهما وما روى أن ابن عمر نهى
عن الدخول ليلاً فإنما كان شفقة على الحجاج من الشراق . وينبغى أن يقول عند
دخوله هذا الدعاء المأثور اللهم أنت ربى وأنا عبدك جئت لأؤدى فرضك وأطلب
رحمتك وألتبس رضاك متبهماً لأمرك راضياً بقضائك . أسألك مسألة المضطرين
المشتكين من عذابك أن تستقبلنى اليوم بعفوك وتحفظنى برحمتك وتتجاوز عني
بمغفرتك وتعيننى على أداء فرضك . اللهم افتح لى أبواب رحمتك وأدخلنى فيها
وأعذنى من الشيطان الرجيم . كتب الله لنا زيارة البيت دائماً .

ثُمَّ أَخَذَ عَنْ يَمِينِهِ مِمَّا بَلَى الْبَابَ ، وَقَدْ اضْطَبَعَ رِدَاءُهُ قَبْلَ ذَلِكَ ،
فَيَطُوفُ بِالْبَيْتِ سَبْعَةَ أَشْوَاطٍ ، وَيَجْمَلُ طَوَافَهُ مِنْ وَرَاءِ الْحَطِيمِ ،
وَيَرْمُلُ فِي الْأَشْوَاطِ الثَّلَاثَةِ الْأُولَى ، وَيَمْشِي فِيهَا بَقِيَّةَ تَلَى هَيْئَتِهِ ،
وَيَسْتَلِمُ الْحَجَرَ كُلَّمَا مَرَّ بِهِ إِنْ اسْتَطَاعَ ، وَيَخْتِمُ الطَّوَافُ بِالْإِسْتِسْلَامِ ؛
ثُمَّ يَأْتِي الْمَقَامَ

فإن لم يقدر يضعها ثم يقبلهما أو إحداهما ، وإلا يمكنه يمسه شيئاً في يده ثم يقبله ، وإلا أشار إليه بباطن كفيه كأنه وضعهما عليه وقبلهما (ثم أخذ) يطوف (عن يمينه) : أى جهة يمين الطائف . وهى (بما يلى) الملتزم و (الباب) ، وقد اضْطَبَعَ رِدَاءُهُ (بأن يجعله تحت إبطه الأيمن . وبلقيه على كتفه الأيسر) قبل ذلك (: أى قبل الشروع ، وهو سنة) فيطوف بالبيت سبعة أشواط (كل واحد من الحجر إلى الحجر) ويجمل طوافه من وراء الحطيم) وجوباً ، ويقال له . الحجر ، أيضاً ، لأنه حطام من البيت وحجر عنه : أى منع ، لأنه سنة أذرع منه من البيت ، فلو طاف من الفرجة لاقى بينه وبين البيت لا يجوز احتياطاً ، ويأتى (ويرمل) بأن يسرع مشيه مع تقارب الخطأ وهو السكتين (فى الأشواط الثلاثة الأولى) من الحجر إلى الحجر ، فإذا زحمه الناس قام ، فإذا وجد مسلكاً رمل ، لأنه لا بد له فيقف حتى يقيم على وجه السنة . هداية (ويمشى فيما بقى) من الأشواط (على هينته) بسكينة ووقار (ويستلم الحجر كلما مر به) ، لأن أشواط الطواف كركعات الصلاة ، فكما يفتتح كل ركعة بالنكبة يفتتح كل شوط بإسلام الحجر . جوهره (إن استطاع) كما مر ، ويستلم الركن الثانى أيضاً (١) (ويختم الطواف بالإسلام) كما ابتداء به ، (ثم يأتى مقام إبراهيم) عليه السلام (١) فى الهداية إن ذلك حسن فى ظاهر الرواية وعن محمد أنه سنة ولا يستلم غيرهما فإن النبي صلى الله عليه وسلم كان يستلم هذين الركعتين ولا يستلم غيرهما .

فِيصَلِّيْ عِنْدَهُ رَكْعَتَيْنِ أَوْ حَيْثُ تَبَسَّرَ مِنَ الْمَسْجِدِ ، وَهَذَا الطَّوْفُ
طَوَافُ الْقُدُومِ ، وَهُوَ سُنَّةٌ وَلَيْسَ بِوَاجِبٍ ، وَلَيْسَ عَلَى أَهْلِ مَكَّةَ
طَوَافُ الْقُدُومِ ، ثُمَّ يَخْرُجُ إِلَى الصَّفَا فَيَصْعَدُ عَلَيْهِ وَيَسْتَقْبِلُ الْبَيْتَ ،
وَيُكَبِّرُ وَيُهْلِلُ ، وَيُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَيَدْعُو اللَّهَ
تَعَالَى بِحَاجَتِهِ ، ثُمَّ يَنْحَطُّ نَحْوَ الْمَرْوَةِ وَيَتِمِّي عَلَى هَيْئَتِهِ ، فَإِذَا
بَلَغَ إِلَى بَطْنِ الْوَادِي سَمَى بَيْنَ الْمِيلَيْنِ الْأَخْضَرَيْنِ سَبْعًا

وهو حجر كان يقوم عليه عند بناء البيت ظاهر فيه أثر قدمه الشريف (فيصلي
عنده ركعتين أو حيث تبسر من المسجد) وهي واجبة لكل أسبوع (١) ،
ولا تصل إلا في وقت مباح (وهذا الطواف) يقال له : (طواف القدوم)
وطواف التحية (٢) (وهو سنة) لا في (وليس بواجب ، وليس على أهل مكة
طواف القدوم) ، لانعدام القدوم في حقهم (ثم يعود إلى الحجر فيسند ، و يخرج)
ندبا من باب بني مخزوم المسمى بباب الصفا ، افتداء بخروج سيدنا المصطفى (إلى
الصفا فيصعد عليه) بحيث يرى الكعبة من الباب (ويستقبل البيت ويكبر ويهليل
ويصلي على النبي ﷺ ويدعو الله تعالى بحاجته) رافعا يديه نحو السماء (ثم ينحط
نحو المروة ويمشي على هيفته) بالسكينة والوقار (فإذا بلغ إلى بطن الوادي) قدبما ،
أما الآن فقد ارتدم من السيول حتى استوى مع أعلاه (سعى) : أى عدا في شيه
(بين الميادين الأخضرين) ، المتخذين في جدار المسجد علما لموضع بطن الوادي
فوضعوا الميادين علامة لموضع المرولة فيسعى (سعى) من أول بطن الوادي عند

(١) المراد بالاسبوع السبعة الاشواط أى كل طواف تام رمذهب الشافعي
أنها سنة لانعدام دلائل الوجوب .

(٢) ويسمى أيضاً طواف اللقاء وطواف أول العهد .

حَتَّىٰ بَاتِيَ التَّرْوَةَ فَيَصْمِدَ قَلْبُهَا وَيَفْعَلَ كَمَا فَعَلَ عَلَى الصَّفَا ، وَهَذَا
شَوَاطُ ، فَيَطُوفُ سَبْعَةَ أَشْوَاطٍ ، يَبْدَأُ بِالصَّفَا وَيَخْتِمُ بِالتَّرْوَةِ ،
ثُمَّ يُقِيمُ بِمَكَّةَ حَرَامًا يَطُوفُ بِالْبَيْتِ كُلَّمَا بَدَأَ لَهُ ، فَإِذَا كَانَ
قَبْلَ يَوْمِ التَّرْوَةِ يَوْمَ خُطْبِ الْإِمَامِ خُطْبَةً يُعَلِّمُ النَّاسَ فِيهَا
الْخُرُوجَ إِلَى مَنَى وَالصَّلَاةَ بِعَرَفَاتٍ وَالْوُقُوفَ وَالْإِفَاضَةَ ^(١) ، فَإِذَا
صَلَّى الْفَجْرَ ^(٢) يَوْمَ التَّرْوَةِ بِمَكَّةَ خَرَجَ إِلَى مَنَى فَأَقَامَ بِهَا

أول ميل إلى منتهى بطن الوادي عند الميل الثاني ، ثم يمشى على هيفته (حتى
باتى المروة فيصمد عليها ويضع كما فعل على الصفا) من استقبال البيت والتكبير
والهليل والصلاة على النبي ﷺ (وهذا شوط واحد ؛ فيطوف) ستة أشواط آخر
مثله حتى يصير (سبعة أشواط : يبدأ بالصفا) وجوباً (ويختم بالمروة) ويسعى
في بطن الوادي في كل شوط ، قال في التصحيح : السعى بين الصفا والمروة واجب
باتفاقهم ، اهـ ، (ثم يقيم بمكة حراماً) إلى تمام نسكه (يطوف بالبيت) تطوعاً
(كلما بدا له) وهو أفضل من تطوع الصلاة للإاقى (فإذا كان قبل يوم التروية
يوم) وهو سابع ذى الحجة (خطب الإمام) بعد الزوال وصلاة الظهر (خطبة
يعلم الناس فيها الخروج إلى منى والصلاة بعرفات والوقوف) بها (والإفاضة)
منها (فإذا صلى الفجر يوم التروية) وهو ثامن ذى الحجة (بمكة خرج إلى منى)
قرية من الحل ، على قرسخ من مكة ، وفرسخين أو أكثر من عرفات (فأقام بها)

(١) وهذه إحدى خطب الحج الثلاث والثانية بمرفات يوم عرفة والثالثة بمنى
يوم الحدى عشر .

(٢) قال الرغيباني أن الخروج بعد طلوع الشمس وصحبه الكمال لما عين
ابن عمر أن رسول الله ﷺ صلى الفجر يوم التروية بمكة فلما طلعت الشمس راح =

حَتَّى يُصَلِّيَ الْفَجْرَ يَوْمَ عَرَفَةَ ، ثُمَّ يَتَوَجَّهُ إِلَى عَرَفَاتٍ فَيُقِيمُ بِهَا ، فَإِذَا
زَالَتِ الشَّمْسُ مِنْ يَوْمِ عَرَفَةَ صَلَّى الْإِمَامُ بِالنَّاسِ الظُّهْرَ وَالْمَصْرَ يَبْتَدِئُ
فَيَخْطُبُ خُطْبَةً يُعَلِّمُ النَّاسَ فِيهَا الْوُقُوفَ بِعَرَفَةَ وَالْمَزْدَلِفَةَ ،
وَرَمَى الْجِمَارِ وَالنَّحْرَ وَطَوَّافَ الزِّيَّارَةِ ، وَيُصَلِّيُ بِهِمُ الظُّهْرَ وَالْمَصْرَ
فِي وَقْتِ الظُّهْرِ بِأَذَانٍ وَإِقَامَتَيْنِ ، وَمَنْ صَلَّى فِي رَحْلِهِ وَحْدَهُ صَلَّى كُلَّ
وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا فِي وَقْتِهَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى ،

وبات (حتى يصلي) بها (الفجر يوم عرفة ، ثم) بعد طلوع الشمس (يتوجه إلى
عرفات) على طريق ضب (فيقيم بها) إلى الزوال (فإذا زالت الشمس من يوم
عرفة صلى الإمام بالناس الظهر والعصر) وذلك بعد ما (يبتدئ) الإمام (فيخطب
خطبه قبل الصلاة يعلم الناس فيها الصلاة والوقوف بعرفة و) الوقوف (بالمزدلفة
ورمى الجمار والنحر وطواف الزيارة) ونحو ذلك (ويصلي بهم الظهر والعصر في
وقت الظهر بأذان) واحد (وإقامتين) لأن العصر يؤدى قبل وقته المهود فيفرد
بالإقامة لإعلام الناس ، ولا يتطوع بين الصلاتين تحميلاً لمقصود الوقوف ؛ ولهذا
قدم العصر على وقته . هداية (ومن صلى في رحله وحده) أو مع جماعة بغير
الإمام الأعظم (صلى كل واحدة منهما في وقتها) المهود (عند أبي حنيفة) ؛ لأن

== إل منى فصلى بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء وبالصبح يوم عرفة ويستحب
أن يدعو بالمأثور عند خروجه إلى منى ومن ذلك : اللهم إياك أرجو وإياك أدعو
وإليك أرغب . اللهم بلغني صالح على واصلح لي في ذريتي فإذا وصل منى قال :
اللهم هذا منى وهذا ما دللنا عليه من المناسك فن هلينا بجمراع الحيرات وبما
مننت به على إبراهيم خليلك ومحمد حبيبك وبما مننت به على أهل طاعتك فإني
عبدك وناميتي بيدك طالباً مرضاتك ويستحب أن ينزل عند مسجد الحيف
إن استطاع ذلك

وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ رَحِمَهُمَا اللَّهُ : يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا الْمُنْفَرِدُ ، ثُمَّ
يَتَوَجَّهُ إِلَى الْمَوْقِفِ فَيَقِفُ بِقُرْبِ الْجَبَلِ ، وَعَرَفَاتُ كُلُّهَا مَوْقِفٌ
إِلَّا بَطْنَ عُرْفَةٍ . وَيَنْبَغِي لِلْإِمَامِ أَنْ يَقِفَ بِعَرَفَةٍ عَلَى رَاحِلَتِهِ
وَيَدْعُو وَيُعَلِّمُ النَّاسَ الْمُنَاسِكَ ، وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَنْتَسِلَ قَبْلَ الْوُقُوفِ
وَيَجْتَهِدَ فِي الدُّعَاءِ ، فَإِذَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ أَفَاضَ الْإِمَامُ وَالنَّاسُ مَعَهُ
عَلَى هَيْئَتِهِمْ حَتَّى يَأْتُوا الْمُزْدَلِفَةَ فَيَنْزِلُوا بِهَا ، وَالْمُسْتَحَبُّ أَنْ يَنْزِلَ
بِقُرْبِ الْجَبَلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْمِيقَدَةُ

المحافظة على الوقت فرض بالنصوص فلا يجوز تركه إلا فيما ورد الشرع به ، وهو
الجمع بالجماعة مع الامام . هداية (وقال أبو يوسف ومحمد : يجمع بينهما المنفرد)
أيضاً : لأن جوازه للحاجة إلى امتداد الوقوف ، والمنفرد محتاج إليه ، قال الاسديجاني
الصحيح قول أبي حنيفة ، واعتمده برهان للشرعية والمنسحق تصحيح (ثم يتوجه
إلى الموقف فيقف بقرب الجبل) المعروف بجبل الرحمة (وعرفات كلها موقف
إلا بطن عرفة) كرتبة ، ويضمنين لغة : واد بمحذاء عرفات (وينبغي للإمام أن
يقف بعرفة) عند الصخرات الكبار (على راحلته) مستقبل القبلة (ويدعو)
بما شاء ، وإن تبرك بالمأثور كان حسناً (ويعلم الناس المناسك) وينبغي
للناس أن يقفوا بقرب الامام ليؤمنوا على دعائه ويتعلموا بتعاليمه ، ويقفون
وراءه ليسكونوا مستقبلين القبلة (ويستحب أن يغتسل قبل الوقوف) ، لأنه يوم
اجتماع كالجمعة واليدين (ويجتهد في الدعاء) لأنه من أرجى مواضع الاجابة (فإذا
غربت الشمس أفاض الامام والناس معه على هَيْئَتِهِمْ) على طريق المأزحين (حتى
يأتوا المزدلفة فينزلوا بها وحدها من مأزى عرفة إلى مأزى محسر) والمستحب
أن ينزل بقرب الجبل الذي عليه الميقدة) : موضع كانت الخلفاء توقد فيه النار

يُقَالُ لَهُ قَرْحٌ ، وَيُصَلَّى الْإِمَامُ بِالنَّاسِ الْمَغْرِبَ وَالْمِشَاءَ بِأَذَانٍ وَلِإِنَاءَةٍ ،
وَمَنْ صَلَّى الْمَغْرِبَ فِي الطَّرِيقِ لَمْ يُجْزِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ ، فَإِذَا
طَلَعَ الْفَجْرُ صَلَّى الْإِمَامُ بِالنَّاسِ الْفَجْرَ بِغِلْسِلٍ ثُمَّ وَقَفَ وَوَقَفَ النَّاسُ
مَعَهُ ، فَدَعَا : وَالْمُزْدَلِفَةُ كُلُّهَا مَوْاقِفُ الْإِبْطَنِ مُحَسَّرٌ ، ثُمَّ أَفَاضَ
الْإِمَامُ وَالنَّاسُ مَعَهُ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ حَتَّى يَأْتُوا مَنَى فَيَبْتَدِئَ بِحُمْرَةِ
الْعَقَبَةِ فَيَرْمِيهَا مِنْ بَطْنِ الْوَادِي بِسَبْعِ حَصَيَاتٍ مِثْلَ حَصَى الْخَذْفِ ،

فِي تِلْكَ اللَّيْلَةِ لِهَيْتَدَى بِهَا ، يُقَالُ لَهَا : كَاوْنِ آدَمَ ، وَ (يُقَالُ لَهُ) : أَيْ لِذَلِكَ الْحَبْلِ .
(قَرْحٌ) بَضْمٌ فَمْتَحَ - وَهُوَ الْمَشْعَرُ الْحَرَامُ عَلَى الْأَصْح - نَهْرٌ (وَيُصَلَّى الْإِمَامُ بِالنَّاسِ
الْمَغْرِبَ وَالْمِشَاءَ) فِي وَقْتِ الْعِشَاءِ (بِأَذَانٍ) وَاحِدٌ (وَلِإِنَاءَةٍ) وَاحِدَةٌ ؛ لِأَنَّ الْعِشَاءَ
فِي وَقْتِهَا فَلَمْ تَحْتَاجِ الْإِعْلَامَ كَمَا لَا اِحْتِيَاجَ هُنَا لِلْإِمَامِ (وَمَنْ صَلَّى الْمَغْرِبَ فِي الطَّرِيقِ
لَمْ يُجْزِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ) وَعَلَيْهِ إِعَادَتُهَا ، مَا لَمْ يَطْلُعِ الْفَجْرُ . مَدَايِ ، قَالَ فِي
التَّصْحِيحِ : وَاعْتَمَدَ قَوْلُهَا الْحَبِيبِيُّ وَالنَّسْفِيُّ ، وَقَالَ أَبُو بُوْسَفٍ ؛ يُجْزِئُهُ وَقَدْ أَسَاءَ أَمْرُ .
(فَإِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ) يَوْمَ النَّحْرِ (صَلَّى الْإِمَامُ بِالنَّاسِ الْفَجْرَ بِغِلْسِلٍ) ، لِأَجْلِ
الْوُقُوفِ (ثُمَّ وَقَفَ) بِمُزْدَلِفَةٍ وَجُوبًا ، وَوَقْتُهُ مِنْ طُلُوعِ الْفَجْرِ إِلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ
وَلَوْ لَحِظَةُ كَمَا مَرَّ فِي عَرَفَةَ (وَوَقَفَ النَّاسُ مَعَهُ فَدَعَا) وَكَبَّرَ وَهَالَ وَلَبَّى وَصَلَّى عَلَى
النَّبِيِّ ﷺ (وَالْمُزْدَلِفَةُ كُلُّهَا مَوْاقِفُ الْإِبْطَنِ مُحَسَّرٌ) وَهُوَ وَادٍ بَيْنَ مَنَى وَمُزْدَلِفَةٍ
(ثُمَّ) إِذَا أَسْفَرَ جَدًّا (أَفَاضَ الْإِمَامُ وَالنَّاسُ مَعَهُ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ) مَهْلِكِينَ
مُكَبِّرِينَ مَلْبِينَ (حَتَّى يَأْتُوا مَنَى فَيَبْتَدِئَ بِحُمْرَةِ الْعَقَبَةِ فَيَرْمِيهَا مِنْ بَطْنِ الْوَادِي)
جَاعِلًا مَكَّةَ عَنْ يَسَارِهِ وَمَنَى عَنْ يَمِينِهِ (بِسَبْعِ حَصَيَاتٍ مِثْلَ حَصَى الْخَذْفِ)
بِوزْنِ فَلَسٍ - صَفَارُ الْحَصَى ، قِيلَ : مِقْدَارُ الْحَصَةِ ؛ وَقِيلَ : النَّوْءُ ، وَقِيلَ :
الْأَنَمَةُ ، وَلَوْ رُمِيَ بِأَكْبَرٍ أَوْ أَصْغَرَ أَجْزَاءَ ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَرْمِي بِالْكِبَارِ خَشْيَةَ أَنْ
يُؤْذِيَ أَحَدًا ، وَلَوْ رُمِيَ مِنْ فَوْقِ الْعَقَبَةِ أَجْزَاءَ ، لِأَنَّ مَا حَوْلَهَا مَوْضِعُ النَّسْكِ ،

وَيُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ وَلَا يَقِفُ عِنْدَهَا وَيَقْطَعُ التَّلْبِيَةَ مَعَ أَوَّلِ حَصَاةٍ ، ثُمَّ يَذْجُ إِنْ أَحَبَّ ، ثُمَّ يَحْلِقُ أَوْ يَقْصُرُ ، وَالْحَلْقُ أَفْضَلُ ، وَقَدْ حَلَّ لَهُ كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا النِّسَاءَ ، ثُمَّ يَأْتِي مَسَكَةً مِنْ يَوْمِهِ ذَلِكَ أَوْ مِنَ الْغَدِ أَوْ مِنْ بَعْدِ الْغَدِ ، فَيَطُوفُ بِالْبَيْتِ طَوَافَ الزِّيَارَةِ سَبْعَةَ أَشْوَاطٍ ، فَإِنْ كَانَ سَمِعَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ عَقِيبَ طَوَافِ الْقُدُومِ لَمْ يَرْمِلْ فِي هَذَا الطَّوَافِ

والأفضل أن يكون من بطن الوادي . هداية . ولو وقعت على ظهر رجل أو جل : إن وقعت بنفسها بقرب الجرة جاز ، وإلا لا ، وثلاثة أذرع بعيد ، وما دونه قريب ، جوهره (يكبر مع كل حصاة) ولو سبح أجزاءه ، للحصول الذكر وهو من آداب الرمي . هداية . (ولا يقف عندها) لأنه لا رمى بعدها ، والأصل أن كل رمى بعده رمى يقف عنده ، ويدعو ، وما ليس بعده رمى لا يقف عنده ، والأصل في ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم (ويقطع التلبية مع أول حصاة) إن رمى قبل الحلق ، وإن حلق قبل الرمي قطع التلبية ، لأنها لا تثبت مع التحلل (ثم يذبح) تطوعاً (إن أحب) ؛ لأنه مفرد (ثم يحلق) جميع رأسه ويكفي ربه (أو يقصر) أن يأخذ منه مقدار الأملة ، ويكفي التقصير من ربه أيضاً (والحلق أفضل) من التقصير ؛ لأن الحلق أكمل في قضاء النفث ، وهو المقصود ، فأشبهه الاغتسال مع الوضوء (وقد حل له) : أي بعد الحلق أو التقصير (كل شيء) من محظورات الإحرام (إلا النساء) : أي جماعهن ودواعيه (ثم يأتي مكة من يومه ذلك) : أي أول أيام النحر (أو من الغد أو من بعد الغد) وأفضلها أولها (فيطوف بالبيت طواف الزيارة) ويسمى طواف الإفاضة ؛ وطواف الفرض (سبعة أشواط) وجوبا ، والفرض منها أربعة (فإن كان سَمِعَ بين الصفا والمروة سابقاً) عقب طواف القدوم لم يرمل في هذا الطواف (: لأن الرمل في طواف

وَلَا سَعَىٰ عَلَيْهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ قَدَمَ السَّعَىٰ رَمَلَ فِي هَذَا الطَّوَافِ
وَسَمِيَ بَعْدَهُ عَلَىٰ مَا قَدَّمَناه ، وَقَدْ حَلَّ لَهُ النَّسَاءُ ، وَهَذَا الطَّوَافُ
هُوَ الْمَفْرُوضُ فِي الْحَجِّ ، وَيُكْرَهُ تَأْخِيرُهُ عَنْ هَذِهِ الْأَيَّامِ ، فَإِنْ
أَخَّرَهُ عَنْهَا لَزِمَهُ دَمٌ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ، ثُمَّ يَعُودُ إِلَىٰ مَنَىٰ فَيَقِيمُ بِهَا ،
فَإِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ مِنَ الْيَوْمِ الثَّانِي مِنَ النَّحْرِ رَمَى الْجِمَارَ الثَّلَاثَ
يَبْتَدِئُ بِالَّتِي تَلَى الْمَسْجِدَ فَيَرْمِيهَا بِسَبْعِ حَصَيَّاتٍ يُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ
حَصَاةٍ وَيَقِفُ وَيَدْعُو عِنْدَهَا ، ثُمَّ يَرْمِي الَّتِي تَلِيهَا مِثْلَ ذَلِكَ وَيَقِفُ
عِنْدَهَا ، ثُمَّ يَرْمِي جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ كَذَلِكَ وَلَا يَقِفُ عِنْدَهَا ،

بعده سعى (ولا سعى عليه) : لأن تكراره غير مشروع (فإن لم يكن قدم
السعى) بعد طوافي القدوم (رمل في هذا الطواف) استئنا (وسعى بعده)
وجوباً : على ما قدمناه (وقد حل له النساء أيضاً) ولكن بالعاق السابق : إذ
هو المحلل ، لا بالطواف ، إلا أنه أخر عمله في حق النساء . هداية (وهذا للطواف
هو المفروض في الحج) وهو ركن فيه ، إذ هو المأمور به في قوله تعالى : وليطوافوا
بالبیت العتیق (١) ، (ويكره) تحريماً (تأخيره عن هذه الأيام) الثلاثة (فإن
أخره عنها لزمه دم عند أبي حنيفة) قال في التصحيح : وهو الممول عليه عند النسقي
والمحبوبي (ثم يعود إلى منى) من يومه (فيقيم بها) لأجل الرمي (فإذا زالت
الشمس في اليوم الثاني من) أيام (النحر رمى الجمار الثلاث) والسنة أنه (يبتدىء
بالتى تلى المسجد) مسجد الحيف (فبرمى بها بسبع حصيات) ويسن أنه (يكبر مع
كل حصاة ويقف عندها ويدعو) ، لأنه بعده رمى (ثم يرمى التي تليها مثل ذلك)
الرمى الذى ذكر في الأولى : من كونه بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة (ويقف
عندها) ويدعو (ثم يرمى جمرة العقبة كذلك ، و) لكنه (لا يقف عندها) ،

فَإِذَا كَانَ مِنَ الْغَدِ رَمَى الْجِمَارَ الثَّلَاثَ بَعْدَ زَوَالِ الشَّمْسِ كَذَلِكَ ،
فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَتَمَجَّلَ النَّفَرُ نَفَرَ إِلَى مَكَّةَ ، وَإِنْ أَرَادَ أَنْ يُقِيمَ رَمَى
الْجِمَارَ الثَّلَاثَ فِي يَوْمِ الرَّابِعِ بَعْدَ زَوَالِ الشَّمْسِ ، فَإِنْ قَدَّمَ الرَّمَى
فِي هَذَا الْيَوْمِ قَبْلَ الزَّوَالِ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ جَازَ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ،
وَيُكْرَهُ أَنْ يُقَدَّمَ الْإِنْسَانُ ثَقْلَهُ إِلَى مَكَّةَ وَيُقِيمَ بِهَا حَتَّى
يَرْمِيَ ، فَإِذَا نَفَرَ إِلَى مَكَّةَ نَزَلَ بِالْمُحَصَّبِ ، ثُمَّ طَافَ بِالْبَيْتِ
سَبْعَةَ أَشْوَاطٍ لَا يَرْمُلُ فِيهَا ، وَهَذَا طَوَافُ الصَّدَرِ ،

لأنه ليس بعده رمى (فإذا كان من الغد) وهو الثالث من أيام النحر (رمى الجمار
الثلاث بعد زوال الشمس) أيضا (كذلك) : أى مثل الرمي في اليوم الثاني
(فإذا أراد أن يتعجل النفر) في اليوم الثالث (نفر إلى مكة) قبل طلوع فجر
الرابع ، لا بعده ، لدخول وقت الرمي (وإذا أراد أن يقيم) إلى الرابع وهو
الأفضل (رمى الجمار الثلاث يوم الرابع بعد زوال الشمس) أيضا (فإن قدم
الرمي في هذا اليوم قبل الزوال بعد طلوع الفجر جاز عند أبي حنيفة) قال في
الهداية : وهذا استحسان ، واختاره برهان الشريعة والنسفي وصدر الشريعة .
تصحيح (ويكره أن يقدم الإنسان ثقله) بفتحين - متاعه وخدمه (إلى مكة
ويقيم) بنى (حتى يرمى) ، لأنه يوجب شغل قلبه (فإذا نفر إلى مكة نزل)
ندباً (بالمحصب) بضم ففتحين - الأبطح ، ويقال له : الأبطحاء ، وخيف بنى كسنة ،
قال في الفتح : وهو فناء مكة ، وحده : ما بين الجبلين المتصليين بالمقابر إلى الجبال
المقابلة لذلك مصعدا في الشق الأيسر وأنت ذاهب إلى منى مرتفعاً عن بطن الوادي
(ثم) إذا أراد السفر (طاف بالبيت سبعة أشواط لا يرمل فيها ، وهذا) يقال
له (طواف الصدر) وطواف الوداع ، وطواف آخر عهد بالبيت ، لأنه يودع

وَهُوَ وَاجِبٌ^(١) إِلَّا عَلَى أَهْلِ مَكَّةَ ، ثُمَّ يَمُودُ إِلَى أَهْلِهِ .
فَإِنْ لَمْ يَدْخُلِ الْمُحَرَّمُ مَكَّةَ وَتَوَجَّهَ إِلَى عَرَافَاتٍ وَوَقَفَ بِهَا عَلَى
مَا قَدَّمَ نَاهُ فَقَدْ سَقَطَ عَنْهُ طَوَافُ الْقُدُومِ وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ لِتَرْكِهِ .

البيت ويصدر به (وهو واجب إلا على أهل مكة) ومن في حكمهم ممن كان
داخل الميقات ، لأنهم لا يصدرون ولا يودعون (٢) ، ويصلى بعده ركعتي
الطواف ، ويأتى زمزم فيشرب من مائها ، ثم يأتى الملتزم (٣) فيضع صدره ووجهه
عليه . ويتشبث بالأسطار ، ويدعو بما أحب ، ويرجع قهقري حتى يخرج من المسجد
وبصره ملاحظ للبيت متباً كياً متحاشراً على فراجه ، ويخرج من باب حزورة
المعروف بباب الوداع (ثم يعود إلى أهله) لفراغه من أفعال حجة .

(فإن لم يدخل المحرم مكة وتوجه إلى عرافات ووقف بها على ما قدمناه فقد
سقط عنه طواف القدوم) ؛ لأنه تحية البيت ولم يدخل (ولا شيء عليه لتركه) ؛
لأنه سنة ولا شيء بتركها .

(١) وهو سنة عند الشافعى بمنزلة طواف القدوم ويستدل الحنفية بما أخرجه
الترمذى من حديث (من حج البيت فليكن آخر عهده بالبيت إلا الحيض فرخص
لهن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال حسن صحيح وبين مثله في الصحيحين عن
ابن عباس والأصل في الأمر الوجوب ويؤيده قوله رخص لهن فهو يشعر بعدم
الترخيص لغيرهن ونبغى أن يعيده إذا اشتغل بشيء بعده .

(٢) وقال أبو يوسف أحب إلى أن يطوف الميكي طواف الصدر لأنه وضع
لختم أفعال الحج كما في البدائع .

(٣) الملتزم ما بين الركن والباب معروف وهو من الأماكن التي يستجاب فيها
الدعاء نقله ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم قال فوائده ما دعوت قط
إلا أجابني وفي رسالة الحسن البصرى إن الدعاء يستجاب هناك في خمسة عشر
موضعا منها الطواف والملتزم وتحته الميزاب وفي البيت وعند زمزم وخلف المقام
وعلى الصفا وعلى المروة وفي المسمى وفي عرافات وفي مزدلفة وفي منى وعند الجمرات

وَمَنْ أَدْرَكَ الْوُقُوفَ بِعَرَفَةَ مَا بَيْنَ زَوَالِ الشَّمْسِ مِنْ يَوْمِ
عَرَفَةَ إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ مِنْ يَوْمِ النَّحْرِ فَقَدْ أَدْرَكَ الْحَجَّ ، وَمَنْ اجْتَنَزَ
بِعَرَفَةَ وَهُوَ نَائِمٌ أَوْ مُغْمَى عَلَيْهِ أَوْ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّهَا عَرَفَةُ أَجْزَأُهُ ذَلِكَ عَنْ
الْوُقُوفِ .

وَالْمَرْأَةُ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ كَالرَّجُلِ ، غَيْرَ أَنَّهَا لَا تَكْشِفُ
رَأْسَهَا ، وَتَكْشِفُ وَجْهَهَا ، وَلَا تَرْفَعُ صَوْتَهَا بِالْتَلْيِيقِ ، وَلَا تَرْمُلُ
فِي الطَّوَافِ ، وَلَا تَسْمَعُ بَيْنَ الْمِيلَيْنِ ، وَلَا تَخْلِقُ رَأْسَهَا ، وَلَكِنْ
تُقَصِّرُ .

(ومن أدرك الوقوف بعرفة) ولو لحظة في وقته ، وهو ما بين زوال الشمس
من يوم عرفة إلى طلوع الفجر من يوم النحر فقد أدرك الحج (: أى أمن من
فساده ، وإلا فقد بقى عليه الركن الثانى ، وهو طواف الزيارة (ومن اجتاز) : أى
مر .) بعرفة وهو نائم أو مغمى عليه أو لم يعلم أنها عرفة أجزأه ذلك عن الوقوف (لأن الركن - وهو الوقوف - قد وجد ، والجهل يخل بالنية ، وهى ليست بشرط
فيه .

(والمرأة فى جميع ذلك) المار (كالرجل) لعموم الخطاب (غير أنها لا تكشف
رأسها) : لأنه عورة (وتكشف وجهها) ولو سدلت شيئاً عليه وجافته عنه جهاز ؛
لأنه بمنزلة الاستظلال بالمحمل (ولا ترفع صوتها بالتلييق) بل تسمع نفسها دفعا
للغشنة (ولا ترمل فى الطواف) ولا تضطبع ، ولا تسمى بين الميلىن (ولا تخلق
رأسها ، ولكن تقصر) من ربح شعرها كما مر ، وتلبس الخيط والخفين ، والخنثى
كالمراة فيما ذكر احتياطاً .

بَابُ الْقِرَانِ

الْقِرَانُ عِنْدَنَا أَفْضَلُ مِنَ التَّمَتُّعِ وَالْإِفْرَادِ .

وَصِفَةُ الْقِرَانِ : أَنْ يَهْلَ بِالْعُمْرَةِ وَالْحَجِّ مَعًا مِنَ الْمَيْقَاتِ ، وَيَقُولَ عَقِيبَ صَلَاتِهِ : اللَّهُمَّ إِنِّي أُرِيدُ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ فَيَسِّرْهُمَا لِي وَتَقَبَّلْهُمَا مِنِّي ، فَإِذَا دَخَلَ مَكَّةَ ابْتَدَأَ فَطَافَ بِالْبَيْتِ سَبْعَةَ أَشْوَاطٍ يَرْمُلُ فِي الثَّلَاثِ الْأُولِ مِنْهَا وَيَسْمَى بَعْدَهَا بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ،

باب القران

مصدر قرن ، من باب ضرب ونصر .

(القران) لغة : الجمع بين الشيئين مطلقاً ، وشرعاً : الجمع بين إحرام العمرة والحج في سفر واحد ، وهو (عندنا أفضل من التمتع والإفراد) ؛ لأن فيه استدامة الإحرام بهما من الميقات إلى أن يفرغ منهما ، ولا كذلك التمتع ، فكان القران أولى منه . هداية .

(وصفة القران : أن يهل بالعمرة والحج معاً من الميقات) ؛ حقيقة ، وأحكاماً بأن أحرم بالعمرة أولاً ثم بالحج قبل أن يطوف لها أكثر الطواف ، لأن الجمع قد تحقق ، لأن الأكثر منها فأنتم ، وكذا عكسه ، لكنه مكروه ، وإذا عزم على أدائهما يسن له سؤال التيسير فيهما ، ويقدم ذكر العمرة على الحج فيه ، ولذا قال (ويقول عقيب الصلاة : اللهم إِنِّي أُرِيدُ الْعُمْرَةَ وَالْحَجَّ فَيَسِّرْهُمَا لِي وَتَقَبَّلْهُمَا مِنِّي) وفي بعض النسخ تقديم ذكر الحج على العمرة . والأولى أولى ، وكذلك يقدمها في التلبية ، لأنه يبدأ بأفعال العمرة ، فكذلك يبدأ بذكرها . هداية (فإذا دخل مكة ابتداءً) بأفعال العمرة (فطاف بالبيت سبعة أشواط) وجوباً ، والقرض منها أكثرها ، ويسن أنه (يرمل في الثلاث الأولى منها ، ويسمى بعدها بين الصفا والمروة) وجوباً

وهذه أفعال العمرة ، ثم يطوف بعد السعي طواف القدوم ويستسعى
بين الصفا والمروة كما بينا في المفرد ، فإذا رمى الجمرة يوم
النحر ذبح شاة أو بقرة أو بدنة أو سبع بدنة ، فهذا دم القران ،
فإن لم يكن له ما يذبح صام ثلاثة أيام في الحج وآخرها يوم
عرفة ، فإن فاته الصوم حتى جاء يوم النحر لم يجزه إلا الدم ، ثم
يصوم سبعة أيام إذا رجع إلى أهله ، وإن صامها بمكة بعد فراغه
من الحج جاز .

وإن لم يدخل القران مكة وتوجه إلى عرفات فقد صار
وافضا لعمرته بالوقوف ،

(وهذه أفعال العمرة) ولا يحلق ؛ لأنه بقى عليه أفعال الحج ، ولو حلق لم يحل من
عمرته وزمه دمان (ثم) يشرع بأفعال الحج كالمفرد : (يطوف بعد) فراغه من
(السعي) للعمرة (طواف القدوم) ويرمل في الثلاثة الأول ويسعى بين الصفا
والمروة كما (بينا ذلك) في المفرد (آنفاً) وإذا رمى الجمرة (الأولى) يوم النحر
ذبح (وجوبا) شاة أو بقرة أو بدنة أو سبع بدنة ، فهذا دم القران) وهو دم
شكر فياً كل منه (فإن لم يكن له ما يذبح صام ثلاثة أيام في الحج) ولو متفرقة
(آخرها يوم عرفة ، فإن فاته الصوم) : أى صوم الثلاثة الأيام في أيام الحج
(حتى أتى يوم النحر لم يجزه إلا الدم) فلو لم يقدر تحلل وعليه دمان : دم القران ،
ودم التحلل قبل الذبح (ثم يصوم سبعة أيام إذا رجع إلى أهله ، وإن صامها بمكة
بعد فراغه من) أفعال (الحج جاز) ؛ لأن المراد من الرجوع للفراغ من أعمال
الحج .

(وإن لم يدخل القران مكة وتوجه إلى عرفات) ووقف بها في وقته ، وإلا فلا
عبارة به (فقد صار وافضا لعمرته بالوقوف) ؛ لأنه تعذر عليه أداؤها ؛ لأنه بصير

وَبَطَلَ عَنْهُ دَمُ الْقِرَانِ ، وَعَلَيْهِ دَمٌ لِرَفْضِ عُمْرَتِهِ ، وَعَلَيْهِ قِضَاؤُهَا

بَابُ التَّمَتُّعِ

لِلتَّمَتُّعِ أَفْضَلُ مِنَ الْإِفْرَادِ عِنْدَنَا .

وَالْمُتَمَتِّعُ عَلَى وَجْهَيْنِ : مُتَمَتِّعٌ يَسُوقُ الْهَدْيَ ، وَمُتَمَتِّعٌ لَا يَسُوقُ الْهَدْيَ .

وَصِفَةُ التَّمَتُّعِ : أَنْ يَبْتَدِيَ مِنْ

بَانِيَا أَعْمَالِ الْعِمْرَةِ عَلَى أَفْعَالِ الْحَجِّ ، وَذَلِكَ خِلَافَ الْمَشْرُوعِ ، وَلَا يَصِيرُ رَافِضًا بِمَجْرَدِ التَّوَجُّهِ ، وَهُوَ الصَّحِيحُ . هِدَايَةٌ . (و) إِذَا ارْتَفَضَتْ عِمْرَتَهُ (بَطَلَ) . أَيْ سَقَطَ (عَنْهُ دَمُ الْقِرَانِ) ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَوْفُقْ لِأَدَاءِ النَّسَكَيْنِ (و) جَبَ (عَلَيْهِ دَمُ لِرَفْضِ عِمْرَتِهِ) وَهُوَ دَمٌ جَبَرَ لَا يَجُوزُ أَكْلُهُ مِنْهُ (و) جَبَ (عَلَيْهِ قِضَاؤُهَا) ؛ لِأَنَّهُ بِشَرْعِهِ فِيهَا أَوْجِبَهَا عَلَى نَفْسِهِ ، وَلَمْ يَوْجِدْ مِنْهُ الْإِدَاءَ ؛ فَلَزِمَهُ الْقِضَاءُ .

بَابُ التَّمَتُّعِ

مُنَاسِبَتُهُ لِلْقِرَانِ أَنْ فِي كُلِّ مِنْهُمَا جَمْعًا بَيْنِ النَّسَكَيْنِ ، وَقَدْ قَامَ الْقِرَانُ لِمَزِيدِ فَضْلِهِ . نَهْرُ (التَّمَتُّعِ) لُغَةً : الْإِنْتِفَاعُ ، وَشَرْعًا الْجَمْعُ بَيْنَ إِحْرَامِ الْعِمْرَةِ وَأَفْعَالِهَا أَوْ أَكْثَرِهَا وَإِحْرَامِ الْحَجِّ وَأَفْعَالِهِ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ مِنْ غَيْرِ الْمَامِّ صَحِيحٌ بِأَمَلِهِ . جَوْهَرَةٌ ، وَهُوَ (أَفْضَلُ مِنَ الْإِفْرَادِ عِنْدَنَا) ؛ لِأَنَّ فِيهِ جَمْعًا بَيْنَ الْعِبَادَتَيْنِ ، فَأَشْبَهَ الْقِرَانُ ، ثُمَّ فِيهِ زِيَادَةٌ لِنَسَكٍ ، وَهُوَ إِرَاقَةُ الدَّمِ . هِدَايَةٌ .

(وَالتَّمَتُّعُ عَلَى وَجْهَيْنِ : مُتَمَتِّعٌ يَسُوقُ الْهَدْيَ) مَعَهُ (وَمُتَمَتِّعٌ لَا يَسُوقُ الْهَدْيَ) وَحُكْمُهُمَا مُخْتَلِفٌ ، كَمَا عَلَيْهِ سِتْقَفٌ .

(وَصِفَةُ الْمُتَمَتِّعِ) الَّذِي لَمْ يَسُقِ مَعَهُ الْهَدْيَ (أَنْ يَبْتَدِيَ) بِالْإِحْرَامِ (مِنْ

الْمِيقَاتِ فَيُحْرِمُ بِعُمْرَةٍ وَيَدْخُلُ مَسْكَةً فَيَطُوفُ لَهَا وَيَسْتَمِي وَيَخِيقُ
أَوْ يُقَصِّرَ ، وَقَدْ حَلَّ مِنْ عُمْرَتِهِ ، وَيَقْطَعُ التَّلْبِيَةَ إِذَا ابْتَدَأَ
بِالطَّوَافِ ، وَيُقِيمُ بِمَسْكَةٍ حَلَالًا ، فَإِذَا كَانَ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ أَحْرَمَ
بِالْحَجِّ مِنَ الْمَسْجِدِ ، وَفَعَلَ مَا فَعَلَهُ الْحَاجُّ ، الْمُفْرِدُ وَعَلَيْهِ دَمُ التَّمَتُّعِ ،
فَإِنْ لَمْ يَجِدْ صَامَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةَ إِذَا رَجَعَ .
وَإِذَا أَرَادَ التَّمَتُّعُ أَنْ يَسُوقَ الْهَدْيَ أَحْرَمَ وَسَاقَ هَدْيَهُ ،

المِيقَاتِ فيحرم بعمره فقط (ويدخل مكة فيطوف لها) : أى للعمرة ، ويرمل في
الثلاث الأول (ويسعى ويحاق أو يقصر . قد حل من عمرته) وهذا تفسير العمرة ،
وكذلك إذا أراد أن يفرد بالعمرة فعل ما ذكر . هداية ، وليس عليه طواف
قدوم ، لممكنه بقدمه من الطواف الذي هو ركن في نسكه ، فلا يشتغل عنه بغيره ،
بخلاف الحج : فإنه عند قدومه لا يتمكن من الطواف الذي هو ركن الحج ، فيأتي
بالمسنون تحية للبيت إلى أن يحج . وقت الذي هو ركن (ويقطع التلبية إذا ابتدأ
بالتطواف) ؛ لأنه المقصود من العمرة ، فيقطعها عند ابتدائه (ويقوم بمكة حلالاً)
لأنه حل من العمرة (فإذا كان يوم التروية) وقبله وأفضل ، وجاز بعده ولو يوم
عرفة (أحرم بالحج من المسجد) ندباً ، والشرط : أن يحرم من الحرم ، لأنه في
المسكى ، وميقات المسكى في الحج الحرم كما تقدم (وفعل ما فعله الحاج المفرد) لأنه
مؤد للحج إلا أنه يرمل في طواف الزيارة ، ويسعى بعده ، لأن هذا أول طواف له
في الحج ، بخلاف المفرد ، لأنه قد سعى مرة ، ولو كان هذا المتمتع بعد ما أحرم
بالحج طاف وسعى قبل أن يروح إلى منى لم يرمل في طواف الزيارة ، ولا يسعى
بعده ، لأنه قد أتى بذلك مرة . هداية (و) وجب (عليه دم التمتع) وهو دم شكر
فياً كل منه (فإن لم يجد) الدم (صام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع) : أى
فرغ من أداء نسكه ولو قبل وصوله إلى أهله .

(وإن أراد المتمتع أن يسوق الهدى) معه وهو أفضل (أحرم وساق هدية

فَإِنْ كَانَتْ بَدَنَةً فَلَمَّهَا بِمَزَادَةٍ أَوْ نَعَلَ وَأَشْعَرَ الْبَدَنَةَ عِنْدَ أَبِي
يُوسُفَ وَمُحَمَّدٍ ، وَهُوَ : أَنْ يَشُقَّ سَنَامُهَا مِنَ الْجَانِبِ الْيَمِينِ ،
وَلَا يُشْعِرُهَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ، فَإِذَا دَخَلَ مَكَّةَ طَافَ وَسَمَّى وَلَمْ
يَتَحَلَّلْ حَتَّى يُحْرِمَ بِالْحَجِّ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ ، وَإِنْ قَدَّمَ الْإِحْرَامَ قَبْلَهُ جَازَ
وَعَلَيْهِ دَمٌ ، فَإِذَا حَلَقَ يَوْمَ النَّحْرِ فَقَدْ حَلَّ مِنَ الْإِحْرَامَيْنِ .
وَلَيْسَ لِأَهْلِ مَكَّةَ تَمَتُّعٌ وَلَا قِرَانٌ ، وَلَئِنَّمَا لَهُمُ الْإِفْرَادُ خَاصَّةً ،

فَإِنْ كَانَتْ بَدَنَةً (وهى من الإبل خاصة ، وتقع على الذكر والانثى ، والجمع البدن مغرب) فَلَمَّهَا بِمَزَادَةٍ (بالفتح - الراوية ، المراد أن يعاق في عنقها قطعة من آدم من مزادة وغيرها) (أو نعل) وهو أولى من التجليل (وأشعر البدنة عند أبي يوسف ومحمد ، وهو) أى الإشعار (أن يشق سنامها من الجانب الأيمن) وفى الهداية قالوا : والأشبه الأيسر ؛ لأن النبي ﷺ طعن فى جانب اليسار مفصوداً ، وفى جانب اليمين اتفاقاً ، (ولا يشعر عند أبي حنيفة) ويكرهه ، قال فى الهداية : وقيل : إن أبا حنيفة كره إشعار أهل زمانه لمبالغتهم فيه على وجه يخاف منه السراية ، وقال فى الفرح ؛ وعلى هذا حمله الطحاوى ، وهو أولى ، تصحيح (فإذا دخل مكة طاف وسمى) كما تقدم (ولم يتحلل من عمرته حتى ينحر هديه ، وذلك يوم النحر ، فيستمر حراماً) (حتى يحرم بالحج يوم التروية) كما سبق فيمن لم يسق (وإن قدم الإحرام قبله) أى : قبل يوم التروية (جاز) وتقدم أنه أفضل ؛ لما فيه من المسارعة وزيادة المشقة ، وكذا جاز بعده كما مر (و) وجب (عليه دم) للتمتع كما ذكر (فإذا حلق يوم النحر فقد حل من الإحرامين جميعاً ؛ لأن الحلق محلل فى الحج كالإسلام فى الصلاة فيتحلل به عنهما . هداية .

(وليس لأهل مكة) ومن فى حكمهم من كان داخل الميقات (تمتع ولا قران) مشروع (وإنما) المشروع (لهم الإفراد خاصة) ، غير أن تمتعهم غير متصور ؛

وَإِذَا عَادَ الْمُتَمَتِّعُ إِلَى أَهْلِهِ بَعْدَ فَرَائِهِ مِنَ الْعُمْرَةِ وَلَمْ يَكُنْ سَاقَ الْهُدَى بَطَلَ تَمَتُّعُهُ

لما صرحوا به من أن عدم الالمام شرط صحة التمتع دون القران ، وإن الالمام الصحيح مبطل للتمتع دون القران قال شيخنا في حاشيته على الدر: ومقتضى هذا أن . تتمتع المكي باطل؛ لوجود الالمام الصحيح بين إحراميه ، سواء ساق الهدى أولا؛ لأن الآه في إنما يصح للمامه إذا لم يسق الهدى وحق ؛ لأنه لا يبقى العود إلى مكة مستحقاً عليه ، والمكي لا يتصور منه عدم العود إلى مكة مستحقاً عليه ، والمكي لا يتصور منه عدم العود إلى مكة ؛ لكونه فيها كما صرح به في العناية ، وغيرها ، وفي النهاية والمراج عن المحيط : أن الالمام الصحيح أن يرجع إلى أهله بعد العمرة ، ولا يكون العود إلى العمرة مستحقاً عليه ، ومن هذا قلنا : لا تتمتع لأهل مكة وأهل المواقيت . اه : أى بخلاف القران ؛ فإنه يتصور منهم ؛ لأن عدم الالمام فيه ليس بشرط ، وأما قوله في الشرنبلالية فإنه خاص فيمن لم يسق الهدى وحق ، دون من ساقه ، أو لم يسقه ولم يحلق ؛ لأن إلامه غير صحيح ، فغير صحيح ، لما تلت من التصريح بأن إلامه صحيح ساق الهدى أولا ، وعلى هذا فقول المتون . ولا تتمتع ولا قران لمكي ، معناه نفى المشروعية والحل ، ولا ينافي عدم التصور في أحدهما دون الآخر . اه باختصار ، وتامه فيها .

(وإذا عاد المتمتع إلى بلده بعد فراغه من العمرة) وحق (ولم يكن ساق الهدى بطل تمتعه) لأنه ألم بأهله بين النسكين إلاماً صحيحاً ، وبه يبطل التمتع ، وإذا كان ساق الهدى فالمامه لا يكون صحيحاً ، ولا يبطل تمتعه عندهما ، وقال محمد : يبطل تمتعه ؛ لأنه أداها بسفرين ، ولأنه ألم بأهله ، ولها أن العود مستحق عليه لأجل الحلق ؛ لأنه مؤقت بالحرم : وجوباً عند أبي حنيفة ، واستحباً عند أبي يوسف : والعود يمنع صحة الالمام . جوهره . ثم قال : وقيد بالتمتع إذ القارن لا يبطل قرانه بالعود إلى بلده في قولهم جميعاً .

وَمَنْ أَحْرَمَ بِالْعُمْرَةِ قَبْلَ أَشْهُرِ الْحَجِّ فَطَافَ لَهَا أَفَلٌ مِنْ أَرْبَعَةِ أَشْوَاطٍ ثُمَّ دَخَلَتْ أَشْهُرَ الْحَجِّ فَتَمَّمَهَا وَأَحْرَمَ بِالْحَجِّ كَانَ مُتَمَتِّعًا ، وَإِنْ طَافَ لِعُمْرَتِهِ قَبْلَ أَشْهُرِ الْحَجِّ أَرْبَعَةَ أَشْوَاطٍ فَصَاعِدًا ثُمَّ حَجَّ مِنْ عَامِهِ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ مُتَمَتِّعًا .

وَأَشْهُرُ الْحَجِّ : شَوَّالٌ ، وَذُو الْقَعْدَةِ ، وَعَشْرٌ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ ، فَإِنْ قَدَّمَ الْإِحْرَامَ بِالْحَجِّ عَلَيْهَا جَازَ إِحْرَامُهُ وَانْعَقَدَ حَجًّا . وَإِذَا حَاضَتِ الْمَرْأَةُ عِنْدَ الْإِحْرَامِ اغْتَسَلَتْ وَأَحْرَمَتْ

(ومن أحرم بالعمرة قبل أشهر الحج فطاف لها) أى لعمرته (أفل من أربعة أشواط ثم) لم يتمها حتى (دخلت أشهر الحج فتممها) فى أشهره (وأحرم بالحج كان متمتعاً) لأن الإحرام عندنا شرط فيصح تقديمه على أشهر الحج ، وإنما يعتبر أداء الأفعال فيها ، وقد وجد الأكثر ، وللاكثر حكم الكل هداية (وإن) كان طاف لعمرته قبل أشهر الحج أربعة أشواط فصاعداً ثم حج من عامه ذلك لم يكن متمتعاً ؛ لأنه أدى الأكثر قبل أشهر الحج ؛ فصار كما إذا تحال منها قبل أشهر الحج ، والأصل فى المناسك أن الأكثر له حكم الكل ؛ فإذا حصل الأكثر قبل أشهر الحج فكانها حصلت كلها ، وقد ذكرنا أن المتمتع هو الذى يتم العمرة والحج فى أشهر الحج . جوهرة .

(وأشهر الحج شوال وذو القعدة) بفتح الكاف وتسكّر (وعشر من ذى الحجة) بكسر الحاء وتفتح (فإن قدم الإحرام بالحج عليهما) أى الأشهر المذكورة (جاز لإحرامه) لأنه شرط ، وكره لشبهه بالركن (وانعقد حجاً) إلا أنه لا يجوز له شيء من أفعاله إلا فى الأشهر .

(وإذا حاضت المرأة عند الإحرام اغتسلت) للإحرام ، وهو للنظافة (وأحرمت

وَصَنَعَتْ كَمَا يَصْنَعُهُ الْحَاجُّ غَيْرَ أَنَّهَا لَا تَطُوفُ بِالْبَيْتِ حَتَّى تَطْهَرَ، وَإِنْ حَاضَتْ بَعْدَ الْوُفُوفِ وَطَوَافِ الزِّيَارَةِ انصَرَفَتْ مِنْ مَسْكَةٍ وَلَا شَيْءٍ عَلَيْهَا اِتْرَكَ طَوَافِ الصَّدْرِ.

بَابُ الْجَنَائِاتِ

إِذَا تَطَيَّبَ الْمُحْرِمُ فَعَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ، فَإِنْ طَيَّبَ عُضْوًا كَامِلًا فَمَا زَادَ فَعَلَيْهِ دَمٌ، وَإِنْ طَيَّبَ أَقْلًا مِنْ عُضْوٍ فَعَلَيْهِ صَدَقَةٌ.

وصنعت (إذا جاء وقت الأفعال) كما يصنعه الحاج (من الموقفين ورمى الجمار وغيرها) (غير أنها لا تطوف بالبيت حتى تطهر) لأنها منبهة عن دخول المسجد (وإذا حاضت بعد الوقوف وطواف الزيارة) وأرادت الانصراف (انصرفت من مكة ولا شيء عليها ترك طواف الصدر) : لأنه صلى الله عليه وسلم رخص للنساء الحيض في ترك طواف الصدر ، فإن طهرت قبل أن تخرج من مكة لزمها طواف الصدر .

بَابُ الْجَنَائِاتِ

لما فرغ من بيان أحكام المحرمين شرع في بيان حكم ما يعترهم من العوارض من الجنائيات ، والإحصار ، والفوات ، وقدم الجنائيات لما أن الأداء القاصر خير من العدم . والجنائيات : جمع جنابة ، والمراد بها هنا ارتكاب محظور في الإحرام . (إذا تطيب المحرم فعليه الكفارة) لما أطلق في الطيب أجل في الكفارة ثم شرع في بيان ما أجمله بقوله : (فإن طيب عضوا كاملا) كالرأس واليد والرجل (فإزاد) مع اتحاد المجلس (فعليه دم) لأن الجنائيات تتكامل بتكامل الارتفاق وذلك في العضو الكامل ؛ فيترتب عليه كمال الموجب (وإن طيب أقل من عضو) كربعه ونحوه (فعليه صدقة) في ظاهر الرواية ؛ لقصور الجنابة ، وقال محمد : يجب تقديره من الدم ؛ اعتبارا للجزء بالكل . قال الإسيدي : الصحيح جواب ظاهر الرواية تصحيح .

وَأَنْ لَّبِيسَ ثَوْبًا مَخِيطًا أَوْ غَطَّى رَأْسَهُ يَوْمًا كَمَا لَا فَعْلِيهِ دَمٌ ،
وَأَنْ كَانَ أَقَلٌّ مِنْ ذَلِكَ فَعْلِيهِ صَدَقَةٌ ، وَأَنْ حَلَقَ رُبْعَ رَأْسِهِ فَصَاعِدًا
فَعْلِيهِ دَمٌ ، وَأَنْ حَلَقَ أَقَلَّ مِنَ الرُّبْعِ فَعْلِيهِ صَدَقَةٌ .
وَأَنْ حَلَقَ مَوَاضِعَ الْمَحَاجِمِ فَعْلِيهِ دَمٌ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ . وَقَالَ
أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ : عَلَيْهِ صَدَقَةٌ ، وَأَنْ نَصَّ أَظْفَارَ يَدَيْهِ وَرِجْلَيْهِ
فَعْلِيهِ دَمٌ .

وَأَنْ قَصَّ يَدًا أَوْ رِجْلًا فَعْلِيهِ دَمٌ ، وَأَنْ نَصَّ أَقَلَّ مِنْ

(وَأَنْ لَّبِيسَ ثَوْبًا مَخِيطًا) اللبس المعتاد ، حتى لو ارتدى بالقميص أو اتشح به
أو انز بالسراويل فلا بأس به ؛ لأنه لم يلبسه لبس المخيط ، وكذا لو أدخل منكبيه
في القباء ولم يدخل يديه في الكمين ، خلافاً لفرق ، لأنه لم يلبسه لبس القباء ، ولهذا
يتكلف في حفظه . هداية . (أَوْ غَطَّى رَأْسَهُ) بمعتاده ؛ بخلاف نحو لإجانة وعدل
بر (يوماً كاملاً) أو ليلة كاملة (فعليه دم ، وإن كان أقل من ذلك فعليه صدقة)
لما تقدم .

(وَأَنْ حَلَقَ) أى : أزال (ربع) شعر (رأسه) أو ربع لحيته (فصاعداً فعليه
دم وإن حلق أقل من الربع فعليه صدقة) لأن حلق بعض الرأس ارتفاق كامل لأنه
معتاد فتشكك به الجنابة ويتقاصر فيما دونه ، كذا حلق بعض اللحية معتاد بالعراق
وأرض العرب ، وكذا لو حلق لإبطيه أو أحدهما أو عانته أو رقبته كلها هداية
(وَأَنْ حَلَقَ مَوَاضِعَ الْمَحَاجِمِ فعليه دم عند أبي حنيفة) قال في التحييج ؛ واعتد قوله
المجوبى والنسبى (وقال أبو يوسف ومحمد : عليه صدقة) لأنه غير مقصود في ذاته
(وَأَنْ نَصَّ أَظْفَارَ يَدَيْهِ وَرِجْلَيْهِ) في مجلس واحد (فعليه دم) واحد ؛ لأنه
إزالة الأذى من نوع واحد ، وقيدنا بالمجلس الواحد لأنه إذا تعدد المجلس تعدد الدم
(وَأَنْ قَصَّ يَدًا أَوْ رِجْلًا فعليه دم) لأن للربع حكم الكل (وَأَنْ قَصَّ أَدْلَ مِنْ

خَمْسَةَ أَظْفِيرٍ مُتَفَرِّقَةٍ مِنْ يَدَيْهِ وَرِجْلَيْهِ فَعَلَيْهِ صَدَقَةٌ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ
وَأَبِي يُوسُفَ ، وَقَالَ مُحَمَّدٌ عَلَيْهِ دَمٌ .

وَإِنْ تَطْيِبَ أَوْ حَلَقَ أَوْ لَبَسَ مِنْ عَذْرِ فَهُوَ مُخَيَّرٌ : إِنْ شَاءَ
ذَبَحَ شَاةً ، وَإِنْ شَاءَ تَصَدَّقَ عَلَى سِتَّةِ مَسَاكِينَ بِثَلَاثَةِ أَصْوُعٍ مِنْ
طَعَامٍ ، وَإِنْ شَاءَ صَامَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ .

خمسۃ اظفار متفرقة من يديه ورجليه فعليه (صدقة عندهما) : أى
أبى حنيفة وأبى يوسف ، قال فى التصحيح : واعتمد قولهما المحبوب والنسبى (وقال
محمد : عليه دم) اعتبارا بما لو قصها من كف واحد ، وبما إذا حلق ربع الرأس من
مواضع متفرقة . هداية .

• • •

(وَإِنْ تَطْيِبَ أَوْ حَلَقَ أَوْ لَبَسَ مِنْ عَذْرِ فَهُوَ مُخَيَّرٌ : إِنْ شَاءَ ذَبَحَ شَاةً ، وَإِنْ
شَاءَ تَصَدَّقَ عَلَى سِتَّةِ مَسَاكِينَ بِثَلَاثَةِ أَصْوُعٍ) بوزن أفلس - جمع صاع فى الفقه ،
وفى السكرۃ على صيعان ، ونقل المطرزى عن الفارسى أنه يجمع أيضاً على أصع بالقلب
كما قبل أدور وآدر بالقلب ، وهذا الذى نقله جعله أبو حاتم من خطأ العوام . مصباح
(من طعام) على كل مسكين بنصف صاع (وَإِنْ شَاءَ صَامَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ) لقوله تعالى :
« ففدية من صيام أو صدقة أو نسك » (١) ، وكلمة « أو » للتخيير ، وقد فسرهما رسول الله
صلى الله عليه وسلم بما ذكرنا ، والآية نزلت فى المذخور ، ثم الصوم يجوزته فى أى
موضع شاء ؛ لأنه عبادة فى كل مكان ، وكذا الصدقة ، لما بينا ، وأما النسك فيختص
بالحرم بالاتفاق ؛ لأن الإراقة لم تعرف قربة إلا فى زمان أو مكان ، وهذا لم يختص
بزمان ؛ فتمين اختصاصه بالمكان . هداية .

وَأِنْ قَبْلَ أَوْ لَمَسَ بِشَهْوَةٍ فَعَلَيْهِ دَمٌ ، وَمَنْ جَامَعَ فِي أَحَدِ
السَّبِيلَيْنِ قَبْلَ الْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ فَسَدَ حَجُّهُ وَعَلَيْهِ شَاةٌ ، وَيَمْضِي فِي
الْحَجِّ كَمَا يَمْضِي مَنْ لَمْ يَفْسُدْ حَجُّهُ ، وَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ
أَنْ يُفَارِقَ امْرَأَتَهُ إِذَا حَجَّ بِهَا فِي الْقَضَاءِ ، وَمَنْ جَامَعَ بَعْدَ الْوُقُوفِ
بِعَرَفَةَ لَمْ يَفْسُدْ حَجُّهُ ، وَعَلَيْهِ بَدَنَةٌ ، فَإِنْ جَامَعَ بَعْدَ الْحَلْقِ فَعَلَيْهِ
شَاةٌ ، وَمَنْ جَامَعَ فِي الْعُمْرَةِ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ أَرْبَعَةَ أَشْوَاطٍ أَفْسَدَهَا
وَمَضَى فِيهَا وَقَضَاهَا وَعَلَيْهِ شَاةٌ ، وَإِنْ وَطِئَ بَعْدَ مَا طَافَ أَرْبَعَةَ

(وإن قبل أو لمس بشهوة) أنزل أو لم ينزل . هداية (فعليه دم) وكذا أطاق
في المتوسط والكافي والبدائع وشرح المجمع تبعاً للأصل ، ورجحه في البحر بأن
الدراعي محرمه لأجل الإحرام مطلقاً ؛ فيجب الدم مطلقاً ، واشترط في الجامع
الصغير الإزالة ، وصححه قاضيه خان في شرحه (ومن جامع في أحد السبيلين) من
آدمي (قبل الوقوف بعرفة فسد حجه ، و) وجب (عليه شاة) أو سبع بدنه
(ويمضي) وجوبا (في) فاسد (الحج كما يمضي من لم يفسد الحج ، و) وجب
(عليه القضاء) فوراً ولو حجه نفلاً ، لوجوبه بالشروع ، ولم يقع موقعه ، فبقى
الوجوب بحاله (وليس) بواجب (عليه أن يفارق امرأته إذا حج بها في القضاء)
ونذب له ذلك إن خاف الوقوع (ومن جامع بعد الوقوف بعرفة) قبل الحلق
(لم يفسد حجه ، و) وجب (عليه بدنه) لأنه أعلى أنواع الجنایة فغايض موجبها ،
وإن جامع ثانياً فعليه شاة ، لأنه وقع في إحرام مهتوك . نهاية (وإن) كان (جامع
بعد) الوقوف (و) الحلق فعليه شاة (لبقاء إحرامه في حق النساء فقط ، خفت
الجنایة ، فاكتفى بالشاة) (ومن جامع في العمرة قبل أن يطوف) لها أربعة أشواط
أفسدها (لأن الطواف في العمرة بمنزلة الوقوف في الحج ، ومضى فيها كما يمضي
في صحيحها (وقضاها) فوراً (و) جب (عليه شاة) لأنها سنة ، فكانت أحط
رتبة من الحج ، فاكتفى بالشاة (وإن وطئ بعد ما طاف) لها (أربعة

أَشْوَاطٍ فَعَلَيْهِ شَاةٌ وَلَا تَفْسُدُ عُمَرَتُهُ ، وَلَا يَلْزِمُهُ قَضَاؤُهَا ، وَمَنْ جَامَعَ نَاسِيًا كَمَنْ جَامَعَ عَامِدًا .

وَمَنْ طَافَ طَوَافَ الْقُدُومِ مُحَدَّثًا فَعَلَيْهِ صَدَقَةٌ ، وَإِنْ طَافَ جُنُبًا فَعَلَيْهِ شَاةٌ ، وَمَنْ طَافَ طَوَافَ الزِّيَارَةِ مُحَدَّثًا فَعَلَيْهِ شَاةٌ ، وَإِنْ طَافَ جُنُبًا فَعَلَيْهِ بَدَنَةٌ ؛ وَالْأَفْضَلُ أَنْ يُعِيدَ الطَّوَافَ

أشواط فعلية شاة ، ولا يفسد عمرته ، ولا يلزمه قضاؤها (لكن بشرط كونه قبل الحلق وتركه العلم به ؛ لأنه بالحق يخرج عن إحرامها بالكلي ، بخلاف إحرام الحج كامر (ومن جامع ناسيا) أو جاهلا أو نائما أو مكرها (كن جامع عامدا) ؛ لاستواء الكل في الارتفاق . نهر .

(ومن طاف طوافا للقدوم محدثا فعليه صدقة) وكذا في كل طواف تطوع ، جبرا لما دخله من النقص بترك الطهارة ، وهو وإن وجب بالشروع اكتفى فيه بالصدقة لإظهار آلدون رتبته عما وجب بإيجاب الله تعالى (١) (وإن) كان (طاف جنبا فعليه شاة) لغاظ الجنابة (ومن طاف طواف الزيارة) أو أكثره (محدثا فعليه شاة) ؛ لأنه أدخل النقص في الركن ، فكان أخش من الأول ؛ فيجبر بالدم (وإن) كان (طافه) أو أكثره (جنبا فعليه بدنة) لغاظ الجنابة ؛ فنجبر بالبدنة ، لإظهارا للتمارت بين الركن وغيره (والأفضل أن يعيد الطواف) طاهرا ؛ ليكون

(١) يقول الشافعي باشتراط الوضوء في الطواف لحديث الترمذي أن النبي ﷺ قال الطواف بالبيت صلاة إلا أنكم تتكلمون فيه من تكلم لا يتكلم إلا بخير فالسياق يدل على أنه من الصلاة في حكمها إلا في جواز الكلام وفي سوى الكلام يستويان فيعومنه الطهارة وهي شرط . وقال الحنفية إن خبر الواحد لا تثبت به الفريضة وقد أطلق القرآن الطوافين من هذا الشرط في قوله وليطوفوا بالبيت العتيق ، وهو يقتضى الخروج عن العهدة بالدوران حول البيت وإن لم تكن طهارة ونقل ذلك في فتاوى بعض الصحابة والتابعين لم يروا بأسا بالطواف للمحرم وينبغي أن يلاحظ أن =

مَادَامَ بِمَكَّةَ وَلَا ذَبَحَ عَلَيْهِ ، وَمَنْ طَافَ طَوَافَ الصَّدْرِ مُحَدَّثًا فَعَلَيْهِ
صَدَقَةٌ ، وَإِنْ طَافَ جُنُبًا ، فَعَلَيْهِ شَاةٌ .

وَمَنْ تَرَكَ مِنْ طَوَافِ الزَّيَارَةِ ثَلَاثَةَ أَشْوَاطٍ فَمَا دُونَهَا فَعَلَيْهِ
شَاةٌ ، وَإِنْ تَرَكَ أَرْبَعَةَ أَشْوَاطٍ بَقِيَ مُحْزِمًا أَبَدًا حَتَّى يَطُوفَهَا ،

أَتْيَا بِهِ عَلَى وَجْهِ الْكَمَالِ (مادام بمكة) لإمكانه من غير عمر ، قال في الهداية :
وفي بعض النسخ ، وعليه أن يعيد ، والأصح أنه يؤمر بالإعادة في الحدث استحباباً
وفي الجنابة إيجاباً ؛ لفحش النقصان بسبب الجنابة وقصوره بسبب الحدث . اهـ .
(ولا ذبح عليه) إن أعاده للحدث ولو بعد أيام النحر ، وكذا للجنابة إن كان
في أيام النحر ، وإن بعده لزمه بالتأخير (ومن طاف طواف الصدر محدثاً فعليه
صدقة) ؛ لأنه دون طواف الزيارة وإن كان واجباً فلا بد من إظهار النفاءات ،
وعن أبي حنيفة أنه يجب شاة ، إلا أن الأول أصح هداية (وإن) كان (طاف
جنباً فعليه شاة) ، لأنه نقص كثير ، ثم هو دون طواف الزيارة ، فيكتفى
بالشاة . هداية ، وفي التمهيد : قال الأسديجاني : وهذا في رواية أبي سليمان ،
وفي رواية أبي حفص أوجب الدم فيهما والأصح الأول .

(ومن ترك من طواف الزيارة ثلاثة أشواط فما دونها) ولم يطف بعده غيره
(فعليه شاة) ، لأن النقصان بترك الأقل يسير ؛ فأشبهه النقصان بسبب الحدث ،
فإن طاف بعده انتقل إلى الفرض ما يكمله ، فإن كان ما بعده للصدر وكان الباقي -
بعد إكمال الفرض - هو أكثره فعليه صدقة ، وإلا قدم (وإن ترك أربعة أشواط
بقي محرماً أبداً) في حق النساء (حتى يطوفها) فكلما جامع لزمه دم إذا تعدد
النبلس ؛ إلا أن بقصد الرفض . فتح : أى فلا يلزمه بالثاني شيء . وإن تعدد المجامع ،

== الطواف مع الجنابة حرام ومأثم بلا كلام بل قد علم من أوليات الفقه حرمة دخوله
المسجد أى مسجد كان مع الجنابة

وَمَنْ تَرَكَ ثَلَاثَةَ أَشْوَاطٍ مِنْ طَوَافِ الصَّدْرِ فَعَلَيْهِ صَدَقَةٌ ، وَإِنْ تَرَكَ طَوَافَ الصَّدْرِ أَوْ أَرْبَعَةَ أَشْوَاطٍ مِنْهُ فَعَلَيْهِ شَاةٌ .
وَمَنْ تَرَكَ السَّمْعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ فَعَلَيْهِ شَاةٌ ، وَحُجَّجُهُ تَامٌ .
وَمَنْ أَفَاضَ مِنْ عَرَفَةَ قَبْلَ الْإِمَامِ فَعَلَيْهِ دَمٌ .

مع أن نية الرضا باطلة ؛ لأنه لا يخرج عنه إلا بالأعمال ، لكن لما كانت المحظورات مستندة إلى قصد واحد - وهو تعجيل الإحلال - كانت متحدة ، فكفاه دم واحد بحر (ومن ترك ثلاثة أشواط) فما دونها (من طواف الصدر فعليه) لكل شوط (صدقة) إلا أن تبلغ الدم كما تقدم (وإن ترك طواف الصدر أو أربعة أشواط منه فعليه شاة) ، لأنه ترك الواجب أو الأكثر منه ، وما دام بمكة يؤم بالعادة إقامة للواجب في وقته . هداية .

(ومن ترك السعى بين الصفا والمروة) أو أكثره ، أو ركب فيه بلا عذر أو ابتدأه من المروة (فعليه شاة وحججه تام) لأنها واجبات ، فيلزم بتركها الدم دون الفساد .

(ومن أفاض من عرفه قبل الإمام) والغرب (فعليه دم) ويسقط بالعودة قبل الغروب ، لا بعده ، في ظاهر الرواية ، وروى ابن شجاع عن أبي حنيفة أنه يسقط . وصحها القدوري . نهر عن الدراية ، ومثله في البحر . در ، لكن في البدائع مانعه : ولو حاد إلى عرفه قبل غروب الشمس وقبل أن يدفع الإمام ثم دفع منها بعد الغروب مع الإمام سقط عنه الدم ، لأنه استدرك المتروك ، وإن عاد قبل الغروب بعد ما خرج الإمام من عرفه ذكر الكرخي أنه يسقط عنه الدم أيضاً ، لأنه وهكذا روى ابن شجاع عن أبي حنيفة أنه يسقط عنه الدم أيضاً استدرك المتروك ، إذ المتروك هو الدفع بعد الغروب وقد استدركه ، والقدوري اعتمد هذه الرواية ، وقال : هي الصحيحة ، والمذكور في الأصل مضطرب ، ولو عاد إلى عرفه بعد الغروب لا يسقط عنه الدم بلا خلاف ، لأنه لما غربت الشمس قبل العود فقد تقرر عليه الدم الواجب ولا يحتمل السقوط بالعود . انتهى . وقيدنا (١٤ - - لباب أول)

وَمَنْ تَرَكَ الْوُقُوفَ بِالْمُزْدَلِفَةِ فَعَلَيْهِ دَمٌ .

وَمَنْ تَرَكَ رَمَى الْجِمَارِ فِي الْأَيَّامِ كُلِّهَا فَعَلَيْهِ دَمٌ ، وَإِنْ تَرَكَ رَمَى يَوْمٍ وَاحِدٍ فَعَلَيْهِ دَمٌ ، وَإِنْ تَرَكَ رَمَى إِحْدَى الْجِمَارِ لِلثَّلَاثِ فَعَلَيْهِ صَدَقَةٌ ، وَإِنْ تَرَكَ رَمَى جَمَرَةٍ ، الْعَقَبَةِ فِي يَوْمِ النَّحْرِ فَعَلَيْهِ دَمٌ .

وَمَنْ أَخَّرَ الْحَلْقَ حَتَّى مَضَتْ أَيَّامُ النَّحْرِ فَعَلَيْهِ دَمٌ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَكَذَلِكَ لَوْ أَخَّرَ طَوَافَ الزِّيَارَةِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ

قوله « قبل الامام » بقولنا « والغروب » ، لانه المراد ، حتى لو أفاض بعد الغروب قبل الامام لا يجب عليه شيء ، وعبر به لانه يستلزمه .

(ومن ترك الوقوف بالمزدلفة) من غير عذر (فعليه دم) ، لانه من الواجبات .

(ومن ترك رمى الجمار في الايام كلها فعليه دم) واحد ، لان الجنس متحد والترك لانما يتحقق بغروب الشمس من آخر ايام الرمي ، وهو اليوم الرابع ، وما دامت باقيه فالاعادة ممكنة فبرميا على الترتيب ، ثم بالتأخير يجب الدم عند الامام ، خلافاً لها (وإن ترك رمى يوم واحد فعليه دم) لانه نسك تام (وإن ترك رمى إحدى الجمار للثلاث) في غير اليوم الاول (فعليه) لكل حصاة (صدقة) ، لان السك في هذا اليوم نسك واحد ، والمترك الاقل ، حتى لو كان الاكثر وجب الدم (وإن ترك رمى جمره العقبه) الذي هو (في يوم النحر) أو أكثره (فعليه دم) لانه نسك تام ؛ إذ هو وظيفة ذلك اليوم .

(ومن أخر الحلق) عن وقته (حتى مضت ايام النحر فعليه دم عند أبي حنيفة ، وكذلك إن أخر طوافه الزيارة عنده عنها) وقالوا : لا شيء عليه ، وكذلك الخلاف

وَإِذَا قَتَلَ الْمُحْرِمُ صَيْدًا أَوْ ذَلَّ عَلَيْهِ مَنْ قَتَلَهُ فَعَلَيْهِ
الْجَزَاءُ^(١) ، يَسْتَوِي فِي ذَلِكَ الْعَامِدُ وَالنَّاسِي وَالْمُبْتَدِي وَالْعَائِدُ وَالْجَزَاءُ
عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ أَنَّ يَقُومَ الصَّيْدُ فِي الْمَكَانِ الَّذِي قَتَلَهُ
فِيهِ أَوْ فِي أَقْرَبِ الْمَوَاضِعِ مِنْهُ إِنْ كَانَ فِي بَرِّيَّةٍ ، يَقُومُهُ ذَوَا عَدْلٍ ،

في تأخير الرمي ، وفي تقديم نسك على نسك : كالحلق قبل الرمي ، ونحر الفارن
قبل الرمي والحلق قبل الذبح ، هداية ، وفي التصحيح : قال الاسديجاني : الصحيح
قول أبي حنيفة ، ومشى عليه برهان الشريعة وصدر الشريعة والنسفي .

(وإذا قتل المحرم صيداً) : أى حيواناً برياً متوحشاً بأصل خلقته مباحاً أو
مملوكاً (أو دل عليه من قتله) وهو غير عالم به (فعليه الجزاء ، ويستوى في ذلك
العامد والمخطئ (والناسي) لأحرامه (والمبتدي) بقتل الصيد (والعائد) إليه :
أى تكرر منه ؛ لانه ضمان لإنلاف ، فأشبهه غرامات الأموال (والجزاء) الواجب
(عند أبي حنيفة) وأبي يوسف : أن يقوم الصيد في المكان الذي قتلته المحرم فيه (
إن كان في مكان يقوم فيه) (أو في أقرب المواضع منه إن كان في برية) لاختلاف
القيم باختلاف الأماكن (يقومه ذوا عدل) لهما بصارة في تقويم الصيد ، وفي

(١) قتل الصيد البري محرم على المحرم وإن لم يأكله كما يحرم عليه أكله وإن
لم يصدده قالوا ولو اضطر محرم إلى أكل الميتة أو للصيد يتساول الصيد على قول
الشيخين ويؤدى الجزاء لأن حرمة الميتة أغلظ فإن حرمة الصيد ترتفع بالخروج
من الأمر فهي مؤقتة وقال زفر يأكل الميتة لا الصيد لتعدد وجهات حرمة عليه
ولو كانت الصيد مذبوحة فهو أولى بالإجماع . أما صيد البحر فهو حلال لقوله
سبحانه (أحل لكم صيد البحر وطعامه متناً لكم وللسبابة وحرم عليكم صيد البر
ما دمتم حرماً) قال في الهداية وصيد البر ما يكون قواعهده ومشواه في البر وصيد
البحر ما يكون قواعهده ومشواه في الماء والتحقيق أن المعول عليه التوالد . فلا يأثم
الجراء بقتل كلب الماء والصفدع المائي .

ثُمَّ هُوَ مُنْخِيرٌ فِي الْقِيَمَةِ ، إِنْ شَاءَ ابْتِاعَ بِهَا هَذِيكَا فَذَبَحَ إِنْ بَلَغَتْ هَذِيكَا ، وَإِنْ شَاءَ اشْتَرَى بِهَا طَعَامًا فَتَصَدَّقَ بِهِ عَلَى كُلِّ مِسْكِينٍ نِصْفَ صَاعٍ مِنْ بُرٍّ أَوْ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ أَوْ شَعِيرٍ ، وَإِنْ شَاءَ صَامَ عَنْ كُلِّ نِصْفِ صَاعٍ مِنْ بُرٍّ يَوْمًا ، وَعَنْ كُلِّ صَاعٍ مِنْ شَعِيرٍ يَوْمًا ،

الهداية : قالوا : والواحد يكفي ، والاثنان أولى ؛ لأنه أحوط وأبعد من الغلط كما في حقوق العباد ، وقبل : يعتبر المثلث ههنا بالنص (١) . ١٠ هـ . (تم هو) : أى المحكوم عليه بالقيمة (مخير في تلك) القيمة (إن شاء ابتاع) أى اشترى (بها هدياً فذبح بمكة (إن بلغت) القيمة (هدياً) يجزى في الأضحية ، من لابل أو بقر أو غنم ؛ لأنه المعهود في إطلاقه (وإن شاء اشترى بها طعاماً فتصدق به) أين شاء ، على كل مسكين نصف صاع من بر أو دقيقه ، أو صاعاً من تمر أو شعير ، ولا يجوز أن يطعم المسكين أقل من نصف صاع ؛ لأن الطعام المذكور ينصرف إلى ما هو المعهود في الشرع ، هداية ، وتكفي الإباحة كدفع القيمة . در (وإن شاء صام عن كل نصف صاع من بر يوماً) وعن كل صاع من تمر أو شعير يوماً ؛ لأن تقدير الصيام بالمقتول غير ممكن ؛ إذ لا قيمة للصيام ؛ فقد رناه بالطعام ، والتقدير على هذا الوجه

== والدليل على وجوب الجزاء على من دل على الصيد عند الحنفية حديث أبي قيادة الدال على حرمة الصيد والدلالة عليه . وهو معترض ولهذا قال الشافعي لا جزاء في الدلالة ويؤيد مذهب الحنفية ما روى عن عطاء أنه قال : أجمع الناس على أنه ليس على الدال جزاء ونقله ابن قدامة في المعنى عن علي وابن عباس قال الطحاوي وهو المروى عن عدة من الصحابة والتابعين ولم يرو عن غيرهم خلافة نكان إجماعاً .

(١) هو قوله تعالى في الآية ٩٥ من سورة المائدة (لجزاء مثل ما قتل من النعم يحكم به ذوا عدل منكم)

فَإِنْ فَضَلَ مِنَ الطَّعَامِ أَقْلُ مِنْ نِصْفِ صَاعٍ فَهُوَ مُخَيَّرٌ : إِنْ شَاءَ
تَصَدَّقَ بِهِ ، وَإِنْ شَاءَ صَامَ عَنْهُ يَوْمًا كَامِلًا . وَقَالَ مُحَمَّدٌ : يَجِبُ
فِي الصَّيْدِ النَّظِيرُ فِيمَا لَهُ نَظِيرٌ ؛ فَنِي الظَّنِّي شَاةٌ ، وَفِي الضَّبْعِ شَاةٌ ،
وَفِي الْأَرْزَبِ عَنَاقٌ ، وَفِي النَّعَامَةِ بَدَنَةٌ ، وَفِي الْيَرْبُوعِ جَفْرَةٌ ، وَمَنْ
جَرَحَ صَيْدًا ، أَوْ تَفَشَعْرَهُ ، أَوْ قَطَعَ عُضْوًا مِنْهُ ضَمِنَ مَا تَقَصَّصَهُ ،
وَإِنْ

معهود في الشرع كما في باب القدية . هداية (فَإِنْ فَضَلَ مِنَ الطَّعَامِ أَقْلُ مِنْ نِصْفِ
صَاعٍ) من بر أو أقل من صاع من تمر أو شعير (فهو مخير : إِنْ شَاءَ تصدق به ،
وَإِنْ شَاءَ صَامَ عَنْهُ يَوْمًا كَامِلًا) ؛ لِأَنَّ صَوْمَ أَقْلٍ مِنْ يَوْمٍ غَيْرِ مَشْرُوعٍ ، وَكَذَلِكَ
لِأَنَّ كَانَ الْوَاجِبَ دُونَ طَعَامِ مُسْكِينٍ يَطْعَمُ الْوَاجِبَ أَوْ يَصُومُ يَوْمًا كَامِلًا لَمَّا قُلْنَا .
هداية (وَقَالَ مُحَمَّدٌ : يَجِبُ فِي الصَّيْدِ النَّظِيرُ) سواء كانت قيمته أقل أو أكثر ،
وهذا (فِيمَا لَهُ نَظِيرٌ) وَأَمَّا مَا لَيْسَ لَهُ نَظِيرٌ كَالْمَصْفُورِ وَالْحَمَامَةِ فَفِيهِ الْقِيَمَةُ لِجَمَاعَةٍ .
جوهرة (فَنِي الظَّنِّي شَاةٌ ، وَفِي الضَّبْعِ شَاةٌ) أَيْضًا (وَفِي الْأَرْزَبِ عَنَاقٌ) بِالْفَتْحِ -
وهي الأنثى من ولد المعز لم يبلغ الحول (وَفِي النَّعَامَةِ بَدَنَةٌ ، وَفِي الْيَرْبُوعِ (١) جَفْرَةٌ)
وَفِي التَّصْحِيحِ : قَالَ الْإِسْلَاجَانِيُّ : الصَّحِيحُ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ ، وَهُوَ
الْقَوْلُ الصَّحِيحُ الْمَعُولُ عَلَيْهِ عِنْدَ النَّسَبِيِّ ، وَهُوَ أَصَحُّ الْأَقْوَالِ عِنْدَ الْمُحَبِّبِيِّ . اهـ .
(وَعَنْ جَرَحَ صَيْدًا أَوْ تَفَشَعْرَهُ أَوْ قَطَعَ عُضْوًا مِنْهُ) وَلَمْ يَخْرُجْ بِهِ مِنْ حَيْزِ
الِامْتِنَاعِ (ضَمِنَ مَا تَقَصَّصَهُ) اعْتِقَادًا لِلْبَعْضِ بِالْكُلِّ كَمَا فِي حَقِّقِ الْعِبَادِ (وَإِنْ

(١) اليربوع - بفتح الياء وسكون الراء - نوع من الفأر طويل الرجلين قصير
اليدين جداً ، ويجمع على يرباع ، والجفرة : ما تم لها أربعة أشهر من أولاد المعز
أيضاً ، فالجفرة أصغر من العناق ، والعناق أصغر من الجذع . وكاهن من
أولاد المعز .

تَفَ رِيَشَ طَائِرٍ ، أَوْ قَطَعَ قَوَائِمَ صَيْدٍ ، فَخَرَجَ مِنْ حِيزِ الْأَمْتِنَاعِ
فَعَلَيْهِ قِيَمَتُهُ كَامِلَةٌ ، وَمَنْ كَسَرَ بَيْضَ صَيْدٍ فَعَلَيْهِ قِيَمَتُهُ ، فَإِنْ
خَرَجَ مِنَ الْبَيْضِ فَرَخٌ مَيِّتٌ فَعَلَيْهِ قِيَمَتُهُ حَيًّا وَلَيْسَ فِي قَتْلِ الْغُرَابِ
وَالْحِدَاةِ وَالذَّنْبِ وَالْحَيَةِ ، وَالْمَقْرَبِ وَالْفَأْرَةِ جَزَاءٌ ^(١) .

تف ريش طائر أو قطع قوائم صيد فخرج (من حيز الامتناع فعليه قيمة
كاملة) ؛ لانه فوت عليه الامن بتفويت آلة الامتناع ؛ فيغرم جزاءه (ومن كسر
بيض صيد) غير مذبذ (٢) أو شواه (فعليه قيمته) ؛ لانه اصل الصيد وله عرضية أن
يصير صيداً ، فنزل منزلة الصيد احتياطاً (فإن خرج من البيض) الذي كسر
(فرخ ميت) ولم يعلم أن موته كان قبل كسره (فعليه قيمته حياً) ؛ لانه معد
ليخرج منه الفرخ الحى ، والكسر قبل أوانه سبب لموته ؛ فيحال عليه احتياطاً ،
وعلى هذا إذا ضرب بطن ظبية فألقت جنيناً ميتاً وماتت عليه قيمتها . هداية .

وليس على المحرم (فى قتل الغراب) الا بقرع الذى يأكل الجيف ، بخلاف
غراب الزرع الذى يأكل الحب والمعقق الذى يجمع بينهما لانهما لا يتبدنان بالاذى
(والحدأة) الطائر المعروف ؛ وجمعها حدأ ، كعنبه وعنب . صحاح (والذنب
والحية والمقرب والفأرة) والكلب العقور (جزاء) قال فى الهداية : وعن أبى
حنيفة : أن الكلب العقور وغير العقور والمستأنس والمتوحش منهما سواء ، لان
المعتبر فى ذلك الجنس ، وكذا المارة الاهلية والوحشية . ١٠ هـ .

(١) مذبذ - بفتح فسكسر - فاسد

(٢) فى الصحيحين قال : ﷺ خمس من الفواسق يقتلن فى الحل والحرم
للغراب والحدأة والمقرب والفأرة والكلب العقور وأخرج الدارقطنى عن ابن عمر
قال : أمر رسول الله ﷺ المحرم بقتل الذنب والفأرة والحدأة والغراب وهناك
روايات مختلفة تؤيد ذلك فراجعها إن شئت فى الفتح .

وَلَيْسَ فِي قَتْلِ الْبَعُوضِ وَالْبَرَاعِثِ وَالْقُرَادِ شَيْءٌ .
وَمَنْ قَتَلَ قُمَّلَةً تَصَدَّقَ بِمَا شَاءَ ، وَمَنْ قَتَلَ جَرَادَةً تَصَدَّقَ بِمَا
شَاءَ ، وَتَمْرَةٌ خَيْرٌ مِنْ جَرَادَةٍ .
وَمَنْ قَتَلَ مَا لَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ مِنَ الصَّيْدِ كَالسَّبَاعِ وَنَحْوِهَا فَعَلَيْهِ
الْجَزَاءُ ، وَلَا يَتَجَاوَزُ بَقِيَّتُهَا شَاءَةً .
وَلَا نَصَالَ السَّبْعِ عَلَى مُخْرِمٍ فَقَتَلَهُ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ،

(وليس في قتل البعوض والبراغيث والقراد) والفراس والذباب والوزغ
والزنبور والخنثاف والسحفاة والقنفذ والصرصر وجبع هوام الارض (شئ)
من الجزاء ، لانها ليست بصيود ولا متولدة من البدن .

(ومن قتل قملة) أو اثنتين أو ثلاثا من ثوبه أو بدانه أو ألقاها (تصدق بما
شاء) ككسب طعام ، لانها متولدة من النفت الذي على البدن ، وقيدنا بكونها من
بدنه أو ثوبه لانه لو وجدها على الأرض فقلها لم يكن عليه شيء . (ومن قتل جراده
تصدق بما شاء) لأن الجراد من صيد البر ، قال في البحر : ولم أر من فرق بين
القليل والكثير ، وينبغي أن يكون كالقمل . اهـ (وتمرة خير من جرادة) كذا
روى عن سيدنا عمر رضي الله عنه .

(ومن قتل مالا يؤكل لحمه من الصيد) البرى (كالسباع) من البهائم (ونحوها
من سباع الطير) فعليه الجزاء ، ولا يتجاوز بقيمتها شاة) ؛ لأن قتلها إنما كان حراما
موجبا للجزاء باعتبار إراقة الدم ، لا باعتبار إفساد اللحم ؛ لانه غير مأكول ،
وإراقة الدم لا يجب إلا دم واحد ، أما في مأكول اللحم ففيه فساد اللحم أيضا ؛
فتجب قيمته بالغة ما بلغت . قاضيهان في شرح الجامع .

(وإن صال السبع على محرم) ولا يمكنه دفعه إلا بقتله (فقتله فلا شيء عليه) ،
لانه ممنوع عن التعرض ، لا عن دفع الأذى ، ولهذا كان مأذونا في دفع متوهم

وإن اضطرَّ المُحْرِمُ إِلَى أَكْلِ لَحْمِ الصَّيْدِ فَقَتَلَهُ فَعَلَيْهِ الْجَزَاءُ ،
وَلَا بَأْسَ أَنْ يَذْبَحَ الْمُحْرِمُ الشَّاةَ وَالْبَقْرَةَ وَالْبَعِيرَ وَالْدَّجَاجَ وَالْبِطَّ
الْكُسْكُرِيَّ وَإِنْ قَتَلَ حَمَامًا مُسْرً وَلَا أَوْظِييًا مُسْتَأْنِسًا فَعَلَيْهِ الْجَزَاءُ .
وإن ذَبَحَ الْمُحْرِمُ صَيْدًا فَذَبِيحَتُهُ مَيْتَةٌ لَا يَحِلُّ أَكْلُهَا ، وَلَا
بَأْسَ أَنْ يَأْكُلَ الْمُحْرِمُ لَحْمَ صَيْدٍ اضْطَّادَهُ حَلَالًا أَوْ ذَبَحَهُ إِذَا لَمْ
يَدُلَّهُ الْمُحْرِمُ عَلَيْهِ وَلَا أَمْرُهُ بِصَيْدِهِ ،

الاذى كما فى الفواستى ، فلان يكون ما ذونا فى دفع المتحقق اولى ، ومع وجود
الاذن من الشارع لا يجب الجزاء . هداية .

(وإن اضطر المحرم إلى أكل لحم الصيد فقتله فعليه الجزاء) : لأن الاذى
مقيد بالكفارة بالنص . هداية (ولا بأس أن يذبح المحرم الشاة والبقر والبعير
والدجاج والبط) بفتح الباء (الكسكرى) بفتح الكافين - نسبة إلى كسكر ، قال
فى المغرب : فاحيه من نواحى بندگان ، وإليها ينسب البط الكسكرى ، وهو مما
يستأنس به فى المنازل وطيرانه كاللدجاج . اهـ ؛ لأن هذه الأشياء ليست بصيود
لعدم التوحش (وإن قتل حماما مسرولا) بفتح الواو - فى رجليه ريش كأنه
سراويل ألوف مستأنس بطنه النهوض للطيران (أو ظبيا مستأنسا فعليه الجزاء) :
لأنها صيود فى الأصل متوحشة بأصل الخلقة ؛ فلا يبطل بالاستئناس العارض ،
كالبعير إذا تدفأه لا يأخذ حكم الصيد فى الحرمه على المحرم

(وإن ذبح المحرم صيداً) مطلقاً أو الحلال صيد الحرم (فذبيحته ميتة لا يحل
أكلها) لأحد من حرم أو حلال (ولا بأس أن يأكل المحرم لحم صيد اصطاده
حلال) من حل (أو ذبحه ، إذا لم يدلّه المحرم عليه ، ولا أمره بصيده) سواء

وَفِي صَيْدِ الْحَرَمِ إِذَا ذَبَحَهُ الْحَلَالُ فَعَلَيْهِ الْجَزَاءُ، وَإِنْ قَطَعَ حَشِيشَ الْحَرَمِ
أَوْ شَجَرَهُ الَّذِي لَيْسَ بِمَمْلُوكٍ وَلَا هُوَ مِمَّا يُنْبِتُهُ النَّاسُ فَعَلَيْهِ قِيَمَتُهُ،
وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلَهُ الْقَارِنُ مِمَّا ذَكَرْنَا أَنْ فِيهِ عَلَى الْمُفْرِدِ دَمًا فَعَلَيْهِ
دَمَانٍ : دَمٌ لِحَجَّتِهِ ، وَدَمٌ لِعُمَرَتِهِ ، إِلَّا أَنْ يَتَجَاوَزَ الْمِيقَاتَ مِنْ غَيْرِ
إِحْرَامٍ ثُمَّ يُحْرِمَ بِالْعُمْرَةِ وَالْحَجِّ فَيَلْزِمُهُ دَمٌ وَاحِدٌ ، وَإِذَا اشْتَرَكَ
الْمُحْرِمَانِ فِي قَتْلِ صَيْدٍ فَعَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الْجَزَاءُ كَامِلًا ، وَإِذَا اشْتَرَكَ

اصطاده لنفسه أو للحرَم ، حيث لم يكن له فيه صنع (وفي صيد الحرم إذا ذبحه
الحلال الجزاء) بقدر قيمته ، يتصدق به على الفقراء ، ولا يجزئه هنا الصوم ؛ لأنها
غرامة ، وليست بكفارة ، فأشبه ضمان الأموال . هداية .

(وإن قطع حشيش الحرم) محرم أو حلال (أو شجره) الرطب (الذى
ليس بمملوك) قيد فيهما ، وكذا قوله (ولا هو مما ينبت للناس) كالشبح ونحوه
فعليه قيمته) كما تقدم قبله ؛ وقيدنا بالرطب لأنه لا شيء يقطع اليابس منهما .

* * *

(وكل شيء فعله القارن) بين الحج والعمرة (مما ذكرنا أن فيه على المفرد)
بسبب جنابته على إحرامه (دمًا فعليه) أى القارن (دمان) لجنابته على الحج
والعمرة فيجب عليه (دم لحجته ، ودم لعمرته) وكذا الصدقة (إلا أن يتجاوز
المِيقَاتَ مِنْ غَيْرِ إِحْرَامٍ ثُمَّ يُحْرِمُ) داخل المِيقَاتِ (بالعمرة والحج) معاً (فيلزم
دم واحد) لكونه عند المجاوزة غير قارن ، والواجب عليه إحرام واحد ، وتأخير
واجب واحد لا يجب إلا جزاء واحد . هداية . وقيدنا الإحرام بدخول المِيقَاتِ
لأنه إذا عاد إليه قبل الطواف وجدد الإحرام سقط عنه الدم .

* * *

(وإذا اشترك المحرمان فى قتل صيد) فى حرم أو حل (فعلى كل واحد منهما
الجزاء كاملاً) ؛ لأن كل واحد منهما جنى على إحرام كامل (وإذا اشترك

الْحَلَالَانِ فِي قَتْلِ صَيْدِ الْحَرَمِ فَعَلَيْهِمَا جَزَاءٌ وَاحِدٌ .
وَلِذَا بَاعَ الْمُحْرِمُ صَيْدًا أَوْ ابْتَاعَهُ فَالْبَيْعُ بَاطِلٌ

بَابُ الْإِحْصَارِ

إِذَا أَحْصَرَ الْمُحْرِمُ بَعْدُوًّا أَوْ أَصَابَهُ مَرَضٌ مَنَعَهُ مِنَ الْمَضِيِّ
جَازَ لَهُ التَّحَلُّلُ وَقِيلَ لَهُ : أَتَمَّتْ شَاةٌ تُذْبِحُ فِي الْحَرَمِ وَوَاعَدَ مَنْ
يَحْمِلُهَا يَوْمًا بَعَيْنُهُ يَذْبَحُهَا فِيهِ ثُمَّ تَحَلَّلَ ،

الحلالان في قتل صيد الحرم فعليهما جزاء واحد) : لأن الضمان هنا لحرمة الحرم ؛
فجرى مجرى ضمان الأموال ؛ فيتحد باتحاد المحل كرجلين قتل رجلًا خطأ يجب
عليهما دية واحدة ، وعلى كل واحد منهما كفارة . هداية . وإذا اشترك محرم
وحلال فعلى المحرم للجزاء الكامل وعلى الحلال النصف . جوهرية .

(وإذا باع المحرم صيداً أو ابتاعه) : أى اشتراه (قالبيع باطل) : لأنه
لا يملك بالاصطياد ، فكذا بالبيع ، فلو صاده حلالاً وباعه محرماً فالبيع فاسد ،
وبعكسه جائز . جوهرية .

بَابُ الْإِحْصَارِ

هو لغة : المنع ، وشرعاً : منع المحرم عن أداء الركنين

(إذا أحصر المحرم بعدو أو أصابه مرض منعه من المضى) أو هلكت نفقته
(حل له التحلل) لتلايمت لإحرامه فيشق عليه (وقيل له : أبتمت شاة) أو قيتها
(تذبح في الحرم) فإن لم يجد بقى محرماً حتى يجد أو يتحلل بطواف (وواعد من
يحملها يوماً بعينه) ليعلم متى يتحلل (يذبحها فيه) أى في ذلك اليوم (ثم) إذا
جاء ذلك اليوم (تحلل) : أى حل له ما كان محظوراً ، وفيه إيماء إلى أنه للاحق
عليه ، ولكنه حسن ؛ لأن التحلل حصل بالذبح ، وهذا إذا كان الإحصار في
الحل ، أما إذا كان في الحرم فالخلق واجب . جوهرية .

وَأِنْ كَانَ قَارِنًا بَعَثَ بِدَمَيْنِ ، وَلَا يَجُوزُ ذَبْحُ دَمِ الْإِحْصَارِ إِلَّا فِي الْحَرَمِ ، وَيَجُوزُ ذَبْحُهُ قَبْلَ يَوْمِ النَّحْرِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ . وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ رَحِمَهُمَا اللَّهُ : لَا يَجُوزُ الذَّبْحُ الْمُخَصَّرُ بِالْحَجِّ إِلَّا فِي يَوْمِ النَّحْرِ ، وَيَجُوزُ الْمُخَصَّرُ بِالْعُمْرَةِ أَنْ يَذْبَحَ مَتَى شَاءَ ، وَالْمُخَصَّرُ بِالْحَجِّ إِذَا تَحَلَّلَ فَمَلَيْهِ حَجَّةٌ وَعُمْرَةٌ ، وَعَلَى الْمُخَصَّرِ بِالْعُمْرَةِ الْقَضَاءُ ، وَعَلَى الْقَارِنِ حَجَّةٌ وَعُمْرَتَانِ ، وَإِذَا بَعَثَ الْمُخَصَّرُ هَدْيًا وَوَعَدَهُمْ أَنْ يَذْبَحُوهُ فِي يَوْمٍ بَعَيْنِهِ ثُمَّ زَالَ الْإِحْصَارُ ،

(وإن كان قارناً بعث بدمين) لاحتياجه إلى التحلل عن إحرامين ، ولا يحتاج إلى التمين فإن بعث بهدي واحد ليتحلل عن أحدهما لم يتحلل عن واحد منهما ، لأن التحلل منهما شرع في حالة واحدة ، وفي ذلك تغيير المشروع (ولا يجوز ذبح دم الإحصار) مطلقاً (إلا في الحرم ، ويجوز ذبحه قبل يوم النحر عند أبي حنيفة) ؛ لإطلاق النص ، ولأنه لتعجيل التحلل (وقالوا : لا يجوز الذبح للمحصر بالحج إلا في يوم النحر) اعتباراً بدم المنة والقران ، قال في التصحيح : ورجع دليل الإمام في الشروح ، وهو المختار عند أبي الفضل الموصلي وبرهان الشريعة وصدر الشريعة والنسفي . اهـ . (ويجوز للمحصر بالعمرة أن يذبح متى شاء) اتفاقاً ؛ لأنها غير مختصة بوقت ، فكذا التحلل منها (وللمحصر بالحج ولو نقلاً) (إذا تحلل) ولم يحج من عامه (فعليه حجة) قضاء عما فاتته (وعمره) ، لأنه في معنى فائت الحج يتحلل بأفعال العمرة ، فإن لم يأت بها قضاها ، وقيدنا بكونه لم يحج من عامه لأنه لو حج منه لا عمرة عليه ، لأنه ليس في معنى فائت الحج ، جوهرية (وعلى المحصر بالعمرة القضاء) لما شرع فيه (وعلى) المحصر (للقران حجة وعمرتان) أما الحج وإحداهما فلما بينا ، والثانية لأنه خرج منها بعد صحة التبرع فيها هداية (وإذا بعث المحصر هدياً ووعدهم أن يذبحوه في يوم بعينه ثم زال الإحصار ،

فَإِنْ قَدَرَ عَلَى إِدْرَاكِ الْهَدْيِ وَالْحَجِّ لَمْ يَجُزْ لَهُ التَّحَلُّلُ وَلِزِمَهُ الْمَغْيِيُّ ،
وَإِنْ قَدَرَ عَلَى إِدْرَاكِ الْهَدْيِ دُونَ الْحَجِّ تَحَلَّلَ ، وَإِنْ قَدَرَ عَلَى إِدْرَاكِ
الْحَجِّ دُونَ الْهَدْيِ جَازَ لَهُ التَّحَلُّلُ اسْتِحْسَانًا ، وَمَنْ أُحْصِرَ بِمَسْكَةٍ
وَهُوَ مَمْنُوعٌ مِنَ الْوُقُوفِ وَالطَّوَافِ كَانَ مُحْصَرًا وَإِنْ قَدَرَ عَلَى
أَحَدِهِمَا فَلَيْسَ بِمُحْصَرٍ .

بَابُ الْفَوَاتِ

وَمَنْ أَحْرَمَ بِالْحَجِّ فَقَاتَهُ الْوُقُوفُ

فَإِنْ قَدَرَ عَلَى إِدْرَاكِ الْهَدْيِ وَالْحَجِّ (مِمَّا) لَمْ يَجُزْ لَهُ التَّحَلُّلُ وَلِزِمَهُ الْمَغْيِيُّ) ، لِزَوَالِ
الْعَجْرِ قَبْلَ حَصُولِ الْمَقْصُودِ ، بِالْخَلْفِ ، وَإِذَا أَدْرَكَ هَدْيَهُ صَنَعَ بِهِ مَا شَاءَ ، لِأَنَّهُ مَا كَـ
وَقَدْ كَانَ عَيْنُهُ لِمَقْصُودِ اسْتِغْنَى عَنْهُ . هِدَايَةً ، وَإِلَّا (فَإِنْ قَدَرَ عَلَى إِدْرَاكِ الْهَدْيِ دُونَ
الْحَجِّ تَحَلَّلَ) لِمَجْزَاهُ عَنِ الْأَصْلِ (وَإِنْ قَدَرَ عَلَى إِدْرَاكِ الْحَجِّ دُونَ الْهَدْيِ جَازَ لَهُ
التَّحَلُّلُ اسْتِحْسَانًا) . أَيْلَا يُضَيِّعُ عَلَيْهِ مَا لَهُ بِجَانِبِ ، إِلَّا أَنْ الْأَفْضَلَ التَّوَجُّهُ (وَمَنْ
أُحْصِرَ بِمَسْكَةٍ وَهُوَ مَمْنُوعٌ مِنَ) الرُّكْنَيْنِ (الطَّوَافِ وَالْوُقُوفِ كَانَ مُحْصَرًا) ، لِأَنَّهُ
تَعَذَّرَ عَلَيْهِ الْإِتِمَامُ ، فَصَارَ كَمَا إِذَا أُحْصِرَ فِي الْحُلِّ (وَإِنْ قَدَرَ عَلَى أَحَدِهِمَا فَلَيْسَ
بِمُحْصَرٍ) ، لِأَنَّهُ إِنْ قَدَرَ عَلَى الطَّوَافِ تَحَلَّلَ بِهِ ، وَإِنْ قَدَرَ عَلَى الْوُقُوفِ فَقَدْ تَمَّ
حُجُّهُ فَلَيْسَ بِمُحْصَرٍ .

بَابُ الْفَوَاتِ

أَعْقَبَهُ الْإِحْصَارُ لِأَنَّ كِلَا مِنْهُمَا مِنَ الْعَوَارِضِ ، وَالْإِحْصَارُ مِنْهُ بِمَنْزِلَةِ الْمَقْرَدِ
مِنَ الْمَرْكَبِ ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْإِحْصَارَ إِحْرَامٌ بِلَا أَدَاءٍ ، وَالْفَوَاتُ إِحْرَامٌ
وَأَدَاءٌ . نَهْرٌ .

(وَمَنْ أَحْرَمَ بِالْحَجِّ) فَرَضًا أَوْ نَفْلًا ، صَحِيحًا أَوْ فَاسِدًا (فَقَاتَهُ الْوُقُوفُ)

بِعِرْفَةٍ حَتَّى طَلَعَ الْفَجْرُ مِنْ يَوْمِ النَّحْرِ فَقَدْ فَاتَهُ الْحَجُّ وَعَلَيْهِ أَنْ
يَطُوفَ وَيَسْمَى وَيَتَحَلَّلَ وَيَقْضِيَ الْحَجَّ مِنْ قَابِلٍ ، وَلَا دَمَ عَلَيْهِ ،
وَالْعُمْرَةَ لَا تَقُوتُ ، وَهِيَ جَائِزَةٌ فِي جَمِيعِ السَّنَةِ إِلَّا خَمْسَةَ
أَيَّامٍ يُكْرَهُ فِعْلُهَا فِيهَا : يَوْمُ عُرْفَةٍ ، وَيَوْمُ النَّحْرِ ، وَأَيَّامُ التَّشْرِيقِ .
وَالْعُمْرَةُ سُنَّةٌ ، وَهِيَ : الْإِحْرَامُ ، وَالطَّوْفُ ، وَالسَّعْيُ وَالْحَلْقُ
أَوْ التَّقْصِيرُ .

بعرفة حتى طلع الفجر من يوم النحر فقد فاتته الحج) ، لما تقدم أن وقت الوقوف
يمتد إليه وأن الحج عرفة (و) يجب (عليه) إذا أراد التحلل (أن) يتحلل
بأفعال العمرة بأن (يطوف ويسعى) من غير إحرام جديد لها (ويتحلل) بالحلقة
أو التقصير ، قال الاسيلاجي : ثم عند أبي حنيفة ومحمد أصل إحرامه بالحج باق
ويتحلل بعمل عمرة ، وعند أبي يوسف يصير إحرامه لإحرام عمرة ، والصحيح
قولهما : تصحيح (ويقضى الحج من قابل ولا دم عليه) ؛ لأن التحلل وقع بأفعال
العمرة ؛ فكانت حق فائت الحج بعرفة الدم في حق المحصر ، فلا يجمع بينهما .

(والعمرة لا تقوت) ؛ لأنها غير موقته بوقت (وهي جائزة في جميع السنة
إلا خمسة أيام يكره) كراهة تحريم (فعلها فيها) ؛ أي لإنشائها بالإحرام ، أما
إذا أداما إحرام سابق كما إذا كان قارنا ففاته الحج وأدى للعمرة في هذه الأيام
لا يكره . جوهره وإنما كرهت في هذه الأيام لأنها أيام الحج ، فكانت متعينة
له ، وهي : (يوم عرفة ، ويوم النحر ؛ وأيام التشريق) الثلاث .

(والعمرة سنة) مؤكدة في الصحيح ، وقيل : واجبة . نهر . (وهي الإحرام
والطواف والسعي) والحق أو التقصير . فالإحرام شرط ، وأكثر الطواف
ركن ، وغيرهما واجب ، وإنما لم يذكر الحلقة لأنه يخرج منها .

بَابُ الْهَدْيِ

الْهَدْيُ أَذْنَاهُ شَاةٌ . وَهُوَ مِنْ ثَلَاثَةِ أَنْوَاعٍ : الْإِبِلُ ،
وَالْبَقَرُ ، وَالنَّعَمُ ، يُجْزَى فِي ذَلِكَ الثَّانِي فَصًا مَدًا ، إِلَّا مِنَ الضَّأْنِ
فَإِنَّ الْجَذْعَ مِنْهُ يُجْزَى ، وَلَا يَجُوزُ فِي الْهَدْيِ مَقْطُوعُ الْأُذُنِ
أَوْ أَكْثَرُهَا وَلَا مَقْطُوعُ الذَّنْبِ وَلَا الْيَدِ وَلَا الرَّجْلِ ، وَلَا لِلذَّاهِبَةِ
الْعَيْنِ وَلَا الْعَجْفَاءِ وَلَا الْمَرْجَاءِ الَّتِي لَا تَمْشِي إِلَى الْمَنَسَكِ ،

باب الهدى

لما دار ذكرى الهدى فيما تقدم من المسائل احتجج إلى بيانه ، وما يتعلق به ،
ابن كمال . ويقال فيه : هدى - بالتشديد على فعليل - الواحدة هدية ، كطاية وعطى
ومطايا . مغرب .

(الهدى) لفة وشرعا : ما يهدى إلى الحرم من النعم للتقرب . وأدناه شاة ؛
وهو : أى الهدى (من ثلاثة أنواع : الإبل ، والبقر ، والغنم) ؛ لأن العادة
جارية بإهداء هذه الأنواع (يجزىء في ذلك) ما يجزىء في الأضحية ، وهو (الثنى
فصاً عدداً) وهو من الإبل ماتم له خمس سنين ؛ ومن البقر سنتان ، ومن الغنم سنة
(إلا من الضأن فإن الجذع منه يجزىء) والجذع - بفتح حـ - مادون الثنى
(ولا يجزىء في الهدى مقطوع الأذن أو أكثرها ولا مقطوع الذنب ولا اليد
ولا الرجل ولا الذاهبة العين ولا العجفاء) كشيخة الهزال (ولا المرجاء التي
لا تمشي إلى المنسك) بفتح السين وكسرهما - الموضع الذى تذبح به النساءك ، صحاح ،
لأنها عيوب بينة ، وهذا إذا كانت العيوب موجودة بها قبل الذبح ، أما إذا أصابها
ذلك حالة الذبح بالاضطراب وانفلات السكين جاز ، لأن مثل هذا لا يمكن

وَالشَّاةُ جَائِزَةٌ فِي كُلِّ شَيْءٍ إِلَّا فِي مَوْضِعَيْنِ : مَنْ طَافَ طَوَافَ
الزَّيَارَةِ جُنُبًا ، وَمَنْ جَامَعَ بَعْدَ الْوُقُوفِ بِعِرْفَةٍ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ
إِلَّا بَدَنَةً . وَالْبَدَنَةُ وَالْبَقَرَةُ تُجْزَى كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا عَنْ سَبْعَةِ
إِذَا كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الشُّرَكَاءِ يُرِيدُ الْقُرْبَةَ ، فَإِنْ أَرَادَ أَحَدُهُمْ
بِنَصِيبِهِ الْأَحْمَ لَمْ يُجْزَى عَنِ الْبَاقِينَ ، وَيَجُوزُ الْأَكْلُ مِنْ هَذِي
التَّطَوُّعِ وَالْمَنَعَةِ وَالْفِرَانِ ، وَلَا يَجُوزُ الْأَكْلُ مِنْ بَقِيَّةِ الْهَدَايَا^(١)

الاحتراز عنه (والشاة جائزة) في الحج (في كل شيء) جناء في إحرامه (إلا في
موضعين) وهو (من طاف طواف الزيارة جنباً) أو حائضاً أو نفساء (ومن
جامع بعد الوقوف بعرفة) وقبل الحلق كما مر (فإنه لا يجوز) في هذين الموضعين
(إلا بدنة) كما تقدم (والبدنة والبقرة تجزى كل واحدة منهما عن سبعة) ومادونها
بالأولى (إذا كان كل واحد من الشركاء يريد القربة) ولو اختلف وجه القربة :
بأن أراد أحدهم المنعة ، والآخر الفيران ، والآخر التطوع ؛ لأن المقصود بها واحد ،
وهو الله تعالى (فإن أراد أحدهم بنصيبه اللحم) أو كان ذمياً (لم يجزى عن
الباقيين) لأنها لم تخلص لله تعالى (ويجوز الأكل) لصاحب الهدى ، بل يندب
من هدى التطوع والمنعة والفيران (إذا بلغ الهدى محله : لأنه دم نسك فيجوز
الأكل منه بمنزلة الاضحية ، وما جاز الأكل منه لصاحبه جاز للفني ، وقيدنا
ببلوغ المحل لأنه إذا لم يبلغ الحرم لا يحل الاستفاح منه لغير الفقير كما يأتي في آخر
الباب (ولا يجوز الأكل من بقية الهدايا) كدمااء الكفارات والنذور وهدي

(١) وقد صح أن النبي صلى الله عليه وسلم أكل من لحمه هديه وشرب من
مرقه وكان قارناً ففى حديث جابر الطويل ثم أمر من كل بدنة بصفه فجعلت فى
قدر فطبخت الحديث وكان فى الهدى التطوع لأنه بلغ المائة إلا أنه أكل من هدى
التطوع بعدما بلغ الحرم فإن لم يبلغ لم يجد لأنه فى الحرم تم القربة فيه بالاراقة =

وَلَا يَجُوزُ ذَبْحُ هَدْيِ التَّلَوُّعِ وَالْمَتَمَّةِ وَالْقِرَانِ إِلَّا فِي يَوْمِ النَّحْرِ
وَيَجُوزُ ذَبْحُ بَقِيَّةِ الْهَدَايَا أَيَّ وَقْتٍ شَاءَ ، وَلَا يَجُوزُ ذَبْحُ
الْهَدَايَا إِلَّا فِي الْحَرَمِ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِهَا عَلَى سَاكِنِ الْحَرَمِ
وغيرِهِمْ ، وَلَا يَجِبُ التَّعْرِيفُ بِالْهَدَايَا ،

الإحصار والتلوع إذا لم يبلغ محله (ولا يجوز ذبح هدى التلوع والمتمة والقران إلا في يوم النحر) وفي الأصل : يجوز ذبح دم التمتع قبل يوم النحر وذبحه يوم النحر أفضل ، وهذا هو الصحيح ؛ لأن القرية في التلوعات باعتبار أنها هدايا ، وذلك يتحقق ببلوغها إلى الحرم ؛ فإذا وجد ذلك جاز ذبحها في غير يوم النحر ، وفي أيام النحر أفضل ؛ لأن معنى القرية في إراقة الدم فيه أظهر . هداية (ويجوز ذبح بقية الهدايا أي وقت شاء) لأنها دماء كفارات ؛ فلا تختص بيوم النحر ؛ لأنها لما وجبت لغير النقصان كان التجليل بها أولى ؛ لارتفاع النقصان من غير تأخير ، بخلاف دم المتعة والقران لأنه دم نسك . هداية (ولا يجوز ذبح الهدايا) مطلقا (إلا في الحرم) ؛ لأن الهدى اسم لما يهدي إلى مكان ، ومكانه الحرم (ويجوز أن يتصدق بها على مساكين الحرم وغيرهم) لأن الصدقة قرينة معقولة ، والصدقة على كل فقير قرينة ، وعلى مساكين الحرم أفضل ، إلا أن يكون غيرهم أحوج . جوهرية (ولا يجب التعريف بالهدايا) وهو إحضارها عرفة ؛ فإن عرف بهدى المتعة والقران والتلوع حسن لأنه يتوقت بيوم النحر فمضى ألا يجد من يمسكه فيحتاج إلى أن يعرف به (ولأنه دم نسك ، ومبناه على التشهير ، بخلاف دماء الكفارات ؛

== وفي غير الحرم لا يحصل به بل بالتصدق فلأكل منه أو من غيره بما لا يحل له الأكل منه ضمن ما أكله وهو مذهب الشافعي وأحد وقال مالك لو أكل لقمة ضمنه كله ويستحب أن يتصدق بثلاثها ويهدي ثلثها كما في الصحاح وأما بقية الهدايا فلا يجوز وفي نهاية الحديث « ولا تأكل أنت ولا رفيقك شيئا منها وحل بينها وبين الناس

وَالْأَفْضَلُ فِي الْبُذْنِ الذَّنْجَرُ ، وَفِي الْبَقْرِ وَالْغَنَمِ الذَّنْحُ ، وَالْأَوَّلَى أَنْ
يَتَوَلَّى الْإِنْسَانُ ذَبْحَهَا بِنَفْسِهِ إِذَا كَانَ يُحْسِنُ ذَلِكَ وَيَتَصَدَّقُ بِجَلَالِهَا
وَخِطَامِهَا ، وَلَا يُعْطَى أَجْرُهُ الْجَزَارِ مِنْهَا ، وَمَنْ سَاقَ بَدَنَةً فَاصْطَرَّ
إِلَى رُكُوبِهَا رَكِبَهَا ، وَإِنْ اسْتَتْنَى عَنْ ذَلِكَ لَمْ يَرْكَبْهَا ، وَإِنْ كَانَ
لَهَا لَبَنٌ لَمْ يَحْلِبْهَا وَيَنْضَحْ ضَرْعَهَا بِالْمَاءِ الْبَارِدِ حَتَّى يَنْقَطِعَ اللَّبَنُ ،
وَمَنْ سَاقَ هَذِيكًا فَمَطَبَ ، فَإِنْ كَانَ تَطَوُّعًا فَلَيْسَ عَلَيْهِ غَيْرُهُ ،

فإنه يجوز ذبحها قبل يوم النحر ، وسببها الحياة فالستر بها أليق (والأفضل في
البدن النحر) قياما ، وإن شاء أضجها (وفي البقر والغنم الذبح) مضجعه ، ولا
تذبح قياما ؛ لأن الذبح في حال الاضجاع أين ، فيكون الذبح أيسر (والأولى
أن يتولى الإنسان ذبحها بنفسه إن كان يحسن ذلك) لأنه قرينة ، والتولى في القرابات
أولى ، لما فيه من زيادة الخشوع ، إلا أنه يفق عند الذبح إذا لم يذبح بنفسه
(ويتصدق بجلالها) جمع جل ، وهو كالإكساء بقي الحيوان الحر والبرد . جوهره
(وخطمها) (يعني زمامها) (ولا يعطى أجرة الجزار منها) ؛ لقوله ﷺ لعلى رضى الله
عنه و تصدق بجلالها وخطامها ولا تهبط الجزار منها ، (ومن ساق بدنة فاصطار إلى
ركوبها) أو حل متاعه عابها (ركبها) وحملها (وإن استتفى عن ذلك لم يركبها)
لأنه خالصاً لله جماعها ، فلا ينبغي أن يصرف لنفسه شيئاً من عينها أو منافعها إلى
أن تباع محلها ، وإذا ركبها أو حملها فانتقصت فعلية ضمان ما انتقص منها (وإن
كان لها لبن لم يحلبها) ، لأن اللبن متولد منها ، وقد مر أنه لا يصرف لنفسه شيئاً
من عينها قبل محلها (وينضح ضرعها بالماء البارد حتى ينقطع اللبن) عنها ، وهذا
إذا قرب محلها ، وإلا حملها و تصدق بلبنها كيلا يضر ذلك بها ، وإن صرفه
لنفسه تصدق بماله أو قيمته : لأنه مضمون عليه (ومن ساق هدياً فمطب) أى
هلك (فإن كان تطوعاً فليس عليه غيره) ؛ لأن القرينة تعاقبت به ، وقد فات
(١٥ - باب - أول)

وإن كان عن واجب فعليه أن يقيم غيره مقامه ، وإن أصابه
عيب كبير أقام غيره مقامه ، وصنع بالمعيب ما شاء وإذا عطيت
البدنة في الطريق ، فإن كان تطوعاً نحرها وصنع نملها بدمها
وضرب بها صفحتها ولا يأكل منها هو ولا غيره من الأغنياء ،
وإن كانت واجبة أقام غيرها مقامها وصنع بها ما شاء ؛ ويُقْلَدُ
هَدْيُ التطوع والمُتَمَّةِ والقران ،

ولم يكن سوقه متعلقاً بذمته (وإن كان عن واجب فعليه أن يقيم غيره مقامه) ،
لأن الواجب باق بذمته حيث لم يقع موقعه ، فصار كهلاك الدرهم المعدة للزكاة
قبل أدائها (وإن أصابه عيب كبير) بحيث أخرجه إلى الرداءة (أقام غيره مقامه)
لبقاء الواجب في ذمته (وصنع بالمعيب ما شاء) لأنه التحق بسائر أملاكه (وإذا
عطيت البدنة في الطريق) أى قاربت المطب ، بدليل قوله ونحرها ، ، لأن النحر
بعد حقيقة المطب لا يهتد به (وإن كانت) البدنة (تطوعاً نحرها وصنع نملها) :
أى قلايتها . هداية (بدمها وضرب بها) : أى بقلادتها المصبوغة بدمها (صفحتها) :
أى أحد جنبها (ولم يأكل منها هو) : أى صاحبها (ولا غيره من الأغنياء)
وفائدة ذلك أن يعلم الناس أنه هدى فبأكل منه الفقراء دون الأغنياء ، وهذا لأن
الإذن بتناوله معاق بشرط بلوغه محله فينبغى أن لا يحل قبل ذلك أصلاً ، إلا أن
النصدق على الفقراء أفضل من أن يترك جزراً للسباع ، وفيه نوع تقرب ، والتقرب
هو المقصود . هداية (وإن كانت) البدنة (واجبة أقام غيرها مقامها) لأنها لم
تبق صالحة لما عينه (وصنع بها) : أى التى عطيت (ما شاء) ، لأنها ملوكة كسائر
أملاكه (ويقلد) ندبا (هدى التطوع) والنذر (والمُتَمَّةِ والقران) لأنه دم
نسك فيليق به الإظهار والشهرة ، تعظيماً لشعائر الاسلام ، والمراد من الهدى
الابل والبقر ، وأما الغنم فلا يقلد . وكل ما يقلد يخرج به إلى عرفات ، وما فلا .

وَلَا يُقْلَدُ دَمُ الْإِحْصَارِ وَلَا دَمُ الْجِنَايَاتِ .

جوهرة (ولا يقلد دم الاحصار) لانه لرفع الاحرام (ولا دم الجنایات) ،
لانه دم جبر ، فالاولى إخفاؤها وعدم إشهارها .

تم بعون الله تعالى الجزء الأول من الباب
في شرح الكتاب

فهرس كتاب الباب في شرح الكتاب (الجزء الاول)

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
٣	المقدمة	١٣٣	الشيد
٥	كتاب الطهارة	١٣٥	الصلاة في الكعبة وحررها
٣٠	التيمم	١٣٦	كتاب الزكاة
٣٦	المسح على الخفين	١٣٨	زكاة الإبل
٤٢	الحجض	١٤١	صدقة البقر
٤٩	الانجاس وتطهيرها	١٤٢	صدقة الغنم
٥٥	كتاب الصلاة	١٤٣	زكاة الخيل
٥٨	الأذان	١٤٦	زكاة الفضة
٦١	شروط الصلاة	١٤٧	زكاة الذهب
٦٥	صفة الصلاة	١٤٨	زكاة العروض
٨٧	قضاء الفرائض	١٥٠	زكاة الزروع والثمار
٨٨	الأوقات التي تكرر فيها الصلاة	١٥٣	من يجوز دفع الصدقة إليه
٩٠	باب النوافل	١٥٨	صدقة الفطر
٩٢	سجود النوافل	١٦٢	الصوم
٩٩	صلاة المريض	١٧٥	الاغتلاف
١٠٢	سجود التلاوة	١٧٧	الحج
١٠٥	صلاة المسافر	١٩٦	القران
١٠٩	صلاة الجمعة	١٩٨	التمتع
١١٥	صلاة العيدين	٢٠٢	باب الجنائيات
١١٩	صلاة الكسوف	٢١٨	باب الاحصار
١٢٠	باب الاستسقاء	٢٢٠	باب الفوات
١٢٢	قيام رمضان	٢٢٢	باب الهدى
١٢٣	صلاة الخوف		
١٢٥	الجنائز		